

ترکيا ..

الصراع الاسلامى العلمانى فى تركيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلد الخامس

تركيا وصراع العلمانية

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ب المعادي - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٥ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- *تركيا فوق صفيح ساخن
احمد حسين
١٠٠١ #٩٧/٠٢/١٥ الا حرار
- *الا سلاميون ام العلمانيون
محمد عبدالجبار
١٠٠٤ #٩٧/٠٢/١٥ الحياة
- *أربكان يتراجع عن اعادة الحجاب
اصلى ايدنتاشباش
١٠٠٧ #٩٧/٠٢/١٥ الحياة
- *تظاهرة نسائية فى انقرة ضد خطط أربكان لا عادة الحجاب
١٠٠٩ #٩٧/٠٢/١٦ الحياة
- *الا ف التركيات تتظاهرن ضد التوجه الا سلامى لا ربكان
١٠١١ #٩٧/٠٢/١٨ الحياة
- *البرلمان التركى يرفض اقتراحا باحالة تشيلر للمحكمة العليا
١٠١٢ #٩٧/٠٢/١٩ الا هرام
- *برلمان تركيا برفض محكمة تشيلر بتهمة الفساد
١٠١٣ #٩٧/٠٢/١٩ الا هرام المسائى
- *أربكان فى مصيدة الحكم
حسين فهمى
١٠١٤ #٩٧/٠٢/١٩ الا هالى
- *النواب الا ثراك يرفضون مجددا إحالة تشيلر الى المحكمة العليا
١٠١٦ #٩٧/٠٢/٢٠ الا هرام
- *فاتورة الحكومة التركية فى ستة أشهر قصة أكبر فضيحة كادت تزلزل كيان الدولة
احمد السيوفى
١٠١٧ #٩٧/٠٢/٢١ الشعب
- *عيون وآذان
جهاد الخازن
١٠٢٢ #٩٧/٠٢/٢١ الحياة
- *الرئيس التركى ينتقد الا سلاميين
١٠٢٤ #٩٧/٠٢/٢٢ العالم اليوم
- *ديميريل يشن حملة على الا سلاميين مستبعدا انقلابا عسكريا
١٠٢٥ #٩٧/٠٢/٢٣ الحياة
- *عواقب النمو السريع فى تركيا
لطفى عبد العظيم
١٠٢٧ #٩٧/٠٢/١٣ العالم اليوم
- *المتطرفون وقردة أتاتورك
محمد سلماوى
١٠٢٩ #٩٧/٠٢/٢٤ الا هرام
- *مساعد رئيس الا ركان التركى يوجه تحذيرا جديد لا ربكان
١٠٣٢ #٩٧/٠٢/٢٤ الا هرام
- *ديميريل يبدى رغبته فى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة فى تركيا
١٠٣٣ #٩٧/٠٢/٢٥ الا هرام
- *تركيا .. وأربكان المحاصر
١٠٣٤ #٩٧/٠٢/٢٥ الا هرام المسائى

المجلد : ٥ - تركيا وصراع العلمانية

* مسئول بالجيش التركى : نشاطات الاصولية اخطر من نشاطات حزب العمال الكردستانى
الا هرام #٩٧/٠٢/٢٦ ١٠٣٥

* لا فرق بين تركيا " الدينية " و " العلمانية "
المساء #٩٧/٠٢/٢٦ ١٠٣٦

* تركيا ... والدور
خير الله خير الله الحياة #٩٧/٠٢/٢٦ ١٠٣٧

* مسؤول كبير فى الجيش التركى نشاط الاصوليين اخطر من نشاط الكردستانى
الحياة #٩٧/٠٢/٢٦ ١٠٣٨

* مسعود يلماز يحذر من انقلاب عسكرى وشيك فى تركيا
الا هرام #٩٧/٠٢/٢٧ ١٠٣٩

* انضمام نائبين معارضين لائتلاف الحاكم فى تركيا
العالم اليوم #٩٧/٠٢/٢٧ ١٠٤٠

* الفتاوى التركية
محمد سلماوى الا هرام #٩٧/٠٢/٢٨ ١٠٤١

* الرئيس التركى يحذر الا سلاميين من الا خلال بالعلمانية
الا هرام #٩٧/٠٢/٢٨ ١٠٤٢

* ديميريل يحذر اربكان من الا انحراف عن النظام العلمانى
الا اخبار #٩٧/٠٢/٢٨ ١٠٤٣

* مجلس الا من القومى التركى يبحث الا زمة بين العلمانيين وحكومة اربكان
الا هرام #٩٧/٠٣/٠١ ١٠٤٤

* الجيش التركى مصر على انتهاء النشاطات الا سلامية لحكومة اربكان
الحياة #٩٧/٠٣/٠١ ١٠٤٥

* انقلاب سياسى فى تركيا
كامران قرة داغى الحياة #٩٧/٠٣/٠١ ١٠٤٧

* لا تراجع عن تطبيق مبادئ العلمانية
طارق عبد الجابر الجمهورية #٩٧/٠٣/٠٢ ١٠٤٨

* تركيا بين الديمقراطية والجيش
محمد مصطفى شردى الوفد #٩٧/٠٣/٠٢ ١٠٤٩

* معركة الحجاب بين تركيا و افغانستان
السياسى المصرى #٩٧/٠٣/٠٢ ١٠٥١

* العلمانية شعار الا من التركى
العالم اليوم #٩٧/٠٣/٠٢ ١٠٥٢

* اربكان يؤكد " الا نسجام التام " بين " الرفاه " والحكومة والجيش
الا هرام #٩٧/٠٣/٠٣ ١٠٥٣

* الجيش التركى يقدم للحكومة ٢٠ اقتراحا لمواجهة المتطرفين
الا اخبار #٩٧/٠٣/٠٣ ١٠٥٤

المجلد : ٥ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- *تركيا "الا' ربكانية" .. تبحت عن هوية
اشرف اصلان
الا هرام المسائى
١٠٥٥ #٩٧/٠٣/٠٣
- *٢٠ مطلباً للجيش التركى لا تساهل مع دعاة تطبيق الشريعة
غسان بن جدو
الحياة
١٠٥٦ #٩٧/٠٣/٠٣
- *رئيس الوزراء يرفض اتخاذ إجراءات ضد الا سلاميين بناء على طلب الجيش
الا هرام
١٠٥٩ #٩٧/٠٣/٠٤
- *الجيش التركى يواصل ضغوطه على أربكان
الجمهورية
١٠٦٠ #٩٧/٠٣/٠٤
- *فى تركيا : الجيش يحاصر أربكان
الا حرار
١٠٦١ #٩٧/٠٣/٠٤
- *أربكان يتحدى الجيش ويستبعد وقوع انقلاب عسكرى
الا هرام المسائى
١٠٦٢ #٩٧/٠٣/٠٤
- *"حرب بيانات" بين أربكان والجيش والمعارضة تطالب باستقالة الحكومة
اصلى آيدنتاشباش
الحياة
١٠٦٣ #٩٧/٠٣/٠٤
- *الجيش التركى ينفى التعاون مع أربكان
العالم اليوم
١٠٦٥ #٩٧/٠٣/٠٤
- *رغم انتقاداتها العنيفة لمحاولة تسييس الدين
الا خبار
١٠٦٦ #٩٧/٠٣/٠٥
- *تعليق
حامد عز الدين
الا خبار
١٠٦٧ #٩٧/٠٣/٠٥
- *تصاعد الأزمة السياسية فى تركيا بسبب " العلمانية"
الوفد
١٠٦٨ #٩٧/٠٣/٠٥
- *تحرك دبلوماسى مكثف لتهدئة مخاوف اوروبا من حدوث انقلاب عسكرى فى تركيا
الوفد
١٠٦٩ #٩٧/٠٣/٠٥
- *أربكان يتمسك بالحكم وانصاره يريدون "المواجهة"
اصلى آيدنتاشباش
الحياة
١٠٧٠ #٩٧/٠٣/٠٥
- *أربكان يخضع لضغوط الجيش التركى ويوافق على مطالبه
الا هرام
١٠٧٢ #٩٧/٠٣/٠٦
- *اللعب على الحبال
محمد عبد اللاة
الا هرام
١٠٧٣ #٩٧/٠٣/٠٦
- *أربكان يواجه شبح الا ستقالة
الا حرار
١٠٧٤ #٩٧/٠٣/٠٦
- *أربكان يتراجع ويصدق بالموافقة على مطالب "الجنرالات"
الا هرام المسائى
١٠٧٥ #٩٧/٠٣/٠٦
- *أربكان يرضخ لتهديدات الجيش ويتعهد خطيا بتلبية كل مطالبه
اصلى آيدنتاشباش
الحياة
١٠٧٦ #٩٧/٠٣/٠٦

المجلد : ٥ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- * المعارضة التركية تطالب باقالة الحكومة الائتلافية
العالم اليوم
١٠٧٨ #٩٧/٠٣/٠٦
- * حكومة اربكان تطرح بيان القادة العسكريين حول التوجهات الا سلامية
الجمهورية
١٠٧٩ #٩٧/٠٣/٠٧
- * الغرب يحارب تطبيق الديمقراطية فى الدول الا سلامية خوفا من الا سلام
احمد عطية
الا حرار
١٠٨٠ #٩٧/٠٣/٠٧
- * اربكان يصر على تطبيق الدستور والقانون والديمقراطية
احمد السيوفى
الشعب
١٠٨٤ #٩٧/٠٣/٠٧
- * عسكر تركيا والخيار الجزاىرى
قطب العربى
الشعب
١٠٨٧ #٩٧/٠٣/٠٧
- * حملة أمريكية ضد حكومة الرفاه
الشعب
١٠٨٨ #٩٧/٠٣/٠٧
- * مصير حكومة اربكان على كف الجيش
عزة صبحى
المصور
١٠٨٩ #٩٧/٠٣/٠٧
- * تركيا بين التفكك وخيا الا نقاذ
وليد نويهض
الحياة
١٠٩٠ #٩٧/٠٣/٠٧
- * اربكان بين البطولة والا انتهازية
كامران قرة داغى
الحياة
١٠٩٥ #٩٧/٠٣/٠٧
- * الحكومة الائتلافية تسعى الى مناقشة مطالب الجيش التركى فى البرلمان
الحياة
١٠٩٦ #٩٧/٠٣/٠٧
- * مساعد اربكان يدعو لا انتخابات مبكرة فى تركيا
الا هرام
١٠٩٧ #٩٧/٠٣/٠٨
- * الموقف فى تركيا
احمد بهجت
الا هرام
١٠٩٨ #٩٧/٠٣/٠٨
- * حزب الرفاة التركى يهدد باجراء انتخابات مبكرة
الجمهورية
١٠٩٩ #٩٧/٠٣/٠٨
- * ديمقراطية العسكر فى تركيا
الوفد
١١٠٠ #٩٧/٠٣/٠٨
- * الا زمة السياسية فى تركيا مؤجلة حتى اغسطس
الا حرار
١١٠١ #٩٧/٠٣/٠٨
- * مساعد لا ريبكان يدعو الى اجراء انتخابات للخروج من
الحياة
١١٠٢ #٩٧/٠٣/٠٨
- * ازمة اربكان الديمقراطية مع العسكريين فى تركيا
طارق عجلان
المساء
١١٠٣ #٩٧/٠٣/٠٩
- * "اربكان" يحذر من إغلاق المدارس الدينية والمساجد فى تركيا
الوفد
١١٠٤ #٩٧/٠٣/٠٩

المجلد : ٥ - تركيا وصراع العلمانية

- *الأزمة خرجت الى العلن بين الجيش التركى وحزب الرفاه
المجلة
١١٠٥ #٩٧/٠٣/٠٩
- *تشيفيك بير : ... انها المؤسسة العسكرية التركية
الحياة
١١٠٦ #٩٧/٠٣/٠٩
- *انذار جديد من الجيش الى حكومة اربكان
الحياة
١١٠٨ #٩٧/٠٣/٠٩
- *اربكان يحذر الجيش من محاربة الاسلام
الحياة
١١١٠ #٩٧/٠٣/٠٩
- *تركيا : اربكان ينحنى امام عاصفة الجيش ولا ينكسر
جمال خاشقجى
١١١١ #٩٧/٠٣/١٠
- *فضيحة العلمانية فى تركيا
فهمى هويدى
١١١٤ #٩٧/٠٣/١١
- *اربكان يحذر قادة الجيش من محاربة الاسلام
الشعب
١١١٧ #٩٧/٠٣/١١
- *تركيا : حزب تشيلر يعلن دعمه مطالب الجيش من اربكان
الحياة
١١١٨ #٩٧/٠٣/١١
- *نجم الدين اربكان بين الجيش وقواعد "الرفاه"
سامى شورش
١١٢٠ #٩٧/٠٣/١١
- *تشيلر تطالب الرفاه بتنفيذ مطالب الجيش
العالم اليوم
١١٢٢ #٩٧/٠٣/١١
- *كلمة حب
محمد الحيوان
١١٢٣ #٩٧/٠٣/١٣
- *تركيا : اربكان : تشيلر حتى اشعار آخر
محمد قناوى
١١٢٤ #٩٧/٠٣/١٣
- *انحراف حركة الصراعات المجتمعية يؤدى الى استدعاء الحرب الاهلية
محمد عبدالجبار
١١٢٦ #٩٧/٠٣/١٣
- *حكومة اربكان تتخذ اجراءات اليوم لتطبيق مطالب الجيش التركى
الحياة
١١٢٩ #٩٧/٠٣/١٣
- *احيرة اربكان ومسؤولية العسكر
حازم صاغية
١١٣١ #٩٧/٠٣/١٣
- *اربكان يدافع عن سياسته ويصعد هجومه على العلمانيين
العالم اليوم
١١٣٢ #٩٧/٠٣/١٣
- *الحكومة الترغية تبحث تحذيرات الجيش للإسلاميين
الوفد
١١٣٣ #٩٧/٠٣/١٤
- *اربكان : هل أخرج من الأزمة مع الجيش مهزوما أم منتصرا
احمد السيوفى
١١٣٤ #٩٧/٠٣/١٤

المجلد : ٥ - تركيا وصراع الالمانىة العلمانية

- *تراجع اربكان .. ولم يتراجع الجيش فى تركيا
عزة صبحى #٩٧/٠٣/١٤ ١١٣٥
- *هل هى معركة العلمانية حقا فى تركيا؟
الحوادث #٩٧/٠٣/١٤ ١١٣٦
- *حكومة تركيا تتخذ اجراءات لمحاربة المتطرفين
الالهرام #٩٧/٠٣/١٥ ١١٣٨
- *اربكان فى لوحة سورىالية
كامران قره داغى الحياة #٩٧/٠٣/١٥ ١١٣٩
- *ديميريل : تركيا دولة علمانية والعسكريون لا يخشون
الحياة #٩٧/٠٣/١٥ ١١٤٠
- *ديميريل : الجيش يعارض استخدام الدين فى السياسة
العالم اليوم #٩٧/٠٣/١٥ ١١٤٢
- *الاسلاميون الاتراك يؤكدون استمرار سياستهم
العالم اليوم #٩٧/٠٣/١٦ ١١٤٣
- *"الخوجة" مازال يير على الصراط المستقيم
الاسبوع #٩٧/٠٣/١٧ ١١٤٤
- *الانقلاب الصامت فى تركيا صناعة صهيونية
العربى اكرم القصاص #٩٧/٠٣/١٧ ١١٤٥
- *انقلاب تركيا .. ان وقع
الكفاح العربى #٩٧/٠٣/١٧ ١١٤٧
- *تركيا .. مرحلة اختبار القوة بين اربكان والجيش
زين العابدين توفيق الالهرام #٩٧/٠٣/١٨ ١١٥٢
- *لماذا يخاف الاتراك ليلة الخميس؟
الكفاح العربى عدنان حطيط #٩٧/٠٣/١٨ ١١٥٣
- *هل يعتمد الرفاه "التقية" فى مواجهة العسكر؟
الكفاح العربى عدنان حطيط #٩٧/٠٣/١٩ ١١٥٧
- *الحكومة التركية تغلق مدارس لحفظ القرآن
الحياة #٩٧/٠٣/١٩ ١١٦٢
- *عصابة الدولة فى تركيا
الكفاح العربى عدنان حطيط #٩٧/٠٣/٢٠ ١١٦٣
- *صحيفة تركية : الرفاه "حزب التنازلات"
العالم اليوم #٩٧/٠٣/٢٠ ١١٦٧
- *ميليشيات "الافندى" تهز حكم اتاتورك
الحوادث #٩٧/٠٣/٢١ ١١٦٨
- *انقرة : دور ايران فى تفجير الصراع بين اربكان والجيش
الوطن العربى سعيد القيسى #٩٧/٠٣/٢١ ١١٧٥

المجلد : ٥ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- *هل تعلمت تشيلر " الرقص مع الذئب"؟
عدنان حطيط
#٩٧/٠٣/٢١ ١١٨٠ الكفاح العربى
- *المساجد مع العرب والثكنات مع اسرائيل
عدنان حطيط
#٩٧/٠٣/٢٢ ١١٨٥ الكفاح العربى
- *اربكان : ساعة الحقيقة
ميشيل كيلو
#٩٧/٠٣/٢٢ ١١٨٩ الكفاح العربى
- *تركيا : انه العسكر لا العلمانية
حازم صاغية
#٩٧/٠٣/٢٢ ١١٩٠ الحياة
- *تركيا : "ليلة القدس" فجرت الصراع بين العسكر واربكان
ابراهيم الياس
#٩٧/٠٣/٢٣ ١١٩١ المجلة
- *خبير امريكى فى الشؤون التركية يحذر
محمد على صالح
#٩٧/٠٣/٢٣ ١١٩٣ المجلة
- *ائتلاف اربكان - تشيلر باق على رغم "قلق" الجيش
محمد نور الدين
#٩٧/٠٣/٢٤ ١١٩٥ الحياة
- *المسجد .. والتمثال
محمد السعدنى
#٩٧/٠٣/٢٦ ١١٩٧ الا هرام
- *"سيناريو الكابوس" من واشنطن
عدنان حطيط
#٩٧/٠٣/٢٦ ١١٩٨ الكفاح العربى
- *تركيا : محاكمة مدع عام اتهم القضاء بعدم الا ستقلال
#٩٧/٠٣/٢٦ ١٢٠٢ الكفاح العربى
- *خلافات داخل الا ئتلاف التركى حول تنفيذ تعليمات القادة العسكريين
الا هرام
#٩٧/٠٣/٢٩ ١٢٠٣
- *تركيا : وزير علمانى يتحدى اربكان أن يعرقل اجراءات ضد الا سلاميين
الحياة
#٩٧/٠٣/٢٩ ١٢٠٤
- *خواطر تركية ملحة
الحياة
#٩٧/٠٣/٢٩ ١٢٠٦
- *مجلس الا من القومى التركى يجتمع اليوم لمراجعة سياسة اربكان
الا هرام
#٩٧/٠٣/٣١ ١٢٠٧
- *مستقبل تركيا شرقا أم غربا؟
محمد نور الدين
#٩٧/٠٣/٣١ ١٢٠٨ الوسط
- *مجلس الا من القومى التركى يقرر التصدى للإرهاب إرجاء بحث إجراءاته ضد الا سلام
الا هرام
#٩٧/٠٤/٠١ ١٢١١
- *الجيش التركى يمهل اربكان شهرا لتنفيذ مطالبه بكبح الا سلاميين
الحياة
#٩٧/٠٤/٠١ ١٢١٢
- *ليست نهاية العالم ولكن ...
كمران قرة داغى
#٩٧/٠٤/٠١ ١٢١٤ الحياة

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

*مطالب متزايدة باستقالة الحكومة التركية
الا هرام

١٢١٥ #٩٧/٠٤/٠٢

*اتحاد تجارى بارز فى تركيا يسحب دعمه للاثتلاف الحاكم
الحياة

١٢١٦ #٩٧/٠٤/٠٢

*أربكان يتهم الغرب بتأييد الدعاية المضادة للاسلام
الا هرام

١٢١٧ #٩٧/٠٤/٠٣

*تشيلر تحذر من استقطاب دينى - علمانى فى تركيا
الحياة

١٢١٨ #٩٧/٠٤/٠٣

*زعيم المعارضة التركية يحذر من اندلاع حرب اهلية
الا هرام

١٢٢٠ #٩٧/٠٤/٠٤

*تركيا تتأرجح بين الا ثقلاب العسكرى واستقراره والديمقراطية البرلمانية العاجزة
الحوادث

١٢٢١ #٩٧/٠٤/٠٤

*الجيش التركى يتعهد بعدم الا طاحة بحكومة أربكان
الا هرام

١٢٢٦ #٩٧/٠٤/٠٨

*تركيا : وزيرة الداخلية تطبق تعليمات مجلس الا من القومى
الكفاح العربى

١٢٢٧ #٩٧/٠٤/٠٩

*وزير الداخلية التركية تصدر " توجيهات" لتنفيذ اوامر الجيش ضد الا سلاميين
الحياة

١٢٢٨ #٩٧/٠٤/٠٩

*تجيد ركوب أمواج السياسة المتلاطمة ضد الا سلام
الجمهورية

١٢٢٩ #٩٧/٠٤/١١

*الصحفى يعترف بوجود أخطاء فى الترجمة نسبت الى اربكان مالم يقله
محمد القدوس الشعب

١٢٣٠ #٩٧/٠٤/١١

*تركيا : صراع الا صولية والعلمانية ينعكس على مشاريع التعاون مع ايران
الوسط

١٢٣١ #٩٧/٠٤/١٣

*الجيش فى تركيا يرفض ..
سامى هاشم العالم اليوم

١٢٣٣ #٩٧/٠٤/١٤

*الحكومة التركية تقيل الموظفين الا سلاميين
الكفاح العربى

١٢٣٥ #٩٧/٠٤/١٥

*وزيرة الداخلية التركية تقيل الموظفين الا سلاميين فى ٨٠ محافظة
حازم منير الحياة

١٢٣٦ #٩٧/٠٤/١٥

*تشيلر تطالب حكام المقاطعات بتشديد القيود على الا سلاميين
الكفاح العربى

١٢٣٨ #٩٧/٠٤/١٦

*الا ثتلاف التركى يجتاز مشكلة تنفيذ قرارات الجيش
سامى شورش الحياة

١٢٣٩ #٩٧/٠٤/٢٠

*نائب اربكان يهدد بمقاضاة جنرال حذر من تجربة اسلامية الجزائر
الحياة

١٢٤١ #٩٧/٠٤/٢١

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

*حرب اربكان والجيش

١٢٤٣ #٩٧/٠٤/٢٢

الشعب

*اجتماع حاسم لمجلس الا' من التركي السبت القادم لبحث التزام اربكان بحماية
الا هرام ١٢٤٤ #٩٧/٠٤/٢٣

*ديميريل يدعو لا انتخابات مبكرة ومصالحة اربكان والعسكر
الكفاح العربى ١٢٤٥ #٩٧/٠٤/٢٣

*ديميريل يحذر من "احتكار" الدين ويحبذ انتخابات مبكرة فى تركيا
احمد موفق زيدان الحياة ١٢٤٦ #٩٧/٠٤/٢٣

*الرئيس التركى يدعو الى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة
العالم اليوم ١٢٤٨ #٩٧/٠٤/٢٣

*تركيا : الا زمة وخيار الا صلاح
باهر شوقى الا هرام ١٢٤٩ #٩٧/٠٤/٢٥

*بدء العد التنازلى لوزارة اربكان الا ثلافية
الا اخبار ١٢٥٢ #٩٧/٠٤/٢٥

نهاية الفهرس



المصدر: الشيخ محمد صالح المنجد

۱۹۹۷

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

ス
キ
マ
の
キ
コ
ウ

THE
FIRE
INSURANCE
CO.

يتحرك الائتلاف التركي الحاكم في هذا التوقيت الذي تشن فيه المعارضة هجوما شرسا عليه على محورين لتقادي احتمال سقوطه. المحور الاول : يستهدف توسيع قاعدة الائتلاف ليكون ثلاثيا بدلا من الصيغة الثنائية الحالية . اما المحور الثاني : فيتمثل في انتهاج مبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع وبناء عليه اختار رئيس الحكومة التركية نجم الدين اربكان التتديد بما وصفه بالسلوك الصبياني للمعارضة . فقد انتقد اربكان محاولات المعارضة تعبئة الرأي العام ضد حكومته من خلال دعوة الجماهير لاطفاء الاضواء بديقة واحدة في الساعة التاسعة من كل ليلة للتتديد بالفساد السياسي الموجود في البلاد من العصابات والمافيا والانتهاكات باقحام حكومة اربكان بالتستتر على الفساد القائم حماية لتافسوا تشللت تائفة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم المؤتلف مع حزب الرفاه في الحكم .



المصدر : : المصداق

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ : ١٩٩٧

التركي حزب الطريق القويم فاكد ان الاقاييل عن احتمالات وقوع انقلاب عسكري في البلاد كلام فارغ ولا معنى له لان السلطات العسكرية ترفض ادخال السياسة الى الجيش والمسجد والمدسة ونحن ايضا ندعو الى ذلك واكد ان القوات المسلحة مجتدة لخدمة الدولة ، كما صرح محمد كولهان نائب رئيس حزب الطريق القويم بان الانسجام والتوافق التام بين جناحي الائتلاف متواجد لاننا راضون عن شريكنا ولا خلاف بيننا .

وكانت احزاب المعارضة التركية قد صعدت حملتها على حزب الرفاة واتهمته بالسعي الى تزويد اعضائه بالسلح للاحتفاظ بالسلطة بالقوة اذا تطلب الامر ذلك .

وكان الادعاء العام قد فتح تحقيقا في اتهام لحزب الرفاة بتشكيل وحدات شبه عسكرية تحظرها القوانين السائدة بينما اعلن ان مجلس الامن القومي وهو اعلى هيئة حكومية يسيطر عليها الجيش انه سيعقد اجتماعا خاصا هذا الاسبوع للبحث في هذه المسألة ويتوقع ان يتخذ قرارا بمنع بيع بنادق الصيد ذات الفوهتين .

ونسيت الصحف التركية الى اجهزة امنية قولها ان لديها معلومات عن بيع اسلاميين بنادق صيد خصوصا في محافظة قونيا التي تعد معقلا لحزب الرفاة وذكرت ان اكثر من مائة الف بنادقية صيد

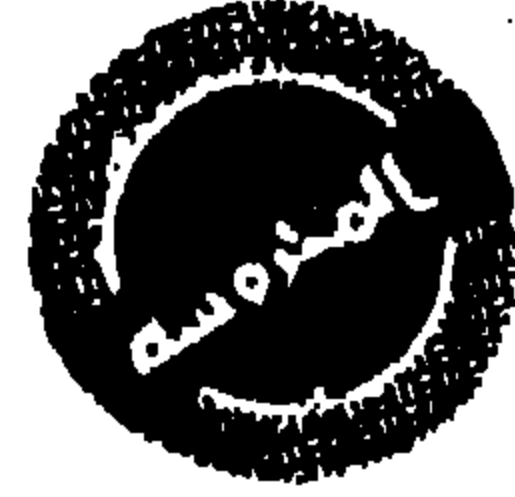
ونكر اربكان ان هذه العملية الصبغانية لن تؤثر على حكومته حيث لم تستطع حشد مؤيد لاثارة الفللاقل في بلادنا لم نصبح اربكان احزاب المعارضة بالعودة لرشدنا واتباع الوسائل الديمقراطية في العمل السياسي وترك الحسد والمعارضة العقيمة لان هذا الائتلاف مشيد وقائم لمصلحة الشعب وسوف يستمر حتى القرن القادم .

ثم تطرق اربكان الى موضوع بناء الجوامع فوضح ان الدستور التركي يؤكد ان السيادة دون قيد او شرط للشعب فاذا كان الشعب التركي يريد بناء جوامع فانه سوف ينفذ ذلك .

وقد صرح ابو غرهمان اصيل تورك سكرتير عام حزب الرفاه بان ثمة قوى خفية تعمل على اثارة الحساسيات في البلاد لاسيما حول العلمانية التي يعتقد حزب الرفاة انها تعني فصل الدين عن الدولة حتى لا يتدخل احدهما بشان الآخر في ممارسة حرية العقيدة والوجدان وتناول كلمة الرئيس سليمان ديميريل الموجهة للشعب بمناسبة عيد الفطر المبارك بالنقد عندما اكد ان قول البعض ان تقسيم الشعب الى مؤمنين وغير مؤمنين جريمة يعاقب عليها القانون لا يعني لنا لاننا عندما نقول عن انفسنا اننا مؤمنون لا ندعي ان الآخرين غير مؤمنين . اما تورهمان كسابان وزير الدفاع

بيعت لمدينين منذ عام ١٩٩٠ لكن السلطات التركية اكدت ان نصف هذا العدد بيع خلال الاشهر التسعة الماضية في قونيا التي كان يسيطر عليها اسلاميون متطرفون في عام ١٩٨٠ الامر الذي ادى مباشرة الى الانقلاب العسكري في سبتمبر من العام ذاته .

ويقود حملة الاتهامات على حزب الرفاه زعيم حزب الوطن الام ورئيس الوزراء السابق مسعود يلماظ الذي ذكر ان المسألة متعلقة بمستقبل النظام ويجب عمل شيء بسرعة . وانضم زعيم حزب الشعب الجمهوري « دنيز بايكال » الى الحملة ضد حزب الرفاة وقال ان شراء البنادق امر خطير واذا تبنت الاحزاب مثل هذا التوجه فان القتال سيحل محل الحوار .



المصدر: البيان

١٩٩٧

التاريخ: ١٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« أوغلو » الحكومة مدة اسبوع لمنح الموظفين أيضا الزيادة نفسها المقررة للنواب والإفائه سيسحب مساندته للحكومة .

ورغم تصريح أريكان بأن الموظفين سينالون زيادة قدرها ٢٠٪ في شهر أبريل المقبل فإن « يازيجي أوغلو » سحب فعلا في الأونة الأخيرة تلك المساعدة منها .

وتردد أن « مليح كوكجك » أمين العاصمة انفرد عن حزب الرفاة ببذل جهوده لاقتناع أوغلو بالعودة إلى مساندة الحكومة من خلال المشاركة في الائتلاف الحاكم بوزيرين أو ثلاثة لدعم موقف الحكومة وتحقيق الاكثية البرلمانية لها في حالة طرح المعارضة للثقة بها .

أحمد حسين صالح

ويحاول اليسار الاجتماعي المعارض في تركيا الملمة صفوفه وتكوين جبهة يسارية لتشديد المعارضة ضد حكومة أريكان .. وفي نفس الوقت ورغم الوضع الحرج للائتلاف الحاكم إلا أنه يحاول أيضا حل صفوفه لمواجهة الاستجواب البرلماني الذي ترمي المعارضة من ورائه إلى طرح الثقة بالحكومة تمهيدا لاسقاطها .

ويحاول الائتلاف الحاكم مد الجسور مرة أخرى مع حزب الوحدة الكبرى (٧ نواب) والذي يرأسه « محسن يازيجي » أوغلو ، الذي سحب مساندته الخارجية للحكومة بعد أن زادت رواتب القوات المسلحة لنسبة ٧٢٪ في حين زادت رواتب الموظفين الحكوميين بنسبة ٣٠٪ فقط . أمهل



المصدر: الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ فبراير ١٩٩٧

من يهدد الديمقراطية التركية بالخطر:

الاسلاميون ام العلمانيون؟

محمد عبد الجبار *

■ تبدو الازمة الراهنة في تركيا مفتعلة اذا اعتبرنا ان سببها يكمن في دعوة حزب الرفاه الى السماح للنساء بوضع غطاء الرأس في المدارس ودوائر الدولة وللرجال باطلاق اللحى وغير ذلك من الاجراءات التي لا يمكن الا ان تعتبر شكلية لو جرى الحديث عنها في دولة علمانية لا تعاني من موقف حساس ازاء المسألة الدينية ولا تتخذ موقفاً حاداً ومستبقاً من الاسلام وعلاقته بالدولة والمجتمع.

لكنها ليست مفتعلة اذا اعتبرنا ان عمقها يكمن في هذا الموقف من الاسلام والحركة الاسلامية لانها عند ذاك ستكون مؤشراً الى تناقض مستقطب بين نظرتين للدولة والمجتمع والدين لا يبدو ان اللعبة الديمقراطية بادواتها السلمية ما زالت قادرة على احتوائه وادارته على اساس قواعدها.

يبدو ان النخبة السياسية - العسكرية العلمانية في تركيا ما زالت تنظر في عين القدسية لقرارات واجراءات قديمة سبق لمؤسس تركيا الحديثة كما اتاها ان اتخذها. وما زالت تعتبرها رموزاً للدولة الديمقراطية - العلمانية ولا تجيز المساس بها. ومن هذه القرارات ما يمنع النساء من ارتداء الحجاب الاسلامي في المدارس والدوائر الحكومية. وكان اتاها ان اتخذ هذا القرار ضمن اجراءات كثيرة اخرى استهدفت تحديث تركيا. وكان من بينها اعتماد الحرف اللاتيني في كتابة اللغة التركية بدلاً من الحرف العربي المعتمد في كتابة معظم اللغات الاسلامية الاخرى مثل

الفارسية والاوردية وغيرهما. ويتعارض هذا الموقف من حيث المبدأ مع المعاني الجوهرية للديموقراطية والعلمانية التي قام النظام السياسي الحديث في تركيا على اساسها. فالديموقراطية تعني فصل الدولة عن المجتمع المدني / الاهلي وتحريره من اكراهاتها وتسويده على نفسه وحصر صلاحية الدولة في دائرة الشأن العام تاركة الفرد / المواطن يدير شؤون حياته الخاصة بملء حريته. ومن ابسط مظاهر هذه الحرية اختياره لدينه وشكل لباسه. كما ان تعني فصل الدولة عن الدين (وهذا تعبير ادق من قولنا فصل الدين عن الدولة) باعتبارها احد مظاهر النشاط الخاص للمجتمع المدني والمواطنين بصفاتهم الفردية. هذا الفصل يعني عدم تدخل الدولة في الاختيارات السلوكية الخاصة للفرد وعدم اكراهه على ما

يتعارض مع معتقده الديني. فلا يحق للدولة العلمانية ان تمنع الفرد من أداء الصلاة مثلاً، في الوقت الذي لا يعتبر جزء من وظيفتها او من صلاحياتها اجباره على القيام بهذه الفريضة الدينية او معاقبته على عدم القيام بها.

لكن بعض النخب العلمانية السياسية والعسكرية في العالم الاسلامي ارتضت لنفسها ان تخالف هذه المبادئ الاولى في العلمانية والديموقراطية على رغم انها جعلت التمسك بهذين الشعارين مصدراً لشرعيتها السياسية. فعلى سبيل المثال نجد ان حكم حزب البعث في العراق، وهو حزب يعلن التزامه بالعلمانية، يتدخل في الممارسات الدينية للمواطنين فيمنع بعضها ويسمح ببعضها الآخر بناء على حسابات سياسية خاصة بالدولة

والنظام الحاكم في الوقت الذي يعتبر تدخل القوى الدينية في الشأن السياسي جريمة يحاسب عليها بالاعدام باسم القانون. بل ان الامر يصل به حتى الى درجة التدخل في تنظيم الاوضاع الداخلية الخاصة بالمؤسسات الدينية مثل الحوزة العلمية التي بقيت لمدة الف عام بمنأى من الدولة وبعبدة عنها، ويعلن ما يسميه «الحملة الايمانية الكبرى» التي يتولى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة نائب امين سر القيادة القطرية للحزب الحاكم

مهمة الاشراف عليها! وهذا نموذج صارخ لتدخل الدولة العلمانية في شؤون الدين او لنقل في الشؤون الدينية للمجتمع، تلك الشؤون التي كان ينبغي تركها للمجتمع الاهلي يتبرر امره بشأنها بملء حريته.

ويبدو ان هذا هو موقف مشترك لمختلف النخب السياسية - العسكرية اللغربية التي توصلت الى الحكم في العديد من البلدان العربية والاسلامية تحت شعارات الديمقراطية والعلمانية لكنها في الوقت نفسه استندت الى قوة الجيش في ادامة سلطتها وعلى اكراه المجتمع والمواطن على اتباع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الامر الذي تعارض بشكل جوهري مع حقوق المواطن وحقوق الانسان.

اظهرت التجربة والممارسة العملية ان هذه النخب لا تفهم من هذه الشعارات الا حقها في اكراه المجتمع المدني والاهلي على اتباع طريقها في ممارسة الحياة. فاذا ما واجهت هذه الطريقة رفضاً من قبل المجتمع اعطت هذه النخب الحاكمة لنفسها الحق في تكره المجتمع والفرد متجاهلة حقيقة ان الديمقراطية والعلمانية تكفان عن كونهما اطاراً لجميع المواطنين اذا تم تجريدتهما من الموقف



المصدر : **إدارة الشؤون المدنية**

التاريخ : **١٥ فبراير ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دولاً شهرياً. وفي عام ١٩٩٤ تم خفض قيمة العملة التركية الأمر الذي أدى إلى انقاص القدرة الشرائية لرواتب الموظفين. ويرى الكثير من الباحثين الأتراك أن التدهور في الاقتصاد التركي يعود إلى الاتفاق العسكري الباهظ على الحرب ضد الأكراد في تركيا، إذ استهلكت العمليات العسكرية عام ١٩٩٤ أكثر من ٩ بلايين دولار. ولم تستطع العلمانية التركية الاعتراف بالحقوق القومية لهذا الشعب على رغم الياقظات الديمقراطية. انذر العسكريون الأتراك، الذين يعتبرون أنفسهم حراساً للعلمانية الكمالية، الإسلاميين بأنهم لن يسمحوا بأي تشكيك في العلمانية ودعوا بقية السياسيين إلى الانضباط. وقاموا باستعراض للقوة في شوارع ضاحية سيجان الإسلامية. وكان مغزى الرسالة واضحاً. وهو التهديد بالقيام بانقلاب عسكري سيكون في حال وقوعه رداً على ما اعتبر انقلاباً إسلامياً في السياسة التركية.

ليس من المستبعد أن تشهد تركيا أزمة في المستقبل بسبب هذا الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين فيها ومن الممكن أن تلجأ النخبة العسكرية - السياسية إلى عدة خيارات لاسقاط حكمة نجم الدين أربكان الحالية. وثمة حلان بمتناول النخبة العلمانية للخروج من هذه الأزمة وهما:

أولاً، الحل العسكري الذي يعني اللجوء إلى الانقلاب العسكري من أجل إسقاط الحكومة المدنية المنتخبة. لكن هذه الاحتمال خيار صعب وربما مستبعد على الأقل لأن الولايات المتحدة، الظهير الاستراتيجي لهذه النخبة، لا ترغب في رؤيته في تركيا. فعودة الجيش إلى الحلبة السياسية في هذا الوقت يعني اضطرابه إلى خسوف معركتين عسكريتين في جبهتين مختلفتين هما الجبهة الكردية والجبهة السياسية. وهذا يؤدي إلى انزلاق تركيا إلى النموذج الجزائري الذي يعني تدمير أسس الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلد مهم إن لجهة عضويتها

لكي تنجح الديمقراطية لا بد لها أن تواكب تحولات المجتمع الفكرية والسياسية التي تنعكس تدريجياً على مسار اللعبة الديمقراطية ويجب أن يتحقق هذا الانعكاس بطريقة انسيابية لا يعترضها ما هو ليس منها بالتعريف. أما الوقوف بوجه حتى التحولات والعمل على عاقبتها باللجوء إلى أساليب خارجية عن نطاق الممارسة الديمقراطية فلا يقود إلا إلى إعادة إنتاج الديكتاتورية باسم الديمقراطية ويخلق ما يسميه أحد الباحثين المعاصرين بالاستبداد الديمقراطي.

إن فشل النخبة السياسية - العسكرية العلمانية في استيعاب حقيقة التطورات التي شهدتها المجتمع التركي بما في ذلك عودة شرائح واسعة من هذا المجتمع

إلى الرموز الثقافية الإسلامية باعتبارها مكوناً أساسياً للهوية التركية، ذلك الفشل الذي قد يقود إلى السقوط في الامتحان الديمقراطي الذي تتعرض له الآن... هو الخطر الحقيقي الذي يتهدد هذه الديمقراطية. وهو امتحان خطير لموقف هذه النخبة من محاولات إعادة الاعتبار إلى مفهوم حقوق المواطن وتحريره من اكراهات الدولة باعتبار ذلك شرطاً أساسياً - بل الثمرة المرجاة - من اعتماد الآليات الديمقراطية في إدارة الحياة السياسية للمجتمع.

كان صعود حزب الرفاه نتيجة لفشل أحزاب النخبة العلمانية في حل أهم مشكلتين واجهتهما الدولة التركية وهما المشكلة الاقتصادية والمشكلة الكردية. فلم تؤد سياسة فتح الاقتصاد التركي أمام الرساميل الأجنبية منذ عام ١٩٨٠ سوى إلى تسريع نسبة التضخم بمعدل ٨٠ - ١٠٠ في المئة سنوياً وتنامي الديون الخارجية وتحمل الكثيرون كلفة السياسات الجديدة لكن القليلين هم الذين حصلوا على خيراتها. وهذا ما أدى تدريجياً إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء خصوصاً في المدن. وكانت نسبة البطالة تتصاعد بينما ترتفع كلفة المعيشة مقابل ثبات معدل الأجور حول ٨٠

الحيادي المفترض فيهما إزاء عقائد الفرد وخياراته الشخصية وتحولنا إلى «عقيدة» أو أيديولوجية في مقابل العقائد

الأخرى التي لا بد أن شرائح من المجتمع تؤمن بها. أما موقفها من الدين فقد بقي دائماً رهن المصلحة السياسية الراهنة لها. فهي تحاربه إذا كان وجوده خطراً عليها، وتتشدق به إذا كان بإمكانها استخدامه لتعزيز سيطرتها على مواطنيها. الأمر الذي يفقد علمانية الدولة المعنى الأصلي لهذا التوصيف.

أظهر سياسيو وعسكريو النخبة الحاكمة في تركيا استياء وتبرماً كبيرين من فكرة تقديم اقتراح للبرلمان التركي بإلغاء قرار منع الطالبات من وضع غطاء الرأس. ولا يشكل هذا الاقتراح خطراً سياسياً حقيقياً على أساس الدولة العلمانية بل إن الإصرار على مثل هذا الادعاء يكشف عن أساس هش وواه للدولة، فهو عبارة عن استعادة لحق بسيط من حقوق المواطن والإنسان. لكن هذا لم يمنع حزباً علمانياً من الإعلان بطريقة حريضية بأن «الجمهورية التركية الديمقراطية والعلمانية أصبحت مهددة». على رغم أن حزب الرفاه كثيراً ما أكد التزامه بالأساس الدستوري للدولة التركية وهو أساس علماني. علماً أن الربط بين الديمقراطية والعلمانية لا يخلو من قسور وإكراه، فلماذا يتعين على الإسلامي الذي انخرط في اللعبة السياسية على أساس الآليات والقواعد الديمقراطية أن يكون علمانياً؟ وهل يتعذر ممارسة الديمقراطية والالتزام بها من دون العلمانية؟ وهل هذا الربط تاريخي أم عضوي؟

لا يؤدي الإصرار على هذا الربط القسري والمفتعل واعطائه صفة عضوية ليست فيه إلا إلى عرقلة المسار الديمقراطي للمجتمعات العربية والإسلامية. وليس من المغالاة في شيء القول بأن التطورات الأخيرة لا تهدد الدولة التركية ذاتها، لكنها - والحق يقال - تهدد الديمقراطية في تركيا بالخطر. والسؤال هو: من يهدد هذه الديمقراطية؟



المصدر: المندوبة

التاريخ: ١٥ - ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الحلف الاطلسي او لجهة دورها المهم في الشرق الأوسط. هذا فضلاً عن ان هذا الخيار يعني من الناحية الواقعية والفعلية ان هذه النخبة لا تؤمن بالديموقراطية الا بمقدار ما تؤمن الديموقراطية استمرار متبنياتها العلمانية في الحكم.

ثانياً، الحل البرلماني الذي يعني العمل على اسقاط الحكومة برلمانياً، اما من خلال اتفاق الاحزاب العلمانية (وهي: الوطن الام بزعامة مسعود يلماظ واليسار الجديد بزعامة بولندا اجاويد) على سحب الثقة بها. وهذا يتطلب ان تتوصل الاحزاب العلمانية خارج الحكم الى اتفاق بهذا الشأن، او اسقاط الحكومة من الداخل من خلال اقناع حزب الطريق القويم بزعامة نائبة رئيس الوزراء طانسو تشيلر بالانسحاب منها. واذا نجح الحل البرلماني في اسقاط حكومة

اربكان التي تشكلت في ٢٠ حزيران (يونيو) الماضي، سيتطلب هذا اما اتفاق الاحزاب العلمانية الثلاثة على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة وهو امر ليس بالسهل في ظل تناقضات هذه الاحزاب التي منعها من تشكيل الحكومة سابقاً، او الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة قد لا تضمن فوز احد هذه الاحزاب بنسبة كبيرة من مقاعد البرلمان فتتيح له تشكيل حكومة قوية منفرداً. وهذا امر يعني في حال حصوله العودة الى الازمة الوزارية التي سبقت تشكيل حكومة اربكان.

تتجاوز الازمة الراهنة الحدود التركية لتطرح اسئلة في منتهى الخطورة والحساسية عن مستقبل العلاقات بين العلمانيين والاسلاميين في البلدان العربية والاسلامية خصوصاً وان العديد من القوى الاسلامية اعلنت قبولها بالديموقراطية كاسلوب لتداول السلطة في المجتمع. ولا يبدو ان هذه العلاقات تراكم خبرات سارة واجابية على مستوى تطوير هذه العلاقات والوصول بها الى حال من التعايش الحقيقي يضمن تحقيق استقرار سياسي وسلم

اهلي دائمين. كما تطرح مواقف النخبة السياسية في تركيا المدعومة من قبل العسكريين التساؤل الاكثر خطورة عن مدى جدية قبول هذه النخب بنتائج الممارسة الجزائية تزرع بذوراً للشك اكثر من الاطمئنان الى فحوى الجواب. ستتوقف صيغة هذه العلاقات على النتائج التي ستسفر عنها التجربة التركية الراهنة.

* صحافي وكاتب عراقي مقيم
بريطانيا.



المصدر : : تاريخ النشر : 7

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٧

الرفاه يتعرض لانتقادات لاتهامه العلويين بالاباحية

أربكان يتراجع عن إعادة الحجاب

الرفاهة يقوي قوتها على البرلمان
تشمل، إضافة الى السماح للنساء
بارتداء الحجاب في المؤسسات
الحكومية، توفير وسائل السفر
برا للحجاج الى مكة وبناء
مساجد في احياء ومواقع تعتبر
رمزا للعلمانية كميدان «تقسيم»
في اسطنبول الذي ينتصب في
وسطه تمثال لمؤسس الجمهورية
التركية (الراحل) مصطفى كمال
(أتاتورك) وحي تشانكايا في
انقرة حيث القصر الرئاسي الذي
اقام فيه أتاتورك.

لكن قازان أكد ان طرفي الائتلاف الحاكم توصلا الى اتفاق على السماح للطالبات بارتداء الحجاب في الجامعات. يذكر ان حزبين علمانيين، هما اليسار

اسطنبول - ایڈیٹر
من اصلی آیدنتاشباش:

■ تراجع حزب «الرفاه» (الاسلامي) أمس عن قراره برفع الحظر عن ارتداء النساء الحجاب في المؤسسات الحكومية تحت ضغط شريكه في الائتلاف الحاكم، حزب الطريق الصحيح. وأكد ناطق باسم وزارة العدل صحة ما نقلته صحيفة «ميلي غازيت» عن الوزير شوكت قازان (الرفاه) بأن «شركاءنا في الائتلاف ليسوا مستعدين لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية».

وكانت زعيمة «الطريق
الصحيح» نائبة رئيس الوزراء
وزيرة الخارجية تانسو تشيلير
عارضت علنا خطة كان حزب



المصدر: شبكة النخبة

التاريخ: ٥ فبراير ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الديموقراطي والشعب الجمهوري طرحا الاقتراحين منفصلين في البرلمان يمكن أن يؤديا في حال تصديقهما الى التصويت على حجب الثقة عن الحكومة على اساس ان خطة حزب «الرفاه» تنتهك الدستور الذي ينص على حماية النظام العلماني. ومن المقرر ان يناقش النواب الاقتراحين في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

إلى ذلك تراجع «الرفاه» عن موقفه المندد بحملة مدنية دعت اليها شبكة تلفزيون تركية واطلقت عليها اسم «دقيقة من الظلام من أجل النور» واستجاب لها آلاف الناس بأن اطلقوا الانوار في الساعة التاسعة من مساء اول من امس في منازلهم احتجاجا على بطء التحقيق في قضية العلاقة بين أجهزة حكومية وعصابات الجريمة المنظمة (المافيا). وكان قازان اثار غضب العلويين، الذين يبلغ عددهم في تركيا نحو ٢٠ مليون شخص (ثلث عدد السكان)، عندما شبه اسلوب الاحتجاج بطقوس للعلويين (في تركيا) تطلقا خلالها شموع واتهمهم بالاباحية. وكان اربكان وصف المشاركين في الحملة الاحتجاجية بانهم «طغليوني».

وصرح وزير العمل والضمان الاجتماعي نجاتي جيليك (الرفاه) امس بانه يعتبر حملة الاحتجاج، التي ايدتها أيضاً احزاب سياسية، بمثابة رد فعل للمواطنين على الممارسات القذرة في الادارة الحكومية والسياسة. و اضاف لدى سؤاله لماذا عارض مسؤولون في حزب «الرفاه» هذه الحملة، ان بعضهم فسرها بانها ضد الحكومة. وأشار الى قازان تحديدا وشدد على ان وزير العدل قصد بملاحظته الذين خرجوا من منازلهم ورفعوا شموعا مضادة.

وبعدا ناطق باسم الروابط العلوية اول من امس قازان الى الاستقالة من منصبه وقال ان كلامه عن الاباحية هو تكرار لاساءات تردد ضد العلويين منذ قرون وهي تهدد وحدة المجتمع التركي. وضم زعيم حزب اليسار الديموقراطي بولند اجاويد صوته الى مطالبة العلويين باستقالة قازان ورأى ان ملاحظاته عنهم فضحت عداوة الكامن لابناء هذه الطائفة. واثارت تصريحات قازان استياء وزراء من حزب «الطريق الصحيح» ايضا فوصفها وزير الصحة يلدرن اقبولوت بانها «غير مسؤولة». وأكد انه «لا يحق لاحد من مشاعر المواطنين العلويين، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد». وانتقد قازان ايضا نائب رئيسة «الطريق الصحيح» خيرى قوزاقجي اوغلو الذي اعتبر الحملة الاحتجاجية سلوكا ديموقراطيا وسلميا.

ووضع وفد يمثل حزب الشعب الجمهوري اول من امس اكليلا اسود امام وزارة العدل احتجاجا على تصريحات قازان وضم الوفد النائبين يلماز اتش ومحمود ايسيك والرئيس المؤقت للحزب حيدر دوغان.



المصدر:
المدينة

١٩٩٧

التاريخ:
١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسط تلويح بانقلاب عسكري تظاهرة نسائية في أنقرة ضد خطط أربكان لإعادة الحجاب

وقالت إحدى المتظاهرات مخاطبة النساء: «انن هذا للاحتجاج على محاولات العودة ببلادنا الى عصور الظلام». يذكر ان اربكان تعرض في الاسابيع الاخيرة الى ضغط من شريكته في الائتلاف الحاكم زعيمة حزب «الطريق الصحيح»

«محاولات العودة» الى تطبيق الشريعة الاسلامية عن طريق رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، وتأمين وسائل النقل البري للحجاب. واتهمت المتظاهرات اللواتي حملن صور مصطفى كمال اتاتورك، اربكان بوضع خطط للقضاء على العلمانية في تركيا، والغاء الحقوق التي حصلت عليها المرأة.

■ أنقرة رويتر .. انتقلت الازمة بين العلمانيين الاثراك، يؤازرهم الجيش، وبين حزب «الرفاه» الاسلامي، بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الى الشارع امس، اذ تظاهر الاف من النساء في أنقرة ضد خطط اربكان وجهوده الهادفة الى تشجيع المجتمع على العودة الى بعض العادات والتقاليد الاسلامية. وهدفت المتظاهرات ضد



الإبارة اللندنية

المصدر:

١٩٩٢

١٨

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آلاف التركيات تتظاهرن ضد التوجه الإسلامى لأربكان

انقرة - ر. - نظمت عدة آلاف من النساء التركيات أمس مظاهرات احتجاج ضد مساعى رئيس الوزراء نجم الدين أربكان لاعطاء الاسلام دورا أكبر فى الحياة العامة التركية
وردد أكثر من ٨ آلاف متظاهرة هتافات معادية للشريعة الاسلامية وطالبن بالتردد من أجل الديمقراطية ومن يحملن صور كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة. كما دعت المظاهرات الى الانفصاح عما جرى فى الفضيحة الأمنية الأخيرة التى تورط فيها أعضاء فى البرلمان عن حزب تشيلر.
كائنات الجماعات النسائية والمعارضة قد اتهمت أربكان وحزبه بمحاولة تقويض العلمانية فى البلاد والنيل من حقوق المرأة من خلال تقديم سلسلة من الأفكار التى تهدف الى تطبيق الشريعة .



المصدر: ١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومت التاريخ: ١٩٩٧

البرلمان التركي يرفض اقتراحاً بإحالة تشيللر للمحكمة العليا

أنقرة - رويتر: رفض البرلمان التركي اقتراحاً بإحالة نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تانسو تشيللر إلى المحكمة العليا في واحدة من تهمة فساد تواجه تشيللر خلال رئاستها للحكومة فيما بين عامي ٩٢ و١٩٩٥ صوت البرلمان لصالح رفض اقتراح إحالة تشيللر للمحكمة العليا في قضية الفساد بشركة الكهرباء «تيداس» بأغلبية ٣٢٧ صوتاً مقابل موافقة ١٢٧ على الاقتراح. ومن المقرر أن يقرر البرلمان التركي خلال ساعات على اقتراح آخر بإحالة تشيللر للمحكمة العليا بشأن تدخلها بصورة غير قانونية في صفقة بيع شركة صناعة السيارات الحكومية «توفاس». كما تواجه تشيللر تصويماً آخر اليوم حول مصادر ثروتها.

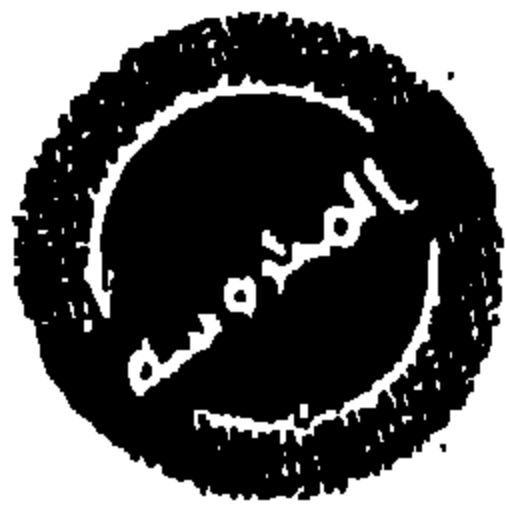


المصدر: إلى براميل الحصاد في

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ أيلول ١٩٩٧

انقرة - وكالات الأنباء: في أول اختبار حقيقي للحكومة الائتلافية التركية
بزعامة نجم الدين أربكان، اسقط البرلمان التركي تهم التورط في فضائح الفساد
لتانسو تشيلر وزيرة الخارجية التركية.
ووافق ٣٢٧ عضواً على إسقاط إحدى تهمتي الفساد لتشيلر مقابل معارضة
١٧٢ عضواً.

برلمان تركيا يرفض
محاكمة تشيلر
بتهمة الفساد



المصدر: الأهرام المصري

التاريخ: ١١ ٩ يناير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أربكان في مصيدة الحكم

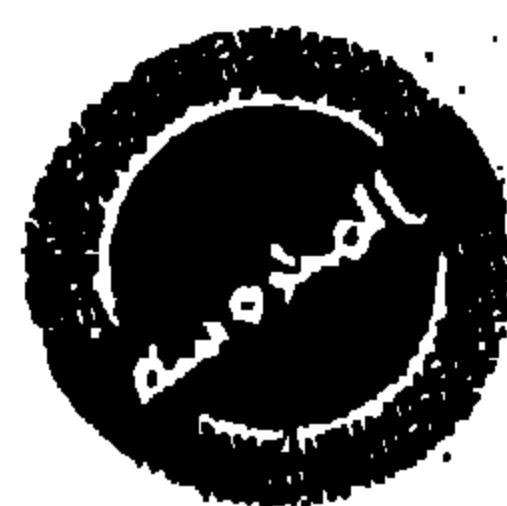
في يوليو ١٩٩٦ تولى د. نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية لمدة عامين بعد دخوله في ائتلاف مع حزب الطريق الصحيح الذي تزعّمه السيدة تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزارة الخارجية التركية وقد سبق لحزب الرفاه الاسلامي الذي يرأسه أربكان الانسداد في الحكم بعد ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري في السبعينيات غير أن مشاركة أربكان في الحكم مؤخرا اقترنت بعمولة عن توجيه الاتهام للسيدة تشيلر باستغلال النفوذ والمعروف أن ثروتها تتجاوز أربعين مليوناً من الدولارات كما أن قاضياً ألمانيا أعلن في ٢٢ يناير ١٩٩٧ أن تشيلر على علاقة وثيقة مع عصابة تهريب المخدرات من اسطنبول إلى الخارج ورئيس ر. خلق المسلم التستر على الفساد والوصول إلى الحكم بأساليب انتهازية.

والمعروف أيضاً أن تركية تسجل من بين الدول النامية أرقاماً بالغة الارتفاع في ميدان عجز الميزانية الحكومية والتضخم النقدي والبطالة والديونية الخارجية إلى مع ذلك فإن حزب الرفاه لا يتخذ برنامجاً من شأنه معالجة الموقف الداخلي المتردي بل لا ينفذ تحقيق تحسين في ذلك المجال لأن الحكومة التركية وضعت خطة لتحديث جيشها تتكلف ١٥٠ مليار دولار على مدار ٢٥ عاماً وكان المنتظر أن يغير

أربكان المسار التركي إزاء الكيان الصهيوني غير أنه جدد الاتفاق العسكري مع اسرائيل لمدة عام آخر ووافق على صرف ٦٠٠ مليون دولار لاسرائيل مقابل خدماتها العسكرية ونشرت صحيفة جيوغرافيك بوست الاسرائيلية في ٢٨ يناير ١٩٩٧ أن تركيا على وشك شراء أسلحة اسرائيلية أي أن التعاون العسكري بين البلدين اتسع نطاقه بدلاً من انحصاره أو تجميده وقد طالعتنا في ٢١ يناير ١٩٩٧ أن الحلف الأمريكي الاسرائيلي يرتجف أمام التطورات في تركيا والتي تنتزعها شيئاً فشيئاً من الغرب وحلف الاطلسي وتعيدنا إلى موقفنا الطبيعي في قلب الأمة الإسلامية وللأسف فإن هذا البيان قد جانيه الصواب لأن الاتحاد التركي لم يطرأ عليه تغيير يذكر بإعلان الحكومة الأمريكية في ١٤ ديسمبر أن تركيا بلد حليف للولايات المتحدة كما أن حكومة تركيا تسمى في إصرار إلى

حسين فهمي مصطفى

عضوية الاتحاد الأوروبي ولا تكفي بالاتحاد الجبركي بين الجانبين وقيل أيضاً إن الجيش التركي راض على حكومة أربكان وهذا يدور غير صحيح إذ أن الجيش حريص على حماية النظام العلواني وفقاً للدستور التركي وقد أذاع راديو لندن في ٢١ يناير ١٩٩٧ أن أربكان رضى للجيش فيما يتعلق بطرد الضباط الأتراك الأصوليين من الخدمة وأن حدوث انقلاب عسكري ضد أربكان خيار محتمل بل كبير كما يواجه أربكان معارضة شديدة بشأن إزالة نصب تذكاري لجمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة في اسطنبول، والقاء قانون يحظر الحجاب، وقد وقعت دعوى قضائية ضده



المصدر : ١٩٨٤ م

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ فبراير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشار إليه لا وجود له في الواقع بل إن الأوضاع العالمية في حالة انتكاسة شديدة تعود بها إلى العهود الاستعمارية السابقة. وجدير بالذكر أن القوات التركية كانت تنتهك حرمة الأراضي العراقية بدعوى ملاحقة الاكراد عندما تولى اربكان الحكم واستمرت على هذا العدوان السافر حتى يناير ١٩٩٧ وأن موقف الحكومة التركية مجحف إزاء حق العراق وسوريا في نصيبها المتفق عليه رسمياً مع تركيا من مياه نهري دجلة والفرات ولا يفكر اربكان بالطبع في إعادة لواء الإسكندرونة إلى سوريا ولا في حق الاكراد الأتراك في الحكم الذاتي وإنما يتعامل معهم بالحديد والنار وينكر حق قبرص في وحدة أراضيها بل هدد اربكان نفسه بضرب جنوب الجزيرة القبرصية إذا تزودت بصواريخ روسية بدلاً من إنها، الاحتلال التركي ٤٠٠ ألف جندي) لنحو ثلث أراضي قبرص منذ سنة ١٩٧٤ وإعادة توحيد شطري الجزيرة ونرى أن تولى اربكان للحكم كان توطيلاً له وإثباتاً لعجزه عن تغيير الثوابت في تركيا وتحقيق انفراجة في الداخل أو الخارج مما سيؤثر بالقطع على موقف حزب الرفاه في أي انتخابات مقبلة تأثيراً سلبياً كبيراً.

بقصد المحافظة على الرموز والأسس العلمانية لتركيا . وينسب لاربان أنه وقع في أغسطس ١٩٩٦ اتفاق تزويد بلده بالغاز الإيراني لمدة ٢٣ عاما تقريباً بمعدل مليار دولار في السنة والواقع أن هذا الاتفاق تم إبرامه قبل تولي اربكان رئاسة الوزارة ويتمثل اكبر مشروع لاربان حتى الآن في دعوته إلى تفاوض مجموعة الثماني دول الإسلامية (مصر وتركيا وإيران وباكستان وبنجلاديش وماليزيا واندونيسيا ونيجيريا) مع الدول الصناعية السبع الكبرى لإقامة نظام عالمي جديد... والسؤال هنا يدور حول سر اقتضار المجموعة على هذا العدد من دول منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم أكثر من ٥٠ دولة ولماذا وكيف تستبعد من تلك المجموعة دول ذات وزن اقتصادي وتأثير سياسي محسوس مثل السعودية وسوريا والعراق؟ أما عن النظام العالمي الجديد فهو حديث خرافة لأن النظام



المصدر: ٨١٥

التاريخ: ٩٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النواب الاتراك يرفضون مجددا

إحالة تشيلر إلى المحكمة العليا

انقرة - ر - رفض البرلمان التركي أمس اقتراحا آخر بإحالة تاشو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية إلى المحكمة العليا بتهمة الإثراء غير المشروع.

وقال «قمر جينك» نائب رئيس البرلمان إن مجلس النواب صوت بأغلبية ٢٧٠ صوتا مقابل ٢٦٢ صوتا لصالح رفض إحالة تشيلر للمحكمة العليا لمحاكمتها في المزاعم التي ثارت أخيرا حول تضخم ثروتها بطريق غير مشروع.

كان البرلمان التركي قد صوت أمس الأول بالرفض أيضا ضد اقتراحين آخرين بإحالة تشيلر إلى المحكمة العليا بشأن تورطها في فضائح فساد أخرى أثناء رئاستها للحكومة ما بين عامي ٩٣ و٩٤.



المصدر:
الشمس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
١٩٩٧

فاتورة الحكومة التركية في ستة أشهر

قصة أكبر
فضيحة كادت
تزلزل كيان
الدولة التركية

قيام الجيش بانقلاب عسكري مستحيل

استدعت رئاسة الأركان التركية خالص قوميلى - رئيس جمعية الصناعيين
ورجال الأعمال - للتحقيق معه بعد نصف ساعة من تلاوته لتقرير يحمل اسم
الجمعية والتقرير هو الأخطر من نوعه منذ سقوط الخلافة الإسلامية
وبداية مرحلة الأتاتوركية، بل اعتبر المراقبون أن صدور هذا التقرير في هذا
التوقيت بالذات يحمل دلالة أخطر من الحدث ذاته بل ربما يحمل إشارات
مرحلة جديدة تمر بها تركيا العلمانية فماذا يحمل هذا التقرير الذى التقاه
خالص قوميلى، وما دلالة الموقف؟ وما علاقة ذلك بحكومة الدكتور أربكان؟

طالب التقرير ولأول مرة وبكل جراءة برفع يد الجيش عن السياسة وإلغاء مجلس الأمن القومي (وهي أهم مؤسسة في الدولة بل هي صانعة القرارات الاستراتيجية ولا تجرؤ أي حكومة على اتخاذ أي قرار مهم دون وجود ضوء أخضر من هذه المؤسسة التي يسيطر عليها العسكريون) ورفع ذلك من الدستور وطالب التقرير بإتاحة الفرصة للأكراد للتعبير عن حقوقهم وتطلعاتهم، وإنهاء دور المؤسسة العسكرية تماماً من التعامل في المسائل السياسية وترك ذلك للسلطة وللحكومات المدنية على أن ينصب اهتمام الجيش بحماية أمن الدولة. ولكي نفهم دلالة أهمية الرسالة أو التقرير الذي طرحته جمعية رجال الأعمال لابد أن نفهم أن هذه الجمعية تضم كل الهيئات والقوى الرأسمالية ذات النفوذ الاقتصادي الواسع والتي تلعب دوراً بالغ الأهمية على مستوى الاقتصاد التركي ولها علاقاتها المتشعبة بالقوى الداخلية والخارجية، ويكفي أن نعرف أن هذه المؤسسات الاقتصادية استطاعت بنفوذها إسقاط حكومة بولنت اجاويد في السبعينيات. والأخطر من كل ذلك أن هذا التقرير تلى على أعضاء الجمعية متوافقاً مع أحداث سنجان التي فجرت الوضع في تركيا. ففي يوم الإثنين الثالث من فبراير أقيم احتفال بعنوان «يوم القدس» في بلدية سنجان بتركيا ومعروف أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحتفل كل عام في آخر يوم جمعة في شهر رمضان بيوم القدس وتخرج فيه المظاهرات المليونية لتأييد القضية الفلسطينية، وقد سمحت حكومة أربكان، أو سمح حزب الرفاه الذي يسيطر على بلدية سنجان بإقامة هذا الاحتفال بيوم القدس ودعى فيه السفير الإيراني بتركيا بدعوة من رئيس البلدية بكر بيلدز وطالبوا بتحكيم شرع الله في العالم الإسلامي وتطبيق الإسلام كما طالبوا بإنهاء العلمانية وأدانوا كل الدول التي تتعامل مع إسرائيل وتطبع العلاقات معها. وفي اليوم التالي مباشرة -يوم الثلاثاء- نزلت دبابات الجيش إلى محلة سنجان واقتصر ظهورها على عبور المنطقة وما جرى كان -رسمياً- جزءاً من مناورات روتينية تحدث كل عام كما قال ذلك رئيس أركان الجيش إسماعيل حقى إلا أن دلالة ذلك كانت أوسع وأكبر وأكثر



رسالة إسطنبول:
أحمد السيوفي

عمقا من مجرد أنها مناورات روتينية فقد أخذت شكل كونها ردا على ما جرى في اليوم السابق من حزب الرفاه وفهمت في سياق أن الجيش المدافع عن العلمانية، وخصوصاً أن هذا الحدث لو وضع في سياقه العام وفي سياقه التاريخي فهناك وجه شبه بما حدث في ٦ من سبتمبر ١٩٨٠ في احتفال مشابه لما حدث في سنجان وأيضاً بنفس العنوان حيث كان الاحتفال بعنوان تحرير القدس في مدينة قونية حضره مائة ألف شخص وتزعمه الدكتور أربكان رئيس حزب السلامة الوطني في ذلك الوقت، وأيضاً أطلقت شعارات مشابهة تطالب بإنهاء النظام العلماني وبمناصرة القضية الفلسطينية وبتحكيم الإسلام وعقب المؤتمر الضخم قام الجنرال كنعان إيفرين بانقلابه الشهير، فالتشابه بين السواقعتين جعل كثيراً من المراقبين يتصورون أن تحرك الجيش هو بمثابة تمهيد لانقلاب جديد حيث قام الجيش بأربعة انقلابات منذ عهد الجمهورية كلها بدعوى الحفاظ على العلمانية الكمالية ولكن في تقديرى أن الأمر في هذه المرة لا أقول من السابقة ففي هذه المرة لا أقول من

المستحيل حدوث انقلاب عسكري، وإنما أقول إن هذا أمر بالغ الصعوبة وغير ممكن الحدوث برغم أنه غير مستحيل وذلك للأسباب التالية:

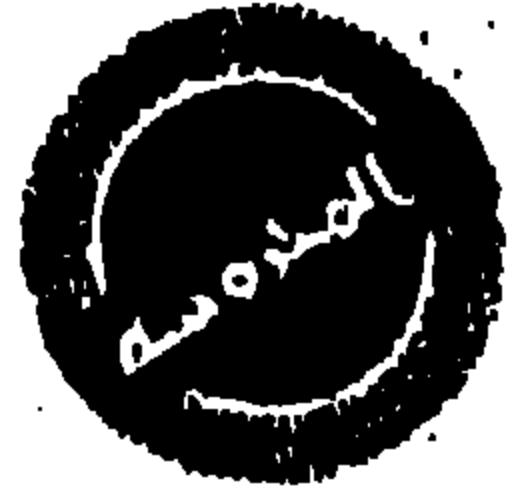
الانقلاب العسكري

أولاً: لو أن بإمكان الجيش القيام بانقلاب عسكري هذه المرة لفعل ذلك دون إبطاء وقد فهم أربكان طبيعة هذا الوضع وفي اليوم التالي قام بالرد عليه بطريقة قوية حيث عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن ثلاثة من كبار القادة المتقاعدين قد انضموا إلى حزب الرفاه، وتحدث في المؤتمر عن أكثر من خمسين جنراً سابقاً قد سبق لهم الانضمام لحزب الرفاه وأن الحزب يمثل تطلعات الأمة التركية وهو أداة حفظ الاستقرار للدولة.

ثانياً: أعلن ثاقب صابنجي وجمعية رجال الأعمال أن زمن الانقلابات العسكرية قد ولى وانتهى وأن أية انقلابات سوف تقضى على الاقتصاد التركي تماماً.

ثالثاً: ما أعلنه رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بقوله: إن احتجاجات سنجان مؤسفة لكن التكهن بقيام الجيش بانقلاب لتتحية حزب الرفاه عن السلطة هي تكهنات غير مناسبة. رابعاً: لأول مرة تشهد الساحة التركية حكومة مستقرة منذ انقلاب ١٩٨٠، وهناك حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بعد الجهود التي قام بها أربكان داخلياً بزيادة الرواتب للعاملين بأكثر من ٥٠٪، وكذلك خارجياً بالعلاقات والروابط التي تمت بين دول العالم الإسلامي والتي شهدت الكثير من التبادل التجاري وفتح صنوبر النفط العراقي مما كان لذلك الأثر الواضح في الاقتصاد التركي الذي شهد بالفعل حالة من الانتعاش.

خامساً: إن معنى القيام بانقلاب عسكري هو توقف الحياة الديمقراطية أنتى انتعشت في تركيا بدرجة كبيرة، وبالتالي سيؤثر هذا في الاقتصاد التركي وكذلك سيكون ذلك عامل ضغط على الدول الأوروبية برفض



المصدر:



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

عمليات استخباراتية بقصد الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وكذلك إتاحة الفرصة لتوفير الأجواء بين الأكراد العراقيين والأكراد الإيرانيين وأكراد تركيا بحيث صار في يد القوات الأمريكية اللعب بورقة الأكراد على كل دول المنطقة، من هنا فإن تركيا كانت من الدول التي تتأثر باللعب بقضية الأكراد، ولهذا فإن جميع الحكومات التركية منذ عام ١٩٩١ كانت تعرف خطر قضية المطرقة على الأمن القومي التركي ومع هذا لم تفعل شيئاً على الإطلاق، وعندما جاءت حكومة أربكان كان المتوقع أن يقوم أربكان بإلغاء دور قوات المطرقة لأنه كان من أشد المهاجمين لها، وهو في المعارضة ولكن الدكتور أربكان وافق على التجديد لها، ولكن بشروط، وتعتبر هي المرة الأولى التي يتم فيها التجديد في إطار صفقة استفادت منها تركيا وكانت تتم قبل ذلك بالمجان حيث تم التجديد لها ١٢ مرة من ١٩٩١-١٩٩٦، حيث كان الدكتور أربكان يهدف إلى عدم الظهور بمظهر المناوئ للغرب وأمريكا ولكنه وضع ١٢ شرطاً لتجديد الاتفاقية، أهم هذه الشروط:

- ١- أن يكون عدد القوات التركية مماثلاً لعدد القوات الغربية حيث كانت القوات التركية قبل ذلك قوات رمزية وأن تكون قيادة القوات للقادة الأتراك.
- (٢) وأن يسمح لتركيا بفتح بوابات مع العراق وفتح التبادل التجاري وكذلك ضخ البترول العراقي عبر تركيا، وكذلك عدم السماح للمنظمات الدولية بدخول المنطقة حيث ثبت أن هناك ٧٠٠ منظمة غربية غير حكومية (N. G. O)، وتبين بعد ذلك أنها تعمل أعمال المخابراتية ثم قامت بتجنيد ١٠ آلاف كردي في المخابرات الأمريكية ثم تم منحهم الجنسية الأمريكية بعد ذلك، وأنها قامت بالبحث عن المعادن الثمينة مثل اليورانيوم والذهب والماس.
- وفي ١٢/٢٤/١٩٩٦ تقدمت حكومة أربكان بالطلب رقم ٤٩٤٩ إلى البرلمان بالموافقة على مكوث قوة الاستطلاع الجوية الأمريكية البريطانية لمدة ستة أشهر اعتباراً من ١/١/١٩٩٧، وبالفعل وافق البرلمان

رئيس لجنة التحقيق وهو ينتمي لحزب الرفاه على استدعاء تيو مان قومان القائد العام للدرك لاستجوابه مما اعتبر إنذالاً لوضع العسكر ولقائهم ولم يحدث هذا في تاريخ الجمهورية، كما أن الصحف نشرت أسماء قيادة كبار كان على رأسهم قائد الانقلاب الأخير الجنرال كنعان أيفرين بتورطه في القضية وغيره.

عاشراً: بناء على كل ما سبق يتبين لنا أن ما فعله الجيش من إنزال دباباته دون أن يدخل في انقلاب عسكري هو شكل من أشكال التراجع بالنسبة إلى الجيش بل هو محاولة من المؤسسة العسكرية للمحافظة على مواقعها ليس أكثر فحاول مرة يكون موقف الجيش دفاعياً بل إن المراقبين رأوا فيما حدث أن الرفاه خرج من الأزمة منتصراً على الرغم من علمه بأن الطريق مازال طويلاً لإنهاء دور العسكر تلك المؤسسة المهيمنة على القرار في تركيا.

ومرة أخرى ونحن نفتح الملف التركي ونبحث فأتورة الحكومة في الستة أشهر الماضية فهناك قضايا مهمة حدث فيها لفظ كثير لا يد أن نطرحها للبحث وأهم هذه القضايا ما يلي:

- (١) قضية المطرقة: من المعروف أن قوات المطرقة تكونت عام ١٩٩١ استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ لتقوم بدور مراقبة لتحركات الجيش العراقي في مناطق الشمال تحت دعوى حماية الأقلية الكردية من حكومة بغداد ومراقبة حركة التصنيع العراقي العسكري (الكيمياوي + البيولوجي)، ولزيد من التضييق على العراق تم توسيع منطقة الحظر التي تمنع فيها قوات التحالف الأمريكي الطيران العراقي من التحليق فتم توسيع المنطقة من خط عرض ٣٤ إلى خط عرض ٣٦، وكذلك لتوسيع حركة الطيران الأمريكي والغربي ومن المعروف أن القوات الأمريكية كانت موجودة بمنطقة زاخو داخل العراق مما أعطاهم فرصة لتجنيد عدد كبير من العراقيين الذين لا يجدون أي عمل أو أي وسيلة للعيش فتم إغراقهم بالدولارات والاموال الكثيرة من خلال

دخول تركيا الاتحاد الأوربي والسوق الأوربية، وتسوء العلاقة مع أوروبا كما تسوء العلاقة مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية التي نجح أربكان في تحسين العلاقة بها ونزع فتيل التوتر وهذا أمر سوف يؤثر في مستقبل تركيا وليس بوسع الجيش تحمل هذه المسئولية تاريخياً.

سادساً: كانت الانقلابات تجري قبل ذلك فيما يشبه النزعة تقوم بها المؤسسة العسكرية وفي أيام قليلة يمكن تطويق الأمر واستيعابه وكانت أمريكا تقف غالياً وراء ذلك لكن الأمر في هذه المرة مختلف تماماً فالآن يقف خلف الرفاه ملايين من البشر هم مؤيدوه ومحبيه وكذلك الجماهير التي استفادت من خدماته فالجثة كبيرة في هذه المرة وليس بمقدور أحد حملها ولا حمل تبعاتها ثم إن البلد صارت مليئة بالصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون والانقلاب معناه فضيحة كبيرة وربما تنتج عنه حرب أهلية تعصف بالأخضر واليابس.

سابعاً: حدوث أي انقلاب معناه عدم استقرار في أوروبا كلها وإخلال بأمن واستقرار المنطقة وحدوث خلل بالحالة الاقتصادية في أوروبا كلها وليس بوسع أوروبا أن توافق على ذلك أو تقبل ذلك ثم إن هناك قناعة لدى أمريكا وأوروبا بضرورة إتاحة الفرصة أمام أول حكومة إسلامية لتكون نموذجاً يبحث ويدرس وليس من الصواب الإطاحة بهذه الحكومة.

ثامناً: تعلم تانسو تشيلر هي وحزبها أن أي انقلاب أو أي إسقاط للحكومة الحالية معناه نهايتها السياسية إلى الأبد لأن ملف مضائحتها مطلوب فتحه غير أن وجودها في الحكومة الحالية هو صمام الأمان لها. تاسعاً: لأول مرة في عهد حكومة الرفاة توجد حملات منظمة على رموز عسكرية سواء سابقة أو موجودة في الحكم ولعل أبرز هذه النماذج ما فعله رئيس لجنة التحقيق البرلمانية المتعلقة بقضية صومسورلق (سننحدث عنها لاحقاً) وهي أكبر فضيحة للنظام التركي العلماني كانت أن تقضي على الدولة كلها لولا حكمة أربكان) حيث أصر



المصدر: **المواقف**

التاريخ: **١٩٨٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراماتيكية وأثبتت تورط كل الأجهزة وكل الأحزاب باستثناء حزبي أربكان وبولنت أجايويد اللذين كانا خارج الحكم طوال السبعة عشر عاماً السابقة، بينما بقيت الأحزاب والتنظيمات شاركت في الحكم بالتداهل وشاركت أيضاً في الفضيحة، وكان بوسع أربكان أن يلعب بالفضيحة لمصلحته ولكنه نظر إلى مصلحة قومية دون النظر إلى مصلحة حزبية ضيقة، وقصة الفضيحة بدأت بحادث سيارة ثم تبين أن الذين كانوا في السيارة رجل من كبار المافيا ونائب مدير قوات الأمن التركية وعضو البرلمان. ينتمي إلى حزب الطريق القويم وأمرأة تسمى يونجبا سبق لها أن حصلت على لقب ملكة جمال تركيا، ورئيس عشيرة بوجاق في جنوب تركيا - ثم ثبت أن رجل المافيا مطلوب من جهات الأمن الداخلية والخارجية في عدة جرائم ثم ثبت أن وزارة الداخلية هي التي أعطته بطاقة هوية مزورة عدة مرات وأعطته وثائق سفر باسماء وهمية للقيام بعمليات قذرة ضد معارضين للحكم وضد حزب العمال الكردستاني وضد أجهزة مخابرات خارجية، وكان السؤال: من الذي جمع بين رجل المافيا وحسين كجا ضاغ - مدير الأمن الداخلي - وعبدالله شطلي - نائب مدير الأمن - وسارات بوجاق - عضو البرلمان عن حزب الطريق القويم - وكذلك ما دور المرأة يونجبا؟ ثم يقال: إن الدولة قامت بتسليح عشيرة بوجاق بعشرة آلاف مسلح لضرب حزب العمال الكردستاني. ثم كان السؤال بعد ذلك عن الشخص الذي أطلق الرصاص على الذين خرجوا أحياء من الحادث لينتهي على حياتهم، لقد تفجرت الفضيحة بقوة وأثبتت التحقيقات تورط كبار الشخصيات إلى درجة أن كتعمان إيرفين قائد انقلاب ١٩٨٠ ذكر اسمه في التحقيقات وعدد من رؤساء الأحزاب العلمانية، وكذلك عدد من قادة الجيش وقادة الدرك ولو سمع بفتح كل الملفات لانهارت الدولة كلها لولا معالجة أربكان للأمر بقدر من الحكمة واجتمع رئيس الجمهورية بكل رؤساء الأحزاب واجتمع معهم قادة الجيش فيما سمي بالمائدة المستديرة بقصد تطويق الموقف وحل المشكلة بهدوء أو اغلاق الملف بهدوء، المهم أن كل الأحزاب أضيرت من هذه الفضيحة والوحيد الذي خرج فيها فائزاً ومحققاً مكاسب جماهيرية هو حزب الرفاه ورئيسه أربكان الذي ثبت للساحة التركية أنه الحزب الوحيد البعيد عن الفضائح والبعيد عن الفساد، ولهذا لم

على ذلك، وبقراءة لطبيعة الاتفاقية نجد أن أربكان استطاع من خلال هذا الاتفاق إفراغ القضية من مضمونها وبخاصة بعد خروج فرنسا من التحالف فصار بذلك التحالف الأمريكي البريطاني فقط، وصار هشاً جداً ثم تم الاتفاق على ألا يتم التجديد للقوات مرة أخرى وكذلك يتم تحويل مهمة القوات إلى مجرد قوات استطلاع فقط، ولهذا تغير الاسم من قوات المطرقة إلى قوة الاستطلاع وعدم ذكر خط العرض في الاتفاق حيث وضعت أمريكا خطي عرض ٣٦، ٣٢ بعيداً عن الأمم المتحدة بقصد ردع حكومة بغداد، ويقال في هذا الصدد: إن تركيا كانت تتسق مع بغداد في هذا الاتجاه وللوصول للصفحة النهائية للاتفاق الذي ضمن شروطاً أخرى تجعل حركة الطيران كلها تحت قيادة القوات التركية، ويقال: إن طارق عزيز ذهب إلى تركيا عدة مرات للوصول إلى صيغة مناسبة رغم أن صحيفة الثورة العراقية هاجمت هذا الاتفاق هو الآخر، والجدير بالإشارة هنا أن أربكان أصر بقوة على ألا يتم ضرب أية دول من دول الجوار أو الاعتداء على أمنها وحدودها من تركيا كما أصر على وحدة تراب العراق وعدم السماح بتقسيم العراق، كما تم الاتفاق على نقل القيادة من منطقة زاخو العراقية بحيث لا يتم التآمر على العراق وتجنيد العراقيين إلى منطقة سلوبي في جنوب تركيا، وأيضاً يقال: إن عمرو رشيد - وزير البترول العراقي - التقى مع أربكان وشكره على موقفه من إعادة تشغيل خط البترول وتجميع دور القوات الدولية وتفعيل دور اللجنة المشتركة بين البلدين التي قامت بتوسيع النقاط الحدودية بين البلدين ورفع عدد الشاحنات والناقلات بين البلدين من ٥٠٠ شاحنة إلى ٥٠٠٠ شاحنة في اليوم لتوسيع حجم العلاقات الاقتصادية بحيث تصل إلى ما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية (٦ مليارات دولار). من هنا فإننا نستطيع أن نقول: إن أربكان أنهى بشكل واقعي دور قوات المطرقة دونما أي سبب إزعاجاً للغرب

وبما يؤدي إلى مصلحة بلده وبلدان الجوار

٢- **فضيحة صور صورلق وهي** الفضيحة التي كادت أن تضرب الدولة التركية من أساسها ولولا حكمة أربكان وتدخله لانهارت الدولة فعلاً. فقد كانت هذه الفضيحة هي المؤشر الحقيقي لوضع مؤسسات الفساد في تركيا، وقد تم الكشف عنها بطريقة



المصدر:
.....

التاريخ:
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكن مستغربا ان تتصاعد شعبيته
لتصل إلى ٣٦٪، هذا جزء من الفاتورة
التي عرضناه للحكومة التركية التي
تواجه صعوبات وتحديات كثيرة
وجسام وبرغم هذا حققت ما يشبه
المستحيل في فترة وجيزة وترجو الله
هم التوفيق.



المصدر: المصدر

التاريخ: ١١ / ١٢ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عيون والأذان

عرض حزب الرفاه الاسلامي الميول، والشريك الأكبر في الائتلاف الحكومي التركي، مقترحات اسلامية متواضعة، فواجه معارضة هددت مستقبل الحكومة، أو أُنذرت بعودة العسكر الى واجهة الحكم.

ومقترحات حزب الرفاه لم تتجاوز طلب السماح للنساء بارتداء غطاء رأس (لا الحجاب الكامل) في أماكن العمل والجامعات اذا شئنا ذلك، والسماح بالسفر براً الى المملكة العربية السعودية للحج، بدل الاكتفاء بالسفر جواً تحت مراقبة الحكومة، وبناء مساجد في ضواحي علمانية معروفة في استانبول وأنقرة.

ورد الفعل العنيف على مثل هذه المقترحات التي لا بد ان تكون من حق كل مسلم لا يفسره سوى خلفية النظام العلماني في تركيا، فمنذ قيام الجمهورية سنة ١٩٢٣، وحتى تسلم نجم الدين أربكان رئاسة الوزارة قبل سبعة أشهر، كان كل قرار اسلامي اتخذته الدولة يهدف الى إبعاد الدين عن الدولة، بل إخراج الاسلام من المجتمع التركي.

وهكذا فقد صدر قرار سنة ١٩٢٩ يلغي اعتبار الاسلام دين الدولة، ومنع في الثلاثينات والاربعينات تعليم الاسلام في المدارس الابتدائية، ثم منع الحج براً الى المملكة العربية السعودية. والدستور الحالي الذي صدر سنة ١٩٨٢ يعتبر تركيا دولة علمانية الى درجة انه لا يضم أي مواد تسمح بتعديله.

هذا الدستور الذي تمنع نصوصه ان يعدل، ينص في الوقت نفسه على حرية التعبير، أي انه يكفل لأي امرأة مسلمة حقها في ارتداء غطاء الرأس، لأنه تعبير خالص عن رأيها ولكن النص شيء في تركيا والممارسة شيء آخر، فمجرد اقتراح حزب الرفاه السماح بارتداء غطاء على الرأس، جعل بعض أركان حزب الطريق الصحيح، وهو الشريك الأصغر في الائتلاف برئاسة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر، يهدد بالخروج من الائتلاف. وأطلق تظاهرات ضد الرفاه.

أخطر من هذا ان الجيش عبر عن موقفه برسالة ٢٠ دبابية و١٥ سيارة مصفحة الى ضاحية سنجان حيث اقيم احتفال عن القدس تحدث فيه السفير الإيراني، وذلك في عرض للقوة الرسالة فيه لا تحتاج الى ايضاح.

وكان الجيش استولى على السلطة في تركيا ثلاث مرات منذ سنة ١٩٦٠، وهو سيستولي على السلطة مرة رابعة لو شعر بخطر حقيقي على المؤسسات العلمانية من حزب الرفاه، إلا ان الخطر غير موجود، لأن حزب أربكان يظل حزب أقلية في الحياة العامة، ولا توجد دلائل تشير الى انه يستطيع انتزاع غالبية للحكم وحده في أي انتخابات إقليمية، وبالتالي فإن وضعاً من نوع ما قام في الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التي فازت بدورتها الأولى جبهة الانقاذ، لا يمكن توقعه عملياً في تركيا الآن.

كل ما حدث هو ان الرفاه تراجع عن اقتراحاته المتواضعة، ولكن الضرر حصل فعلاً، فتركيا تريد دخول الاتحاد الأوروبي، وتعلق الآمال على عضويتها هذه. إلا ان دولاً أوروبية كثيرة ستتنظر بقلق كبير الى تعاظم قوة الاسلاميين في تركيا، حتى لو

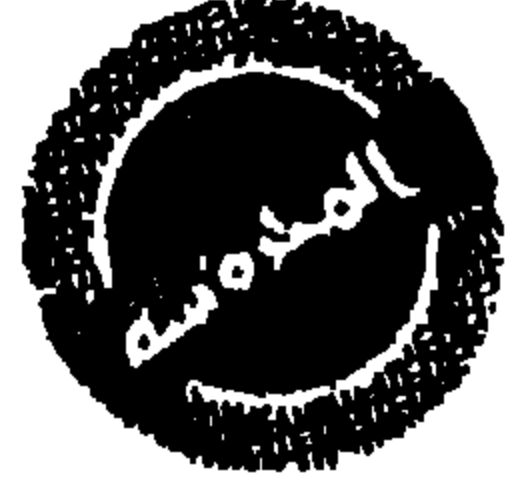


المصدر :
.....

التاريخ : ٢١ من ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم تصرح بذلك نفاقاً، وهي ستجد مبررات أخرى لمعارضتها
انضمام تركيا، تضاف إلى معارضة اليونان الدائمة.
وكانت تركيا تعرضت إلى انتقادات كثيرة بسبب موقفها من
حقوق الإنسان، خصوصاً لجهة معاملتها الأكراد، وسيجد
المنتقدون سبباً آخر في منع غطاء الرأس، فهو اعتداء على حق
حرية التعبير، ولعل من المفارقات في هذا السبب الأخير أن
بعض معارضي تركيا سيستعمل حجة إسلامية ضدها، مع أن
أساس معارضته خوفه من نمو التيار الإسلامي في البلاد.
والرئيس سليمان ديمريل، في الحكم أو خارجه منذ أواسط
الستينيات، جعل الاندماج الاقتصادي في أوروبا حجر الزاوية
في سياسته، إلا أنه يعرف في قرارة قلبه أن الطريق صعب
طويل، ووجود الرفاه في الحكم، يجعله وعراً كذلك.
والأرجح أن تظل الأمور سائرة من دون حسم، فالحكومة
تفتقر إلى الحزم في معالجة مشاكل البلد السياسية
والاقتصادية والاجتماعية، وبما أنها ائتلافية فكل قرار يخرج
بعملية قيصرية، فيما يراقب الجيش الأوضاع عن بعد، ومع
استعداد للتدخل فوراً إذا تعرض النظام العلماني القائم للخطر.

جهاد الخازن



المصدر:

الرجوع

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركي ينتقد الإسلاميين

□ أنقرة - رويتر: قالت وكالة أنباء الاناضول ان الرئيس التركي سليمان ديمريل انتقد دعوات وجهها اسلاميون لاقامة نظام يقوم على الشريعة الاسلامية محل النظام العلماني المطبق رسميا. ونسبت الوكالة إلى ديمريل قوله الليلة الماضية «اي شخص يجلب السياسة إلى المسجد يرتكب جريمة وأثما. من الرجعية ان يرغب اي شخص في العودة إلى نظام الشريعة مرة أخرى». ويسرى النظام العلماني في تركيا منذ العشرينات ولكن الجدل يدور حول ما اذا كان يجب ان تكون للدين تطبيقات أكثر في الحياة العامة منذ ان صعد حزب الرفاه الاسلامي إلى السلطة كشريك في الائتلاف الحاكم العام الماضي. والقي القبض على رئيس مجلس مدينة من حزب الرفاه منذ ايام بعد اتهامه بالقاء خطبة دعا فيها إلى تطبيق الشريعة.



المصدر: ...

التاريخ: ١٩٩٢

المصدر: ...

التاريخ: ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السفير الإيراني لدى تركيا يعود إلى طهران ديميريل يشن حملة على الإسلاميين مستبعداً انقلاباً عسكرياً

الى اقامة نظام اسلامي في بلاده
«ليسوا مسلمين حقيقيين، بل هم
رجعيون». وأضاف أن الغالبية
العظمى من الشعب التركي تؤيد
استمرار النظام العلماني الذي
أخذت به تركيا منذ تأسيسها قبل
٧٣ سنة.

واعترف ديميريل بأن انقرة
تأثرت بالحركات الأصولية
الناشطة في سائر الدول
الإسلامية، لكنه هدد الأصوليين
بأن «الدولة قادرة على مواجهة أي
خطر يهددها».

واستبعد الرئيس التركي
احتمال لجوء الجيش إلى انقلاب
للتخلص من حكومة رئيس
الوزراء الإسلامي نجم الدين

■ انقرة - أ ب، رويتر - شن
الرئيس التركي سليمان ديميريل
أمس هجوماً عنيفاً على
الإسلاميين الذين يطالبون
بتطبيق الشريعة في تركيا،
مستبعداً أي احتمال لقيام الجيش
بانقلاب عسكري «لحماية
العلمانية».

وكشفت وزارة الخارجية
التركية أن السفير والقنصل
الإيرانيين في انقرة عابدا إلى
طهران أثر خلاف دبلوماسي بين
البلدين بسبب تصريحات للسفير
دعا فيها إلى تطبيق الشريعة
الإسلامية في اجتماع حاشد
مناهض لإسرائيل، في وقت سابق
هذا الشهر.

ونقلت وكالة أنباء «الأناضول»
عن ديميريل قوله أن الذين يدعون



المصدر:
.....

1994-1995

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلوماتية

اربكان، محذراً من ان الانقلابات العسكرية كانت دائماً «ضد مصالح البلاد» وضد الديمقراطية.

السفير الإيراني
واعلنت وزارة الخارجية التركية امس ان السفير الإيراني محمد رضا

باقري غادر البلاد بصحبة القنصل العام عائدا الى طهران. وتاتي مغادرة باقري بعد اكثر من اسبوعين من الخلاف الدبلوماسي بين ايران وتركيا بسبب تصريحات السفير اعلن فيها تأييده للاسلاميين الاثراك ودعا الى تطبيق الشريعة.

وكان باقري تحدث في اجتماع حاشد نظمه رئيس بلدية سنجان في «يوم القدس». وعلى الفور تدخل الجيش وأرسل الى هذه البلدة عدداً من الدبابات والجنود المدججين بالسلاح، في استعراض للقوة موجه ضد الاسلاميين، خصوصاً حزب الرفاه. وطلب الجيش طرد السفير الايراني من البلاد. واتخذت النيابة العامة اجراءات سريعة فألقت القبض على رئيس البلدية رهن التحقيق.

ولكن بخفف حزب الرفاه من حدة الأزمة الديبلوماسية اعلن رئيسه ان لا علاقة لرحيل السفير بما حدث في «يوم القدس» لان «مهمته انتهت وكان سيغادر البلاد في أي حال».

وذكرت وكالة انباء «الأناضول» امس ان انقرة تدرس تقديم احتجاج رسمي على تصريحات مؤيدة للإسلاميين ادلى بها القنصل العام الإيراني في اسطنبول الذي عاد الى بلاده بصحبة السفير.

عواقب النمو السريع في تركيا



د. لطفى
عبد
العظيم

والخارجي إلى أن يأخذ أبعادا غير مرغوب فيها على الإطلاق وكانت تركيا قد حققت في عام 1996 عجزا قياسيا في ميزانها التجارى بلغ 21,5 مليار دولار ومنذ بداية عام 1996 وهناك حالة أغراق للأسواق التركية بالآلات والمعدات والمواد الخام وقطع الغيار رخيصة الثمن والقادمة من الدول

الأوروبية وهو ما يرجع إلى بدء سريان الاتحاد الجمركى مع دول الاتحاد الأوروبي وهو ما ألزم أنقرة بإلغاء جميع الحواجز الجمركية التي كانت موضوعا أمام صادرات دول الاتحاد الأوروبي. وتشير آخر التقديرات إلى أن الواردات التركية بلغت في عام 1996 حوالى 45 مليار دولار أما الصادرات فلم تزيد على 23,5 مليار دولار في حين أن المستهدف كان 24 مليارا وبلغ الدين الخارجى لتركيا 75 مليار دولار في نهاية عام 1996 ويعتبر بذلك واحدا من أعلى المستويات في العالم إلا أن كثيرا من المحللين الماليين يقولون إن ذلك لا يمثل في واقع الأمر خطورة على الاقتصاد التركى، نظرا إلى أن غالبية تلك المديونية هي قروض متوسطة وطويلة الأجل. علاوة على ذلك يلاحظ أن احتياطات النقد الأجنبى في تركيا أخذت في الازدياد على الرغم من الازدياد السريع في العجز التجارى. وقد بلغت تلك الاحتياطات 31 مليار دولار في

تقول التقارير الاقتصادية إن معدلات النمو الاقتصادى الحقيقية التي حققتها تركيا في السنتين الأخيرتين بلغت أكثر من 7٪ في السنة وهي بذلك تكون قد فاقت جميع الدول الأوروبية في هذا المجال إلا أنه توجد إلى جانب تلك الناحية المشرقة جوانب أخرى أقل إشراقا وتثير قلقا متزايدا لدى المسؤولين الأتراك فهناك الدين المحلى الذى يتضخم بسرعة ملحوظة وهناك أيضا التدهور السريع الذى يشهده الميزان التجارى التركى ويقول المراقبون إن تلك السلبيات التى ألقت بظلالها على الأداء الاقتصادى سادى التركى قد تسرع المخططين الاقتصاديين في أنقرة على اتخاذ قرارات غير مريحة خلال العام الحالى ويضيف الاقتصاديون والمصرفيون أن ذلك معناه أن العد التنازلى لنهايات شهر العسل الجميل الذى أمضاه أربكان مع الشعب التركى قد بدأ بالفعل

ولمبقا للتقارير القادمة من تركيا فقد أخذ الضغط يتزايد من جانب الأوساط المالية التركية أن تكف الحكومة عن التأجيل المستمر لبرامج الخصخصة وأن تقدم بكل حزم ووضوح على تنفيذها وأن تعمل بكل الجدية على ضغط الانفاق العام وأن تبذل كل ما في وسعها من أجل فرض نوع من الرقابة والسيطرة على الاقتصاد السفلى أو ما يطلق عليه اقتصاد الظل كذلك يطلبون ائتلاف أربكان وشيللر بالعمل أخيرا على تطبيق الإصلاح الإدارى المخطط لإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية في تركيا وهو نظام يؤكد الخبراء أنه يقف على شفا الافلاس وأن تقوم في نفس الوقت بخصخصة نظام التأمينات الصحية الذى أصبح يمثل عبئا هائلا على الموازنة العامة للدولة.

ويقول الاقتصاديون غير الحزبيين في تحذير واضح للحكومة أن عليها في العام الحالى أن تحجم من طموحاتها فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادى المستهدفة ويقولون إن النمو الاقتصادى المتسارع قد تحول ليصبح واحدة من أكبر المشكلات التى تواجهها تركيا ويشرحون ذلك بأن تلك المعدلات المرتفعة تدفع كلا من الدين الداخلى



المصدر : المجلد

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نهاية عام 1996، وهو ما يرجع في المرتبة الأولى إلى ازدهار الصادرات غير الرسمية إلى مجموعة الدول المستقلة السوفيتية سابقا وطبقا للتقديرات فقد شهدت تركيا خلال عام 1996 قدوم 1,5 مليون سائح من دول ما كان يسمى فيما مضى بالاتحاد السوفيتي، وكان غالبيتهم من الروس والاوكرانيين. وكانت السمة المشتركة لهؤلاء السياح هي قدومهم فقط لايام معدودة وقيامهم بشراء كميات هائلة من السلع الاستهلاكية، بهدف إعادة بيعها في بلادهم وطبعي ان تلك التجارة غير الرسمية لا تظهر بأية صورة في الميزان التجاري الحكومي. ويقول الخبراء الضريبيون انهم يقدررون ان الصادرات غير الرسمية إلى مجموعة الدول المستقلة تبلغ

اربعة إلى سبعة امثال الصادرات التركية الرسمية إلى تلك الدول والتي بلغت خلال عام 1995 حوالي مليارين من الدولارات الامريكية.

إلا أن الأوساط المالية التركية تبدو قلقا أكبر بالنسبة للديون المحلية، والتي بلغت في آخر نوفمبر 29,6 مليار دولار. ومع انهم يقولون أن ذلك لايعتبر شيئا غير عادي بالقياس إلى الدول الأوروبية إلا أن الخطورة من وجهة نظرهم، تكمن في أن الدين المحلي يتكون في معظمه من قروض ذات اجال قصيرة جدا، ولتمويل ذلك الدين قامت الحكومات التركية المتعاقبة بزيادة الفوائد زيادات كبيرة على السندات الحكومية. ويزيد سعر الفائدة هذا في الوقت الحاضر بـ 38 نقطة مئوية على معدل التضخم والذي يبلغ حاليا أكثر من 80٪.

كذلك يمكن القول إن الأوساط المالية الدولية ليست سعيدة بالمسار الاقتصادي في تركيا وتطالب الحكومة بإجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية. ويذكر أن انقرة تقف على اعتاب محادثات مهمة مع صندوق النقد الدولي، الذي يطالب بضرورة الحزم في تنفيذ الإصلاحات اللازمة. وكان اربكان قد وعد بالاسراع في برامج الخصخصة، وكانت شيلر وزيرة الخارجية التركية قد وعدت بأن الخصخصة سوف تترك بصمات شديدة الوضوح في عام 1997 ومن المعروف أن أعضاء حزب تانسو شيلر يحتلون مناصب قيادية في الاقتصاد وكذلك فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.

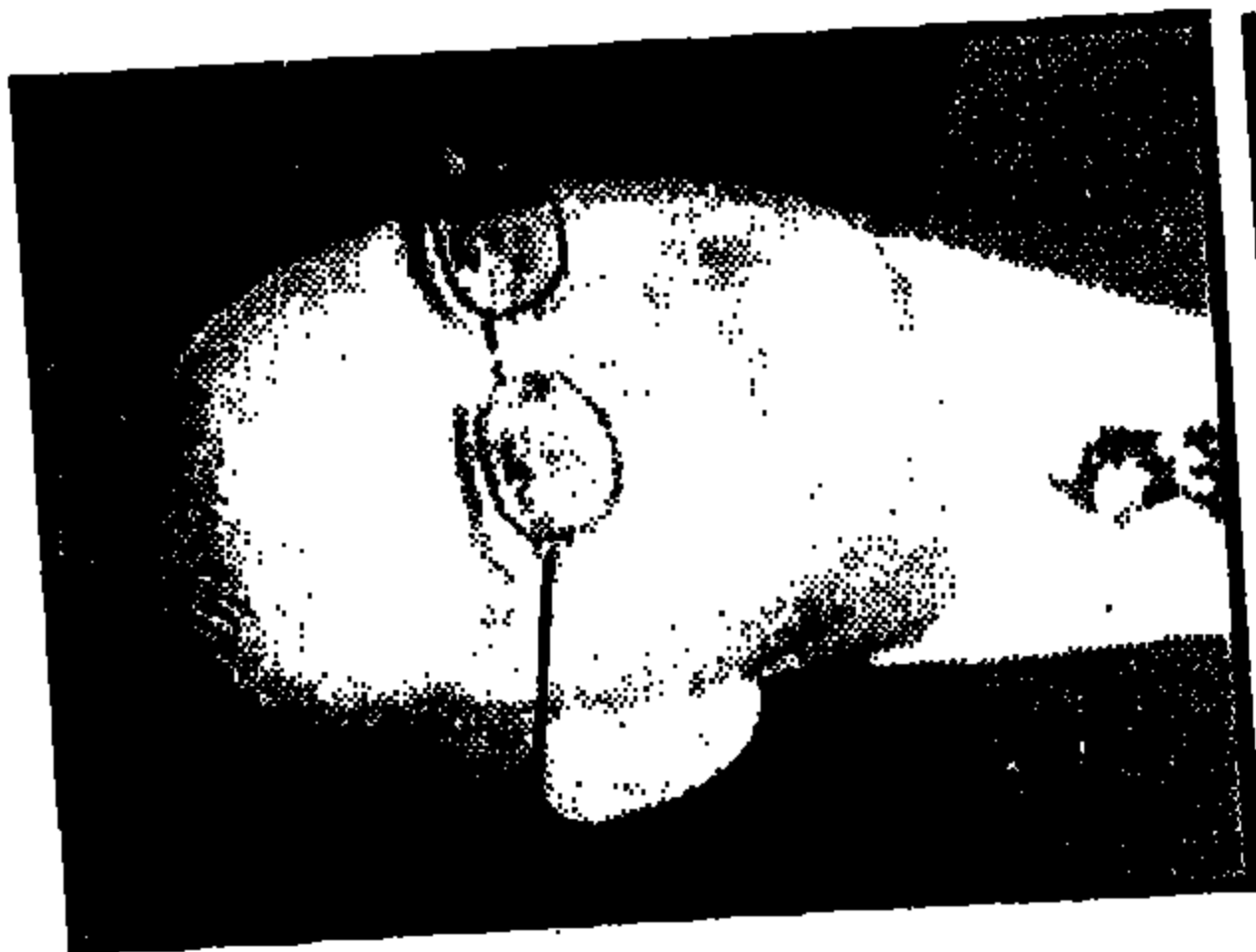
وتتوقع دوائر الائتلاف الحاكم أن تدر عمليات الخصخصة ما لا يقل عن 15 مليار دولار. ولعل أهم ما يتضمنه برنامج الخصخصة هو بيع الشركة الحكومية للاتصالات اللاسلكية والمخطط له أن يتم خلال النصف الثاني من العام الحالي وقد بلغت إيرادات الدولة من الخصخصة 3 مليارات من الدولارات خلال عام 1996. وتقول الدوائر الحكومية أن شهر يناير الأخير قد شهد عمليات خصخصة درت على الدولة حوالي 800 مليون دولار. وتتوقع الحكومة أن تكون حصيلة بيع الشركة الحكومية للاتصالات حوالي 3,5 مليار دولار. وتخطط الحكومة لبيع شركات تكرير بترول والشركة الحكومية لمحطات بيع الوقود ومصانع الحديد والصلب وكذلك صناعات بتروكيماوية إلا أن المراقبين المحليين والدوليين يقولون أن تلك الخطط مفعمة بقدر كبير من التفاؤل، وأنه لو أمكن فقط تنفيذ جانب منها، فسوف يكون ذلك انجازا كبيرا للحكومة اربكان. شيلر!

مِنْهُ وَفِيهِ تَعَالَى

لإتمام انضمام تركيا إلى القارة الأوروبية وإسقاط آخر خيط بريطاني بالأسيرة العثمانية القديمة اقترح رئيس الوزراء عصمت إينونو على كمال أتاتورك إلغاء الدين الإسلامي واتخاذ المسيحية ديناً رسمياً للبلاد، وراقت الفكرة للرئيس أتاتورك فقرر طردها على الأصدقاء،، وكان أتاتورك يجتمع دائماً في المساء ببعض مستشاريه من رجال الفكر والثقافة الذين كان يطلق عليهم اسم «الأصدقاء»، وذلك حول مائدة تضم أفضل ما في المطعم التركي من أطباق، وأفضل ما في أوروبا من نبيذ.

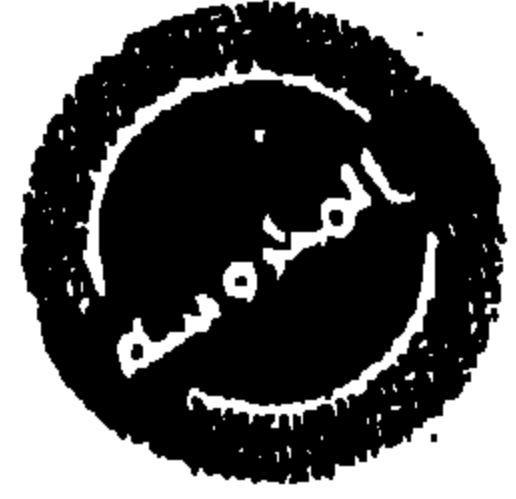
وأفضل ما في أوروبا من نبيذ.

وبعد أن استغرقت مناقشة الاقتراح السهرة كلها أوضح «الأصداق» لرئيس الجمهورية استحالته أن يصدر مثل هذا القرار الخطير، فقال أتاتورك: «هأنأ أدفع ثمن إقامة الجمهورية، فلو كنت أحد سلاطين الامبراطورية لاستطعت إتخاذ أي قرار دون مراعاة، فرد عليه أحد «الأصداق» حتى لو كنت سلطانا لما استطعت إلغاء الإسلام من تركيا!



三

محمد سلامی



المصدر :
العدد : ١٠٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩٩٧

وعلى المستوى الآخر نجد هناك تقارباً جديداً بين تركيا وإيران وهو يجري كله عن طريق رئيس الوزراء الذي قام في أغسطس الماضي بأول زيارة يقوم بها مسئول تركي لإيران منذ تولى الخميني ووقع خلالها عدة إتفاقيات تجارية من بينها إتفاقية واحدة قيمتها ٢٠ مليار دولار للغاز الطبيعي الذي تنفق عليه تركيا، كذلك قام الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني بزيارة لتركيا منذ شهرين فقط.

أما على الصعيد الداخلي فقد بدأت الحكومة تقلل من التشدد القديم على حظر ارتداء السيدات لغطاء الرأس، كما دعت أخيراً لتحويل «أيا صوفيا» وهو مبنى تاريخي كان معبداً وثنياً، ثم كنيسة ثم جامعاً إلى مسجد تقام فيه الصلاة بعد أن حوله أتاتورك إلى متحف يصور الأتراك على أنه إحدى عجائب العالم الثماني، رغم أن العجائب المعروفة هي سبع فقط.

ومن يزود تركيا لا يفوته أن يلاحظ هذا التزايد الواضح في عدد النساء المنقبات في الوقت الذي تلوح فيه الصبغات المطالبة بتطبيق الشريعة التي كان أتاتورك قد ألغاه ووضع الدستور العلماني الجديد، وهكذا ألغى تطبيق الحد ولم يعد يسمح بتعدد الزوجات ولم يعد الذكر يورث «مثل حظ الأنثيين».

ولقد شهدت أثناء وجودي في تركيا مظاهرة كبرى

قامت بها عضوات ٥٢ من المنظمات النسائية غير الحكومية في شوارع العاصمة أنقرة ضمت آلاف النساء احتجاجاً على المطالبة بتطبيق الشريعة. ولقد استقبل وزير الدفاع التركي تورهان تايان وفداً من السيدات ترأسه رئيسة اتحاد الجمعيات النسائية التركية التي أوضحت للوزير أنه لن تكون هناك أية تنازلات عن «العلمانية» التي يكفلها الدستور وعن مبادئ أتاتورك مؤسس الدولة الحديثة، وقد صرحت رئيسة الاتحاد بعد ذلك بأن هناك اتفاقاً بين جميع الجمعيات النسائية في تركيا على عدم التخلي عن الملابس الأوروبية ورفض ارتداء الحجاب الذي أصبحت تطالب به الاتجاهات الإسلامية المتطرفة في الوقت الذي تستعد فيه البلاد لدخول القرن الحادي والعشرين. ورغم أن أتاتورك في كل ما قام به من تغيير للهوية التركية القديمة لم يقترب من الإسلام كعقيدة وشعار مقدسة - ربما بسبب نصائح «الأصدقاء» فإن الجمعيات النسائية في مقابل المطالبة بتطبيق الشريعة تطالب بأن تكون تلاوة القرآن ورفع الأذان بلغة البلاد وليس باللغة العربية كما هو الحال الآن، كما تطالب بوقف بناء المساجد الجديدة التي تقول أنها تحولت من دور عبادة إلى منابر لبث فكر سلفي مستخلف لا يمت للإسلام بصلة وتدعو لبناء المدارس بدلاً منها.

وكما هو الحال في الكثير من الدول الأخرى فإن المراكز الحقيقية للاتجاهات المتطرفة ليست المنظمات الرسمية من أحزاب ومدارس دينية وإنما التنظيمات التحتية التي تتخذ من المساجد منابر للتعبير عن آرائها وللبحث عن أعضاء لها، ومن بين أشهر شيوخ هذه الاتجاهات أمام مسجد كوني الذي يقال أن له تأثيراً كبيراً على الشباب في هذه المدينة، ولا شك أن التقارب الحالي بين حكومة أربكان والنظام الإيراني قد مهد الطريق أمام مثل هذا الاتجاه، بل أن السفير الإيراني في أنقرة تناسى القواعد الدبلوماسية، وصرح أخيراً بأن على كل الأتراك أن يكونوا «أصوليين» بحكم أنهم مسلمون مما أثار حفيظة الكثير من الأتراك ولم يكن من الممكن للسفير الإيراني أن يدلي بمثل هذا التصريح الذي يعتبر في العرف الدبلوماسي تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للبلاد لولا شهر العمل الذي تتصف به العلاقة الجديدة بين بلاده والحكومة التركية الحالية، وفي المطعم الشهير «كافيه دي باري» (مقهى باريس) بأحد أحياء إسطنبول الواقعة تقول لي روبا (روية) حاتمي الطيبية الشابة: أنا مسلمة لكن هذا لا يعني أن

روى لي هذه الواقعة المعلق السياسي الأول في تركيا جونيري جيفوغلو ونحن نستعد لتسجيل برنامج في مبنى التلفزيون التركي بإسطنبول في الأسبوع الماضي حول «الهوية الثقافية بين العلمانية والدين». فقلت له: لا بد أن إنونو كان في ذهنه ما فعله هنري الثامن ملك بريطانيا المستبد الذي رفض بابا روما الموافقة على طلاقه من زوجته الثانية لكي يتزوج من عشيقته فما كان منه إلا أن غير ملة البلاد من الكاثوليكية إلى البروتستانتية، ونصب نفسه رئيساً للكنيسة البريطانية، لكن ذلك كان في النصف الأول من القرن السادس عشر، وليس في بداية القرن العشرين. واليوم في نهاية القرن العشرين يعود الإسلام مرة أخرى ليصبح هو مركز ذلك الصراع المحتدم الآن في تركيا بين أنصار العلمانية التي أقامها أتاتورك والمطالبين بالعودة إلى الأصول الإسلامية القديمة.

وبعد قرابة قرن كامل من الزمان يبدو أن أتاتورك مؤسس الدولة الحديثة لم يستطع حسم قضية الهوية الثقافية لتركيا بشكل نهائي لصالح الجانب الأوروبي رغم أنه ألغى الأبجدية العربية وأصدر قراراً باستبدالها بالأبجدية اللاتينية وأصدر قراراً بحظر ارتداء الطربوش واللباس القومي وغطاء الرأس للسيدات وحول بعض دور العبادة القديمة إلى متاحف، ونص في الدستور صراحة على أن الدولة التركية «علمانية».

ولقد بدا لسنوات طويلة أن القضية قد حسمت بالشكل الذي كان يريده أتاتورك إلى أن تزايدت في السنوات الأخيرة قوة الاتجاهات الإسلامية السلفية والمتطرفة في تركيا مما مهد بلا شك لنجاح الأحزاب الدينية في الوصول لأول مرة إلى الحكم، وذلك من خلال الائتلاف الحالي بين حزب «ريفاح» أي الرخاء الذي يقزعه رئيس الوزراء نجم الدين إربكان وحزب «السرطام المستقيم» الذي يعتبر أكثر تطرفاً.

ويقول نائب رئيس حزب «السرطام المستقيم» نجم الدين جوهرى أن الغرب المسيحي هو خير من يعرف أن تركيا ليست أوروبية فمجلس الشيوخ الأمريكي يرفض حتى الآن الموافقة على صفقة السلاح التركية ووزير الخارجية السابق وأمين كريستوفر كثير من الأسفار الذي أمضى خارج بلاده أطول مما مكث بها لم تطأ قدمه أرض تركيا كما أن أحداً من القادة الأوروبيين لم يزر تركيا في السنوات الأخيرة، فلا جأناً هلموت كول ولا جون ميجور ولا فرانسوا ميتران ولا حتى جونز اليس! فلماذا التمسك في أوروبا التي تهملنا وإدارت ظهورنا لهويتنا الحقيقية التي طمسناها بايدينا؟! ورغم الاتجاه الإسلامي الجديد لحكومة أربكان إلا أن الدولة التركية ممثلة في رئيس الجمهورية سليمان ديميريل مازالت علمانية، ولقد وجه ديميريل تحذيراً منذ أيام قليلة لبعض قادة حزب «ريفاح» الذين اتهمهم بإتخاذ إيران نموذجاً للحكم ثم قال دون أن يذكر إيران بالاسم أنه «ليست هناك دولة في المنطقة يمكن أن تحسدها تركيا، بل أن الآخرين هم الذين عليهم أن يحسودنا».

وفي نفس الوقت فلان نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تانسو تشيلر التي كانت رئيسة الوزراء في الحكومة السابقة، والتي لا تنتمي لحزب أربكان تسعى جاهدة لانضمام تركيا للوحدة الأوروبية وقد وصل الأمر إلى حد إعلانها رسمياً أن تركيا سترفض الاقتراح الأمريكي بتوسيع نطاق عضوية حلف شمال الأطلسي ما لم يتم قبولها بالوحدة الأوروبية.

ويرد عمر إقبال المتحدث الرسمي للخارجية التركية على كلام نجم الدين جوهرى فينفى أن هناك أي شك في أن تركيا دولة أوروبية ويقول: حتى في أسوأ فترات تاريخنا كان يقال عنا «رجل أوروبا المريض» وليس رجل آسيا!



المصدر:
 التاريخ: ٢٩ أيار ١٩٩٧م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يفرض على القانون أن ارتدى الحجاب أو أن يسمح لزوجي أن يتزوج ثلاث أخريات أو أن تقطع يد السارق أو أن يجلد الزاني والزانية.. أن تركيا دولة متقدمة ولقد دفعنا الكثير من السنوات والجهد حتى نخرج من أسر التخلف الذي بلقنا به الامبراطورية العثمانية، فكيف نأتي الآن بعد قرابة القرن على إعلان الجمهورية لنعود مرة أخرى للنظام الذي كان سائدا في عصر السلاطين وعصر الحريم؟

أقول: لكن الامبراطورية لم تترك لكم التخلف وحده وإنما تركت أيضا تاريخا مجيدا اعتقد انكم تعتزون به وتراثا ثريا اعتقد انكم تستطيعون استثماره.

فتقول بسرعة: نعم لكن ما يراد لنا العودة له ليس التراث والتاريخ، وإنما هو الجانب المتخلف من هذا التاريخ فهم يريدون العودة بنا مرة أخرى إلى الحرملك. ثم تقول: إنني بوجهي السافر هذا لست أقل إسلاما من المنقبات، بل إنني أزعج أمتي في عيادتي وفي المؤتمرات التي اشترك بها في الخارج قد أكون أكثر فائدة لبلادي من تلك المنقبة التي تجلس في البيت في انتظار عودة زوجها لتطهر له الطعام!

واتلفت حولي أبحث عن تركيا القديمة أو الحديثة فلا أجدها في «كافيه دي باري» الذي تنبعث منه الأغنيات الفرنسية لأديت بياف وأيف مونتان والذي لا يبعد كثيرا عن «كافيه دي فيين» (مقهى فيينا) في الشارع المقابل له.

لكن على بعد عدة كيلو مترات من أرقى الأحياء في اسطنبول أجد نفسي في حي الفاتح على اسم السلطان محمد الثاني الفاتح، حيث الفقر والحاجة على أشدهما، وحيث الرداء التركي التقليدي، فالرجال يلبسون ما يشبه السروال والعمامة والنساء محجبات وبعضهن منقبات وأبحث عن قهوة أو مطعم أجلس به بين الناس فلا أجد، فالحي فقير إلى أبعد حدود الفقر، فلا كافيه دي باري، هنا ولا كافيه دي فيين.

وفي أحد شوارع الحي أجد تجمعا على أحد البيوت واسأل بعض الواقفين فلا أجد من يجيبني، فهم لا يتحدثون أية لغات أجنبية، ولا يودون الحديث عن شئونهم مع الأجانب لكن أحدهم يتبرع فيسألني بلغة ركيكة عن جنسيتي فأقول «مصر» وهي نفس الكلمة المستخدمة في اللغة التركية فيقول على الفور: مسلم؟ وحين يأتي ردي بالاجاب تنفرج الأسارير وكان تلك هي كلمة السر التي تفك عقدة اللسان.

وقد علمت من صديقي هذا أن الباب الذي يقفون به هو لأحد شيوخ الحي واسمه الشيخ عارف وهو أيضا الطبيب المعالج بالقرآن لجميع السكان ورغم برودة الجو

القارسة فإن جميع الرجال كانوا ينتظرون في الشارع بينما النساء كن ينتظرن دورهن في الداخل لملاقة الشيخ.

وقد دعاني أحد الشباب الواقفين بباب الشيخ عارف إلى بيته المتواضع ليطلعني على الكتب الإسلامية التي يقرأها وكان من بينها كتب علمت أنها من أكثر الكتب رواجاً الآن وهي كتب الفتاوى ومنها بعض الفتاوى الغريبة مثل أن لعب الطاولة حرام! فقد أوردت الفتوى حديثاً شريفاً لا أعرف مدى صحته يقول بأن من يلعب الطاولة كأنه قد دهن يديه بلحم الخنزير ويدهم ولم أكن أعلم أن العرب في عصر الإسلام كانوا يعرفون الطاولة التي تعتبر اللعبة الشعبية في تركيا والتي نقلناها نحن عنهم أثناء الحكم العثماني وبنفس الاسم التركي الذي هو «تافلا».

كذلك ورد في نفس الكتاب وهو لشيخ اسمه خليل جونغتش وقد شاهدت نسخاً منه بعد ذلك في عدد كبير من المكتبات أن الرسم والنحت حرام أيضاً، فقلت لصديقي هل سمعتم عن الإمام والعلامة الأكبر محمد عبده؟ أنه استأذ جميع الشيوخ الكبار الذين كانوا يجيئون إلى الأزهر لدراسة الإسلام ولقد أفتى الشيخ

محمد عبده بأن الرسم والنحت ليسا محرمان وأنه لا علاقة بين الفن التشكيلي والوثنية.

ولم أتأكد أن كان صديقي قد فهم ما قصدت، فإن ترحيبه بي ظل كما هو وعند خروجنا من المنزل ظل يقول عني لكل من يصادفنا في الشارع: مصري!! مسلم!!

والحقيقة أن هذا الحتم، بل أكاد أقول الجوع للإسلام ولكل ما هو مسلم هو شعور منتشر بين الكثير من الأتراك، ولأنك إن السبب فيه هو التطرف نحو الاتجاه إلى أوروبا خلال العقود الماضية مما ولد حينها لدى الكثيرين إلى أصولهم التي لا يمكن تجاهلها.

وأثناء وجودي في تركيا قرأت حديثاً بملحق جريدة «الفيجارو» الفرنسية مع الكاتب الإسلامي التركي عبدالرحمن ديلبيك اتهم فيه سياسة أتاتورك بأنها «انتزعتنا من جذورنا» ووصف أتاتورك بأنه لم يكن سوى عسكري مستبد وأنه «أجبر تركيا على تقليد الغرب مثل القردة» وطالب كل المؤمنين بأن يناضلوا من أجل تطبيق الشريعة، وقال: أنه ليس هناك حاجة للدولة ومؤسساتها، فالإسلام هو الذي سيتولى كل الاختصاصات في الدولة الجديدة.

وربما يكون التطرف في تقليد الغرب هو المسئول اليوم عن التطرف الذي أصبح يتسم به الاتجاه الإسلامي الجديد، وفي رأي استاذ الاجتماع بشره إرسائل إيهار أن البلاد قد سارت بالفعل شوطاً بعيداً جداً في اتجاه السياسة الكمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك) لكنه يعتقد بأن الحل ليس في التطرف في الجانب الآخر والمطالبة بتحويل تركيا من دولة أوروبية إلى دولة خوفينية وإنما في أحداث التوازن المطلوب بين الدولة الحديثة التي أسسها أتاتورك وبين الأصول الثقافية التي تعطي لتركيا خصوصيتها.

وبالفعل فإن الهوية الثقافية التركية ليست كلها إسلامية ولا هي كلها أوروبية وإنما هي نتاج لهذا المزيج الفريد بين الشرق والغرب وذلك واقع فرضته حقائق التاريخ والجغرافيا معاً، فتاريخ الامبراطورية العثمانية رغم أصولها الإسلامية قد امتد إلى أواسط أوروبا والاتصال بين تركيا وسائر الدول الأوروبية كان دائماً مفتوحاً على امتداد تاريخها، كما أن الموقع الجغرافي للعاصمة القديمة القسطنطينية (اسطنبول) هو خير دليل على تلك الثنائية فهي المدينة الوحيدة في العالم التي تقع في قارتين فنصفها في آسيا والنصف الآخر يقع عبر البوسفور في القارة الأوروبية.

ورغم أن صراع الهوية الدائر الآن على أشده مازال يتخذ شكل المناقشات الحامية الوطنية إلا أن مظاهر العنف ليست بعيدة عن ساحة المناقشة، فقد اعتقلت الدولة أخيراً عمدة بلدة سنكان لاتهامه بمناصرة المطالبين بتطبيق الشريعة وفي نفس الوقت هناك كلام كثير يتردد حول قيام حزب ريفاج الحاكم بتشكيل وحدات شبه عسكرية تحمل السلاح ولا تتبع البوليس أو الجيش، وإنما تتبع الحزب مباشرة.

وقد بدأت المخاوف حول هذا الموضوع حين ظهر رئيس الوزراء أربكان في زيارة لمدينة قيصري الشهر الماضي وقد أحاطت به قوة حراسة غير عادية فإن القانون التركي يحظر على الأحزاب تشكيل مثل هذه القوى ولقد استدعى ذلك تحقيقاً قانونياً واستقالة أعضاء الحزب القياديين بالمدينة.

كما أن هناك أسباباً اقتصادية للعنف موجودة في الشارع التركي لكل ذي عينين، وذلك في التفاوت الرهيب في مستوى المعيشة بين طبقة وأخرى بالإضافة لبعض مظاهر الفساد والاثراء غير المشروع المتهم فيها بعض قادة الاتجاه العلماني ومن بينهم تانسو تشيلر وزيرة الخارجية وزوجها.

فهل يظل المتطرفون على الجانبين يتجاوزون البلاد فيما بينهم حتى ينفجر الصراع أم أن العقلاء سيتمكنون من إيجاد التوازن الذي يعكس طبيعة الهوية الثقافية لتركيا ويصلون بها إلى بر الأمان؟



المصدر: 911

التاريخ: ٤ فبراير ١٩٩٧

**مساعده رئيس الأركان التركي
يوجه تحذيرا جديدا لإربكان**

اسطنبول - وكالات الانباء - طالب الجنرال شفيق بير مساعد رئيس هيئة الأركان العامة للجيش التركي رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بالالتزام الحرفي بالمبادئ العلمانية للبلاد ، وحذر من أن الجيش التركي لن يقدم تنازلات لأحد فيما يتعلق بهذه المبادئ الديمقراطية.

وأكد أن القوات المسلحة التركية هي الحارس للدستور العلماني والمبادئ، التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك.

وأشار - في كلمة أمام المجلس الأمريكي التركي بواشنطن أمس الأول - إلى أن ٢٠٪ فقط من الأتراك يؤيدون حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان شريك الائتلاف الحاكم ، وهي النسبة التي صوتت لصالح الحزب خلال الانتخابات العامة التي جرت في ديسمبر ١٩٩٥

وكان رئيس الأركان التركي قد صرح خلال زيارته للولايات المتحدة بأن خروج ٤٠ دبابة من ثكناتها إلى إحدى ضواحي العاصمة أنقرة في ٤ فبراير الجاري أدى لتحقيق التوازن للديمقراطية في تركيا.

وفي الوقت ذاته ندد آلاف من المتظاهرين بالاتراك بالاتجاهات الدينية لحزب الرفاه وذلك خلال احتجاجات شعبية ضد فساد مسئولى الدولة بدأت منذ مطلع فبراير الحالى.



المصدر :
.....

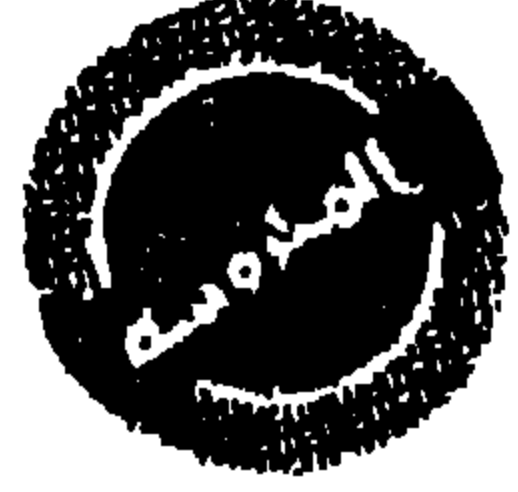
التاريخ :
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ديميريل يبدى رغبته فى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة فى تركيا

ولكن من غير المتصور ان يحصل الاقتراح على الأغلبية المطلوبة لتمريره. وتحتاج المعارضة لتمرير الاقتراح الذى من شأنه اذا نجح إسقاط الحكومة الى الحصول على تأييد ٢٧٦ نائبا من نواب البرلمان التركى المؤلف من ٥٥٠ مقعدا، ولكن حزبى الرفاة والطريق القويم الشريكين فى الائتلاف الحاكم يسيطران على ٢٧٨ مقعدا. ويعد الاقتراح بتوجيه اللوم لاركان خامس محاولة من المعارضة التى يقودها حزب «الوطن الأم» بزعامة مسعود يلماظ لإسقاط حكومة اركان خلال ١٥ شهرا فقط، ويأتى ضمن موجة انتقادات للحكومة على تصرفاتها المناوئة للعلمانية بالرغم من وجود حزب الطريق القويم العلمانى بزعامة تانسو تشيللر فيها.

انقرة - وكالات الأنباء - أكد الرئيس التركى سليمان ديميريل انه لو كان يملك سلطة إقالة الحكومة والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة لفعل ذلك حتى يطيح بالحكومة الحالية التى يسيطر عليها حزب الرفاة الإسلامى بزعامة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء، ولكنه يترك ذلك للبرلمان الذى يملك تلك السلطة. ودعا ديميريل الذى كان يتحدث امام رؤساء تحرير الصحف التركية أربكان الى ضرورة الالتزام بالقسم الذى حلفه فى البرلمان عند توليه السلطة، وتعهد فيه بالالتزام بمبادئ العلمانية والديمقراطية. وفى الوقت نفسه يقترح البرلمان التركى اليوم على اقتراح للمعارضة بتوجيه اللوم الى «نجم الدين أربكان»



المصدر: المواقف العدد ٢٥٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ فبراير ١٩٩٧

١/ تركيا.. وأربكان المحاصر

يبدو أن الآمال العريضة التي علقها كثيرون على إمكانية قيام نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي بتحويل دفة السياسة التركية الخارجية باتجاه مزيد من التقارب مع الدول العربية - وذلك عقب توليه السلطة قبل أشهر قليلة - لم تكن في محلها تماما أو أن ثمة حالة من الإفراط في التفاؤل قد سيطرت على أصحابها.

ويبدو أيضا أن المشكلة ليست في أربكان نفسه، بل في الجيش الذي لا يزال مهيمنًا ومهيمنًا ولاعبًا أساسيًا في صياغة السياسة التركية الداخلية والخارجية.

فمنذ أن وصل أربكان زعيم حزب «الرفاه الإسلامي» للسلطة والسياسة التركية في الشرق الأوسط تسير قدما وبقوة في اتجاه إسرائيل، وتعكس الروابط العسكرية الجديدة بين البلدين - التي تعد آخرها مناورات سيتم إجراؤها في البحر المتوسط - متانة العلاقات بين البلدين في عهد أربكان. والواقع أن رئيس الوزراء التركي يبدو أحيانا غير قادر على التصرف وعاجزا عن ضبط إيقاع التحركات التركية الخارجية التي ترجع شواهد كثيرة أنها خاضعة لسيطرة الجيش التركي.

ويمكن الاستدلال على ذلك من شكل التوتر المكتوم الذي يسيطر على العلاقات بين أربكان والعسكريين، فإدراكا من محاولات الاندفاع نحو إقرار أوضاع جديدة وإجراء ات تتوافق مع توجهاته الإسلامية، فإنه يجد أمامه العسكريين وقد وقفوا سدا منيعا جدا معللين عن مبادئ أتاتورك العلمانية.. وكثيرة هي المعارك التي خاضتها المؤسسة العسكرية سرا وعلانية في أنقرة خلال الأشهر القليلة الماضية للحيلولة دون تنفيذ توجهات أربكان.

ورغم أن تركيا تعد دولة ديمقراطية وفق المعايير الأوروبية، فإن للمؤسسة العسكرية دورا بارزا في صنع القرار، وهو دور ظلت تتوارثه منذ أن أسهمت تحت قيادة أتاتورك في بناء تركيا الحديثة، ولذلك يبدو أربكان مقيدا، غير قادر على التصرف بحرية فيما يتعلق بصياغة السياسات التركية داخليا وخارجيا، وفي سياق الدور القوي للمؤسسة العسكرية، فإنها تمكنت من فرض الترتيبات الخاصة جدا التي توصلت إليها أنقرة مع إسرائيل، والتي كان أربكان قد ألح فور توليه السلطة على عزيمته الحد منها، إلا أنه اكتشف صعوبة ذلك بسبب ضغوط المؤسسة العسكرية التي لا تزال بدورها مصرة على السير قدما في صياغة مزيد من الترتيبات مع إسرائيل رغم كل التحذيرات العربية من إمكان أن يضر ذلك بالعلاقات العربية - التركية.

ويبدو أن المؤسسة العسكرية هي التي تقف وراء المظاهرات المتواصلة التي تشهدها العاصمة «أنقرة» ومدن أخرى، والتي تندد بسياسات أربكان ومحاولاته تطبيق الشريعة.

وربما تشهد الفترة المقبلة صدامات مباشرة أو غير مباشرة بين الطرفين، والجيش التركي لا يخفي موقفه الراض لسياسات أربكان، إلى حد أن الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس الأركان التركي وجه تحذيرات مباشرة لمن يحاولون المساس بعلمانية الدولة مشددا على أن القوات التركية لن تسمح بذلك.

وهو تحذير وتهديد شديد اللهجة وموجه بطريقة واضحة لرئيس الوزراء التركي الأمر الذي يعني أن الطرفين - الحكومة والجيش - في تركيا يسيران في اتجاهين متضادين مع إصرار كل طرف على مواقفه، ويبدو المشهد التركي الآن كنموذج للقوت الذي يمكن أن تعيشه دولة يسيطر عليها طرفان أحدهما علماني والآخر إسلامي، وبالطبع يبدو هذا المشهد شديد الرقة مقارنة بالمشهد الجزائري، لكن لا يمكن أبدا التنبؤ بالطريقة التي يمكن أن يتطور بها الوضع في تركيا إذا لم يتوصل الطرفان لحلول وسط، وهو أمر يستلزم تضحيات جسيمة من كل من الطرفين.

(المحرر)



المصدر:
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٧ فبراير ١٩٩٧

مسنول بالجيش التركي:
نشاطات الأصولية اخطر
من نشاطات حزب العمال الكردستاني
انقرة - ا.ف.ب - نقلت صحيفة
«ميليت» الليبرالية أمس عن مسنول
عسكري تركي كبير قوله ان
نشاطات الاصوليين في تركيا تشكل
«خطرا اكبر» من تلك التي يقوم بها
حزب العمال الكردستاني
الانفصالي.
واكد القائد الاعلى للقوات
البحرية الاميرال جوفين اركايا ان
«النشاطات الاصولية الدينية
اصبحت المشكلة الرئيسية في
تركيا». و اضاف ان «التهديد الذي
يشكله حزب العمال اصبح الآن في
المرتبة الثانية وتقدمت عليه حركة
التطرف الديني».



المصدر:

التاريخ: ٢٠١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسية ان ينتهكنا في مقالاته ويستبيح
حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .
.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التي
نعيش ازهى عصورها . ننقل الآراء
والانتقادات التي توجه ضد مصر والعالم
العربي والاسلامى .. ولكننا نحفظ
لانفسنا بالحق في التعليق عليها
ونفنديها .. ومن يغضب عليه أن يفهم
الديمقراطية اولا .

تتهمر علينا طلقات المفرضين
اصحاب النوايا السيئة ضد مصر .
فلانملك ان نرد عليهم متعللين بأن حرية
الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل
الاجنبى والمعلق وكاتب التحليلات



إلى الحكومات العربية

لا فرق بين تركيا الدينية، و العلمانية، !

صرح الجنرال اسماعيل حقي رئيس الاركان التركي بأن حكومة أنقرة تسعى لتعزيز العلاقات العسكرية وتوسيع الحاق التعاون الأمني مع إسرائيل .

11th June

السوفيتي .
وتركيا العلمانية مصر على احتلال لواء الاسكندرونه
في سوريا كما أن القوات التركية تقوم بالتهجمات
مستمرة للحدود العراقية بل وسعت القرى لاقامة منطقتة
أمنة لها على الأراضي العراقية .
وفي هذا الاطار لا يجب أن نستغرب من تصريحات
اسماعيل حقي ، فهناك مؤامرة ثلاثية قديمة ضد العرب
وهي مؤامرة يهودية - تركية - فارسية .

وهكذا يتضح ما سبق وأكده مراراً في «المساء» بأنه ليس هناك أي داع للتغالول بقيام حزب الرفاة بتشكيل الحكومة التركية حيث أن لأنقرة سياسات شرق أوسطية واضحة لن تتغير بتغيير الحكومات .

وتركيا العثمانية (حتلت العالم العربي ودفعت به إلى غياهب القرون الوسطى وتركيا العلمانية كانت ثالث دولة تعترف بإسرائيل بعد الولايات المتحدة والاتحاد



المصدر: **المدينة**

التاريخ: **٣ فبراير ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

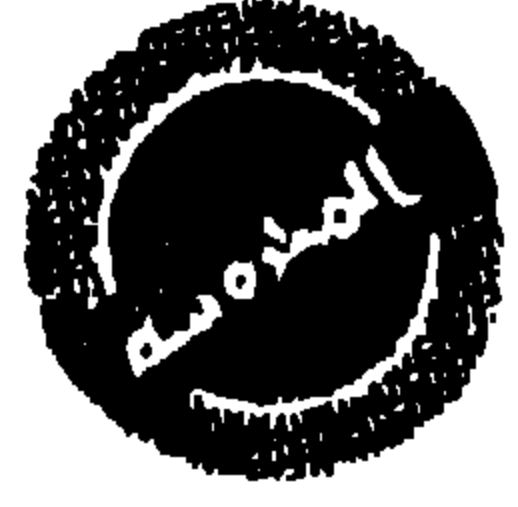
تركيا... والدور

■ دخلت اللعبة السياسية في تركيا مرحلة جديدة بعدما أعلن الجيش صراحة بلسان نائب رئيس الأركان أنه «لن يقدم أي تنازل لأحد في شأن مبادئ أتاتورك» مؤسس الجمهورية العلمانية. والجيش التركي يتحرك دائماً في اللحظات الحاسمة في اتجاه المحافظة على الدور الإقليمي للبلد في إطار الاستراتيجية الغربية. في الماضي، أيام الاتحاد السوفياتي، كان الدور التركي رأس الحرية لحلف شمال الأطلسي، وزاده أهمية سقوط نظام شاه إيران، فانتقل كل التركيز على تركيا التي باتت الخندق الأمامي الذي منه يراقب الأطلسي تحركات الجيش الأحمر. وليس سراً أن الجيش التركي تحرك في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ونفذ انقلاباً بعدما بدا أن لا مفر من اندلاع حرب بين العراق وإيران. وأدى تحرك الجيش وقتذاك بقيادة الجنرال كنعان أفرين إلى تفويت الفرصة على المحاولات المبذولة لتفكيك تركيا التي كان متوقعاً أن تنعكس عليها المواجهة بين العراق وإيران من جهة، وحال الفوضى الداخلية التي كانت تتسبب بها المواجهات بين مجموعات مسلحة تتراوح انتماءاتها بين أقصى اليمين وأقصى اليسار...

نجح الجيش مطلع الثمانينات في المحافظة على تركيا التي اغرقها الاتحاد السوفياتي عبر حلفائه، خصوصاً بلغاريا، بكل أنواع الأسلحة الخفيفة، إذ كانت تقترب سفن من الشواطئ التركية وترمي بحمولتها من الرشاشات، ولم يكن مهماً من يلتقط هذه الأسلحة ويخزنها ما دام المطلوب إشعال حرب أهلية في البلد. الآن وفي غياب الاتحاد السوفياتي، ثمة دور جديد لتركيا في المنطقة، دور إقليمي يتجاوز التقسيمات القديمة للعالم، يصب في تطويق المنطقة العربية من كل الجهات. وما يتبين من الزيارة التي يقوم بها رئيس الأركان التركي لاسرائيل هو أن التحالف القائم بين انقرة والدولة اليهودية هو تحالف في العمق لا يمكن أن تؤثر فيه سياسات حكومة نجم الدين أريكان، وأن المطلوب من تركيا أن تلعب دورها الجديد كاملاً بغض النظر عن الحكومة وعن رئيس الحكومة وتوجهاته. وهذا الدور الجديد لتركيا لا يمكن عزله في أي شكل عن الاستراتيجية الأميركية الهادفة إلى ضبط الأوضاع في المنطقة ومنع حصول أي تحولات جذرية ومفاجآت تقود إلى خلط الأوراق إقليمياً.

تحت شعار المحافظة على العلمانية وعلى دستور دولة أتاتورك، يحافظ الجيش على تركيا ويبقيها في منأى عن أي نوع من التقلبات والتحالفات الجديدة، وذلك في انتظار أن تجد الإدارة الأميركية بديلاً من سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وحتى ولو وجد بديل من هذه السياسة قد يتمثل في التركيز على إيران من الآن فصاعداً، وعلى «الخطر الإيراني» تحديداً، سيكون على تركيا أن تؤدي دورها الجديد إقليمياً. فتركيا لم يسمح لها بأن تغفل من الغرب في عز المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، فكيف الحال الآن في وقت تبدو المهمة أسهل في غياب قطب عالمي آخر في مواجهة الولايات المتحدة والغرب عموماً؟

خيرالله خيرالله



المصدر : الخلية الصحفية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أيلول ١٩٩٧

مسؤول كبير في الجيش التركي : نشاط الأصوليين أخطر من نشاط الكردستاني

■ انقره - أ ف ب - نقلت صحيفة «ميليت» الليبرالية أمس الثلاثاء عن مسؤول عسكري تركي كبير قوله ان نشاطات الأصوليين في تركيا تشكل «خطراً أكبر» من تلك التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني (انفصالي).

واكد القائد الأعلى للقوات البحرية الاميرال غوفين اركايا ان «النشاطات الأصولية الدينية أصبحت المشكلة الرئيسية في تركيا». وأضاف أن «التهديد الذي يشكله حزب العمال أصبح الآن في المرتبة الثانية وتقدمت عليه حركة التطرف الديني». وتأتي هذه التصريحات بعد التحذيرات المتزايدة التي وجهها الجيش في الأيام الأخيرة إزاء تصاعد نشاطات الأصوليين من حزب «الرفاء» الإسلامي (بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان) المناهضة للعلمانية.

وقال المسؤول ان «نشاطات الأصوليين تشكل خطراً على الجمهورية العلمانية والديموقراطية التعددية ودولة القانون» في تركيا. وتابع ان «على مجلس الأمن القومي ان يطلب من الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية للتصدي للتهديد المحتمل ضد الدولة».



المصدر :
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
..... ١٩٩٧

مسعود يلماز يحذر من انقلاب عسكري وشيك في تركيا

حزب الرفاه زعيم الائتلاف الحاكم الحالي بالتسبب في تصاعد التوتر، نتيجة سياساته الإسلامية الواضحة. وفي الوقت ذاته نسبت صحيفة حريات التركية إلى أحد مساعدي أربكان، أنه سيبذل الجيش غدا الجمعة، بالتزام الحكومة بالتوجه العلماني للدولة، وأنه لا يعتزم تحويل تركيا إلى دولة إسلامية صرفة. ومن المقرر أن يعقد مجلس الأمن القومي التركي اجتماعا مهما غدا بحضور أربكان، لبحث التوتر الذي تشهده تركيا حاليا.

انقرة - وكالات الأنباء - حذر مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم المعارض في تركيا صراحة أمس، من احتمالات وقوع انقلاب عسكري في البلاد، ودعا لتشكيل حكومة ائتلافية موسعة، يستبعد منها حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، لتفادي حكم العسكريين. وأوضح يلماز - في حديث إلى المجموعة البرلمانية للحزب - أن الخطر الذي يتهدد البلاد حاليا، يستلزم تشكيل جبهة سياسية موحدة ضد أي انقلاب عسكري محتمل، واتهم



المصدر: اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤٧ فبراير ١٩٩٧

انضمام نائبين معارضين للائتلاف الحاكم في تركيا

□ أنقرة - ١. ش. ١:

قدم عضوان برلمانيان من حزب اليسار الديمقراطي المعارض استقالتهما مما أضعف موقف أحزاب المعارضة عند إجراء اقتراع بالثقة على الحكومة في البرلمان.

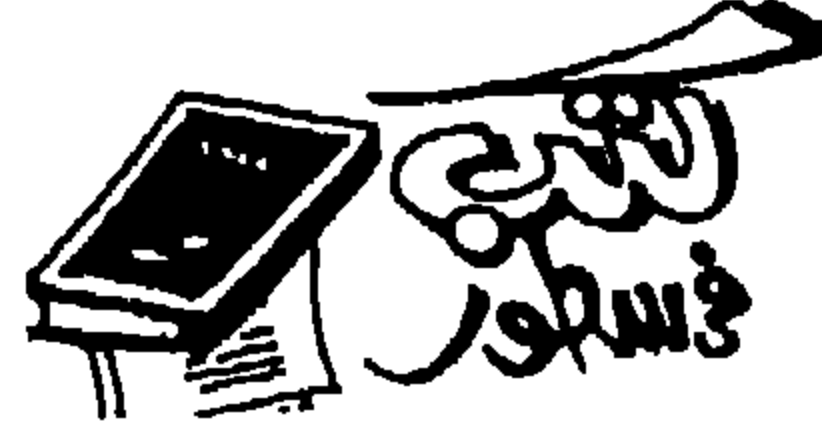
وقد أعلن العضوان وهما شريف شيم وحكمت أيدن أنهما سوف ينضمان إلى حزب الطريق القويم الشريك الأصغر في الحكومة الائتلافية.

وبذلك أصبح عدد مقاعد حزب اليسار الديمقراطي في البرلمان الآن 72 مقعدا وزادت مقاعد حزبي الحكومة الائتلاف التي تضم الرفاء والطريق القويم إلى 280 مقعدا بزيادة أربعة مقاعد على الأغلبية المطلوبة.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ فبراير ١٩٩٧



يقدمها:

محمد سلماوى

الفتاوى التركية

شرعية القرارات الصادرة عن الدولة، وكان شيخ الاسلام يصدر الفتاوى فى جميع امور الدولة. وحين قامت الجمهورية التركية تم الغاء الخلافة والى منصب شيخ الاسلام، وكذلك المحاكم الدينية، واقامت هيئة تابعة للدولة هي ادارة الشؤون الدينية الحالية والتي يطلق عليها بالتركية DIYANET، وهكذا أصبح جميع من يتولون امور هذه الادارة فى مختلف مقاطعات البلاد وجميع ائمة المساجد الذين تقوم بتعيينهم الادارة موظفين بالحكومة.

ومع انتشار الاتجاه الاسلامى فى البلاد أصبحت ادارة الشؤون الدينية مطالبة بالاستجابة للاحتياجات المتزايدة لمعرفة موقف الدين فى مختلف القضايا خاصة وأن كتب الفتاوى التى اكتسحت السوق كان بها الكثير مما لا يرقى الى المكانة السامية للدين.

وقد اطلعت على بعض هذه الكتب التى تتضمن «فتاوى» حول شرعية ورق التواليت واستخدام النساء للغط الصحية وبعض العادات الشخصية مما لا يليق. وإذا كان هذا هو ما يعيب كتب الفتاوى الاخرى التى ذكرناها، فإن ما يعيب كتاب الفتاوى الذى أصدرته الادارة، فهو انه يركز فى الجانب الأكبر منه على الشؤون الخاصة بالحكومة، ومنها مثلاً هل حلال أم حرام وجود المسلم فى مكان يقدم فيه الخمر، وقد دعا الى ذلك حضور رئيس الوزراء نجم الدين إربكان رئيس حزب «رفاح» الدينى الحاكم فى المناسبات العامة التى تشرب فيها الانتخاب وتقدم فيها الخمر، وقد أكد الكتاب أن ذلك لا يتعارض مع الشريعة.

آخر ما كنت اتوقعه اثناء زيارة اخيرة لى الى تركيا فى الاسبوع الماضى، هو هذا السيل من كتب الفتاوى الدينية التى أصبح يقبل عليها الشباب بشكل لم يسبق له مثيل، وهى كتب يصدرها بعض الشيوخ، وينقلون فيها كل ما يتم عن التخلف عندنا خاصة فى الامور الشخصية من العادات والتقاليد والمسائل الجنسية.

وازاء ذلك أصدرت ادارة الشؤون الدينية التابعة للدولة كتاباً فى الفتاوى هي الاخرى، والتي تقول فى المقدمة ان دافعها فى ذلك كان «الحيلولة دون تضليل مجتمعنا بواسطة من لا يملكون العلم الكافى، ومن اجل منع استغلال المشاعر الدينية». على أن هناك فى تركيا الآن جدلاً كبيراً حول دور ادارة الشؤون الدينية ذاتها والتي انشئت بعد الغاء الخلافة العثمانية وعلان الجمهورية التركية.

ويقول الكتاب إن الحاجة الى الفتاوى فى الاسلام لم تكن قائمة وقت الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفى عصر الخلفاء الراشدين، ولكن منذ أن تحولت دولة الاسلام الى امبراطورية مترامية الاطراف فى عهد الامويين بدأت خلافات الراى ما بين علماء الدين والدولة، ونشأت الحاجة للفتاوى الصادرة عن جهة دينية رسمية لتحديد امور حياتهم اليومية، وهكذا يثبت الكتاب أن الفصل بين الدين والدولة كان حقيقة واقعة منذ انتهاء عصر الخلفاء الراشدين، وابتداء من العصر الاموى، أى قبل عدة قرون من الدعوة للعلمانية التى لم يات بها اتاتورك مؤسس الجمهورية إلا تقريراً لواقع قائم.

ويوضح الكتاب انه فى عهد الخلافة العثمانية كانت هناك سلطة اسلامية على قمة الدولة يستشيرها السلطان الحاكم فى الامور الدينية، ثم نشأ بعد ذلك منصب شيخ الاسلام الذى أصبح هو السلطة التى تحدد مدى



المصدر:
المراسل

التاريخ: ٨ - ٣٠ إبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركي يحذر المسلمين من الإخلال بالعلمانية!

أنقرة - وكالات الأنباء - نفى نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا وزعيم حزب الرفاه الإسلامي ما نشرته بعض الصحف عن تسلمه رسالة تحذير من الرئيس التركي سليمان ديميريل عبر فيها عن قلقه على النظام العلماني بسبب بعض المبادرات التي طرحتها حكومة أربكان في الآونة الأخيرة.

ووصف أربكان ما تردد عن هذه الرسالة بأنه مجرد أكذوبة فيما رفضت مسئولة بمكتب الرئيس التعليق على الرسالة، واكتفت بالقول إن ديميريل من المقرر أن يعقد لقاءه الأسبوعي مع أربكان في وقت لاحق.

وقال ديميريل في رسالته التي نشرتها صحيفة «حريات» التركية إن هناك اعتقاداً سائداً في تركيا بأن حكومة أربكان انحرفت عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية، وأضاف أنه يشاطر الأتراك هذا الاعتقاد. وأشار ديميريل إلى أن استمرار أربكان في هذا النهج سيعرض النظام في تركيا للخطر. وأوضح الرئيس التركي أنه لن يوافق على أي قانون يخالف مبادئ الجمهورية العلمانية الديمقراطية في بلاده، وتأتي رسالة ديميريل بعد يوم واحد من دعوة مسعود يلماز زعيم حزب «الوطن الأم» أكبر أحزاب المعارضة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء الرفاه تجنباً لحدوث انقلاب عسكري رابع قال إنه وشيك. وذكرت صحيفة «حريات» أن الرسالة أرسلت منها نسخ أخرى إلى اسماعيل حقي قره داي قائد الجيش، وذلك قبل يوم واحد من اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الذي يحدد السياسة التركية ويضم في عضويته قادة القوات المسلحة.

وفي الوقت نفسه أكد وزير الدفاع التركي تورهان تايان أمس الأول أن ثمة انطباعاتاً سائدة في الولايات المتحدة حالياً بأن تركيا قد بدأت تفقد طابعها العلماني وفي طريقها لأن تصبح إيران أخرى.

ديميريل يحذر أربكان من الانحراف عن النظام العلماني مجلس الأمن القومي التركي يجتمع اليوم لبحث تطورات الوضع

للمرة الثانية خلال أسبوع

انقرة، طهران - أخصب: وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل تحذيرا لاسم الي نجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاه الاسلامي حول انحراف أربكان عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية، وأعرب الرئيس ديميريل في رسالة بعث بها الي رئيس الوزراء التركي عن قلقه على النظام العلماني للدولة التركية بسبب بعض المبادرات التي اتخذها الحكومة في الآونة الاخيرة، وهذا هو التحذير الثاني من نوعه خلال اسبوع.



سليمان ديميريل
رسالة تحذير



نجم الدين أربكان
الانحرف عن العلمانية



إسماعيل حقي كمر
حل تقض الائتلاف

وكان ديميريل قد التقى مع نائب رئيسه نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية رعيمة حرب الطريق القويم الشريك في الحكومة وكتب ديميريل حسميا فكرت حصار سياسي الانسحاب من الائتلاف الحاكم في حالة استمرار أربكان على موقفه الحالي التي يرى معارضوه أنها تنس اسم النظام العلماني.

وقال سليمان ديميريل في تصريحات صحفية: ان الحق الامثل للوضف الراين يتمثل في اجراء انتخابات برلمانية جديدة مؤكدا ان الدستور والقوانين التركية لا تسمح بنشاط "الحزب الديني".

وتوقع مصدر مقربة من أربكان وتشير ان يمد حركه تعدين وزير في حالة تحقيق اقتران بين الحكومة والقيادات العسكرية في احتفاء مجلس الأمن القومي، وكان مصدره يشارف على حزب الوطن الامم أكبر حزب معارض قد بدأ الحزب العلماني "في تشكيل حكومة وحدة

وطنية ذات قاعدة عريضة لانه حدوث انقلاب عسكري، ويتنظر ان يتقرب العسكريون فرصة اجتماع مجلس الأمن القومي لتوجيه تحذير آخر لأربكان من القيام بأي عمل مناف للعلمانية بعد سلسلة المبادرات التي قام بها حزبه ووصفت بأنها تخالف مبادئ الجمهورية العلمانية التي أرساها كمال أتاتورك.

في نفس الوقت انتقد سمير زاري الفصل الإيراني العام في أيزدوم بشرق تركيا تحرك الجيش التركي في مطلة تشير الحالي ضد الاسلاميين الاصوليين في تركيا، وتساؤل عما اذا كان تحريك "الجيش للمبادرات بعكس مقيوما يستند الى القوة".

وكان الجيش قد حرك عددا من القنابات في اوايل الشهر الحالي في "سجنين"، احدى صواحي انقرة أثناء اجتماع طالب فيه السفير الإيراني بتركيا بتطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا.

من ناحية أخرى يعتقد مجلس الأمن القومي التركي اجتماعه بهذا اليوم - الجمعة - لبحث آخر التطورات السياسية في البلاد في ظل توقعات عن مواجهة عنيفة بين القيادات العسكرية وحزب الرفاه الاسلامي الذي يتزعمه نجم الدين أربكان رئيس الحكومة ورئيس الاحشاء الرئيس سليمان ديميريل ويضم في عضويته رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والحدود ورئيس الأركان وقادة القوات المسلحة. ومن المقرر ان تركز مناقشاته على التقدير الأمنية وتقارير المخابرات الخاصة بساطة التطورات الاسلامية المتعددة.



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن القومي التركي يبحث الأزمة بين العلمانيين وحكومة إربكان

انقرة - وكالات الانباء - بحث مجلس الأمن القومي التركي - الذي يضم كبار القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين - أمس التوتر المتزايد بين العلمانيين والحكومة الحالية التي يهيمن عليها حزب الرفاة الاسلامي ويرأسها زعيمه نجم الدين إربكان.

وعشية الاجتماع ذكرت وسائل الاعلام ان ديميريل وجه خطابا لـ إربكان حذره فيه من أن التحالف الحاكم - الذي يقوده الرفاة - يمثل تهديدا لعلمانية وديمقراطية تركيا، ولاهداف الجمهورية.. ولكن مكتب رئيس الوزراء التركي نفى أن يكون قد تلقى مثل هذا التحذير.

ويشارك في اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الجنرال اسماعيل حقي رئيس أركان الجيش، والذي عاد مساء أمس الأول الخميس إلى انقرة قادما من تل أبيب، بعد انتهاء زيارته لإسرائيل التي استغرقت ٣ أيام، وتزامنت مع وصول أول طائرتين فانتوم تركيتين من طراز «اف-٤» لتطويرهما بواسطة الصناعات الجوية الإسرائيلية، ضمن صفقة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار لتحديث ٥٤ طائرة تركية في إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، استبعدت تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء التركي ووزيرة الخارجية وزعيمة حزب «الطريق القومي» الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، إجراء أي تعديل وزاري في الحكومة الحالية، وأشارت إلى أن الحزبين المشاركين في الائتلاف يؤيدان العمل في إطار بروتوكول التعاون المتفق عليه بينهما، ويسعيان لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

ويتوقع المحللون السياسيون أن يسفر الاجتماع - الذي يرأسه الرئيس التركي سليمان ديميريل - عن إصدار تحذير لرئيس الوزراء نجم الدين إربكان - من أن تصاعد الاتجاه الاسلامي، الذي يقوده حزبه يهدد المؤسسات الديمقراطية والعلمانية التركية.



المصدر:: المصدر

.....: التاريخ

.....: التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش التركي مصر على انتهاء النشاطات الإسلامية لحكومة أربكان

□ انقر «الحياة»

تشيفيك بير الذي اتهم ايران،
اتناء زيارته لواشنطن قبل
اسبوع، بأنها دولة راعية للارهاب
الدولي. ولم تؤكد وزارة الخارجية
التركية نبا طرد طهران قنصل
تركيا في اورومية (غرب ايران)
لكن ناطقاً باسم الوزارة قال انها
ستصدر بياناً في وقت لاحق.
ونقلت شبكة «ايه تي في»
التلفزيونية التركية الخاصة عن
مصدر وزاري ان سفير تركيا في
طهران وقنصلها في اورومية
سيستدعيان للتشاور معهما.
ونقلت وكالة انباء الجمهورية
الاسلامية الرسمية عن صحيفة
ايرانية: «يبدو ان السفير التركي
في طهران والقنصل العام في

ويتالف مجلس الامن القومي،
الذي له طابع استشاري مبدئياً
لكن قراراته تنفذ بحذافيرها في
شكل عام، من رئيس الدولة
ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع
والداخلية والخارجية وكذلك من
أكبر خمسة قادة في القوات
المسلحة. ويجتمع المجلس مرة
شهرية للبحث في الملفات التي
يراهها ذات أولوية بالنسبة الى
القضايا المتعلقة بالامن القومي
لتركيا.

يذكر ان تركيا اعلنت اول من
امس ان القنصل الايراني في
ارضروم سعيدي ضاري «شخص
غير مرغوب فيه» وطلبت مغادرته
البلاد في غضون ٤٨ ساعة، بعدما
وجه انتقادات الى نائب رئيس
هيئة الاركاب التركية الجنرال

■ شهدت العلاقات التركية -
الإيرانية مزيداً من التوتر في ظل
احتتمال طرد مستبداً
لدبلوماسيين، بعدما طردت انقر
قنصلاً إيرانياً. وأكدت مصادر
مطلعة في انقر ان السفير التركي
في طهران عثمان قوره تورك
«يحزم حقائبه» استعداداً للعودة
الى بلده. في غضون ذلك عقد
مجلس الامن القومي التركي
اجتماعاً امس كان متوقعاً ان
يوجه خلاله العسكريون الذين
يسيطرون عليه تحذيراً شديداً الى
الحكومة الائتلافية برئاسة نجم
الدين اربكان زعيم حزب «الرفاه»
ويطلبون وضع حد لنشاطاته
الاسلامية.



المصدر:

التاريخ: ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اورومية سيطردان من ايران في رد انتقامي على الاجراء الذي اتخذته الحكومة التركية ضد سفير بلادنا لديها.

وتوقعت مصادر تركية ان يهدد تفاقم الخلاف بين البلدين صفقة للغاز الطبيعي قيمتها ٢٣ بليون دولار، ابرمها الجانبان العام الماضي، على رغم اعتراضات واشنطن. ونقلت وكالة «رويتر» عن نائب وزير النفط التركي اوغور دوغان قوله: «في ضوء احتياجاتنا للطاقة فان ايران هي المصدر الاكثر اهمية لكن الامر مختلف على الصعيد السياسي».

وتازمت العلاقات بين البلدين بعدما احتجت انقرة الشهر الماضي على تعليقات للسفير الايراني محمد رضا باقري ايد فيها تطبيق الشريعة الاسلامية واثارت استياء الجيش والرأي العام العلماني في تركيا. وادت هذه التطورات الى زيادة اقتناع الاوساط السياسية في انقرة باستحالة اقامة تعاون مبني على ثقة كاملة بين بلدين يتبنيان نظامين متناقضين. وايران هي الدولة الوحيدة من دول الجوار التي لها علاقات مستقرة مع تركيا ولكن يبدو ان هذا ليس كافيا لتبديد مخاوف من انها تسعى الى زعزعة الهوية العلمانية لتركيا. وهناك مخاوف من ان حزب العمال الكردستاني (تعتبره انقرة تنظيماً ارهابياً) يحظى بدعم ايراني.

وشعرت المؤسسة العسكرية التركية باستياء متزايد من تبني اربكان سياسة تقارب قوي مع الجمهورية الاسلامية. وصعد العسكريون في الفترة الاخيرة تحديهم لاربكان، الذي كان اعلن اثناء الحملة الانتخابية، انه سيعارض تطوير العلاقات بين تركيا واسرائيل. وزار رئيس هيئة الاركان الجنرال اسماعي حقي قره داي هذا الاسبوع اسرائيل والتقى رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع اسحق مورديخي، ودشن البدء بعملية تحديث طائرات حربية تركية اميركية الصنع في اسرائيل بموجب صفقة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار. وكان تعزيز العلاقات التركية - الاسرائيلية سبباً لتوجيه مزيد من الانتقادات الايرانية لانقرة.

ويأتي التدهور المتزايد في العلاقات التركية - الايرانية وسط تفاقم الازمة السياسية في تركيا نتيجة تصعيد المؤسسة العسكرية ضغوطها على الحكومة الائتلافية. وكان هذا الموضوع البند الوحيد في اجتماع مجلس الامن القومي امس الذي راسه الرئيس سليمان ديميريل وحضره اربكان. وكان متوقعاً ان يوجه العسكريون تحذيراً شديداً لاربكان ويدفع المجلس الى تبني توصية بالحد من النشاطات الاسلامية المناهضة للعلمانية، وتخلي حزب «الرفاه» عن خطته طرح تشريعات اسلامية على البرلمان.

الى ذلك توقع مراقبون ومحللون اترك ان تدعم المؤسسة العسكرية حملة من اجل تشكيل ائتلاف حكومي يضم الاحزاب العلمانية الممثلة في البرلمان بديلاً من الائتلاف الحالي. وأشاروا الى ان الائتلاف الحاكم لم يعد يؤيده سوى طرفيه، حزبي «الرفاه» و«الطريق الصحيح» الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر.



المصدر:
الوكالة الوطنية

التاريخ:
للتنسيق والاعلام

انقلاب سياسي في تركيا

■ لم يُدرج في جدول أعمال الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي التركي أمس سوى موضوع واحد هو مواجهة نشاطات حزب «الرفاه» (الاسلامي) - الشريك الأكبر في الحكومة الائتلافية - المتمثلة في جهود الحزب لتشجيع الأصولية الدينية واختراق أجهزة السلطة. وجاء الاجتماع غداة نشر نص رسالة وجهها الرئيس سليمان ديميريل إلى رئيس الوزراء نجم الدين أربكان حذره فيها من «الانحراف» عن النظام العلماني. والأمر سيحدث عليه تحمل العواقب.

والأرجح أن المجلس، الذي تسيطر عليه المؤسسة العسكرية، سيوجه رسالة قوية مفادها أن هذه النشاطات يجب أنهاءها. ومن الواضح أن تدخل الجيش سيأتي في شكل «انقلاب سياسي» وليس عسكرياً في ضوء «المبدأ» الذي يبدو أن المؤسسة العسكرية تعتمد بتجنب التورط في الإدارة المباشرة للسلطة.

الأزمة السياسية في تركيا ذات شقين مترابطين بالعنصرين الإيراني والداخلي. فالتوسع النشاطات الاسلامية يرافقه تدهور في العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية، يتفاقم منذ الخطاب الذي القاه سفيرها محمد رضا باقري في احتفال اقامه الاسلاميون في سنجان قرب انقرة، حضهم فيه على الجهر بأصوليتهم متوقفاً انتصار الاسلام في تركيا والعالم بأسره. وعلى رغم أن وزارة الخارجية التركية مارست ضبط نفس دبلوماسياً وصمدت في وجه ضغوط مارسها الجيش لطرد السفير، لكن الأمور اقلقت في النهاية من سيطرة الوزارة بعدما عاد باقري إلى بلاده «للتشاور» وأصبح واضحاً أن الأتراك لن يسمحوا بعودته إلى مقر عمله.

إيران سعت إلى الضغط على أنقرة فاقترحت عليها «مقايضة» بأن تقبل عودة باقري في مقابل تخلي طهران عن طلب سحب السفير التركي عثمان قوره تورك الذي لم يمض على تعيينه سوى بضعة أشهر. لكن أنقرة رفضت حتى البحث في العرض وجهدت دبلوماسيتها كي تجد مخرجاً يحفظ ماء الوجه للطرفين. وعلى رغم الاستياء الواسع في صفوف الرأي العام العلماني، وهو في النهاية يعكس ارادة ٨٠ في المئة من الناخبين الأتراك الذين صوتوا لأحزاب علمانية في الانتخابات الأخيرة، وتحذيرات المؤسسة العسكرية فإن حكومة أربكان لم تنطق بكلمة ادانة واحدة لكلام السفير الإيراني وتصريحات قنصله العام في أرضروم (أنقرة طلبت مغادرته خلال ٤٨ ساعة) انتقد فيها الحكومة التركية لموقفها من الاسلاميين.

هذا الموقف من جانب «الرفاه» اعتبرته المؤسسة العسكرية تحدياً لارادتها الأمر الذي حمل رجلها القوي، نائب رئيس الأركان التركي تشيفيك بير على الإدلاء بتصريحات في واشنطن هاجم فيها إيران ووصفها بالدولة الراحية للإرهاب واتهمها بمواصلة دعم حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره أنقرة تنظيمياً إرهابياً. والنتيجة أن أنقرة قررت عملياً تجميد تطوير العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية، متمثلة بمشاريع مهمة سعى أربكان إلى الاتفاق عليها مع اصداقائه في طهران. إلى ذلك بدأ قوره تورك يحزم حقائبه للعودة إلى بلاده، ما يعني أن العلاقات الدبلوماسية ستخفض إلى مستوى وزير مقووض. يبقى أن المناورات السياسية هي عنوان المرحلة المقبلة والخطوة التالية ستكون في العمل لتنفيذ «الانقلاب السياسي» بدفع الأمور في اتجاه تشكيل ائتلاف علماني لكن هذا قد يأخذ بعض الوقت كون الجيش يريد ضماناً أكيداً بمشاركة حزبي «الوطن الأم» (بزعامه مسعود يلماظ) واليسار الاشتراكي (بزعامه بولند أجاويد) قبل أن «يوصي» الرئيس ديميريل بإقالة حكومة أربكان أو «يسهل» استقالتها.

كامران قوره داغي

مجلس الأمن التركي يحذر : لا تراجع عن تطبيق مبادئ العلمانية الحللون يستبعدون وقوع إنتقلاب عسكري شيللر : الإنقلاب مع أركان مستمر حتى عام ٢٠٠٠



تشيللر

للقنوات التي يمر أركان على إصدارها باطلات حرية الملاحة .. مما يتيح للمجندات الانخراط في الجامعة والعمل في دوائر الدولة الرسمية بدون ضغوط .

اتقرة - طارق عبد الجابر
وكالات الأنباء : طالب مجلس الأمن التركي اس الحكومة التي يسيطر عليها الاسلاميون عدم الانحسار عن مبادئ العلمانية للبلاد .. مؤكدا انه لن يحدث اي تنازل في تطبيق المبادئ الدستورية والقوانين التي تضمن بقاء تركيا ملتزمة بمبادئ مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة ووصف الهنج التركي العلماني بأنها صمام أمان للاستقرار الاجتماعي . جاء ذلك في ختام اجتماع للمجلس استمر تسعة ايام وحضره رئيس الوزراء نجم الدين أربكان زعيم حزب

الرفاه الاسلامي . وأشار البيان الذي أصدره المجلس ان الاجتماع قرر ابلاغ الحكومة باجراءات يقعين اتخاذها حول هذه القضايا انه يجب التوقف عن ترويد شائعات باحتمال وقوع انقلاب عسكري .. لان هذه الابراء تضر بصورة تركيا في الخارج وتثير شكوكا حول ديمقراطيتها . ويرى محللون انه رغم التوتر بين القوات المسلحة والحكومة فان الجيش يتردد في القيام بانقلاب عسكري لاسباب من امها الحفاظ على صورة تركيا في الخارج . وقال حسن كينتش احد مسؤولي

الحكومة قبل الاجتماع انه سيسفر عن خفض حدة التوتر السياسي في البلاد التي زادت مع نشر قوات من الجيش في مقاطعة سينكان بالفترة ردا على اجتماع احتجاجي حضره السفير الايراني لدى تركيا . وعلى صعيد اخر ذكرت الصحف التركية امس .. ان تانسو تشيللر اعلنت بشكل واضح .. انها قد تحالف مع حزب الرفاه الاسلامي انتخابيا وليس حكوميا .. مؤكدة استمرار الحكومة حتى عام الفين .. وهو ما اعلته أربكان . وذكرت الصحف ايضا ان تشيللر اعلنت بشكل واضح معارضتها



المصدر:
 ١٩٩٧

١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

تركيا بين الديمقراطية والجيش أزمة حزب الرفاه أصبحت بركاناً يهدد الاستقرار الداخلي

تحليل يكتبه:
 محمد مصطفى شردي

وبعد تولي أربكان لمنصبه بدا واضحا حجم المشاكل التي سيواجهها الرجل وحزبه، فهو أمام العالم حزب إسلامي.. وكلمة «إسلامي» تثير مخاوف الغرب.. وتركيا دولة تهتم بها أمريكا وأوروبا. وعلى الصعيد الداخلي وجد أربكان أن جميع تمركاته تحت المنظار السياسي للقيادات العلمانية.. يهاجمونه ويفسرون ما يفعله خوفا من تطور قيادته للحكومة للتأثير على الرأي العام وكسب التأييد لحزبه..

وبالفعل أصبح كل تحرك لأربكان له مردود وتأثير خارجي وداخلي. أمريكا تصدر تركيا من تحركات رئيس وزرائها.. والرئيس التركي سليمان ديميريل يؤكد استمرار السياسة العلمانية للدولة.. وإعلان اتفاقيات عسكرية مع إسرائيل وهذا أمر أثار العرب والمسلمين.. كيف لرئيس وزراء تركيا الذي يتزعم حزبا إسلاميا أن يوقع على اتفاق مع إسرائيل.. ثم جاء اتفاق الغاز الطبيعي مع إيران ليشير غضب أمريكا التي فسرتة على أنه تعاون مباشر بين الأحزاب الإسلامية.. وأنبرى الخبراء ليتحدثوا عن التعاون بين المتطرفين في تركيا وإيران.. و.. و.. ظهرت عشرات التفسيرات كلها ضد أربكان وكان الرجل ليس من حقه التصرف من وجهة نظره.

وعلى الصعيد الداخلي فوجيء أربكان بزيادة حدة الصراع البارد مع العلمانيين إلى حد جعله يصرح أكثر من مرة أنه يحترم دستور البلاد ويحترم الديمقراطية. ولكن ماذا يفعل حزب إسلامي في دولة علمانية إذا أعلن أنه سيحترم ذلك؟ وظهرت مشكلة جديدة أمام أربكان عندما تصاعد الصراع ليشمل الجيش التركي.. وهذا أمر خطير للغاية.

فالجيش في تركيا لا يتدخل في نظام الحكم.. أبدا.. ولكنه يحميه ويلوح بقوة قياداته. وهذه القيادات تريد أن تحمي مبادئ أتاتورك وتحمي أيضا الدولة القائمة من أي خطر داخلي. وبالتالي أصبح الجيش طرفا في الصراع الدائر. وليس هذا من مصلحة أي حزب على الإطلاق لا حزب الرفاه ولا حزب الطريق القويم أو حزب الوطن الأم.

وظهرت حدة التوتر بين الجيش والحكومة الجديدة عندما قرر الجنرالات استعراض عضلات رجالهم وقوتهم في مناورات بالدهابات، في منطقة سينكان في أنقرة في بداية شهر فبراير الماضي. وسبب هذه المناورات هو تعجيم وإخافة الحكم

تعيش تركيا في أزمة سياسية اجتماعية منذ تولي نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء.. والسبب أن أربكان هو زعيم حزب الرفاه الإسلامي. وتركيا دولة علمانية وهكذا تؤكد مبادئها.. ولكنها في نفس الوقت تحترم الديمقراطية. وعندما نجح حزب الرفاه في الانتخابات حاولت الأحزاب الأخرى خاصة حزب الطريق القويم بزعامة رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز - حاولوا منع وصول حزب الرفاه للحكم. ولكن الزواج بين الحزبين فشل. وتوجهت تشيلر إلى حزب الرفاه واتحدت معا في ائتلاف شائك.. وتولى أربكان رئاسة الوزراء.

المحلي في المنطقة.

فلقد قام المجلس المحلي بها والذي يتحكم فيه أحد أعضاء حزب الرفاه الإسلامي بإقامة يوم احتفالي بالقدس. وفي هذا الاحتفال تحدث سفير إيران.. وقامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن.. وزادت المشاكل فوق رأس أربكان.. قال العلمانيون هذا ما كنا نحذر منه.. واعتبروا هذا الحفل بداية المشاكل المحلية وانعكاسا خطيرا لما يجري في البلاد على صعيد الأحزاب والبرلمان.. وهكذا أصبح هناك خطر جديد في تحكم حزب الرفاه في المحليات.



المصدر:

1997/5/1

التاريخ: النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسلام والديمقراطية

والازمة هنا - لو وقفنا امامها - هي الاسلام والديمقراطية.. تركيا وكبار رجالها لا يستطيعون منع تولي اى مسئول منصبه لان تركيا بلد ديمقراطى. ومجرد محاولتهم لمنع ذلك معناه تخليهم عن الديمقراطية وهذا معناه عودة الجيش وانهيار الاقتصاد ومشاكل لا حصر لها. وفى نفس الوقت لا يستطيع حزب الرفاه الضغط ورفض النظام العلماني بالكامل لانه حزب يعمل فى ظل هذا النظام وادى تحرك خاطيء سيؤدى الى كارثة للديمقراطية. وسياسة حزب الرفاه هي التقدم ببطء ومحاولة تجنب العقبات.. وتجنب تدخل الجيش. فإذا زار اربكان باكستان فعليه زيارة اسرائيل مثلاً.. وإذا احتفلوا بيوم القدس فعليه ان يعلن احترامه للعلمانية.. كل ذلك ادى الى خروج الاشاعات القوية عن احتمال وقوع انقلاب ضد الائتلاف الحاكم وحاولت القوى السياسية اقناع تانسو تشيلر بالانسحاب من الحكومة لاسقاطها واجراء انتخابات مبكرة. ولكن تشيلر ترفض فهذا معناه انتصار الاحزاب الاخرى.. وفشل حزبها.. وهي تلعب دورا سياسيا خطيرا وعينها على رئاسة الوزارة.

وجاء الاجتماع الاخير لمجلس الامن القومى التركى ليؤكد ان البلاد اصبحت تعيش فى ازمة داخلية حقيقية. استمر اجتماع المجلس الذى يتهيمن عليه قيادات الجيش تسع ساعات كاملة وناقش المجلس الازمة.. وخرج ببيان قوى خطير حيث اكد ان المجلس سيتخذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن المبادئ العلمانية للجمهورية التركية وانه لن يسمح بحدوث اى تنازل فى تطبيق المبادئ الدستورية والقوانين التى تضمن تقدم تركيا فى اطار نظام ديمقراطى على طريق الحضارة العصرية ووفقا لمبادئ اتاتورك. وأضاف البيان ان هناك مجموعات وصفها بالتخريبية تحاول تقسيم الدولة بين علماني وغير علماني وقرر المجلس ابلاغ الاجراءات للحكومة.. وعليها الالتزام بها تماما.. وأكدت التقارير ان المجلس منح رئيس الوزراء نجم الدين اربكان فرصة اخيرة فى تعديل الموقف. ويهدد الاجتماع المخاوف من الانقلاب العسكرى المزعوم.

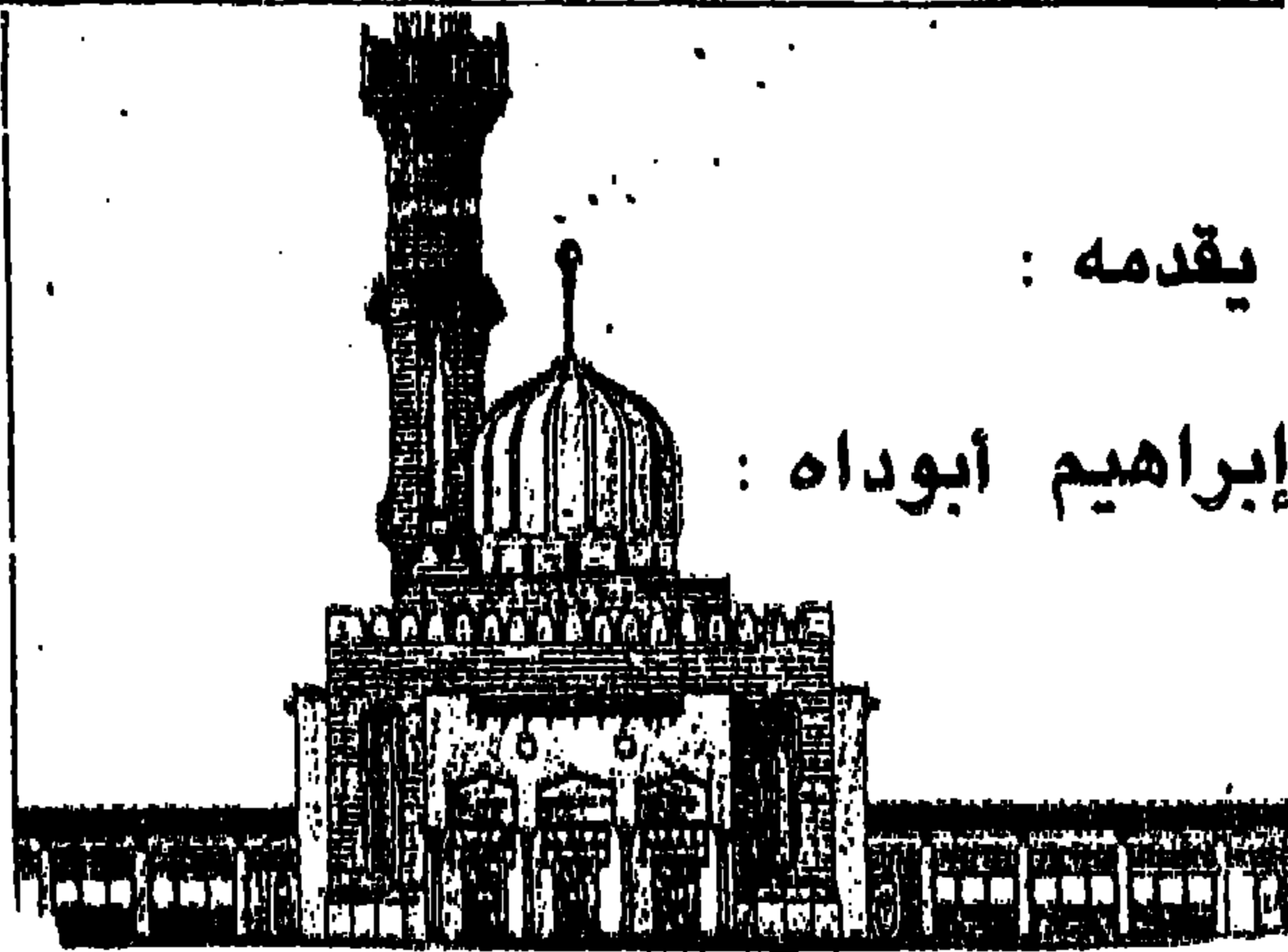
ولم يتبق سوى دور اربكان القادم.. فلاشك ان الرجل يتحرك ضمن سياسة حزبية.. وان الازمة التى يواجهها لا يحسد عليها.. والجيش اصبح واضحا تماما فى انذاره فهل سيلتزم به اربكان؟



المصدر: الحياة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٧

الحين والحياة



يقدمه:

إبراهيم أبوداه:

معركة الحجاب بين تركيا وأفغانستان

اليسارية في تركيا أدت إلى مزيد من التعاطف مع حزب الرفاه الإسلامي صاحب المشروع بقية نجم الدين أربكان رئيس الوزراء، والذي اكتسبته هذه المسيرة أرضية شعبية جديدة خصوصاً بعد إعلان أربكان بأنه متمسك بعدة مبادئ تركية التي تنادي بالحرية الدينية وأن مشروع قانونه يعطي الحرية الدينية للنساء كما تنادي العلمانية.

وقد أدى ذلك إلى أن كثير من الأحزاب أعلنت براعتها من تلك المظاهرة، وسحبت تأييدها لها، بعد أن أدانتها أغلبية الأوساط التركية ووصفتها بأنها حملة مكشوفة للهجوم على الإسلام وأنها معادية للقيم والتقاليد والأخلاق.

وفي حين تطلعتنا الأخبار بخروج مظاهرات نسائية تطوف شوارع العاصمة التركية أنقرة تندد فيها المظاهرات بالحجاب - وتطلق على نفسها اسم «مسيرة النساء ضد الشريعة»، تاتيها الأنباء من كابول بأن المهلة التي منحتها حركة طالبان للرجال في أفغانستان من أجل إطلاق اللحية، قد قاربت على الانتهاء حيث منحت الحركة رجال أفغانستان فرصة عشرة أيام لإطلاق اللحية، ومن لم يطلق لحيته من الرجال خلال هذه الفترة سيعاقب بالاعتقال ولن يسمح له بمغادرة السجن إلا بعد أن تصبح لحيته طويلة جداً. وإذا كانت مسيرة النساء ضد الشريعة في تركيا والتي كان قد دعا إليها حزب الشعب وبعض الحركات

في الوقت الذي نجحت فيه الاتجاهات العلمانية في تركيا بوقف تقديم مشروع قانون حرية الحجاب إلى البرلمان التركي والذي كان بموجبها يتم رفع الحظر المفروض على الحجاب والسماح للموظفات في دوائر الدولة والطلقات في الجامعات ومختلف المراحل التعليمية بخيرية ارتداء الحجاب، اتخذت حركة طالبان، المسيطرة على العاصمة الأفغانية كابول عدة قرارات في عكس الاتجاه.

وقررت الحركة فرض النقاب على جميع النساء ودعت إلى ارتداء ثياب فضفاضة واسعة تغطي جميع جسد المرأة من الراس حتى أخمص القدمين ولايسمح فيه إلا للقبين في مستوى العين للنظر منهما.



المصدر :
.....

التاريخ : ٢٠٠٧ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلمانية شعار الأمن التركي

□ أنقرة - وكالات الأنباء :
تعهد مجلس الأمن القومي التركي أمس بالدفاع عن المبادئ العلمانية للبلاد واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة التطرف الإسلامي وحذر المجلس الحكومة التي يتزعمها الإسلاميون من الابتعاد عن تلك المبادئ. وأعلن المجلس في بيان أذاعته محطة تلفزيون TRT التابعة للدولة ضرورة «عدم تقديم تنازلات بشأن تطبيق قوانين ودستور الجمهورية الذي يضمن النظام الديمقراطي».
وفي إشارة واضحة إلى القلق الذي أثارته بعض الشخصيات السياسية مؤخراً من احتمال حدوث انقلاب دعا البيان مختلف المسؤولين في البلاد إلى عدم القيام بتكهنات من شأنها بث الشكوك حول الديمقراطية في تركيا والإساءة إلى صورة البلاد في الخارج. ولم يوضح البيان طبيعة الإجراءات المقرر اتخاذها ضد الإسلاميين المتطرفين.
وكان اجتماع المجلس الذي حضره رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان قد استغرق 9 ساعات حتى الساعات الأولى من صباح أمس.
ومن ناحية أخرى أعلنت وزارة الخارجية التركية أن مجلس الأمن القومي التركي قرر السعي لإدراج تركيا ضمن الدول المرشحة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كعضو كامل عام 1997.



المصدر: ٨٨١١

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٧

إربكان يؤكد «الانسجام التام» بين «الرفاه» والحكومة والجيش

اداء الوزراء في الحكومة بانه جيد.
وأعلن رئيس الوزراء التركي ان حزب
«الرفاه» هو «الضامن الأكبر للديمقراطية
والسلام» في البلاد، وصرح بانه سيجمع
اليوم الاثنين - ولدة ثلاثة أيام بزعماء
الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان للعمل
على خفض «التوتر» في البلاد
ومن ناحيته ذكر زعيم حزب الوطن الأم
المعارض مسعود يلماظ أنه سيطالب إربكان
بالاستقالة من منصبه خلال لقائهما الذي
سيعقد يوم الاربعاء القادم. وقال يلماظ ان
تركيا لا يمكن أن تستمر بهذه الحكومة التي
ستفشل في إعادة الاستقرار السياسي
للبلاد.

انقرة - ا.ف.ب. - عقد نجم الدين إربكان
رئيس الوزراء التركي أمس اجتماعاً للهيئة
القيادية لحزب الرفاه كرر فيه تأكيداً أن
قادة الجيش التركي وأعضاء الائتلاف
الحكومي ورئيس الجمهورية في «انسجام
تام». وأضاف إربكان أن تسعين بالمائة من
الصحف نشرت أخباراً «مغلوبة» في
اعقاب اجتماع مجلس الأمن القومي.
ووصف إربكان الصحف الأوسع انتشاراً
في تركيا بأنها «تركيا الثائرة».
وعلق إربكان على احتمال إجراء تعديل
وزاري بالحكومة التركية بأنه من صنع
«مفتلي المشكلات» ووصف



المصدر :

١٩٧٨

٣

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش التركي يقدم للحكومة ٢٠ اقتراحا لمواجهة المتطرفين رسالة من ديميريل إلى رافسنجاني لاحتواء الأزمة

في تركيا قالت صحيفة «الرياض» السعودية ان تركيا ذات أهمية كبيرة لاوروبا من الناحية الاستراتيجية وانها قد تكون مرشحة للقيام بادوار كبيرة، الا ان هذه المهام تصطدم بالواقع الداخلي غير المستقر. وقالت صحيفة «الاتحاد» الاماراتية ان تراجع اربكان عن بعض مواقفه المعلنة ارضى العسكريين الاثراك ولكنه لم يهدئ من مخاوفهم من احتمال وصول الرقابة الى الحكم منفردا، ووضحت ان هناك أزمة محدقة بحكومة اربكان.

وفي تطور مفاجئ، وصل الى طهران امس على تويجان مساعد وزير الخارجية التركية في زيارة لايران تستهدف احتواء الأزمة الدبلوماسية بين البلدين والتي تبادل فيها طرد السفراء. وذكرت مصادر إيرانية ان تويجان يحمل رسالة من الرئيس التركي سليمان ديميريل الى نظيره الإيراني هاشمي رافسنجاني لم تذكر شيئا عن مضمونها، ويعتقد ان الرسالة تتعلق بسبل انتهاء الأزمة بين طهران وأنقرة. وأعربت وزارة الخارجية الإيرانية عن رغبة إيران في اقامة علاقات طيبة مع جيرانها ومنهم تركيا على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وقالت ان طهران تأسف «للتصريحات غير المسئولة» التي تصدر عن بعض المسئولين الاثراك ضدها.

الاوربي الذي تأسس عام ١٩٧٨ ان تركيا هي احدي دعائم العالم الحر وانه بالرغم من مشكلات حقوق الانسان والاكراد والمشكلة القبرصية فانه من غير المقبول ترك تركيا تواجه مشاكلها بمفردها. ويضم الاتحاد الديمقراطي الاوربي ٤٠ تنظيما سياسيا و٢٩ دولة من بينهم ١٢ دولة عضوا في الاتحاد الاوربي. وتعليقا على تطورات الاوضاع الداخلية

انقرة - طهران - باريس - وكالات الانباء: قدم الجيش التركي الى الحكومة عشرون اقتراحا لمكافحة نشاط المتطرفين في البلاد. وذكرت صحيفة انقرة ان من بين هذه الاقتراحات التصدي للمساعي المنسوبة الى ايران لتعزيز النظام وتنشيط النظام القضائي والوقوف في وجه دعوات تطبيق الشريعة الاسلامية وعدم السماح بالرأي الذي يتعارض مع المبادئ العلمانية وتسييس الدين وكانت هذه الاقتراحات قد عرضت قبل ايام خلال اجتماع مجلس الامن القومي التركي الذي يضم كبار المسئولين السياسيين والعسكريين في البلاد والذي وجه تحذيرا شديدا لرئيس الوزراء وزعيم حزب «الرفاه» الاسلامي نجم الدين اربكان.

وفي باريس دعا الان جوييه رئيس الوزراء الفرنسي تركيا الى مواصلة طريقها نحو اوربا وتوطيد الديمقراطية مؤكدا ان لتركيا مكانها الكامل في المجتمع الاوربي. و اضاف جوييه خلال مؤتمر صحفي عقد في اطار اجتماع برئاسة الاتحاد الديمقراطي الاوربي بمقر رئاسة الحكومة في باريس ان فرنسا لم تتخل عن الامل طوال فترة المفاوضات بين الاتحاد الاوربي وتركيا. وأشار الى أن فرنسا لا تتدخل فيما يجري في تركيا. وقال جوييه رئيس الاتحاد الديمقراطي



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

تركيا «الأربكانية»

.. تبحث عن هوية

على
مشارف
قرن جديد

الأوروبي وذلك لان الدعوة الموجهة إلى بلاده كانت مجرد حضور حفل عشاء جاء بعد انتهاء الاجتماعات الرسمية لرؤساء الدول ورغم هذا أعلن أربكان انه سيواصل مساعيه من أجل الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي مستغلا في ذلك وضع تركيا القوي في حلف شمال الأطلسي. وحتى تتمكن تركيا من فتح الابواب الأوروبية المغلقة ستظل مدينة استانبول شاهدا على حالة الانقسام الشديدة ، بين من يرون ببصره إلى الشمال حيث فيينا وباريس وبرلين ، وبين من يتجه إلى الشرق والجنوب حيث بغداد وطشقند ويكين . وإلى ان يتمكن الأوروبيون من نسيان دخول جحافل تركيا العثمانية حتى فيينا عام ١٦٨٢ ، فإن المسألة تبدو صعبة الحل والرؤية أكثر ضبابية ، خاصة ان وجود حزب «الرفاه الإسلامي» بزعامة أربكان على رأس الحكومة التركية صار أمرا واقعا . لهذا السبب لا يتوقع ان يقبل الاتحاد الأوروبي منح العضوية لتركيا في الوقت الحالي انتظارا لحدوث أي تحول .. حتى لو كان ذلك في شكل انقلاب يقوم به الجيش .. الحارس الأول للعلمانية في تركيا .

أشرف أصلان

ايران ، إلا ان الحرب لاتزال مستمرة ويتوقع ان تشهد تصعيدا قويا خلال الفترة القادمة .

وقد وصفت مصادر تركية تدخل الجيش لحسم المسألة لصالح العلمانيين بأنه أمر وشيك الحدوث باعتبار القوات المسلحة التركية إحدى ركائز العلمانية .

وفي غضون هذا الصراع بين العلمانية ومعارضيه برز الحديث عن هوية تركيا .. هل هي أوروبية أم أسيوية؟

وساعد على اشتعال الأزمة حالة عدم الحسم التي تميز مساعي أنقرة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي - الأمر الذي يصفه بعض الأتراك بأنه أهانة مقصودة .

وتقول صحيفة هيرالد تريبيون ان أوروبا وضعت شروطا واضحة لانقرة في مقدمتها تحسين السجل الخاص بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الحفاظ على المبادئ العلمانية والعمل على التوصل إلى تسوية مناسبة في الصراع مع اليونان حول بعض الجزر في بحر «ايجه» فضلا عن الأزمة القبرصية .

أما نجم الدين أربكان أول رئيس وزراء مسلم لتركيا العلمانية فقد انحاز مؤخرا إلى التيار الذي يتهم الاتحاد الأوروبي بازدراء أنقرة .

وانطلاقا من هذا رفض أربكان التوجه إلى دبلن في ديسمبر الماضي حيث كانت تعقد قمة الاتحاد

يبدو ان أزمة البحث عن هوية في تركيا لن تجد طريقها إلى الحل بسهولة مع اقتراب القرن الحالي من نهايته .. فالصراع مازال على أشده بين أنصار ومعارضى العلمانية التي وضع أسسها كمال الدين أتاتورك في نهاية العشرينات من هذا القرن .. ولم يقف الأمر خلال الشهور القليلة الماضية عند هذا الحد بل ظهرت تفرعات أخرى لقضية «الهوية» حيث تعالت أصوات تنادي بالاندماج الكامل لتركيا مع دول الاتحاد الأوروبي في حين ظهرت أصوات أخرى تدعو للاتجاه شرقا حيث يتمركز نمور آسيا .

السبب الرئيسي في عودة الحديث عن أزمة الهوية يتركز «حول وصول حزب «الرفاه» الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان إلى رئاسة الائتلاف الحكومي في تحول أثار حفيظة العلمانيين ، ودفع البعض إلى الحديث عن إمكانية تدخل الجيش للمرة الرابعة في تاريخ البلاد من أجل الحفاظ على مبادئ أتاتورك .

وقد نجحت القوى العلمانية في تشكيل جبهة قوية لمحاربة أربكان على رأسها الرئيس سليمان ديميريل نفسه الذي حذر حزب الرفاه عدة مرات من الخروج على نهج الحكومات السابقة .

ورغم أن أربكان لم يخرج بشكل واضح عن هذا النهج إلا من خلال اتفاق للتعاون في مجال البترول مع



المصدر: المجلد الثاني

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ من ١٩٩٧

أربكان يستبعد تعديلاً وزارياً وديميريل يرفض التدخل الإيراني ٢٠ مطلباً للجيش التركي : لاتساهل مع دعاة تطبيق الشريعة

□ طهران - من غسان بن جدو:
□ أنقرة - «الحياة»:

في البلاد، تشدد خصوصاً على مراقبة المعاهد الدينية وتمويل الجمعيات الدينية وإغلاق معاهد تعليم القرآن التي يسيطر عليها الإسلاميون الناشطون والتصدي لدعاة تطبيق الشريعة. وقال أربكان خلال لقائه قادة حزب «الرفاه» أمس إن «قادة الجيش وأعضاء الائتلاف الحكومي ورئيس الجمهورية هم جميعاً في انسجام تام وإذا قرأتم البيان (الصادر عن مجلس الأمن القومي) سترون أن جميع الأعضاء متفقون تماماً على ضرورة حفظ الهدوء والسلام في البلاد». ووصف اجتماع المجلس بأنه «مفيد جداً ومثمر» وقال إن «البيان واضح، فهو ينصح بتفادي التسبب في توترات جديدة والقيام بنشاطات تحريضية غير مفيدة ويدعو إلى الحفاظ على الهدوء في البلاد».

وزاد أن «الرفاه هو الضامن الأكبر للديموقراطية والسلام في تركيا»، مشيراً إلى أن «تسعين في المئة

■ حاول رئيس الوزراء التركي زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي نجم الدين أربكان استبعاد كل ما يتردد في أنقرة عن ضغوط مارسها الجيش خلال اجتماع مجلس الأمن القومي التركي أول من أمس، لثنيه عن السعي إلى تشريعات إسلامية. ورأس أربكان أمس اجتماعاً لقيادة حزبه هو الثاني خلال يومين وأعلن أن «الرفاه هو الضامن الأكبر للديموقراطية والسلام في تركيا»، مؤكداً عدم وجود أي خلاف بين الحكومة والمؤسسة العسكرية. وحتم بعنف على الصحافة واصفاً إياها بأنها «تركيا الثائرة»، واتهمها بنشر معلومات غير صحيحة.

لكن الصحافة التركية كشفت أمس أن قادة الجيش قدموا إلى الحكومة الائتلافية خلال اجتماع مجلس الأمن القومي الذي استمر تسع ساعات، لائحة بعشرين إجراء صارماً لمكافحة النشاطات الأصولية



المصدر:
الداخلية

التاريخ:
١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الصحف نشرت الأحد (امس) اخباراً مغلوطه، وهي تخطئ في استخدام مجلس الأمن القومي كوسيلة لخدمة اهدافها الخاصة. ووصف الصحف الواسعة الانتشار في بلاده بانها «تركيا الثائرة».

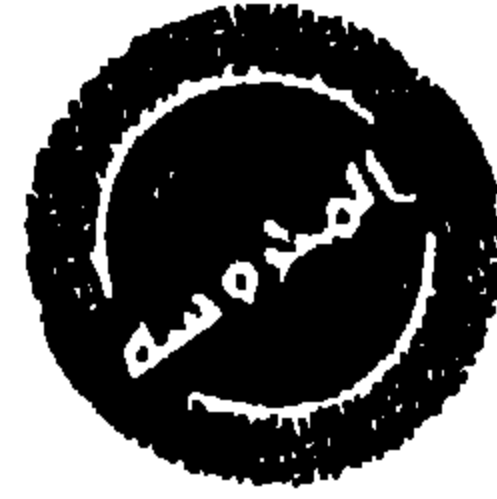
وسئل عن احتمال اجراء تعديل حكومي فاجاب ان «هذا ايضاً هو من فعل تركيا الثائرة. ان الحديث عن تعديل في الحكومة رغم الأداء الجيد للوزراء هو من صنع مفتعلي المشاكل». واعلن انه سيجتمع اعتباراً من اليوم وليلة ثلاثة ايام مع زعماء الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان من اجل «العمل معاً لخفض التوتر» في البلاد. لكن وزير الطاقة رجائي كوتان أكد ان «الرفاه لن يغير سياسته. سيحتفظ بوجهات نظره وسيعمل في اطار اتفاق الائتلاف» مع حزب «الطريق الصحيح» بزعامة تانسو تشيلر. وتابع ان التدابير التي يدعو اليها الجيش للتصدي للاسلاميين «موجودة اساساً على جدول أعمال الحكومة».

وبين التدابير الصارمة التي طالب بها الجيش، وفقاً ما اورده كل الصحف التركية التصدي لجهود نسبت الى ايران لزعزعة النظام، وتفعيل النظام القضائي، والوقوف في وجه الدعوات الى تطبيق الشريعة الاسلامية، وعدم السماح بالزني الذي يتعارض مع المبادئ العلمانية، ورفض تسييس الدين. وتضم اللائحة ايضاً التي يعتقد ان الجيش سربها الى وسائل الاعلام، مراقبة صارمة للمؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية، والتطبيق الحرفي للقوانين الثمانية الواردة في الدستور التركي المتعلقة بالمبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية، والحوول دون اختراق الاسلاميين اجهزة الدولة خصوصاً البلديات التي يسيطر عليها حزب «الرفاه» وتحويل المدارس الدينية المخصصة لتخريج الائمة الى مدارس مهنية. واقترح العسكريون اغلاق معاهد تعليم القرآن التي يسيطر عليها الاسلاميون، وزيادة فترة التعليم الابتدائي من خمس سنوات الى ثماني سنوات. ودعا الجيش البلديات التي يسيطر عليها الاسلاميون من عناصر

«الرفاه» الى الكف عن توظيف الضباط المسرحين من الجيش بسبب ميولهم الاسلامية. وشدد على منع بيع بنادق الصيد المتعددة الفوهات او اقله فرض رقابة صارمة عليه، ووضع قائمة بمشتري هذه البنادق. وازداد بيع هذه البنادق في الاشهر الأخيرة، ويعتقد العلمانيون ان ذلك عائد الى اقبال الناشطين في «الرفاه» على «التسلح».

والتقى الامين العام لمجلس الأمن القومي ايلهان كيليتش امس كلاً من اربكان ووزيرة الخارجية تانسو تشيلر، شريكة «الرفاه» في الائتلاف الحكومي. ونقلت صحيفة «حرية» عن مسؤول عسكري رفيع المستوى قوله: «حققنا هدفنا، وسنراقب تطبيق هذه الاجراءات. فعلنا ما كان يجب ان يفعله البرلمان». وافادت صحيفة «رايكال» ان البارز في التدابير التي اصر عليها الجيش التزام الحظر على ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، ومراقبة التعليم الديني والتحريك ضد اتباع الصوفية، وذلك في اطار التصدي للعد الاسلامي في تركيا. وبلت شبكة «ان. تي. في» التلفزيونية التركية امس ان اربكان سيستقبل اليوم رئيس حزب الشعب الجمهوري بنيز بايكال، وغداً رئيس حزب «الوطن الام» مسعود يلماظ ويستقبل الاربعة رئيس حزب الوحدة الكبرى. وأشارت الشبكة الى ان رئيس الوزراء طلب لقاء رئيس حزب اليسار الديموقراطي بولنت اجاويد.

وشدد يلماظ امس على انه سيطالب اربكان بالاستقالة حين يلتقيه. ونقلت وكالة «الاناضول» عن يلماظ الموجود في باريس قوله: «اذا سمعتم تصريحات اربكان والناطقين باسمه، تعتقدون ان مجلس الأمن القومي ناقش توتراً مصطنعاً ووجه تحذيراً الى احزاب المعارضة ووسائل الاعلام». وتابع ان «تركيا لا يمكن ان تستمر بهذه الحكومة. مشكلة تركيا هي اعادة الاستقرار السياسي، ولن تنجح في ذلك مع هذه الحكومة». واعتبر ان حزب «الرفاه» هو «عقبة امام تركيا امل بان تتمكن قريباً من تخطيها بالوسائل الديموقراطية».



المصدر:

الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٠٠٨/١١/١١

في باريس (ا ف ب) أكد رئيس الوزراء الفرنسي الان جوبيه في وقت متقدم ليل السبت ان فرنسا تأمل بان «تواصل تركيا طريقها باتجاه أوروبا، لأن لها مكانها الكامل في العائلة الأوروبية» وان «توطد الديمقراطية». وذكر ان فرنسا «لا تتدخل بما يجري في تركيا» رداً على سؤال عن موقف مجلس الامن القومي التركي. وأشار رئيس الاتحاد الديمقراطي الأوروبي ألوا موك الى ان تركيا هي «أحدى دعائم العالم الحر» وعلى رغم «مشكلات حقوق الانسان والاكراه» إضافة الى المشكلة القبرصية، فان «من غير المقبول ترك تركيا تواجه مشاكلها بمفردها».

انقرة - طهران

على صعيد الازمة بين انقرة وطهران، أكد الرئيس سليمان ديميريل في رسالة الى نظيره الإيراني هاشمي رفسنجاني، حملها الموفد الخاص للرئيس التركي نائب وزير الخارجية علي تويجان ان تركيا ترغب في علاقات جيدة مع ايران وعلى البلدين «ان يكونا أكثر انتباهاً في شأن بعض النقاط» كما افادت وكالة «الأناضول» للانباء. وتندرج زيارة تويجان في اطار الازمة الدبلوماسية التركية - الإيرانية التي نجمت عن تصريحات مؤيدة لتطبيق الشريعة أدلى بها السفير الإيراني في انقرة محمد رضا باقري آخر كانون الثاني (يناير) الماضي.

وأضافت وكالة «الأناضول» ان ديميريل «شدد» في رسالته على ان تصريحات السفير وتصريحات القنصلين الإيرانيين في اسطنبول وارضروم (شرق تركيا) «أثارت استياء» الرأي العام التركي. وأضاف ديميريل ان على تركيا وايران «الحرص على المصالح المتبادلة» وعلى امن حدودهما واحترام مبدأ عدم التدخل» في الشؤون الداخلية وأوضححت الوكالة ليل السبت ان الرئيس التركي «أشار الى استمرار انزعاج تركيا» على الحدود المشتركة، وكان يلمح الى استخدام الأراضي الإيرانية من قبل عناصر من حزب العمال الكردستاني.

وكانت ايران طردت سفير تركيا لديها وقنصلها العام في مدينة ارومية. وقال مصدر رسمي في وزارة الخارجية الإيرانية لـ «الحياة» ان موفد الرئيس التركي اجتمع الى مساعد وزير الخارجية الإيراني لشؤون اسيا والمحيط الهادي علاء الدين بروجردي، وأكد ان انقرة تولي «اهتماماً بالغاً لتعزيز علاقاتها» مع طهران، وشدد على ان قيام علاقات «حسن جوار» بين البلدين «مهم على كل الصعد» وهي كانت ولا تزال تحظى باهتمام خاص لدى قادة البلدين. واعتبر بروجردي ان إيفاد تركيا مبعوثاً خاصاً في هذا الوقت «يؤكد الأهمية التي توليها انقرة لعلاقاتها مع الجمهورية الإسلامية».

ونوهت اذاعة طهران بإيفاد ديميريل مبعوثاً خاصاً الى رفسنجاني، واعتبرت ذلك «مبادرة طيبة تهدف الى تطويق أي أزمة وتحسين العلاقات» بين البلدين. ورات ان ديميريل «حريص على التهدئة وتخفيف حدة التوتر» بعد تبادل طرد دبلوماسيين. واتهمت الاذاعة واشنطن بالوقوف وراء هذا التوتر، وأكدت ان الادارة الأميركية «مارست ولا تزال ضغوطاً شديدة على مسؤولين في انقرة من أجل عرقلة تعزيز العلاقات بين الجمهورية الإسلامية وتركيا». ويتوقع ان يستقبل رفسنجاني المبعوث التركي اليوم.

يذكر ان باقري دعا في «يوم القدس» الى تطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا، وحض أنصار حزب «الرفاه» على الجهر باصوليتهم. واحتجت طهران بشدة الاسبوع الماضي على تصريحات لنائب رئيس الأركان التركي الجنرال تشيفيك بير أدلي بها في واشنطن معتبراً ان ايران دولة ارهابية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأمم المتحدة

التاريخ :

١٠/١٠/١٩٥٩

نذر مواجهة بين الجيش وحكومة أريكان في تركيا رئيس الوزراء يرفض التخاذل إجراءات ضد الإسلاميين بناء على طلب الجيش مظاهرات حاشدة معادية لحكومة «الرأفا» في اسطنبول

أنقرة - وكالات الأنباء: تصاعدت حدة المخاوف من حدوث مواجهة بين الجيش التركي والحكومة الانتقالية بعد رفض رئيس الوزراء التركي نجم الدين أريكان مطالب الجيش بتبني خطة لوقف أنشطة الإسلاميين واتخاذ إجراءات صارمة ضدهم. وصرح أريكان بأن مجلس الأمن القومي التركي الذي يضم كبار القادة المدنيين والعسكريين يعتبر هيئة استشارية لا يمكنها مطالبة الحكومة بإصدار القوانين. وقال إن الحكومات التركية تشكل داخل البرلمان وليس في مجلس الأمن القومي.

ونشرت الصحف التركية أن أريكان يرفض أوامر الجيش وفي لائحة من ٢٠ تبدأ لوقف صعود الاتجاه الإسلامي بحجة أن تاختي حزب الرفا الإسلامي الذي يتزعمه سيرغيفسون تطبيق تلك الإجراءات ضد الإسلاميين.

وفي إطار مشاورات أريكان مع الأحزاب السياسية للتخفيف من حدة التوتر في البلاد، اجتمع رئيس الوزراء التركي مع بولندا جاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي أمس لكن أجابوا بخرج من الاجتماع

ليعلن عن تحذيره لأريكان من الخروج عن الخط الرسمي العلماني وعدم احترام الديمقراطية. وقال إنه طالب رئيس الوزراء بالاستقالة إذا لم يلبه بذلك التحذيرات.

في الوقت نفسه، ردت القيادات العسكرية التركية بعنف على تصريحات أريكان التي قال فيها إن هناك حالة «انسجام تام» بين الحكومة والرفا والجيش، وقال مسئول عسكري بارز إن القوات المسلحة ليست في «تجانس» إلا مع أولئك الذين يذوقون عن المبادئ العلمانية للجمهورية التركية.

وفي مدينة اسطنبول خرج الآلاف من المتظاهرين في مسيرة حاشدة بشوارع كبرى المدن التركية للاحتجاج على حكومة أريكان. وردد المتظاهرون، ومعظمهم من النساء، شعارات معادية للحكومة في ميدان «تقسيم» الذي يعتزم الرفا بناء مسجد كبير به في تحد للعلمانيين.

وتواجه حكومة أريكان اقتراعاً في البرلمان اليوم بتوجيه اللوم إليها في الوقت الذي يجتمع فيه أريكان بزعيم المعارضة مسعود يلماظ في إطار المشاورات مع

الأحزاب السياسية. وكان يلماظ قد صرح في وقت سابق بأنه سيطالب أريكان بتقديم استقالته.

وتتضمن خطة الجيش على منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية في محطات الإذاعة والتلفزيون وفرض قيود صارمة على ارتداء الزي الإسلامي ومنع العناصر الإسلامية المتشددة من التسلل إلى الإدارات الحكومية وفرض رقابة صارمة على المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الجمعيات الإسلامية والتي تعد من أهم مصادر تمويل حزب الرفا. فضلاً عن إغلاق مدارس تخريج الأئمة وتحويلها إلى مدارس مهنية وفرض رقابة على التعليم الديني في البلاد.

على صعيد آخر، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية سرمد أتاتاي أن بلاده ترغب في إنهاء الخلاف الدبلوماسي مع إيران الذي نشأ نتيجة مشاركة السفير الإيراني لدى أنقرة في احتفال إسلامي بيوم القدس نظمه حزب الرفا. وقال المتحدث إن أنقرة ترغب في عودة العلاقات إلى طبيعتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الألمانية - وروبية

التاريخ:

١٩٩٧

الجيش التركي يواصل ضغوطه على أربكان مذكرتان بحجب الثقة عن الحكومة للمرة الثانية خلال أسبوع

أنقرة - وكالات الأنباء:

صعد الجيش التركي من ضغوطه على رئيس الوزراء نجم الدين أربكان وأكد الجنرال إيول أوزكسناك وهو أحد كبار القادة العسكريين الاتراك ان الجيش التركي سيتعاون فقط مع الذين يؤمنون بالجمهورية ويحترمون مبادئها.

تأتي هذه التصريحات بعد يوم واحد من تأكيد رئيس الوزراء انه لا يوجد أي خلاف بين الحكومة والجيش ..

وقد أدت تحذيرات الجيش

لأربكان إلى انخفاض سعر الأسهم في البورصة التركية حيث حقلت انخفاضاً بلغ ٢١ نقطة في مؤشر إي. أم. كيه ناشيونال أسس ..

من جهة أخرى يبدأ البرلمان التركي اليوم الثلاثاء مناقشة مذكرتين تقدم بهما حزب «الوطن الأم» المعارض بزعامة مسعود يلماز لحجب الثقة عن حكومة نجم الدين أربكان بسبب جهالة بخصه بقصر فاتما غير العادلة في زيادة أجور موظفي الأمن

وعناصر الجيش دون فئات

الموظفين الأخرى .

وتشير المذكرة الثانية إلى مواقف وتصريحات شوكت كازان

وزیر العدل والمخالفة للقانون

والحيازة السياسي إذ سبق وأن زار

رئيس بلدية سينجان في السجن

بعد اعتقاله من قبل قوات الأمن

بسبب تصريحاته التي طالب فيها

بالقائمة النظام الإسلامي في البلاد ..

ومن المتوقع أن يرفض البرلمان المذكرتين لأن عدد مقاعد

الائتلاف الحكومي أكثر من مقاعد

أحزاب المعارضة .. وكسان

البرلمان قد رفض مذكرة مماثلة

لحجب الثقة عن حكومة أربكان في

الأسبوع الماضي تقدم بها حزب

اليسار الديمقراطي .

على صعيد آخر دعا الرئيس

التركي سليمان ديميريل نظيره

الأيراني هاشمي رافسنجاني إلى

عدم تدخل إيران في الشؤون

الداخلية لتركيا من أجل الحفاظ

على العلاقات الطيبة بين البلدين



المصدر : ١٩٩٧

التاريخ : ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تركيا الجيش يحاصر أربكان

روى :
شبه الجيش التركي الضغوط على رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين أربكان في خلاف حول دور الدين في السياسة.

ونسبت صحيفة امس الي الجنرال ابرول اوزكان ذلك وهو من كبار قادة الجيش ثفيه ضمنيا ان الجيش يتعاون بشكل وثيق مع أربكان بعد يوم واحد من تقليل رئيس الوزراء من أي خلاف مع قادة الجيش العلمانيين. ونسبت صحيفة صباح الي اوزكان قوله : «القوات المسلحة التركية في تناغم مع من يؤمنون بالجمهورية .. وتطبيق مبادئها الأساسية .. ولا يمكن ان تكون متناغمة مع أي جهات أخرى». ونشرت صحيفة أخرى التصريحات نفسها التي قال محللون سياسيون أترك انها تحمل إشارة واضحة للخلاف بين الجيش والاسلاميين.



أربكان

وقال أربكان يوم السبت ان قيادات الجيش والسياسيين يعيشون في تناغم كامل رغم التحذير الذي وجهه الجيش للاسلاميين. وطلب القادة الذين يعتبرون أربكان خطرا على العلمانية التي تلزم بها تركيا رسميا من الحكومة الاسبوع الماضي شن حملة على النشطين الاسلاميين. وكان من المقرر ان يجتمع أربكان مع زعيمين معارضين يساريين لاجراء محادثات حول الموقف السياسي الأخير وفقا لبيان صادر من مكتبه. وسيجتمع ايضا مع الزعيم اليميني المعارض مسعود يلماظ في وقت لاحق خلال الاسبوع.



المصدر: المصباح

التاريخ: ٤ • مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعارف

✓ الأزمة التركية تدخل منعطفًا جديدًا

أربكان يتحدى الجيش ويستبعد وقوع انقلاب عسكري

هيئة استشارية وليست مفوضة بإعطاء توصيات للحكومة بإصدار القوانين، وذلك في إشارة إلى ما انتهى إليه اجتماع مجلس الأمن القومي برئاسة سليمان ديميرل يوم الجمعة الماضي ومطالبة مجلس الأمن القومي بإصدار تشريعات تتضمن ٢٢ مطلبًا للحد من النفوذ السياسي والاقتصادي للمتطرفين الإسلاميين وبين تلك المطالبات إغلاق المؤسسات الدينية التي تخالف الدستور ومدارس تعليم القرآن الكريم التي يسيطر عليها المتطرفون مع تحويل باقي المدارس إلى إشراف وزارة التعليم ومراقبة المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الجمعيات الدينية ومنع تحويل أموال إليها من الجمعيات المماثلة في أنحاء أوروبا.

وتضمنت تصريحات أربكان - التي أدلى بها في مؤتمره الصحفي أمس تأكيدًا أن حكومته جري تشكيلها بتفويض من البرلمان وأن مجلس الأمن القومي لا سلطان له عليها . ونحى أربكان باللائمة على الصحافة ودول أجنبية في تفاقم الأزمة السياسية بأنقرة .

انقرة - وكالات الأنباء: دخلت الأزمة السياسية في تركيا منعطفًا جديدًا أمس حيث أعلن نجم الدين أربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب «الرفاه الإسلامي» تحديه صراحة لمطالب المؤسسة العسكرية إلا أنه حاول في الوقت نفسه تهدئة حمى الشائعات بقرب وقوع انقلاب عسكري للاطاحة بحكومته الائتلافية.

وعقد أربكان أمس سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع قادة أحزاب المعارضة في محاولة لكسب دعمهم إلا أن زعيم أقوى أحزاب المعارضة وهو بينز بيكال قائد حزب الشعب الجمهوري اليساري خرج بعد لقائه بأربكان مطالبًا رئيس الوزراء بالاستقالة.

وعقب سلسلة المشاورات التي أجراها عقد أربكان مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه أنه لا يعتزم الاستقالة واستبعد قرب وقوع انقلاب عسكري للاطاحة بحكومته.

وشهد أربكان أعنف هجوم له على المؤسسة العسكرية حيث وصف مجلس الأمن القومي الذي تسيطر عليه بأنه



المصدر: الحياة اللبنانية

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٧

رئاسة الأركان تؤكد أنها لن تنسجم سوى مع حكومة علمانية

حرب بيانات بين أربكان والجيش والمعارضة تطالب باستقالة الحكومة

□ اسطنبول -
من أصلي أيدنتاشباش:
□ طهران - «الحياة»

تضمنت منع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة في شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية، وفرض قيود صارمة على ارتداء الملابس الدينية وأجراءات لمنع الأسلاميين المتشدد من اختراق أجهزة الدولة. كذلك يطالب العسكريون برقابة حازمة على المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الجمعيات الإسلامية، وبمراقبة مشددة على شراء البنادق القصيرة الماسورة التي تقبل عناصر إسلامية على شرائها.

وخرجت في ميدان «تقسيم» وسط اسطنبول أمس تظاهرة ضمت آلاف العلمانيين، غالبية منهم من النساء، وردوا أغاني الجمهوريين وشعارات مناهضة لحكومة أربكان.

العلاقات مع إيران على صعيد آخر (أ ف ب)، أكدت أنقرة أمس أنها تريد وضع نهاية لتبادل ابعاد الدبلوماسيين بين تركيا وإيران. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية التركية سمرمد عطاجانلي: «نريد أن نرى الأمور وقد عادت إلى طبيعتها نظرا إلى مصالح البلدين ومخاوفهما الأمنية المشتركة».

وكان المبعوث التركي نائب وزير الخارجية علي توجان وصل إلى طهران السبت الماضي لتسليم رسالة من ديميريل إلى نظيره الإيراني هاشمي رفسنجاني. وأضاف عطاجانلي: «سنبلغهم أن من المهم أن يبقى الجاران الآن وفي المستقبل علاقاتهما المثمرة التي تعود عليهما بالفائدة المتبادلة». وكان البلدان تبادل ابعاد سفيريهما وقنصلين في

وحزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال في إطار لقاءات قال إنها لمناقشة «نتائج» اجتماع المجلس. وقال اجاويد بعد الاجتماع أن على أربكان أن يقبل العلمانية أو ينسحب من الحكومة، فيما اعتبر زعيم حزب المعارضة الرئيسي، «الوطن الأم» مسعود يلماظ أن رئيس الوزراء «يبدو وكأنه لم يفهم ما يجري». وقال يلماظ، وهو رئيس سابق للوزراء: «عندما سالتقيه اليوم سأطلب منه تقديم استقالة حكومته».

وتعرض أربكان إلى ضغط أيضا من أحد القيايين البارزين في حزبه، أيدن مندريس، نجل عدنان مندريس رئيس الوزراء الذي أعدمه الجيش في الستينات، حين دعا «الرفاه» إلى «اتخاذ خطوات لتهدئة» الجيش.

ونقل عن أربكان قوله خلال لقاء مع أعضاء الكتلة البرلمانية لحزبه أمس أن الذين يضغطون عليه يخطئون وهدد بالمطالبة بانتخابات جديدة، واتهم «الذي في القمة» (ديميريل) بأنه يقود الحملة ضده. وأعلن لاحقا في مؤتمر صحافي أن «مجلس الأمن القومي لا يمكنه أن يطلب من الحكومة اعتماد قوانين. إنه هيئة استشارية (...) لا يمكن الدولة أن تتذرع ببعض الحالات المتفرقة للتعرض لحقوق الإنسان».

وأكدت الصحف التركية أمس أن أربكان يرفض مطالب الجيش ورفض توقيع وتنفيذ اللائحة التي تتضمن ٢٠ إجراء هدفها الحد من النشاطات الإسلامية لحزبه. وأضافت أنه تمسك بأن ناخبي حزبه لن يقبلوا أبدا بتطبيق إجراءات قاسية كهذه في حق الإسلاميين. ونشرت الصحف لائحة بمطالب الجيش

■ تصاعد التوتر في أنقرة

أمس بعدما رفض زعيم حزب «الرفاه» رئيس الوزراء نجم الدين أربكان تنفيذ إجراءات طالب بها الجيش للحد من النشاطات الإسلامية، وهدد بأن يطالب بانتخابات جديدة، متهما الرئيس سليمان ديميريل ضمنا بمناهضة حكومته. وردت رئاسة أربكان الجيش على تصريحات لأربكان قال فيها أن هناك «انسجاما» بين حكومته والمؤسسة العسكرية ببيان شدد على أن الجيش لا ينسجم سوى مع من يلتزم المبادئ العلمانية للجمهورية التركية. في غضون ذلك أجرى أربكان اتصالات مع زعماء المعارضة الذين طالبوا باستقالة حكومته الائتلافية.

وتبادل أربكان والجيش «رسائل» عبر تصريحات وبيانات أمس بعدما سعى رئيس الوزراء أول من أمس إلى التقليل من شأن التوصيات التي أقرها مجلس الأمن القومي في اجتماعه السبت الماضي. لكن رئاسة الأركان ردت أمس على قول أربكان أن الانسجام كان تاما في المجلس، وأكد أمينها العام الجنرال أيرول أوزغانسك أن «القوات المسلحة ليست متجانسة سوى مع أولئك الذين يدافعون عن المبادئ العلمانية للجمهورية التركية». ووصف معلقون سياسيون في أنقرة الخطوات التي اتخذها الجيش عبر مجلس الأمن القومي بأنها «انقلاب هادئ».

والتقى أربكان زعيم حزب اليسار الديمقراطي رئيس الوزراء السابق بولند اجاويد



المصدر :
الديانة اللندنية

التاريخ :
مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارضروم التركية وأورومية الايرانية.
واعرب رفسنجاني عن اسفه للاحداث الاخيرة التي شابته العلاقات
بين تركيا وايران واتهم الولايات المتحدة واسرائيل، دون ان يسميهما،
بأنهما وراء التوتر بين انقرة وطهران. وقال لدى استقباله المبعوث
التركي: «للاسف هناك ايداء مشبوهة لا تريد ان يستخدم البلدان ثروتهما
لتعزيز العلاقات» بينهما.



المصدر: اليوم

التاريخ: ٤ • مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش التركي ينفي التعاون مع أربكان

□ أنقرة - رويتر:

نفي الجنرال «أيرول أوزكازناك» أحد كبار قادة الجيش التركي وجود تعاون وثيق بين الجيش ورئيس الوزراء نجم الدين أربكان. وكان أربكان قد قلل من شأن وجود أي خلاف مع قادة الجيش العلمانيين بشأن دور الدين في السياسة.

ونسبت صحيفة صباح إلى أوزكازناك قوله إن القوات المسلحة التركية في تناغم مع من يؤمنون بالجمهورية.. وتطبيق مبادئها الأساسية.. ولا يمكن أن تكون متنافمة مع أي جهات أخرى.

ونشرت صحف أخرى التصريحات نفسها التي قال محللون سياسيون أتراك أنها تحمل إشارة واضحة للخلاف بين الجيش والإسلاميين.

وطلب القادة العسكريون الذين يعتبرون أربكان خطرا على العلمانية التي تلتزم بها تركيا رسميا من الحكومة الأسبوع الماضي شن حملة على العناصر الإسلامية النشطة.

وقد التقى أربكان أمس مع اثنين من زعماء المعارضة اليسارية لإجراء محادثات حول الموقف السياسي.. ومن المقرر أن يجتمع مع الزعيم اليميني المعارض مسعود يلماظ في وقت لاحق خلال أسبوع.



المصدر :

٩ ١١

٥ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم انتقاداتها العنيفة لمحاولة تسييس الدين : تشيلر تؤكد : سنبقى في حكومة الائتلاف مع اربكان

انقرة - وكالات الانباء:
صرحت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر أمس بان حزبها سيبقى في الائتلاف الحكومي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الذي يقوم نزاع بينه وبين المؤسسة العسكرية حول نشاط المتطرفين الاسلاميين.
وقالت تشيلر للصحفيين عقب اجتماع في البرلمان مع حزبها «الطريق القويم» سنبقى في الحكومة.
وبعدما اعترفت بتصاعد نشاط الاسلاميين في تركيا اوضحت تشيلر في انتقاد واضح لحزب الرفاه بزعامة اربكان، ان البعض يريد تسييس الدين واخلال السياسة الى المساجد «انه موقف خاطئ».
وكان اربكان أعلن رفضه تطبيق ٢٠ اجراء طالب بها مجلس الأمن القومي التركي لوضع حد لنشاطات المتطرفين الاسلاميين. جاء ذلك في الوقت الذي رفض فيه البرلمان التركي أمس - بأغلبية ٢٧٢ مقابل ٢٦٥ - اقتراحا بسحب الثقة من الحكومة قدمته المعارضة. وكان اقتراح سحب الثقة احتجاجا على موافقة الحكومة على رفع رواتب العاملين في الجيش والشرطة وتجاهل تطبيق ذلك على العاملين في المؤسسات المدنية.
وكان اربكان عقد اجتماعات اول أمس مع عدد من الشخصيات السياسية في محاولة ظاهرة للتصدي لرغبة الجيش الذي يرفض رئيس الوزراء الرضوخ لأوامره باسم الديمقراطية. ونصح زعيما حزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري بولنت اجاويد ودينز بايكال اربكان بان يسلم بان الدولة علمانية او ان تستقيل. وقال مسعود يلماز زعيم حزب «الوطن الام» انه سيكرر ذلك ايضا امام اربكان لدى اجتماعه به.

وقالت تشيلر للصحفيين عقب اجتماع في البرلمان مع حزبها «الطريق القويم» سنبقى في الحكومة.
وبعدما اعترفت بتصاعد نشاط الاسلاميين في تركيا اوضحت تشيلر في انتقاد واضح لحزب الرفاه بزعامة اربكان، ان البعض يريد تسييس الدين واخلال السياسة الى المساجد «انه موقف خاطئ».
وكان اربكان أعلن رفضه تطبيق ٢٠ اجراء طالب بها مجلس الأمن القومي التركي لوضع حد لنشاطات المتطرفين الاسلاميين. جاء ذلك في الوقت الذي رفض فيه البرلمان التركي أمس - بأغلبية ٢٧٢ مقابل ٢٦٥ - اقتراحا بسحب الثقة من الحكومة قدمته المعارضة. وكان اقتراح سحب الثقة احتجاجا على موافقة الحكومة على رفع رواتب العاملين في الجيش والشرطة وتجاهل تطبيق ذلك على العاملين في المؤسسات المدنية.
وكان اربكان عقد اجتماعات اول أمس مع عدد من الشخصيات السياسية في محاولة ظاهرة للتصدي لرغبة الجيش الذي يرفض رئيس الوزراء الرضوخ لأوامره باسم الديمقراطية. ونصح زعيما حزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري بولنت اجاويد ودينز بايكال اربكان بان يسلم بان الدولة علمانية او ان تستقيل. وقال مسعود يلماز زعيم حزب «الوطن الام» انه سيكرر ذلك ايضا امام اربكان لدى اجتماعه به.



المصدر :

٩٧٩

التاريخ :

١٩٩٧

للنشروالخدمات الصحفية والمعلومات

تعليق

هل فهمت الرسالة؟

التعليق الوحيد الذي ادلى به رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان خلال الاجتماع الذي عقده مجلس الامن القومي التركي منذ ايام كان «نعم فهمت الرسالة».

الرسالة تلخصت ببساطة في ان اربكان حاول ارضاء المتطرفين داخل حزبه «الرفاة» ذي التوجهات الاسلامية .. فقام ببعض الخطوات «البسيطة» بمفهوم المتطرفين: «الخطيرة» بمفهوم العلمانيين في تركيا.. حتى اصبحت تركيا تعيش اجواء انقلاب عسكري يولد.. خصوصا عندما زمرت جنازير دبابات الجيش التركي في احد احياء انقرة التي شهدت تجمعا لمؤيدي حزب «الرفاة».

لكن حتى هؤلاء العلمانيون في الاحزاب السياسية وعلى رأسها حزب «الوطن الأم» بزعامه مسعود يلماظ.. وحتى الجيش التركي حامى حوى العلمانية- بالمفهوم التركي- كان عليهم ان يعيدوا التفكير قبل مثل هذا الانقلاب.. فهم يريدون ان يثبتوا وللغرب انهم دولة ديمقراطية حقيقية من اجل السماح لهم بالانضمام الى الاتحاد الاوربي وهم يدركون ان اوربوا الغربية ايا ما كانت تحفظاتها على توجهات حزب «الرفاة» لن تسامحهم اذا ماتحركات قوات الجيش وقامت بانقلاب.. فكان الحل هو ان يدعو الرئيس سليمان ديميريل الى اجتماع مجلس الامن القومي سمع اربكان كثيرا.. وتعرض للهجوم كثيرا.. ثم سئل: هل وعيت الرسالة؟ وكانت نهاية الاجتماع بعدما اعلن: نعم وصلتني رسالتكم.. لكن ارجو ان تكون صياغة البيان مخفية دون تفاصيل.. وفي اليوم التالي كان اربكان يجتمع بقيادات حزب «الرفاة» ليقول لهم: ان مهمتنا الآن هي كيف ننجح وبسرعة في نزع فتيل التوتر، فالرجل سياسي داهية وهو كان في حاجة الى مثل هذا الاجتماع الذي عقده مجلس الامن القومي لكي يسيطر على المتطرفين داخل حزبه.. لكنهم متطرفون من النوع التركي.. فكل ما اعتبره العلمانيون «الترك» خطيرا كان سماح الحكومة التركية برئاسة اربكان بتغيير مواعيد العمل او تعديلها في شهر رمضان وزيادة مساحة اذاعة القرآن الكريم قبل اذان المغرب الى سبع دقائق بدلا من ثلاثة.

المهم ان اول قرارات اربكان بعدما فهم الرسالة كان طرد سعيد زار القنصل العام لايران بعدما انتقد بشدة تصريحات نائب رئيس الاركان العام للجيش التركي الجنرال جيفيك بير الذي اتهم ايران بدعم الارهاب خلال زيارة قام بها مؤخرا للولايات المتحدة.. وجاء الرد الإيراني يوم السبت الماضي عندما طلبت الخارجية الإيرانية من سفير تركيا في طهران عثمان كوروتورك ومن قنصل تركيا العام في اورومية اوفوك سنجاك مغادرة ايران خلال اسبوع. والى هذا الحد سيكون اربكان فهم الرسالة.. اما صفقة الغاز الإيرانية لتركيا.. فهذه «نقرة» اخرى!

حامد عز الدين



المصدر: 101

التاريخ: 6 مارس 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصاعد الأزمة السياسية في تركيا بسبب «العلمانية» أنقرة تهدىء مخاوف الغرب من احتمال حدوث انقلاب عسكري

أنقرة - وكالات الأنباء: تصاعدت أمس حدة الأزمة السياسية بين الحكومة الائتلافية التركية بزعامة نجم الدين أربكان وبين القيادات العسكرية. واجه أربكان، ضغوطاً متزايدة من قادة الجيش وانصار العلمانية الذين اتهموه بالتراجع عن الليبرالية العلمانية التي نص عليها

الدستور وإفساح المجال أمام التيار الإسلامي. دافع رئيس الوزراء عن موقفه بعدم إمكانية اتخاذ إجراءات مشددة ضد الإسلاميين من انصار حزب الرفاه الإسلامي الذي يتزعمه - وطلب لزعم ليساري بولنت لجويد أربكان، بالانسحاب من الحكومة الائتلافية لعدم تهمته للنظام العلماني.

وحذر لجويد من حدوث انقلاب عسكري بعد تزيد احتمالات الجيش للحكومة. كما بحث الرئيس سليمان ديميريل ووزير الخارجية تانسو تشيلر برسائل إلى الدول الأوروبية وأستراليا التحذيرة للوقوف من احتمال حدوث انقلاب عسكري.



المصدر:
 ١٩٩٧

٥ مارس ١٩٩٧

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتحرك دبلوماسي مكثف لتهديئة مخاوف أوروبا من

حدوث انقلاب عسكري في تركيا

«أربكان» يرفض محاولات الجيش لسحب

السلطة من الرفاه ويدعو لإنهاء التوتر

المعارضة تدعو رئيس الوزراء للانسحاب من

الائتلاف الحاكم لجهله بالنظام العلماني

السياسي وتهديئة المخاوف من حدوث انقلاب عسكري في تركيا، وأصل رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان اجتماعاته ومشاوراته مع القادة السياسيين في حكومته وأقطاب المعارضة. عقد أربكان محادثات مع نائبته تانسو تشيلر التي تشغل أيضاً منصب وزير الخارجية لبحث الأزمة السياسية الحالية، وأشار أربكان إلى أن مباحثاته مع بلونت أيجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي وريتز بيكال رئيس حزب الشعب الجمهوري أظهرت تطابقاً في الآراء حول أهمية صدور القرارات من البرلمان والحكومة وأن يتم تشكيل الحكومة من البرلمان وليس من مجلس الأمن القومي. وأضاف أن العلمانية ليست نظاماً دينياً وإنما نظام

انقذته - وكالات الأنباء: تصاعدت أمس حدة التوتر القائم بين الحكومة الائتلافية التركية التي يتزعمها نجم الدين أربكان والقيادات العسكرية في تركيا

في أعقاب الاتهامات التي وجهت لحكومة أربكان بإفساح المجال أمام تصاعد التيار الإسلامي على حساب المبادئ العلمانية التي نص عليها الدستور التركي. انضمت

الأغلبية العلمانية في تركيا إلى الجيش - الموالى للغرب - في الهجوم الضار على رئيس الوزراء بعد رفض الأخير تبني خطة للقادة العسكريين تهدف لوقف أنشطة الإسلاميين واتخاذ إجراءات صارمة ضدهم. نظم عدة آلاف من أنصار العلمانية مسيرة في ميدان تقسيم بمدينة إسطنبول وجهوا خلالها تهديدات للحكومة الإسلامية ودعوا فيها أربكان لاحترام الديمقراطية والالتزام بالخط العلماني الرسمي الذي وضع مبادئه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة وتغنى للتظاهرون - أغلبهم من النساء - بأغاني الجمهوريين وردوا شعارات مناهضة للحكومة والإسلاميين خلال احتفال بذكرى تطبيق المبادئ العلمانية. ومن جانبه أكد نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب الرفاه الإسلامي رفضه التام لمحاولات قادة الجيش الأخيرة للهيمنة على إدارة شؤون البلاد. وأشار إلى أن مطالب مجلس الأمن القومي باتخاذ إجراءات لوقف نشاط الإسلاميين غير جائزة مشيراً إلى أن ذلك من اختصاص البرلمان الذي يملك سلطة صياغة القوانين وأشار إلى أن حزب الرفاه ليس لديه أي مشكلة في التعامل مع النظام الحالي وإلى أربكان باللوم على وسائل الإعلام التي وصفها بأنه سبب «التوتر للفتل» مؤكداً أن حزب الرفاه الذي يتزعمه يعمل وفقاً لمبادئ الدستور واستمراراً لمساعي تخفيف حدة التوتر

حكم إذا اتبعت مبادئها فإنه سيتم القضاء على كافة مشاكل الدولة. ودعا أحزاب المعارضة إلى العمل إلى جانب الحكومة لمواصلة خطط الإصلاح الاقتصادي والقضاء على الإرهاب وبناء سياسة خارجية مستقرة ومن جانبه أكد أيجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي المعارض أنه أبلغ أربكان أهمية انسحاب حزب الرفاه من الحكومة الائتلافية الحالية لعدم تفهمه للنظام العلماني الذي ينبغي الحفاظ عليه لتفادي حدوث انقلاب عسكري جديد ومن المقرر أن يلتقي أربكان مع مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم ومحسن يازوغلو رئيس حزب الوحدة الكبير قريباً في إطار هذه المشاورات لإنهاء الأزمة.

وفي إطار التحرك الدبلوماسي التركي أمام الدول الصديقة إلى استبعاد احتمال حدوث أي انقلاب في تركيا رغم التوتر الشديد القائم بين الحكومة الائتلافية والقيادة العسكرية، وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل رسالة إلى

نظيره الفرنسي جاك شيراك تتعلق بمحادثات قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. كما اتصلت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر بالرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لبحث تقديم الدعم لإسرائيل لطلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.



المصدر: الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ - ٥ - ١٩٩٧

تشيلر تنتقده لكنها تؤيد استمرار الائتلاف بين حزبيهما

أربكان يتمسك بالحكم وأنصاره يريدون "المواجهة"

□ اسطنبول -

من اصلي أيدتنا شباش:

■ تمسك زعيم حزب «الرفاء» نجم الدين أربكان، أول رئيس وزراء إسلامي منذ تأسيس الجمهورية التركية، بموقفه الرافض المطالب العاشقيرين للمؤسسة العسكرية، فيما حظه كبار نواب حزبه على «المواجهة» على رغم عزله بعدما رفض زعماء المعارضة استجابة طروحاته، وتعرض لانتقادات حتى من شريكه في الائتلاف زعيمة حزب «الطريق الصحيح» تانسو تشيلر.

وثقل عن أربكان قسوله خلال اجتماع مغلق لقيادة «الرفاء» ان «الحكومة مسؤولة امام البرلمان فقط». واضاف ان «الديموقراطية ترسخت في تركيا ولا احد يمكنه تغيير هذا الواقع بمجادلات مصطفى» ونفى انه يسعى إلى تحويل تركيا العلمانية إلى دولة إسلامية ملزمة مثل إيران. وحذر كبار المسؤولين في حزب «الرفاء» زعيمهم من ان خضوعاً غير مشروط لمطالب الجيش التي قدمت خلال اجتماع مجلس الامن القومي السبت الماضي، سيغضب الناصحين الاسلاميين الذين

يشكلون قاعدة الحزب. واطمح بعض هؤلاء المسؤولين انهم سيتحكمون بالحكومة الائتلافية وسيتسلطون على الاسلاميين ولو أدى ذلك إلى مواجهة مع الجيش. وطلبت تشيلر، التي تشغل منصب نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، ان حزبهما يتمسك بالحكومة. لكنها اقرت بعد اجتماعها مع الرئيس سليمان ديميريل امس للبحث في الامور السياسية، بعودة النشاطات «الرجعية» واعتبرت ان هذه



المصدر:
.....

التاريخ:
.....

العودة «حقيقية»، لكنها نتيجة متراكمة منذ فترة طويلة، ربما منذ ٢٠ سنة. وأضافت انه إذا كانت دروس القرآن ومدارس «إمام خطيب» (المخصصة لاعداد ائمة المساجد) تعتبر «مصادر للنشاطات الرجعية، فإن المسؤول عن ذلك ليس الحكومة الحالية». وأكدت ان «النظام فاعل في تركيا، ولا يجوز لأحد ان يشكك في ذلك. وستقوم باللازم ضد النشاطات الرجعية». ولم تعط تفاصيل، لكنها زادت، منتقدة اربكان، ان «بعضهم يريد تسييس الدين وادخال السياسة الى المساجد. إنه موقف خاطئ ينبغي الا يمارس أحد السياسة انطلاقاً من الدين وتحويل بناء مسجد إلى فتح، للقسطنطينية».

وانتقدت تشيرلر مشاريع كان حزب اربكان اعلن انه سيعمل لتنفيذها مثل بناء مسجد كبير في ميدان «تقسيم» وسط اسطنبول، الذي يعتبر رمزاً للعثمانية ويتوسطه تمثال كبير لمؤسس الجمهورية مصطفى كمال اتاتورك، وهو المشروع الذي وصفه قياديون في حزب «الرفاء» بأنه بمثابة «فتح ثان للقسطنطينية».

وشددت نائبة رئيس الوزراء على ان حزبها «يضمن عدم الانحراف عن العلمانية، فيما تشكل القوات المسلحة ضماناً للديموقراطية». وقالت أوساط حزب «الطريق الصحيح» ان تشيرلر سعت إلى اقناع اربكان بقبول مطالب الجيش واقترحت ان يتخلى لها عن رئاسة الوزراء لنزع فتيل التوتر، وسعت أيضاً إلى الحصول على دعم ديميريل. وفي هذا السياق انتقد زعيم حزب اليسار الديموقراطي بولند اجاويد، وهو رئيس سابق للوزراء، تشيرلر، واتهمها بالسعي الى تحقيق مكاسب شخصية عبر «تهديد» شريكها اربكان.

واعتبر ان اربكان «يتبنى استراتيجيات خطيرة قائمة على ادامة التوتر». ودعا مجدداً إلى استقالة الحكومة التي واجهت امس مشروع قرار في البرلمان بتوبيخ الحكومة، واخر لفتح تحقيق مع وزير العدل (من الرفاء) شوكت كازان بسبب زيارته لرئيس بلدية سنجان (احدى ضواحي انقرة) بكر يلدر في احد سجون العاصمة (حيث يحتجز منذ الشهر الماضي لرعايته احتفالاً تحدث فيه السفير الإيراني المبعد محمد رضا باقري). لكن تشيرلر حذت نواب حزبها امس على التصويت ضد المشروعين، واسفر التصويت عن رفض مشروع التوبيخ (٢٧٢ ضد ٢٦٥).

في غضون ذلك، ازدادت الاصوات المنتقدة لحزب «الرفاء» داخل صفوف حزب «الطريق الصحيح». وصرح القيادي البارز في هذا الحزب، ياوز غيوكديمير، بان «الجيش وجه انذاراً مفتوحاً إلى الحكومة، والبلد أصبح على عتبة انقلاب عسكري. لذلك لا اعتقد اننا يجب ان نتظاهر بان هذه الامور لم تحدث. اربكان لا يمكنه الاستمرار في منصبه، وعلى الحكومة ان تستقيل».

وظهرت بوادر خلافات بين متشددين ومعتدلين في قيادة «الرفاء». وقال النائب حسن حسين جيلان: «سنكسر الأيدي التي تمتد الى الحجاب الذي ترتديه شقيقاتنا وامهاتنا». وأضاف ان اربكان «يجب الا يوقعها (مطالب الجيش). واذا فعل سيوقع ما يريده هو وحده».



المصدر: ١٢٩٩ هـ - ١٤٠٠ م

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ - مارس ١٩٩٧

اربعان يخضع لضغوط الجيش التركي ويوافق على مطالبه تشيللر: المشكلة بين العسكريين ورئيس الوزراء انتهت تماما

لطلبات العسكريين الذين يهيمنون على مجلس الأمن القومي الذي يضم أيضا كبار الساسة ومن بينهم الرئيس سليمان ديميريل بعد ساعات من اجتماع مع مسعود يلماز زعيم المعارضة والذي ترددت أفعاء عن قيامه بنصح رئيس الوزراء بالاستجابة للعسكريين.

وذكرت الصحف التركية الصادرة صباح أمس أن الجيش أطلع السياسيين على نص ما وصفه بالقسم الذي يرده الأطفال في المدارس التابعة للرعاة والجمعيات الإسلامية وهو : أقسم بالله أن أفاضل لأقامة دولة في تركيا تعتمد على الشريعة والدين الإسلامي وأن أكرس نفسي لمحاربة الاتحاد الذي فرضه كمال أتاتورك على البلاد.

وأوضحت الصحف أن هذا القسم اجباري في فصول تحفيظ القرآن الكريم السرية ، وأن مجلس الأمن القومي الذي يهيمن عليه العسكريون اعتبره دليلا على عودة ظهور الروح الإسلامية الخطيرة.

وأضافت الصحف أن أربعان حضر الاجتماع الذي انتهى بتقديم الجيش أنذارا لحكومته للحد مما وصفه بالتطرف الإسلامي.. وتم خلال الاجتماع عرض شريط فيديو للأطفال الذين يدرسون القرآن الكريم وهم يصنعون على تمثال أتاتورك وأن عدد الأطفال الذين يدرسون القرآن الكريم في مدارس سرية يصل إلى ١٦٠ ألف طفل.

العسكريين وأربعان انتهت تماما. وبعد توقيع أربعان على مطالب المجلس والتي كان يرفضها بشدة بمثابة خضوع منه لضغوط الجيش التركي الذي يعتبر نفسه المدافع الأول عن المبادئ العلمانية التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك ولكن من المتسوق أن يؤدي هذا التوقيع إلى تهدة المخاوف من قيام العسكريين الأتراك ، بالاطاحة بالحكومة الحالية أو إجبار حزب تشيللر على الانسحاب منها. وجاءت استجابة أربعان

انقرة - وكالات الأنباء - صرح الجنرال إيلهان كيليج الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي بأن نجم الدين أربعان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الإسلامي وقع على سلسلة من مطالب المجلس التي يدعمها الجيش وتهدف إلى وقف تزايد النفوذ الإسلامي في تركيا العلمانية .

وأكدت تانسو تشيللر وزيرة الخارجية التركية وزعيمة الطريق القومي، الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم أن المشكلة بين



المصدر: ٨٢٢١

التاريخ: مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة خارجية

اللعب على الحبال!

على أوتار مشدودة جدا يعزف نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا لحن عودة الوجه الإسلامي إلى تركيا، باعتبار أن هذه العودة سوف تكون إنجازا تاريخيا له، لا يعادله - من وجهة النظر الأخرى - سوى طمس هذا الوجه - لحساب العلمانية - بأيدي كمال أتاتورك قبل أكثر من سبعين عاما. ولأن عزف لحن العودة على هذه الأوتار المشدودة جدا صدم بقوة أسماع أنصار العلمانية، وجارسها المتين وهو الجيش، فقد وجد أربكان نفسه مضطرا إلى السير على حبال مشدودة جدا لكي يواصل العزف.

ومن الحبال المشدودة جدا التي سار عليها زعيم حزب الرفاه الحاكم (بالائتلاف مع حزب الطريق القويم برئاسة نائبته وزيرة الخارجية تانسو تشيلير) أنه طرد أكثر من دبلوماسي إيراني تورطوا في مساندة التيارات الإسلامية الصاعدة في البلاد. وقد كان عزيزا على أربكان أن يطرد هؤلاء الدبلوماسيين، ولكن الضرورة حكمته. وهذه الضرورة هي توجيه رسالة تهدئة إلى الجيش الذي لاحظ بقلق نشاط التيارات الإسلامية التي تزداد قوة.

وكان مضمون رسالته أنه ضد أي تنسيق مع إيران (الإسلامية) في هذه الناحية بالذات. وكان من نتيجة ذلك أن توقف الحديث عن احتمال وقوع انقلاب عسكري في تركيا.

وسار أربكان على حبل مشدود آخر حينما قرر زيادة رواتب العسكريين وقوات الشرطة، فبدأ لأول مرة أنه زعيم حزب فتوى، وليس زعيم حزب شعبي. فالذي كان متوقعا منه هو زيادة رواتب الموظفين، أو على الأقل زيادة رواتب الجميع. ولأن الحبل كان مشدودا جدا فقد ظنت أحزاب المعارضة أن الرجل - بالرغم من دهائه السياسي - حفر لنفسه حفرة عميقة، فأسرعت إلى طرح الثقة به في البرلمان لعل الأغلبية التي يتمتع بها يكون قد حدث بها شرخ يؤدي إلى سقوطه. ولكن الأغلبية - بمن فيها أعضاء البرلمان من حزب الطريق القويم - ساندته. وقد ساندته نواب حزب الطريق القويم لأنه سار من قبل على حبل آخر مشدود جدا تمثل في منع تقديم تشيلير إلى أية محاكمة بتهمة تبديد الأموال العامة والمحابة حين كانت رئيسة للوزراء قبله.

ولا يزال أربكان يلعب بنجاح على الأوتار والحبال المشدودة جدا. ويبدو أنه سوف يترك بصمة كبيرة في تاريخ تركيا.

محمد عبداللاه

المصدر: ١١٨ ١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧

أربكان يواجهه شعب الاستقالة استمرار الأزمة السياسية في تركيا

أكد نجم الدين أربكان رئيس الوزراء أنه لن يوقع على توصيات مجلس الأمن القومي الأخيرة إلا إذا تم تعديلها وتخفيف أسلوبها. نسبت الصحف التركية إلى نجم الدين أربكان قوله في اجتماع المجموعة البرلمانية لحزب الرفاء، أنه طلب من أحد أعضاء حزبه إجراء مشاورات مع الرئيس سليمان ديميريل وإقناعه بأهمية تخفيف أسلوب البيان الصادر عن اجتماع المجلس يوم الجمعة الماضي والذي طلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة والحفاظ على المبادئ العلمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس ديميريل استقبل أمس نانسو تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس حزب الطريق القويم، التي أعلنت عقب الاجتماع أن الحكومة مستمرة في عملها وأنه لا توجد أزمة حكومية كما أن أربكان أكد مرارا أن حزبه الرفاء، سيواصل العمل مع حزب الطريق القويم، في الحكومة الائتلافية.

وأشارت المصادر إلى أنه في حالة استمرار أربكان على عدم التوقيع على توصيات المجلس فإنه ينبغي عليه الاستقالة أو أن يتخذ البرلمان الإجراءات اللازمة لإقالته. وأكدت الصحف على أن الأيام القادمة سوف تشهد تصعيدا خطيرا للأزمة في حالة استمرار أربكان على عدم التوقيع على التوصيات.



مظاهرات نسائية ضد أربكان



المصدر:

٦ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أركان يتراجع ويصدق بالموافقة على مطالب «الجنرال ات» تشيلر تغلب انتهاء الأزمة بين الحكومة والجيش

بعد ٦ أيام من مقاومة الضغوط

أنقرة - وكالات الأنباء: بعد نحو ستة أيام من مقاومة الضغوط تراجع نجم البين أركان رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب «الرفاهة الإسلامي» عن معارضته لمطالب قادة المؤسسة العسكرية وقام مساء أمس بالتصديق على مشروعات القوانين المنتظر تقديمها إلى البرلمان للحد من النفوذ السياسي والاقتصادي لجماعات الإسلام السياسي.

وأعلن الجنرال إيهسان كليك الأمين العام لمجلس الأمن القومي أنه يتوقع أركان على مطالب المجلس بلبان الأزمة تكون قد انتهت مع الحكومة.

وقالت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية

وشريك أركان في الائتلاف الحاكم أن الأزمة بين الحكومة والجيش قد انتهت بجل سلمي.

ويشكك إحدى محطات التلفزيون التركية الخاصة بشروطا مصورا للحظة توقيع أركان على مشروعات القوانين التي طالب بها مجلس الأمن القومي منذ يوم الجمعة الماضي. وقالت وكالة الأنباء الفرنسية أن أركان خفض أخيرا لضغط المؤسسة العسكرية القوية وأشارت إلى أنه ظل يوم أمس الأول يملئ بتصريحات يعلن فيها تحديه لرغبة جنرالات الجيش ثم سرعان ما تراجع عن موقفه بعد أن تيقن من أن انقلابا عسكريا يلوح في الأفق خصوصا أن

قادة الأحزاب السياسية المطيعة والمعارضة قد رفضوا الانضمام إلى موقفه ومطالب العديد منهم باستقالة حكومته. وكان أركان قد واصل حتى ظهر أمس مشاوراته مع قادة الأحزاب السياسية واجتمع مع مسعود يلماز زعيم حزب «الوطن الأم» وحتي صباح أمس كانت الصحف التركية قد صدورت وهي تحمل على صدر صفحاتها الأولى تأكيدات بأن أركان لن يصدق على توصيات مجلس الأمن القومي إلا إذا جرى انخراط تعديلات عليها. إلا أنه وحتي ساعة مبكرة من صباح اليوم فإنه لم ترد أي تقارير من أنقرة تشير إلى انخراط أي

تعديلات ولو طفيف على مطالب المؤسسة العسكرية التي اتخذت من حماية تقاليد الدولة الطمائية شعارا. وتتضمن مطالب المؤسسة العسكرية التي تبناها مجلس الأمن القومي ٢٠ توصية سوف تتحول إلى مشاريع قوانين وتقدم إلى أغلبي مؤسسات التعليم الدينية ذات التوجهات السياسية ووضعت عدد منها تحت إشراف الدولة وفرض القيود على أنشطة الاقتصاد والتمويل للجماعات الإسلامية المتطرفة خصوصا الاموال الواردة من خارج تركيا، فضلا عن حظر توظيف رجال الجيش الذين جرى اعتقالهم أخيرا في أجهزة المخابرات.



المصدر:
الخدمة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعارف مات التاريخ: ٦ • مارس ١٩٩٧

بعد تشدد كلامي علناً ومفاوضات سرية مع رئاسة الأركان

أربكان يرضخ لتهديدات الجيش ويتعهد خطياً بتلبية كل مطالبه

□ اسطنبول -
من اصلي أيدنتاشباش:

■ أعلن مجلس الأمن القومي التركي، الذي يسيطر عليه العسكريون أمس أن رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين أربكان رضخ لمطالب الجيش ووقع تعهداً بذلك بعد اجتماع عقد أمس بينه وبين الأمين العام للمجلس الجنرال إلهان قليتش.

ونقلت وكالة «الاناضول» شبه الرسمية للأنباء عن قليتش قوله أن «رئيس الوزراء نجم الدين أربكان وقع البيان (الذي أصدره مجلس الأمن القومي بعد اجتماعه السبت الماضي) دون أي تغييرات عليه».

وكان أربكان أبدى في وقت سابق تشدداً مع الجيش وكرر رفضه الامتثال لمطالب العسكريين بالحد من النشاطات الاسلامية مؤكداً سيادة الحكومة والبرلمان على المؤسسات الأخرى في تركيا. واعتبر في مؤتمر صحافي عقده اثر لقاء مع مسعود يلماظ زعيم الحزب الرئيسي في المعارضة «الوطن الام» أن «مجلس الأمن القومي ليس سوى هيئة استشارية ومن اختصاص الحكومة أن تقرر سياسة البلاد بما في ذلك على الصعيد الأمني». في غضون ذلك نشأ التوتر جديد بين أنقرة والاتحاد الأوروبي بعدما جدد أعضاء بارزون فيه رغبتهم قبول تركيا عضواً في الاتحاد. (تفاصيل أخرى ص ٨)

وحذر زعيم معتدل بارز في حزب «الرفاه» هو أيدن مندرس نجل رئيس الوزراء عدنان مندرس الذي أعدمه الجيش في الستينات، أربكان من انقلاب عسكري إذا تفاقم التوتر بينه والجيش. ورأى أن «التوتر ازداد في شكل خطير بسبب رفض أربكان مطالب مجلس الأمن القومي». وأضاف في مقابلة مع شبكة «اي تي في» التلفزيونية الخاصة: «هناك أزمة في



المصدر: النشرة

التاريخ: ٦ مارس ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا، واعتبر ان على اربكان اذا لم يكن مستعداً للموافقة على التدابير التي يطالب بها الجيش، اما الاستقالة وإما يترك للبرلمان مهمة حسم الامر.

وعلم في انقرة انه على رغم التشدد الكلامي لاربكان كان مسؤولون كبار في حزبه «يفاضون» قيادة الجيش امس طالبين منها تخفيف مطالبها، خصوصاً في شأن المدارس الدينية. وعقد اربكان اجتماعاً استمر ساعتين مع زعيمة حزب «الطريق الصحيح» شريكته في الائتلاف الحكومي تانسو تشيلر تمهيداً لاجتماع وصف بانه «حاسم» سيعقده اليوم مجلس الوزراء. وتشغل تشيلر منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية.

ورفض زعماء سياسيون مجدداً استجابة طروحات اربكان في شأن دور الجيش، وطالبوه بان يرضخ للمطالب التي قدمها الجنرالات. واعلن يلماظ ان «رئيس الوزراء قال (خلال اجتماعهما) ان الوقت حان للتضامن دفاعاً عن الديمقراطية، وتوقع تعاوننا معه. لكنني قلت له اننا لا نتفق معه، وقلت انه مطالب بإزالة المشكلة».

وحذر زعماء ثلاث من اكبر النقابات التركية، في رسالة مشتركة وجهوها الى زعماء الاحزاب السياسية، من ان «الديموقراطية العلمانية العصرية في خطر». و اضافوا: «لهذا السبب نؤيد قرارات مجلس الامن القومي». ونقلت صحيفة «حرية» عن زعيم اتحاد يساري كبير للنقابات، رضوان بوداق، دعوته السياسيين الى الاقتداء بالجيش، وقال ان «القوات المسلحة قامت بواجبها وعلى السلطات المدنية ان تفعل الشيء ذاته لان النظام في خطر».

وفي تصعيد جديد من الجيش سربت رئاسة الاركان الى الصحف امس ان ممثليها عرضوا خلال اجتماع مجلس الامن القومي السبب الماضي ما وصفوه بانه نص قسم يؤديه الأطفال الذين يتعلمون في مدارس حفظ القرآن التابعة لحزب «الرفاه» ولجماعات اسلامية اخرى. وينص القسم، الذي نشرته صحيفتنا «صباح» و«مليت» العلمانيتان، على الاتي: «اقسم بالله ان اجاهد من أجل اقامة دولة تقوم على اساس الدين والشريعة الاسلامية في تركيا، واهب نفسي للحرب على الحاد مصطفى كمال اتاتورك».

وافادت «مليت» ان شريط فيديو عرض خلال الاجتماع ظهر فيه اطفال في احدى تلك المدارس وهم يبصقون على تمثال لاتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، بينما ذكرت «صباح» ان ١٦٠ ألف طفل تركي يدرسون الاسلام في مدارس غير مشروعة لتعليم القرآن، وأشارت الى ان فرض سلطة وزارة التعليم على هذه المدارس كان بين المطالب التي قدمها الجنرالات في اجتماع مجلس الامن.

ووسط الأزمة السياسية المستمرة قال سمسرة امس ان اسعار الاسهم التركية تراجعت بنسبة ١٤ في المئة هذا الاسبوع بسبب الأزمة ومخاوف من مواجهة بين الجيش والاسلاميين. وانخفض مؤشر البورصة بنسبة ٣.٩٥ في المئة. وبسبب القلق انخفض حجم التعاملات الى ٨.٣٧ ترليون ليرة (٦٧.٤ مليون دولار) بعدما كان ١٢.٤٩ ترليون ليرة صباح اول من امس.



المصدر: ٣٩

٢٩١٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

بعد رفض أربكان توصيات مجلس الأمن القومي المعارضة التركية تطالب بإقالة الحكومة الائتلافية

□ أنقرة - الدوحة - وكالات الأنباء: استأنف أمس رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان اتصالاته مع قادة الأحزاب السياسية المعارضة حيث اجتمع مع مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم في إطار توصيات مجلس الأمن القومي التي دعت الحكومة إلى العمل على تخفيف حدة التوتر في الشارع السياسي. وأعلنت أحزاب المعارضة أن موقفها من الحوار مع أربكان يتمثل في ضرورة استقالة الحكومة الائتلافية التي يرأسها أربكان وتشكيل حكومة جديدة لا تضم حزب الرفاه باعتباره حزبا معاديا للعلمانية. يأتي ذلك في الوقت الذي أبرزت فيه الصحف التركية أمس رفض أربكان التوقيع على توصيات مجلس الأمن القومي الأخيرة والمطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة والحفاظ على المبادئ العلمانية وذلك ما لم يتم تعديل التوصيات. وتتوقع الصحف أن تشهد الأيام القادمة تصعيدا خطيرا للأزمة في حالة إصرار أربكان على عدم التوقيع على التوصيات مشيرا إلى أن تلك الحالة سيتعين على أربكان تقديم استقالته أو أن يتخذ البرلمان الإجراءات اللازمة لإقالته. وكان الرئيس سليمان ديميريل قد استقبل أمس الأول تانسو تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس حزب الطريق القويم التي أعلنت عقب اجتماعها بأن الحكومة مستمرة في عملها ونفت وجود أي أزمة حكومية كما أكد أربكان أن حزبه سيواصل العمل مع حزب الطريق القويم في الحكومة الائتلافية. وفي غضون ذلك عرض الجيش التركي على الساسة خلال اجتماع مجلس الأمن القومي أمس القسم السري الذي يتم تلقينه للأطفال خلال فصول تعليم القرآن والذي ينص على إقامة الدولة على تعاليم الدين ومحاربة العلمانية التي نادى بها مصطفى أتاتورك وقد حذر المجلس مجددا من مخاطر اندلاع ثورة إسلامية في البلاد. ومن جانبها انتقدت صحيفة «الوطن» القطرية أمس ما أسمته بتجاوزات الجيش التركي واتهمته بالإساءة المباشرة للإسلام كدين وعقيدة وأسلوب حياة. وعلى صعيد آخر اقترحت إسرائيل على تركيا قيامها بتحديث الدبابات التركية طراز ام س 60 في إطار برنامج يتم تنفيذه في تركيا وإسرائيل. ونسبت صحيفة ديلي نيوز التركية اليوم إلى مصدر عسكري تركي قوله إن إسرائيل اقترحت تحديث أول دبابة مجانية بهدف تزويدها بالتكنولوجيا التي تجعلها دبابة عصرية خاصة أن هذا النوع من الدبابات الأمريكية لم تعد صالحة للعمل حاليا بسبب قدمها.

حكومة أربكان تطرح بيان القادة العسكريين حول التوجهات الإسلامية للمناقشة في البرلمان

أعلنت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء التركي أمس أن الائتلاف الحاكم يعترم مطالبات البرلمان بمناقشة بيان عسكري يطالب بإجراء حكومية للقمع الأنشطة الإسلامية ...

نقلت صحيفة (حرييت) التركية عن تشيلر قولها أن الائتلاف يرغب في أن يجري البرلمان مناقشة عامة لبحث كل الأمور ... وقالت وكالة رويترز إن الخطوة جزء من محاولة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاة تأجيل تنفيذ الإجراءات التي يطالب بها العسكريون ضد الإسلاميين .

غير أن مسئول بمكتب رئيس الوزراء أوضح أنه لم يتحدث بعد موعد المناقشة ..

وإرتفعت أسهم بورصة اسطنبول بنسبة ٨٪ صباح أمس بعد ما نجح أربكان في امتصاص غضب الجيش ومجلس الأمن التركي الذي يهيمن عليه العسكريون من التوجهات الإسلامية للحكومة ..

من ناحية أخرى علقت مجلة جون الحرية الفرنسية على العلاقات بين تركيا وأسر النيل وقالت أن انقرة مازالت تعتبر حليفاً غير مضمون أو مأمون الجانب سواء بالنسبة لأسرائيل أو حتى للولايات المتحدة .

وأضافت أن قائد الجيش التركي لدى زيارته لأسرائيل شعر بمشاعر

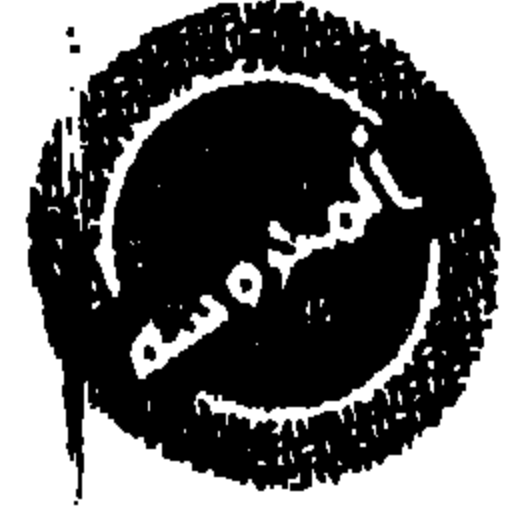


تانسو تشيلر



نجم أربكان

ارتباب وإن حكومة بنيامين نتنياهو هو تشهد خلافات ضخمة بخصوص الاتفاقية العسكرية مع تركيا .



المصدر:
الطبعة:
العدد: ٨٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
الطبعة:
العدد: ٨٩٩٢

محمي الدين يلدرم أحد قيادات حزب الرفاة الإسلامي

الغرب يحارب تطبيق الديمقراطية في الدول الإسلامية خوفا من الإسلام

• مؤامرات غربية لإنشاء دولة للأرمن في

شرق تركيا على غرار إسرائيل

• الرفاة أكبر حزب في العالم عدد أعضائه

٤ ملايين من بينهم ١,٥ مليون امرأة



المصدر :
 ١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧

تفاقت الازمة بين الجيش التركي وحكومة حزب الرفاة الاسلامي ففي الاجتماع الاخير لمجلس الامن القومي طالبت قيادات الجيش . وهو الامين على مبادئ اتاتورك . بالعمل على اخمد الحماس الذي اشتغل في نفوس الشباب لتطبيق الشريعة الاسلامية وفرض الحجاب وغيره من الاجراءات الرامية الى اسلحة الدولة التركية : واشارت قيادات الجيش الى ان تركيا دولة علمانية وليست دينية ويجب على جميع الاحزاب ان تحترم هذا

التوجه.

دور الرجل فلا فرق بين المرأة والرجل في فكر حزب الرفاة ونفس السلك التنظيمي المعمول به للرجال معمول به أيضا للنساء فهناك الهيئة الادارية العامة للنساء وهناك الهيئة الادارية العامة للرجال وكل هيئة تأخذ القرارات وتتولى تنفيذها بنفسها ، وتتكون الهيئة الادارية من ٥٠ سيدة للهيئات النسوية و ٥٠ شخصا من هيئات الرجال ، فكل جنس يمارس مهامه بنفسه حتى يصل الجميع الى صندوق الانتخابات.

والانتخابات في تركيا تجري في جو يتسم بالنزاهة وحرية الاختيار دون غش أو تزوير ففي تركيا يوجد ١٤٧ ألف صندوق انتخابي يتم تعيين عشرة مراقبين لكل صندوق خمسة رجال وهذه الصناديق موزعة على ٤٠ ألف قرية و ٤٠ ألف حي. والانتخابات نوعان : الانتخابات العامة تجري في تركيا مرة واحدة ينتخب فيها البرلمان أما الانتخابات البلدية فتجري على عدة مراحل ويتم فيها اختيار رئيس البلدية والمجلس البلدي.

تنظيمات الشباب

* انتم تعملون نائباً لرئيس وقف الشباب الوطني ومربياً وموجهاً للشباب فكيف يتم توجيه الشباب ؟ وما هو دور الوقف في مساعدة الشباب ؟

** هناك تنظيمات تعمل في اوساط الشباب التركي في الجامعات وفي المدارس الثانوية والمتوسطة وبين العاملين والرياضيين وشباب البادية والقرى

فالشعب التركي شعب مسلم بنسبة ٩٩,٩٪ وله حضارة اسلامية عبر التاريخ ، لذلك فان المفاهيم التي لا تتناسب مع اعتقادات الشعب التركي المسلم تزول بفعل الزمن ومن تلقاء نفسها.

وعدد سكان تركيا يقرب من ٧٠ مليون نسمة منهم ٤٠ مليوناً من الشباب تحت سن الثلاثين واغلبية الشباب التركي واغلبية السكان بصفة عامة يؤيدون سياسة حزب الرفاة الذي يعمل على ربط تركيا الحديثة بجذورها الاسلامية العريقة ، وقد بلغ متوسط عدد الذين يسجلون انفسهم كاعضاء في الحزب اكثر من ٦٠ ألف شخص في الشهر الواحد وفي بعض الشهور يصل العدد الى ١٢٠ ألفاً ، وهذا الاقبال المتزايد على حزب الرفاة موجود حتى قبل وصول اربكان الى رئاسة وزراء تركيا.

ويزيد الآن عدد اعضاء حزب الرفاة عن اربعة ملايين عضو منهم ١,٥ مليوناً من السيدات والفتيات وهكذا يعد حزب الرفاة اكبر حزب في العالم من حيث عدد الاعضاء واكثر الاحزاب دقة وتنظيماً وتخطيطاً وفي حدود معلوماتي لا يوجد حزب في العالم يزيد عدد اعضائه عن ٢٠٠ ألف عضو سوى حزب الرفاة.

دور المرأة

* وجود ١,٥ مليون عضو من السيدات والفتيات بحزب الرفاة يؤكد ايمان الحزب بدور المرأة فما اهم مساهمات المرأة داخل الحزب ؟

** دور المرأة في الحزب هو نفس

وفي الحوار التالي نلتقي بالاستاذ محي الدين بلدرم احد كوادر حزب الرفاة ونائب رئيس وقف الشباب الوطني في انقرة ليحدثنا عن هذه الازمة ومحاور الصراع بين الاسلام والعلمانية في تركيا والصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجه الحزب ، وجهود اربكان لانشاء السوق الاسلامية المشتركة ودور حزب الرفاة في توجيه مناهج التعليم التركية.

* كيف نجح حزب الرفاة الاسلامي في الوصول الى الحكم في دولة علمانية مثل تركيا ؟

** نحن نعرف العلمانية باصطلاحنا على انها تعني اتاحة الحرية الكاملة لجميع افراد الشعب ليعتقد كل منهم ما يشاء وليس في تعريفنا ان العلمانية تعني الا دينية ، واذا انطلقنا في تعريفنا من هذا الفهم لمصطلح العلمانية فان المسألة تصبح سهلة يسيرة ، اما هؤلاء الذين يرون ان العلمانية هي اللا دينية وابعاد الدين كلية عن شئون الحياة فمثل هؤلاء لا نتفق معهم ولا نقبل تفسيرهم هذا.

* لكني لا اسال عن مفهومكم للعلمانية وانما عن الواقع العلماني في تركيا الذي يريد بالفعل ابعاد الدين عن الحياة ؟

** نحن هكذا نفهم العلمانية والحياة في تركيا - الآن - تسير وفق ما نفهم.

* لكن الامر لم يكن كذلك من قبل ؟

** نعم لكن العلمانية تتطور

وبدات تتفهم اعتقادات المسلمين



المصدر:

التاريخ : ١٧ - تموز ١٩٦١

للنشر والخدمات الصحفية والمعاملات

أجرى الحوار
أحمد عطية

وفي مراكز تحفيظ القرآن الكريم
 اذ يوجد في تركيا ١٠ الاف مركزا
 لتحفيظ القرآن تابعة لمراسلة
 الشؤون الدينية بالإضافة الى
 حوالي ٢٠ كلية للإلهيات.
 والاقواف لها دور كبير في تاريخ
 تركيا منذ دخول الاسلام اليها
 ويوجد في تركيا الآن ١٩٥٢ مركزا
 في جميع انحاء تركيا .

ويقدم وقف الشباب الوطني مساعدات مالية لأكثر من ٧٠ ألف طالب من مجموع ١٠٠ ألف طالب في الجامعات التركية وكل مركز من مراكز الاوقاف له ميزانية رسمية تقدم المساعدات على أساسها.

* وزارة التربية والتعليم من الوزارات التي لا يهيمن عليها حزب الرفاة وبالتالي لا يستطيع التدخل في تقرير المناهج فكيف يتم توجيه الشباب في المدارس والجامعات؟ وهل هناك تناقضات بين الحزب ووزارة التربية والتعليم؟

وزارة التربية والتعليم التركية
تعاليم الغرب وتعلم شباب وفتيات
تركيا في أوروبا كما تعلم شباب
وفتيات الغرب ، وعندما رجع هؤلاء
الى بلادهم عملوا على تغريب
الشعوب الاسلامية وفرض المبادئ
العلمانية الغربية عليها ، لكن
الشعوب الاسلامية لم تقبل ذلك
واكبر دليل على ذلك تايد الشعب
التركي لحزب الرفاة ، ونحن نوجه

الشباب الى العمل من اجل مصالح
وطنه ومصالح المنطقة والمسلمين
بصفة عامة ومعرفة التاريخ
الحقيقي لبلادهم.

وفي الحقيقة نحن لنا تحفظات كثيرة على وزارة التربية والتعليم خاصة فيما يتعلق بتدريس التاريخ والعلوم الإسلامية لكن بمضي الوقت يتفهم المسؤولون ورغبات الشعب ويعملون على تحقيقها ، على سبيل المثال قام الشعب التركي ببناء حوالى ٦٠٠ مدرسة متوسطة وثانوية للألحة والخطباء بالجهود الذاتية ، لم يكلف الحكومة قرشا واحدا والآن هناك أكثر من ٣٠٠ مدرسة أخرى تم بناؤها بالجهود الذاتية ولم يتم افتتاحها بعد ، وهذا يؤكد أن الشعب التركي يريد أن يعلم أبناءه الإسلام وتعاليم الإسلام ، والديمقراطية تحتم علينا احترام ارادة الشعب ورغبته.

* يقال ان مدارس الائمة
والخطباء غير معترف بها في
تركيا؟

**** هذا غير صحيح فهذه المدارس معترف بها ولا تحتاج من الحكومة غير المدرسين والعمال فقط ، وعندما وصل نجم الدين اربكان الى الحكم في عام ١٩٧٥ كان عدد مدارس الائمة والخطباء ٣٥٠ مدرسة فقط وكان عدد كليات الالهيات ١٠ كليات فقط اما الآن وفي ظل حكم الرفاعة فقد زاد عدد هذه المدارس الى حوالي ٩٥٠ مدرسة وزاد عدد كليات الالهيات الى ٢٠ كلية ان حركة حزب**

الرفاة هي حركة الشعب ولكن
باسلوب متان وليس بالعنف ابدأ.
فتح القسطنطينية

* مناذ عن الاحتفال بفتح
القسطونطينية الذى يقيمة وقف
الشباب الوطنى سنويا ؟ وما
الهدف منه ؟

**** في يوم ٢٩ مايو من كل عام
يقام وقف الشباب الوطني احتفالاً
خاصاً بفتح القسطنطينية ويتجمع
في هذه المناسبة حوالي ٢٠٠ ألف
شخص كممثلين لجميع المدن
التركية ويشترك في هذا الاحتفال
أيضاً علماء ورؤساء جمعيات
الشباب من مختلف الدول
الإسلامية.**

وفي هذا الاحتفال الذي يقام في استاد اسطنبول يتم عرض مسرحية لفتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الخامس.

* لكن الوجود اية خلافات بين حزب الرفاة وحزب تشيللر خاصة فيما يتعلق بمناهج التعليم؟

**** في الحقيقة لا احد يستطيع تغيير أى شيء بنفسه سواء في مناهج التعليم او غيرها ، وهناك تحالف بين حزب الرضا وحزب الطريق القويم وكل منهما يتمسك بآرائه ولا يتنازل عنها وذلك وفقا لاتفاق التحالف فيما بينهما؟**

* بعض الادعاءات الدولية التي
تبث باللغة العربية تزعم ان التيار
الاسلامي في تركيا لا يزال هو
الاقوى ، فما تعليقكم؟

**** الشعوب العربية ينبغي ان
تحصل على المعلومات عن طريق
الصحف التركية او الاعلام التركي**



المصدر : ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٧

شعوبها التيارات الإسلامية.
جسر للحوار
* كيف يوازن اربكان بين علاقات
تركيا بالعالم الاسلامي وعلاقاتها
بالغرب؟
** حزب الرفاة يريد ان يجعل
تركيا جسرا للحوار بين الغرب
وبين الشرق المسلم .. ومهمة
اربكان تبدا من هذه النقطة فهو
يريد ان يكون هناك تعاونا بين
العالم الاسلامي وبين الغرب بما
يحقق مصالح العالم الاسلامي وهو
يعمل على تدعيم العلاقات بين
العالم الاسلامي بدلا من الشرق
اوسطية التي اوجدت حتى لا
ستخدم مصطلح العالم الاسلامي ،
وحزب الوفاء يريد ان تكون علاقات
تركيا بالعالم الاسلامي على نفس
مستوى علاقاتها بالغرب.
صعوبات

* ما اهم الصعوبات الداخلية
والخارجية التي تواجه اربكان في
الوقت الحالي؟
** المشكلة الاولى على المستوى
الداخلي تتمثل في الارهاب
والارهاب ليس من الاكرد لان اكثر
من ٦٠٪ من الاكرد يؤيدون اربكان
وانما ارهاب عبدالله اوجلان
وهو عميل للغرب وولائه ليس
للسبب التركي ، دليل ذلك ان حزب
الرفاة فاز في جميع البلديات في
المناطق الكردية وحصل على
تأييدها والغرب يدعم اوجلان
ليكون مصدر قلق دائم لتركيا
فالغرب هو الذي عقد اتفاقية ولسن
لانشاء دولة للارض في شرق تركيا
وهذا الاتفاق على غرار وعد بلفور
الذي تم بمقتضاه انشاء اسرائيل
على بقعة عزيزة على جميع
المسلمين والجدير بالذكر ان اتفاق
ولسن يسير بنفس خطوات وعد
بلفور. واتمنى ان يفهم جميع
العرب والمسلمين من خلال
جريدتكم الغراء قضية الارهاب في
تركيا فهما صحيحا فالغرب يريد
اضعاف قوة الدولة التركية حتى لا
تكون قوة في مواجهة الغرب.
كما كانت في عهد العثمانيين ،
وبعض العرب يظنون ان المسألة لا
تزيد عن مجرد انتهاك حقوق
الانسان في تركيا فهل من يريد ان
يعمل لصالح الاكرد ان يقتل الاكرد
حتى الاطفال والنساء والشيوخ
هذا لم يفعله احد على مر التاريخ
الا الارمن والصهاينة.

بصفة عامة لان ما يصل من
معلومات عن تركيا من الغرب الى
العالم الاسلامي يحتوى على آراء
مضللة لا تعبر عن حقيقة الاوضاع
في تركيا ، وما دامت الشعوب
العربية والاسلامية لا تحصل على
ما تريد من معلومات من المصادر
التركية فلن تفهم ما يدور على
الساحة التركية.

احترام القوانين

* ما اهم الاختلافات بين
الحركات الاسلامية في تركيا وبين
الحركات الاسلامية في العالم
العربي؟
** الحركات الاسلامية في تركيا
لا تخرج عن القوانين بل تحترم
القوانين وتضبط ممارساتها وفقا
لها ، وجميع ممارسات هذه
الحركات تتم في العلانية وليست
هناك اشياء سرية والشعب هو
الذي يؤيد أو يعارض.

ايضا الجماعات في تركيا لها اثر
كبير في الاصلاح وتطوير الاوضاع
الاجتماعية والجماعات الاسلامية
في تركيا ليست ضد بعضها
البعض ، فبعض هذه الجماعات
يركز على اصلاح النواحي
الاخلاقية وبعضها يعمل على تقوية
الايمان في قلوب الشعب وبعضها
يشغل في مجال التعليم وبعضها
يعمل في مجال السياسة وهكذا ،
فليس هناك تضاد أو تناقض بين
الجماعات الاسلامية ، وجميع
الحركات الاسلامية في تركيا تحدد
اعدائها في الجهل ويتم القضاء
عليه بالتعليم ثم الشيطان والنفس
ويتم مقاومتها بالعبادات والعدو
الثالث يتمثل في الصليبية
والصهيونية ، والان جميع
الجماعات الاسلامية الموجودة في
تركيا تؤيد حزب الرفاة .

الغرب منافق

** الديمقراطية في الاسلام لا
تعنى الصراع وانما تعنى التوازن
والسباق نحو الخير ...
والديمقراطية وسيلة وليست غاية
ولو طبقت الديمقراطية في تركيا
بالمفهوم الغربي لكنا قبل عشرين
عاما في الحكم .. لكن للأسف الغرب
الذي يدعو الى نشر القيم
الديمقراطية لا يسمح للمسلمين
بتطبيق الديمقراطية داخل بلادهم ،
فالغرب منافق ففي الجزائر حارب
الغرب تطبيق الديمقراطية حتى
لايستفيد منها شعب الجزائر المسلم
لان الغرب يخاف من الاسلام ولو
طبقت الديمقراطية في الدول
الاسلامية تطبيقا امينا لاختارت



المصدر:
الأسبوع

التاريخ:
١٢ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع تزايد حدة الصراع بين الرفاه والجيش... من سينحسم الموقف؟

أركان يصر على تطبيق الدستور والقانون والديمقراطية الجيش يطالب بإلغاء جميع المطالب الإسلامية والاستقلالية وبأن تظل العلمانية هي السائدة

تصاعدت حدة الصراع بين الجيش
برؤيته العلمانية والحكومة التركية التي
تصر على استقلال تركيا وربطها بماضيها
وحضارتها وثقافتها وتراثها... فالجيش
مازال كاهن العلمانية ومازال يعتبر نفسه
هو الحامي لها والمدافع عنها، ومن هنا فإن
الاجتماع الساخن الذي تم يوم ٢٨ من
فبراير الماضي، واستمر تسع ساعات
لمجلس الأمن القومي التركي، أفضى في
الجيش عن رؤيته العلمانية وأصراره على
رفض أي مشروع يخالف التصور العلماني
الاحادي لتركيا، ولكن أركان أصر على
أنه لن يوقع القرارات الصادرة عن
مجلس الأمن القومي، وخاصة التي
تعارض مع الخط الذي تسير عليه
حكومته، والنصوص عليها في البروتوكول
الموقع مع حزب الطريق القومي، وخاصة
أن ما يصدور عن هذا المجلس يعتبر من
الزوايا الدستورية، مجرد توصيات
لا تلزم الحكومة، وإنما هي استشارية
فحسب.



المصدر:
.....

١٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن هنا فإن الدكتور أربكان أجرى العديد من الاتصالات بالأحزاب السياسية الأخرى في تركيا لشرح أبعاد القضية وخطورة قبول مبدأ تدخل الجيش في السياسة، وحكم البلاد في الوقت الذي تدير البلاد حكومة ديمقراطية، وصلت إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع التي عكست إرادة شعبية حقيقية، وفي الوقت الذي يسمى رئيس الحكومة إلى عرض هذا التطور المفاجيء في تاريخ الحياة السياسية التركية في محاولة منه للحصول على دعم وتأييد القوى السياسية والمدنية لمواجهة هذا الموقف ولمحاولة تغيير مبدأ تدخل الجيش في العمل السياسي، سواء على مستوى اجتماع مجلس الأمن القومي الذي يعقد اجتماعات شهرية برئاسة رئيس الجمهورية ومشاركة رئيس الحكومة ووزراء الخارجية والداخلية وقيادات الجيش والأمن، يقوم من خلالها باستعراض أحوال البلاد، ويصدر مجموعة من التوصيات التي تأخذ شكل قرارات وتصبح ملزمة للسلطة التنفيذية، حيث جرى العرف على ذلك منذ انقلاب أتاتورك في مطلع الثلاثينيات واستمر حتى آخر انقلاب قام به الجنرال كنعان أيفرن عام ١٩٨٠، وقد دعم العسكريون الانقلابيون هذا المبدأ منذ عام ١٩٨٠

أحمد السيوفي

وصار وضعاً ثابتاً في البلاد ثم تم دعم ذلك ببعض نصوص الدستور الذي صدر عام ١٩٨١، والذي أكد حق الجيش في تحذير القيادة السياسية عند الضرورة بدوامي الحفاظ على النظام الجمهوري ووحدة البلاد وسيادتها.

ومن ثم فإن العادة قد جرت منذ عام ١٩٨٤ وعقب تسلم المدنيين للحكم بقيام مجلس الأمن القومي باجتماعاته الشهرية، حيث يدرس فيها مع الحكومة الموقف السياسي العام في البلاد وقضية الأمن الداخلي، وتصدر بعض التوصيات التي تقوم الحكومة بعد ذلك بتنفيذها مثلما حدث في مسألة الرفع الجزئي لحالة

الطوارئ المعلقة شرق البلاد منذ ثلاثة عشر عاماً، وفي تحجيم دور القوات الدولية (قوات المراقبة).

وكل القرارات وغيرها تراعى في الأساس أن تحافظ على التوجه العلماني لتركيا، ولكن لماذا هذه المرة يحاول الجيش أن يضع سلسلة من العقوبات والقيود في وجه حكومة أربكان.. بالتأكيد أن التوجه الإسلامي المحافظ والاستقلال لحكومة أربكان، وهو السبب المباشر لهذه الأزمة المشتعلة حيث سعى أربكان إلى إحداث حملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما لا تحظى برضاء الجيش برغم أن شريك الائتلاف، وافق عليها في إطار برنامج حكومي عليه مسحة إسلامية معتدلة ومحاولات اقتراب من العالم الإسلامي

والعربي ومحاولات تحجيم العلاقة مع الغرب وإسرائيل، مما أثار حفيظة العلمانية وكهنة الجيش فاعتبروا ما يحدث فيه خطورة على التوجه العلماني للبلاد.

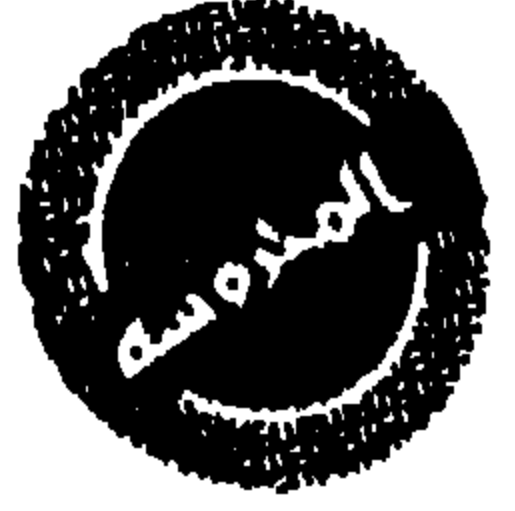
وقد أكدت قيادات حزب الطريق القويم أن حزب الرفاه لم يخرج بعد عن نصوص البروتوكول الموقعة بين الحزبين، غير أن المعارضة السياسية العلمانية تواجه كل يوم فشلاً ذريعاً، ومن هنا فإنها اشتعلت الإطارات في وجه الحكومة، واتهمت الحكومة بالخروج عن التوجه العلماني وحاولت مراوأة إسقاط الحكومة لكنها فشلت فاتجهت إلى محاولة الوقيعة بين الحكومة، والجيش بشكل رخيص إلى درجة أن يعلن أحد رؤساء أحزاب اليسار أن الجيش لا يمكن أن يقبل هذا التوجه



المصدر: ٢٩

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٧

الإسلامي للحكومة ولا بد من أن يتخذ
موقفا حيال ذلك.
ولأن المعارضة العلمانية تملك أكبر وأهم
وسائل الإعلام المقسوة والمرئية
والمسموعة فقد استطاعت أن تؤثر في
الجيش وتدفعه إلى اتخاذ توصياته الأخيرة
التي تطالب فيها بتراجع الحكومة عن
الإصلاحات المزمع تنفيذها في مجال حقوق
الإنسان والديمقراطية ومن ذلك: حق
ارتداء الحجاب للطالبات والموظفات،
وحرية التعليم الديني، وحرية التعامل مع
جلود الأضاحي وحرية الذهاب إلى الحج.
وفي إطار النتائج المتوقعة من خلال
مباحثات أربكان مع رؤساء الأحزاب
السياسية، التي من المفترض أن تنتهي
اليوم الجمعية فإنه من المتوقع إما أن
بتسازل رئيس الحكومة عن جملة
الإصلاحات التي من المفترض أن تتم في
هذه الأيام التي يطالب بها ناخبوه
ومؤيدوه، وإما أن يطلب حزب الرفاه فتح
باب المناقشة في البرلمان حول قضية تدخل
الجيش في العمل السياسي، ومن ثم وضع
حد لمثل هذه التدخلات. يبقى أن توصيات
الجيش مازالت تثير قلقا داخل الحكومة
وتصر حكومة أربكان على رفضها لمخالفتها
الدستور والقانون وبرغم عدم صدور بيان
رسمي من الجيش حتى الآن، وإن كانت
المعارضة السياسية تراها مناسبة
ومقبولة. ولأن أربكان أكد للصحفيين أنه
لا يفكر في تقديم استقالته، وعبر عن تفاؤله
بالموقف السياسي لإصراره على الالتزام
بالدستور والقانون والديمقراطية وقدم
شكره لزعيمى حزبى الجمهورى CH.P
واليسارى DSP على دعمهما استمرار
الحياة الديمقراطية، كما أكد إصراره على
إقرار مجموعة من القوانين في الفترة
القادمة مما يشير إلى شكل من أشكال
الحرب بين حكومة الرفاه والجيش، كذا أن
أحزابا أخرى صارت تطالب الآن بتوضيح
حد لتدخل الجيش في الحياة السياسية
مثلا فعل رئيس حزب الوحدة الكبرى
الذى طالب الحكومة بعرض الأمور على
البرلمان لمواجهة أى اعتداء على الحريات
والديمقراطية. فمن سينجح في
المواجهة الجيش ومنظومته العلمانية؟ أم
أربكان ومعه قضية الديمقراطية
والحريات؟.. هذا ما ستكشفه الأيام القليلة
القادمة.



المصدر:
.....

التاريخ:
..... ٧ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعارف

تطورات الأحداث

عسكر تركيا

والخيار الجزائري

كشفت الايام الماضية من جديد عن النوايا العدوانية لقيادة الجيش التركي العلماني ضد الديمقراطية وحقوق الانسان، ولم يكتف الجيش التركي بما يفعله في الاكراد فراح يستعرض عضلاته ويحرك دباباته في شوارع تركيا في رسالة تهديد واضحة للإسلاميين الذين وصلوا إلى الحكم بطريق ديمقراطي.

ومنذ أن وصل حزب الرفاه إلى السلطة في تركيا لم تهدأ القيادة العلمانية للجيش التركي الذي أناط به الدستور حماية العلمانية، ورغم أن العلمانية في جوهرها -وكما يدّرج لها منظروها- تعنى الاختيار الحر للمواطنين، وعدم فرض أي أمر عليهم بالقوة إلا أن الجيش التركي له مفهومه الغريب للعلمانية، حيث يفهمها على أنها فرض الفسق والفجور بالقوة على الناس، فحينما دعا بعض نواب الرفاه إلى سن تشريع يحقق الحرية للمرأة التركية العاملة في ارتداء الحجاب إن رغبت تحركت جحافل العلمانية وحينما أرادت الرفاه أن تبني مسجد -مجرد مسجد- في ميدان تقسيم باسطنبول تحركت دبابات الجيش في استعراض للعضلات، وحينما حاولت قيادة الرفاه مد جسور مع جارات تركيا من الدول الإسلامية مثل إيران والعراق وسوريا تحرك العسكر في اتجاه معاكس، وذهبوا إلى تل أبيب وواشنطن يستنجدون بهما ويعلنون من هناك رفضهم للتوجهات الإسلامية للرفاه، وفي الاجتماع الأخير لمجلس الأمن القومي التركي عبر العسكر صراحة عن رفضهم للسياسات الإسلامية للرفاه وراحوا يطلقون التصريحات الاستفزازية المتوالية،

الأمر الذي يهدد بحدوث مواجهه وينذر بانقلاب عسكري على الديمقراطية، كما حدث في الجزائر.

إن كل ما يفعله عسكر تركيا يؤكد أنهم قبلوا الخيار الجزائري وأنهم يعملون بكل قوة لإدخال البلاد إلى نفق مظلم من العنف والإرهاب، ولن يبقى حزب العمال حينئذ وحده في ساحة المواجهة مع الجيش، بل سيدخلها أطراف أخرى بعد إعدام الخيار الديمقراطي، وكل ما يهم العسكر هو بقاءهم وبقاء سطوتهم ولتذهب الديمقراطية، وليذهب غيرهم إلى الجحيم!!

قطب العربي



المصدر:
.....

التاريخ:
.....
للنشر والخدمات الصحفية والمعارف

حملة أمريكية ضد حكومة الرفاه

انقلاب ضد النظام العلماني بدعم من إيران، وهو الأمر الذي دفع مجلس الأمن القومي التركي إلى عقد اجتماع استعرض خلاله الاتهامات الموجهة ضد الرفاه، ووضع إطاراً لتحركاته. وجاء الاجتماع عقب زيارة قام بها رئيس الأركان التركي للكيان الصهيوني، حيث اجتمع مع نظيره وطلب منه الإسراع بتنفيذ الاتفاق العسكري بينهما المتعلق بإصلاح الطائرات التركية، بشكل وصفه المراقبون بأنه إنذار من العسكريين الأتراك للرفاه بأن حلفاء تركيا وعلاقاتها مع إسرائيل بجانب نظامها العلماني هي بمثابة خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها

تشن الإدارة الأمريكية حملة سياسية وإعلامية تستهدف الإطاحة بالحكومة الائتلافية بأنقرة بزعامة د. نجم الدين أربكان، حيث رصدت أجهزة استخبارات عربية وإسلامية بتركيا سلسلة من الاجتماعات عقدها مسئولون وقادة أحزاب ومنظمات شعبية تركية مع مسئولين أمريكيين وإسرائيليين، أعقبها حملة واسعة حالياً ببعض محطات التلفزيون والصحافة العلمانية بتركيا تتهم حزب الرفاه بالسعي للإطاحة بالنظام الديمقراطي العلماني، وتطبيق الشريعة الإسلامية وقطع العلاقات مع «إسرائيل»، زاعمة أن أربكان يخطط لتنفيذ



المصدر: **الملاح**

التاريخ: **٧ مارس ١٩٩٧** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصير حكومة أربكان على كف الجيش!

كتبت : عزة صبحي □ مرة أخرى أثبتت المؤسسة العسكرية في تركيا إنها مازالت صاحبة اليد العليا في شئون البلاد، وذلك بعد أن ظن الكثيرون أن تداول السلطة في تركيا بطريقة ديمقراطية لأكثر من عشر سنوات قد قلل من فعالية هذه المؤسسة، كل الاحتمالات مازالت واردة بما فيها الحل العسكري أو انسحاب حزب الطريق القويم برئاسة تانسوتشيلار وتكوين حكومة ائتلاف وطني بعد أن عاد نجم الدين أربكان رئيس الوزراء ورئيس حزب الرفاه لاعلان تحديه للجيش .

وكان اجتماع مجلس الأمن القومي التركي قد اصدر تحذيرات شديدة الالهجة الى أربكان وحكومته من تصعيد الاتجاه الاسلامي والتساهل مع أي نشاطات أصولية اسلامية يقوم بها حزبه. واعلن البيان ان هناك اجراءات عاجلة ستتخذ ضد التطرف الاسلامي والمعروف ان مجلس الأمن القومي يضم رئيس الدولة ورئيس الوزراء وعددا من الوزراء بالاضافة الى وزير الدفاع وقادة الاركاب في الجيش ورغم ان سلطة هذا المجلس استشارية الا انه يعتبر الواجهه الدستورية التي من خلالها يمارس الجيش دوره السياسي.

وكانت حكومة حزب الرفاه الاسلامي برئاسة اربكان قد اعلنت على مدى الشهور القليلة الماضية عددا من القرارات ومشاريع القوانين التي من شأنها التراجع عن الطابع العلماني لتركيا كان آخرها ارتداء النساء الحجاب في المدارس والجامعات واماكن العمل وهو ما اعتبره الكثيرون مخافا تماما لمبادئ الدولة العلمانية التي اسسها كمال اتاتورك والتي ينص عليها الدستور التركي ايضا. أدت هذه القرارات الى اندلاع العديد من المظاهرات المناهضة لأمريكا ويتصاعد الموقف بصورة خطيرة بعد نزول دبابات الجيش التركي يوم ٤ فبراير الى احد احياء العاصمة انقرة لالقاء القبض على «بكير يلدز» وهو عمدة الحي الذي صرح وسط جمع غفير من مؤيدي حزب الرفاه الى ضرورة العودة الى الحكم بالشريعة الاسلامية وقد زاد من خطورة الموقف قيام وزير العدل بزيارة العمدة في السجن مما اعتبره الجيش تحديا سافرا له خاصة ان هذا الوزير «شوكت كازان» من اكثر وزراء الحكومة معارضة للعلمانية.

في البداية أعلن تصريحات أشارت الى تراجعه عن موقفه بعد تهديدات الجيش غير أنه عاد وأعلن التحدي وسوف يواجه رئيس الوزراء التركي موقفا شديدا الصعوبة سيتحدد عليه مصير حكومته فمن ناحية سيواجه غضب واستياء ناخبيه الذين فشل في تحقيق اي من وعده لهم كما سيواجه المظاهرات الشعبية المستمرة منذ اسابيع والمنزلة بالفساد والتي تتهم الحكومة بالسكوت عليه، اما اهم تحدياته فستكون في التعامل مع المؤسسة العسكرية التي يبدو انها تثق الآن في اربكان بالصورة الكافية رغم تراجعه امامها في كل سياساته بما في ذلك رفض التعاون العسكري مع اسرائيل .



المصدر: أدبية الشعبية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧

ضغوط المؤسسة العسكرية على اربكان

تركيا بين التفكك وخيار الانقاذ

وليد نويهض *

■ تشبيه، الى حد ما، المصافحة بين الاسلامي نجم الدين اربكان والعلمانية طانسو تشيلر، تلك المصافحة بين الفلسطيني ياسر عرفات والاسرائيلي اسحق رابين في حديقة البيت الأبيض. فالأولى اشارة الى بداية اتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تجمع بين النقيضين. والثانية بداية مؤشر على مرحلة جديدة في ما يسمى بالصراع العربي - الاسرائيلي. وبغض النظر عن قوة التحالف الائتلافي واستمراره في تركيا، أحدثت مصافحة اربكان - تشيلر هزة في الوعي الجمعي في الطرفين الاسلامي والعلماني، وهي تشبيه تلك الهزة الوجدانية التي أحدثتها مصافحة عرفات - رابين. فالمصافحتان حصلتا حتى لو نعر ضنا لاحقاً للسقوط.

كانت القضية الفلسطينية، ولا تزال، في وعي الاسلاميين قضية مقدسة ترتفع في جوهرها التاريخي والانساني الى حد الحق المطلق الذي لا يقبل القياس أو التكيف أو الخضوع للمساومة أو التفریط. كذلك تعتبر مسائل «التغريب» والعلمانية، والفساد، في معايير الحكم الاسلامي، فتشيلر متغربة وعلمانية ومتهمة بالفساد واختلاس الأموال العامة وبالتالي فهي بالنسبة لمقاييس الاسلاميين أحد رموز الاتاتوركية التي جلبت الويلات على تركيا وأطاحت بمكانتها الاستراتيجية الإقليمية والدولية، ودفعت بها من قوة كبرى في مطلع القرن الجاري الى قوة اقليمية محدودة التأثير في نهاية القرن.

ربما يعتبر بعض المحللين ان تركيا دولة اسلامية غير عربية وانه لا شأن لها ولا تأثير لحوائدها على الحياة السياسية العربية من ناحية تشكيل الوعي أو على الأقل المساهمة في انتاجه وتحديد أولوياته.

يجانب الرأي المذكور حقيقة الأمر. فتركيا مثلها مثل القوى الإقليمية الكبرى، العربية وغير العربية، كمصر وايران، تلعب حوائدها سلسلة أدوار في انتاج الوعي السياسي في المنطقة العربية. وتعتبر القوى المذكورة بمثابة النموذج - القدوة لقوى العالم العربي - الاسلامي.

وليس جديداً القول ان الانقلابات العسكرية التي هبت على المنطقة العربية منذ عشرينات القرن الجاري استمدت نموذجها من عناصر التجربة الاتاتوركية التي اعتمدت الأسلوب القهري في أحداث التحول القسري الفوقي في عاصمة السلطنة العثمانية. فالأسلوب الانقلابي، الى المنهج العلماني الاستبدادي الذي اعتمدته أتاتورك، شكلا قدوة سيئة للنخب العسكرية والعلمانية في المنطقة العربية التي حاولت تقليد التجربة التركية في التعاطي مع المجتمع وبالتالي عزله عن السياسة واستبعاده من حركة الدولة وقراراتها وتصوراتها.

وما حصل في تركيا بعد أكثر من ٧٠ سنة يشبه الى حد كبير ما حصل ويحصل في المنطقة العربية بعد أكثر من ٧٠ سنة على انسلاخ المقاطعات العربية عن السلطنة. فالتجربة التركية أدت الى نمو الدولة وتطورها باستقلال نسبي عن المجتمع وضد حركته السياسية



المصدر: ...

٧٠٧ تاريخ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

وتحولاته الداخلية. كذلك اخذت التجارب العربية المقلدة للمنهج الاتاتوريكي الانقلابي تتجه نحو عزلة شبه مطلقة للدولة الحديثة والمعاصرة عن حركة تحولات المجتمع وتطوره شبه الذاتي واحياناً المستقل عن تطور الدولة. وما نلاحظه من حوادث عنف وصدامات في اكثر من بلد عربي ليس بعيداً في مناخاته السياسية عن ذاك الذي يحصل في تركيا او ذاك الذي سبق وحدث في ايران في العام ١٩٧٩. منذ الستينات تشهد تركيا خضات داخلية تعبر عن احتجاج المجتمع ضد سيطرة الدولة واشرافها الكلي على حركة الناس وحقوقهم الفردية ومطالبهم الاعتقادية. واذا نجح الجيش في قيادة انقلاب عسكري ضد اصلاحات عدنان مندريس وتنفيذ حكم الاعدام به ثم قيامه بانقلاب آخر في الثمانينات لتطويق تفاعلات الحدث الايراني والسيطرة على العنف الجارف في الشارع، فإنه في النهاية اضطر للتنازل عن السلطة وإعادة الحياة المدنية والسماح للحزب السياسية بممارسة دورها، مع احتفاظه بحقه في التدخل اذا طمحت قوى المجتمع السياسي الى تعديل صلاحيات الدولة المطلقة وهويتها الاتاتورية العلمانية.

لا شك في ان اربكان اكتشف هذه المفارقة بين إعادة الحياة المدنية وفي الآن ضيبتها تحت سقف سيف الاتاتورية. وهو امر ساهم في بلورة وعي مركب ظهر مرات جليلة في فترة حكم الرئيس التركي السابق توفور اوزال الذي حاول موازنة الدستور الاتاتوري الرسمي ودستور المجتمع الموروث تقليدياً باتجاه إعادة تشكيل وظائفه ليتناسب مع حاجات الناس.

يشبه القلق الذي كان يعيشه اوزال في السلطة ذاك القلق الذي بدا يعيشه اربكان بعد فوزه كأكبر قوة سياسية نالت أكبر نسبة من المقاعد، من دون ان ينال الاكثريه التي تسمح له بتشكيل حكومة تقتصر على عناصر حزبه.

شكل التوازن المذكور مفارقة كبرى في وعي اربكان. فهو إما ان يرفض المصافحة ويحافظ على طهرية المقدسات ويرفض تلوثها بالسياسات الاتاتورية، وإما ان يقبل بفكرة التعايش والاعتراف بالآخر انطلاقاً من مبدأ التعددية وحق المختلف في التمثيل النيابي والحكومي.

اختار اربكان التحالف المصلحي الذي يقبل بالتكيف مع الآخر شرط ان يقبل المختلف معه حقه ايضاً في تشكيل حكومة برئاسته تاخذ توازن المصالح في الاعتبار.

واختيار اربكان التحالف مع المختلف على خيار القطع معه يشير الى تطور مهم في الوعي المفارق يشبه ذاك الذي حصل على الجبهة الفلسطينية. فاربكان حدد أولوياته بين العزلة السياسية والانكفاء مرة أخرى الى دائرة المجتمع المغلق وعالمه الخاص المستقل عن المحيط وتأثيراته وبين كسر الحاجز النفسي على المستويين: الدولة وحامي شرعيتها الانقلابية (الجيش) والمجتمع وحامي شرعيته التاريخية (الاسلام)، فاختار منهج الوسط الذي يجمع بين خطين ويعيد تركيب المتناقضات في سياسة شديدة التعقيد والتعرج تبرز بين الموقف المبدئي والممارسة المصلحية.

واجهت خطوة اربكان اعتراضات كثيرة خصوصاً من جماعات الجهاد وتنظيمات الجماعة التي هي اصلاً لم تعترف بسياسته التسوية قبل ان ينجح في تشكيل حكومته. ففي نشرة «الفجر» (العدد ١٣، ١٩٩٦) اوردت اخبار اربكان وتهكمت على أسلوبه ومراهقاته، فذكرت تحت عنوان «تركيا: اربكان... احلام طوباوية» لتفسير سبب فشله الاول حين كلف بتشكيل الحكومة «سقطت التجربة الديموقراطية الجاهلية في تركيا من جديد حيث ابعد حزب الرفاه بقيادة نجم الدين اربكان (...) عن السلطة بالرغم من فوزه في ما يسمى بالانتخابات في ديسمبر الماضي»، واضافت «لأن الديموقراطية كما يسمونها لعبة، وهي لعبة غير اسلامية اصلاً، ولذلك يفضل المسلمون في كل مرة لانهم يلعبون على أرضية لا يحسنون التعامل معها وكذلك لانهم يلعبون وفق شروط وقواعد ونظم



المصدر: الموقف العدد ١٠٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٩٧

وضعها الخصم. وتهاجم نشرة «الفجر» الجيش لأنه سبق لهذا الجيش «أن مارس هوايته المفضلة في الحفاظ على شكل اللعبة ثلاث مرات عن طريق الانقلابات العسكرية وذلك سنة ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠. وتنصح النشرة أربكان «أن يستوعب القضايا السابقة ثم يرجع إلى الكتاب والسنة حتى يجد الطريقة المثلى والشرعية التي يمكن من خلالها أن يقيم حكماً إسلامياً حقيقياً وليس مزيفاً. ولو فعل أربكان ذلك لما أصابه الاضطراب والتناقض....»

على رغم سخريه النشرة من فشل أربكان الأول في تشكيل حكومته لا توضح ما هي الأساليب التي ينبغي أن يلجأ إليها غير اللعبة الديمقراطية. فالمسألة بقيت ضمن الاعتراض والسلبية ولم تتطور إلى اقتراح عملي أو ميداني غير العودة إلى الكتاب والسنة. فهي لم ترشده إلى ممارسة العنف والقوة مثلاً ولم تطالبه بالاعتماد على «أقلية» سياسية للانقلاب على الدولة وجيشها. وهذا يشير إلى انسداد أفاق البدائل وعدم توافرها حتى عند الجماعات التي تمارس العنف وترفض «اللعبة الجاهلية».

وفور حصول المصافحة بادرت الجماعات الإسلامية وتنظيمات الجهاد إلى شن حملة ضد أربكان واتهمته بالتراجع عن برنامجه الانتخابي وبتعده احترام أفكار مؤسس الجمهورية التركية (كمال أتاتورك) والحفاظ على اندماج تركيا بالمجموعة الأوروبية ومحاربة القوى الانفصالية، إلى زيارته قبر أتاتورك وسكوته على الاتفاق العسكري مع إسرائيل وغيرها من النقاط التي أثارها أيضاً القوى العلمانية المتطرفة. فالموقف الوسطي أثار حفيظة الجهتين المتطرفة والاستثنائية. الإسلاميون استنكروا تراجعهم لأنه خيب آمال المسلمين وتفكيرهم باحتمال عودة تركيا «إلى ماضي مجد الخلافة الإسلامية» (نشرة الفجر، العدد ١٧، ١٩٩٦). واستهجن العلمانيون برغاماتية أربكان لأنه خيب آمالهم أيضاً واحبط حتى كتابه هذه السطور، خطة تحريضهم الجيش على الانقلاب وانقاذ جمهورية أتاتورك من دهاء أربكان.

إن لم تقتصر صدمة أربكان على جهة الإسلاميين بل أحدثت دويماً في جهة العلمانيين أيضاً لأن الفريق الأخير كان يراهن على الجيش لإعادة ضبط المجتمع ووضعه من جديد تحت رقابة الدولة وملاحقاتها الأيديولوجية والدستورية لعناصره الاجتماعية والتقليدية.

بدورها لم تلحظ جبهة العلمانيين عملية التحول وبلوغ الاتاتورية مرحلة الشيخوخة في وقت ما زال المجتمع يجدد شبابه. كذلك لم تستوعب حاجة الاتاتورية للإسلاميين لحماية الدولة من التفكك الاجتماعي والانحيار التاريخي. إنها سخريه القدر وفي الآن حاجة تاريخية.

لا شك في أن أربكان التقط تلك المفارقة واكتشف أن الفترة هي مرحلة تسوية لا بد منها لانقاذ تركيا من الانقسام والتقسيم. فتركيا الآن تمر في مرحلة انتقال تتحرك فيها مختلف القوى من مدينة حديثة وأهلية تقليدية في وقت واحد. ولا بد من المصالحة بينهما لإعادة تركيب الدولة وتوحيدها في سياق يندمج فيه الجديد مع القديم في شكل ثنائي. ودائماً يتضمن نموذج مرحلة الانتقال ذاك الشكل الاجتماعي الثنائي الذي يربط خصائص الهياكل الأهلية بالمؤسسات المدنية ويعيد توظيفها لتخدم مهمات محددة تلبي حاجات فترة تاريخية شديدة التعقيد، في وقت بلغت الاتاتورية سن اليأس ولم تعد تملك الوسائل والحيل التي استخدمتها سابقاً لتأجيل عملية التحول التاريخية. فالجيش الذي سبق وتدخل ثلاث مرات لانقاذ الاتاتورية في سنوات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ بات الآن في حال لا يحسد عليها. فإذا تدخل وقام بانقلابه الرابع ستكون الدولة نفسها مهددة بالانحيار الشامل والتفكك الوطني والاجتماعي. وإذا ترك السياسة للقوى العلمانية فإنها ستقود البلاد مجدداً إلى مازق يعطي دفعة شعبية للتيار الإسلامي يجعله سيد الموقف في الانتخابات المقبلة.



المصدر:
الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧.٤ مارس ١٩٩٧

بين الخيارين انحاز الجيش، حتى الآن، الى خيار ثالث وهو حماية الدولة بالقوى الشعبية الاسلامية والضغط على العلمانيين للقبول بهذا الموقف التصالحي الذي يضمن توازن المصالح ويعيد تركيب الهيكل الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي ومعادلة السلطة بشكل ثنائي تتعايش في نموده مختلف القوى الحديثة والقديمة والمدنية والاهلية والعلمانية والاسلامية. فالنموذج الانتقالي هو شكل مركب لمرحلة تاريخية تتداخل فيها القوى التقليدية والانماط الحديثة، وهو بدوره يحتاج الى وعي مركب يجمع تلك الثنائيات في فترة تشهد البلاد تغييرات تلعب فيها الانماط التقليدية دور الدافع للتحويل السياسي. فالتحديث انتج نقيضه (الاسلام) وبات بحاجة اليه ليستكمل التحويل.

تمثل تركيا ذاك النموذج المتناقض الذي تتعايش في داخله تناقضات اخرى تجمع بين الموروث والجديد والتقليدي والحديث والمؤسسات المدنية والهيئات الاهلية، وكان على الدولة ان تختار بين الحل الانتقالي وتفتح الباب للقوى الاسلامية لتلعب دورها التاريخي وبين الحل الجزائي فتقلب على المجتمع وتعرقل تطوره وتأخر الاستحقاق التاريخي فترة زمنية ستكون محدودة على أي حال. فالتعارض الموجود حالياً في الجزائر (وتركيا) ليس خاصاً بل هو نموذج عام ومنتشر في معظم دول العالم الثالث وهو أكثر بروزاً في دول العالم العربي - الاسلامي. اذ هناك ما يشبه التعايش الثنائي بين المدينة والريف، والمناطق الصناعية والمناطق الزراعية، وبين اهل الساحل (البحر والنهر) واهل الجبال، وبين الاكثريّة الكبرى والاقليات الصغرى، وبين القوى الحديثة الحضرية والقوى التقليدية القبلية والجهوية، وبين الموروث المؤسس على الاجتماع الطبيعي وبين الجديد المؤسس على الهيئات الاجتماعية.

اخترت تركيا نموذج إعادة تشكيل الشخصية التاريخية للمجتمع بإشراف الدولة الاتاتوركية ورقابة جيشها وبمساعدة قوى تقليدية معادية للنموذج العلماني. ورفضت الخيار العسكري الجزائري الانقلابي، الضيق الأفق، الذي لو اتبعته لكانت كلفته الانسانية والعمرانية والاقتصادية اضعافاً مضاعفاً لتكلفة التسوية التاريخية التي تم تأخيرها ثلاث مرات وبات من الصعب تأخيرها مرة رابعة. فالدولة اكتشفت عجزها وبات عليها التكيف مع البيئة السياسية - الثقافية المتوارثة لتعيد التوازن المفقود للمجتمع وتعد المصالحة التاريخية التي اكدها حزب النهضة التونسي في برنامج مؤتمره الأخير (١٩٩٦)، وهو برنامج يعكس رغبة في تكيف حاجات المجتمع مع متطلبات مرحلة انتقالية تتعايش فيها ثنائيات القديم والجديد، والتقليدي والحديث.

ربما تنجح تجربة اربكان وربما تفشل وتنهار بعد شهور او اسابيع، لكنها في النهاية تمثل خطوة بالغة الاهمية في أحداث صدمة سياسية ستكون لا شك ردود فعلها متباينة في مستوى اكتشاف قوانين الوعي المركب من تناقضات يمكن جمعها في حالات معينة، وهذا يمكن توقعه مهما كانت نتائج التجربة وخلاصاتها. فصدمة اربكان صدمة مزدوجة طالبت المعسكرين وربما يمكن اعتبارها بداية تأسيس للمجتمع السياسي الذي يركب وعيه التاريخي من عناصر مفككة لم تجتمع سابقاً ويمكن اجتماعها مصلحياً في لحظة حصول توازن في المعادلة البرلمانية. فالتقاط اللحظة الزمنية يشكل نقطة تجاذب في الوعي. وأربكان يحاول ان يركب عناصر متناقضة لانقاذ الدولة من حال الانهيار وفي الآن لاستعادة المجتمع دوره السياسي بعد فشل محاولات تقييد هويته الحضارية. ويمكن ادراج محاولة اربكان، حتى لو فشلت، في سياق الوعي التاريخي الذي يزاوج بين المتناقضات ويوفق بينها من دون ان تشكل انتكاسة كبرى لتجربته الطويلة. بقي ان نسال ما هي غير النموذج التركي وكيف يمكن فهم تلك المسيرة الطويلة؟



المصدر: النخبة

٧ - مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمثل التجربة الاتاتوركية النموذج التاريخي لمسار المنطقة في القرن الجاري، وإذا كانت هناك فائدة من التجربة فإنها على الأقل تدلنا على كسب الوقت واختصار الوسائل حتى لا يضيع الزمن في لحظة يشهد العالم تحولات كبرى. فقراءة دروس نهايات التجربة الاتاتوركية يعود بنا إلى بداياتها عندما انقلبت الدولة (النخبة) على المجتمع وأخذت تفصله حسب مزاج الحاكم وتصوراته الفردية.

استخدمت الاتاتوركية كل الأدوات لفصل المجتمع عن هويته الدينية - الحضارية وابتكرت كل الطرق لمنع الناس من الكتابة بأبجديتهم وفرضت عليهم أبجدية لاتينية، واختارت لهم أرقى الدساتير الأوروبية وترجمتها إلى التركية واعتمدتها كقوانين علمانية للدولة، ومنعت الأذان بالعربية، وحرمت المرأة من حرية ارتداء الحجاب وضغطت على الرجل لخلع العمامة والطربوش، واستباححت الأقليات غير المسلمة لتحقيق التجانس في قاعدة الدولة الاجتماعية، ولاحقت الأقليات المسلمة ومنعتها من استخدام لغاتها القومية وارتداء ملابسها الوطنية... وتم كل ذلك وغير ذلك باسم التقدم والحداثة والتحديث.

بدأت المسألة بتفكك السلطنة، ثم أخذت عناصر التفكيك تهدد تماسك الدولة القومية من جديد، فانتهى أمر الاتاتوركية بعد أكثر من ٧٠ سنة من الثقلبات والانقلابات إلى الرضوخ للأمر التاريخي واضطرت إلى اللجوء إلى التسوية مع الواقع. وقبول المؤسسة العسكرية، حتى الآن، بأريكان كرئيس للحكومة يعكس بداية تحول جذري في تفكير الدولة يعود بها من جديد إلى تلك الفترة الانتقالية التي تفصل إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في ١٨٧٠ والانقلاب عليه في ١٩٠٨ قبل يمثل عودة إلى تلك الحلقة الوسيطة بين الفترة السلطانية والفترة الاتاتوركية. وهو يمثل النموذج البديل الذي يجمع الضدين في مرحلة تحتاج تركيا إلى محاولة لتحقيق المصالحة المفقودة مع المجتمع واكتشاف قوانين التوافق والتراضي بين الدولة وهوية الجماعات التي تعيش في الوطن.

بات على تركيا اليوم أن تعود، بعد أن خسرت الوقت الثمين، إلى نقطة البداية لتبأشر من جديد رحلة التوافق بين الدولة والمجتمع بعد أن فشلت التجربة في كسر الشخصية التاريخية لتركيا. فهل تستفيد الدول العربية (النخب الحاكمة) من سلبيات التجربة الاتاتوركية وتكسب الوقت بتأسيس المصالحة السياسية بين الدولة والجماعات الأهلية، أم أنها ستكرر تلك التجربة لتعود بعد حين إلى اعتماد خيارات الناس وما يتوافق مع شخصيتهم التاريخية؟ هذا هو السؤال الذي ينتظر جواب المؤسسة العسكرية التركية. والجواب واحد من اثنين، أما أن تترك أريكان يحكم لينقذ تركيا من التفكك التاريخي، وإما أن تنقلب عليه لتكسب معركة وتخسر الحرب.

* كاتب من أسرة «الحياة».



المصدر:
الإدارة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ مارس ١٩٩٧

أركان بين البطولة والانتهازية

■ هكذا، كما كان متوقعاً، فضلت المؤسسة العسكرية التركية انقلاباً سياسياً على في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧. والحق أن الإنذار الذي وجهته هذه المؤسسة، عبر مجلس الأمن القومي خلال اجتماع حاسم عقد في ٢٨ من الشهر الماضي، إلى زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان، أول رئيس إسلامي للوزراء منذ تأسيس الجمهورية العلمانية في ١٩٢٣، أوقف شعور رؤوس كثيرين تذكروا أن إنذار الجنرالات لأربكان في شباط (فبراير) ١٩٩٧ جاء شبيهاً إلى حد كبير بإنذارهم في أيلول ١٩٨٠ لرئيس الوزراء آنذاك، رئيس الدولة حالياً، سليمان ديميريل وأدى إلى انقلاب عسكري أطاحه وأدخله السجن للمرة الثانية (الأولى كانت في أعقاب انقلاب ١٩٧١).

والحق أن الأيام الخمسة العصيبة التي مرت على اجتماع مجلس الأمن القومي سادتها أجواء في غاية التوتر، وبدأ أن الوضع السياسي يخل في طريق مسدود بعدما اتخذ أربكان موقفاً علنياً رافضاً لتنفيذ مطالب الجيش، وهي مهينة بجميع المقاييس لأي إسلامي كونها ألزمت تنفيذ إجراءات حاسمة تحديداً ضد معتقداته وأيديولوجيته. غير أن ما كان يصح في ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠، وهي تواريخ الانقلابات العسكرية الثلاثة في تركيا، لم يعد كذلك الآن في ظل المستجدات التي تجعل المؤسسة العسكرية تفضل اللعب وفقاً لقواعد مختلفة. والسؤال الذي يردده الأتراك، خصوصاً في صفوف حزب الرفاه، والمطالبين عموماً، بعدما وقع أربكان بروتوكولاً مهيناً مع رئاسة الأركان قبل بمقتضاه مطالب العشرين التي تقدم بها الجيش، هو لماذا تراجع براوية قدرها ١٨٠ درجة عن موقفه الرفض لإجبار المؤسسة العسكرية على أن تدفع، مثلاً، الرئيس ديميريل إلى إقالته؟ رضى أربكان بعدما رفض في البداية حتى الاعتراف بوجود بيان مجلس الأمن القومي الذي ضمنه مطالبه وواصل التحدي بتأكيد أن هذا المجلس ليس سوى هيئة استشارية وأن الجهة الوحيدة التي يحق لها أن تسائله هي البرلمان التركي.

الم يكن في إمكان الرجل أن يرفض التوقيع ويستقيل بنفسه فيحفظ بكرامة لا جدال في أنها جرحت لئلا يقال أهدرت؟ ولعله لو فعل ذلك لكان أصبح، على الأقل في نظر أنصاره، بطلاً. وربما أخرج أركان المؤسسة السياسية العلمانية وطرح نفسه داعية للديمقراطية باعتباره الزعيم الذي فضل التمسك بمبادئه على الرضوخ لتدخل العسكر - وهو بالتأكيد ليس عملاً ديمقراطياً - ثمناً لبقائه في الحكم؟ فما هي حساباته وعلى أي شيء يراهن؟ يحار كثيرون في تركيا وخارجها في تفسير سلوك هذا السياسي الذي نجح للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية في أن يفرض على المؤسسة السياسية العلمانية التعامل مع حزب إسلامي بصفته جزءاً منها. يعتقد البعض أن أربكان لم يكن أمامه خيار آخر سوى أن يقبل الأمر الواقع، وهو أن إرادة المؤسسة العسكرية في تركيا تغلو ولا يعلى عليها، خصوصاً بعدما أبلغت إليه تانسو تشيلر، زعيمة حزب الطريق الصحيح شريكته العلمانية في الائتلاف، أنها ستضطر إلى الانسحاب من الحكومة في حال أصر على رفض تنفيذ مطالب الجيش. فهل يتلخص التفسير الصحيح الوحيد لسلوك أربكان بالاتهام الذي يوجهه إليه خصومه الكثيرون، وهو أن طموحه الجامع إلى السلطة جعله مجرد سياسي انتهازى تركي آخر لا هم له سوى الوصول إلى الحكم بأي ثمن؟

كامران قره داغی

حداثة التوتر السياسي خفت غداة إعلان أريكان قبولها

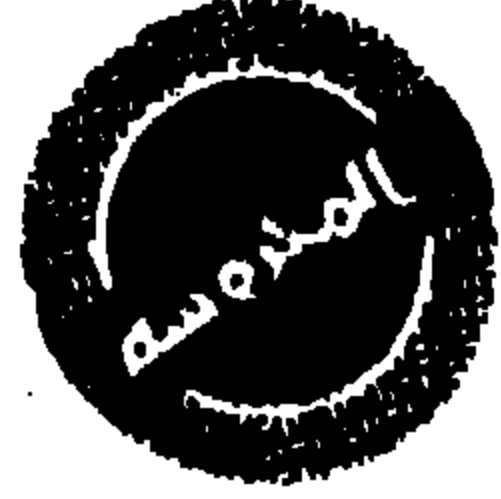
الحكومة الائتلافية تسعى الى مناقشة مطالب الجيش التركي في البرلمان

■ اسطنبول، ديار بكر، انقرة، بروكسيل - رويتر، أ ف ب - خفت حدة التوتر في تركيا أمس الخميس غداة قبول رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه مطالب الجيش بتنفيذ اجراءات للحد من النشاطات الاسلامية وارتفعت اسعار الاسهم في بورصة اسطنبول بنسبة ثمانية في المئة تقاؤلا بحصول انفراج سياسي في غضوضون ذلك اعلنت الحكومة الائتلافية في تركيا انها تريد اجراء نقاش برلماني في شأن المطالب التي تقدم بها الجيش عبر مجلس الأمن القومي الذي يعتبر أعلى هيئة استشارية اثر اجتماع حاسم عقده في الثامن من الشهر الماضي. ونقلت صحيفة «حريت» أمس عن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية تانسو تشيلر، التي تنزع حزب الطريق الصحيح المشارك في الائتلاف الحاكم قولها: «نريد ان يجري البرلمان مناقشة عامة لكي يطرح كل شيء».

لكن على الصعيد العملي لا الزام للنواب بالتصويت على قرارات (توصيات) مجلس الأمن القومي. ورأى محللون سياسيون ان هذه الخطوة هي جسر من محاولة أريكان تأخير تنفيذ مطالب الجيش. وأقادت «حريت» ان تشيلر وافقت على طلب أريكان طرح القضية على البرلمان. واعتبر المحللون ان أمام أريكان هامشاً محدوداً للمناورة اذا صرح ان الجيش وضع سقفاً زمنياً لتنفيذ مطالبه. وحيدوا هذه المهلة بين شهر وثلاثة أشهر. وكان سكرتير مجلس الأمن القومي الجنرال إلهان قليش أعلن أول من أمس ان محادثات مغلقة اجريت بينه وأريكان أدت الى توقيع الأخير على مطالب الجيش من دون أي تغيير. ويتعين على مجلس الوزراء مناقشة الأمر وكان متوقعاً ان يجتمع أمس لكن مكتب أريكان أكد انه لم يتقرر بعد موعد للاجتماع. في تطور آخر قاضت محكمة

تركيبية لأمن الدولة رئيس بلدية اسلامي ينتمي الى حزب الرفاه بتهمة مساعدة حزب العمال الكردستاني (الانفصالي) المحظور في تركيا. وقال مسؤول قضائي في ديار بكر أمس ان رئيس بلدية بلدة نجة (جنوب شرقي البلاد) بهرون أيفورين اعتقل أول من أمس ووجهت اليه التهمة في جلسة للمحكمة عقدت ليل. وكان أيفورين انتخب بصفته مستقلاً في ١٩٩٤ لكنه أعلن انضمامه الى «الرفاه» لاحقاً. في بروكسيل اعلنت منظمة العفو الدولية في بيان لها أول من أمس ان الاتحادي الاوروبي يتفاوض عن تعذيب الاطفال في تركيا للمحافظة على علاقات جيدة مع انقرة. ودعت المنظمة الاتحاد الأوروبي الى الرد على «هذا الانتهاك لحقوق الانسان» ووضع قرار يدين تركيا خلال الاجتماع السنوي المقبل للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، الذي سيعقد في العاشر من الشهر

الجاري في جنيف. وأكدت المنظمة ان «مصالح سياسية تمنع اللجنة الأوروبية من الرد» مضيفة أنها لا يمكنها القبول باستمرار هذا الأمر. واعتبرت ان وضع حقوق الانسان في تركيا تدهور في التسعينات حيث التعذيب قائم «ومنتشر في صورة واسعة ويستخدم بانتظام». وزادت ان «ما هو مقلق أكثر هو تقارير حول تزايد حالات تعذيب الاطفال في ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وتزايدت أيضاً الاعتداءات واشخاص يرافقها تورط واضح من جانب الدولة وتواطؤ أكثر على المستويات الرسمية». وطالبت المنظمة الاتحاد الأوروبي بمحاولة اقناع الحكومة التركية بدعوة موفد خاص من الأمم المتحدة لزيارتها هذا العام للتحقيق في شأن الاعتداءات التعسفية، وكذلك مجموعة العمل الخاصة باختفاء الأشخاص.



المصدر :
.....

التاريخ :
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساعدة إربكان يدعو لانتخابات مبكرة في تركيا حزب تشيللير يرفض الاقتراح الذي يستهدف حل الأزمة مع الجيش

امر غير مطروح الآن، ويجب ألا يطرح بأي حال.
في الوقت نفسه وافق البرلمان التركي أمس على مشروع
قانون تقدمت به الحكومة لخفض مدة احتجاز المتهمين
واعتقالهم في إطار الإجراءات التي تعتمدهم الحكومة تنفيذها
لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.
ومصرحت تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة
الخارجية بأن موافقة البرلمان على مشروع القانون الذي
يتماشى مع القوانين الأوروبية بشأن فترات الاعتقال تعد
خطوة مهمة لجعل معايير حقوق الإنسان في تركيا
تتماشى مع مثيلاتها في أوروبا.
من ناحية أخرى تلقى إربكان دعوة رسمية أمس من
المستشار الألماني هيلموت كول لزيارة ألمانيا لبحث
العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من ألمانيا والاتحاد
الأوروبي.

انقرة - ر. دعا عبدالله جال وزير الدولة التركي
واحد كبار مساعدي نجم الدين إربكان رئيس
الوزراء أمس إلى إجراء انتخابات عامة جديدة
كحل للفزع الذي تجدد أخيراً بين الجيش التركي
العلماني وحكومة إربكان الإسلامية.
وقال «جال» - الذي يعد مهندس السياسة الخارجية
الإسلامية لحكومة إربكان، في تصريحات صحفية - أن
الجو السياسي الخانق في تركيا حالياً والنظام
الديمقراطي الذي يمر بأزمة والضغط المتزايد من جانب
الجيش، يفرض علينا إجراء انتخابات جديدة.
وفي أول رد فعل على تلك التصريحات من جانب حزب
الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو تشيللر والذي يشارك
حزب إربكان في الائتلاف الحكومي، قالت «جيهان
باكاسي» نائبة رئيسة الحزب، أن إجراء انتخابات جديدة



المصدر: المراسم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ مارس ١٩٩٧



الموقف في تركيا

منذ أن تولى حزب الرفاه الاسلامي الحكم في تركيا، قام زعيمه نجم الدين إربكان بمجموعة من الاصلاحات التي لم تقم بها الحكومات السابقة في الاعوام الثلاثين الماضية.

ورغم كل المكاسب التي حققها هذا الحكم لتركيا لم يتوقف الصراع بينه وبين الجيش.. وهو صراع كانت ذروته مطالب الجيش التي تقدم بها ووافق عليها إربكان، وقد ارتفعت نبذة الشفاعة في بعض الصحف الأجنبية فيم اعتبر تراجعاً من الزعيم إربكان، بينما كانت الحقيقة غير ذلك تماماً، اذا اعتبر المحللون السياسيون أن ما فعله إربكان كان نزاعاً لفتيل التفجير في الازمة.. وكان عملاً ينطوي على الحكمة في نفس الوقت.. اذ العبرة في نهاية الامر بالشعور الشعبي، وهو شعور عارم يختلف عن توجهات الجيش.

وتتمثل أبرز مطالب الجيش التركي في احياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني، وكانت هذه المادة قد ألغيت في عهد حكومة حزب الوطن الام سنة ١٩٩١، أي قبل مجيء إربكان بزمن، وكان الغاؤها نتيجة مطلب شعبي عام.

وقال الجيش في تبريره لعودة هذه المادة بضرورة ملء الفراغ القانوني.. وهو تبرير متهافت سبقه اجماع شعبي بالموافقة على الغائها.

قدم الجيش مطالب أخرى أهمها تجريم العمل في صورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون، وعدم تشجيع ارتداء أزياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون بأي شكل من الاشكال (يقصدون الحجاب) واغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها اصوليون، وربط بقية المدارس بوزارة التعليم.. وعدم المساس بالاصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ أن اسسها كمال اتاتورك سنة ١٩٢٣، وسوف نلاحظ على مطالب الجيش أنها مطالب تريد العودة بالتاريخ إلى الوراء، وهو أمر صعب ان لم يكن مستحيلاً، وهي مطالب تصادم الوعي العام الذي سبق وعي الجيش وتخطاه بمراحل..

إن الشعوب خلال مسيرتها في التاريخ لا تقف عند نقطة محددة، ولا تجمد عند وضع معين، وانما هو صراع الافكار والمبادئ التي تؤدي إلى التغيير والنمو والتطور، ويصعب كثيراً وقف التطور بقرار إداري.

أحمد بهجت



المصدر:
.....

التاريخ:
..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حزب الرفاة التركي يهدد بإجراء انتخابات مبكرة

دعا عبدالله جول وزير الدولة في الحكومة التركية واحد المسؤولين المقربين من رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الى اجراء انتخابات عامة مبكرة في تركيا لحسم الخلاف الحالي بين حكومة اربكان ذات التوجه الاسلامي والجيش.

ونقلت صحيفة ميليان عن جول القول انه في حالة تأزم الوضع يجب اللجوء الى الطرق الديمقراطية المألوفة ويعتقد حزب الرفاة الاسلامي الذي يتزعمه اربكان ان بمقدوره الفوز بنسبة اكبر من المقاعد في حالة اجراء انتخابات مبكرة.. وتسبب الخلاف بين الحكومة والجيش في تركيا في انخفاض مؤشر التعاملات بالبورصة بنسبة ٤.٥ بالمائة في تعاملات امس



المصدر:
.....

٨ مارس ١٩٤٧

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ديمقراطية العسكر في تركيا الجيش يضع الدستور ويحمي النظام ويدافع عن العلمانية

التجنيد الإلزامي وهو ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي مقدارا وافرا من الموارد الوطنية فهو يتولى السيطرة المباشرة على أن تستعد أقاليم تسكنها أغلبية كردية في جنوب شرق البلاد غير أنه لا يوجه إليه اللوم في الغالب بسبب مزاعم انتهاك حقوق الإنسان هناك والتي أضرت بصورة تركيا في الغرب. فالجيش لا يحمي الحدود التركية بل يحمي النظام الذي يؤيد العلمانية وبرز هذا الدور الحمائي بجلاء في مطلع هذا الأسبوع عندما أمر مجلس الأمن الوطني الذي يسيطر عليه الجيش نجم الدين أربكان رئيس الوزراء بقمع الاتجاه الديني الذي يعتقد أنه يهدد النظام العلماني في البلاد وتجاهل السياسة إلى حد كبير محاولات أربكان لإقناعهم أن الجيش يهدد

العثمانية لم تتجاوز أبدا أصولها العسكرية والنتيجة أن أصبح مجتمعها يعتمد على الجيش للحفاظ على توازنه السياسي والنفسى تاركا السيطرة الكاملة للجند على الرغم من بعض مظاهر الديمقراطية مثل الانتخابات الحرة وحرية الصحافة. ووجدت ثلاثة انقلابات عسكرية خلال ٢٧ عاما التأييد لدى المواطن التركي العادي على أمل أن يعوض الجيش أوجه قصور الزعماء المنتخبين وظل الجيش هو المؤسسة الأكثر احتراماً في البلاد والتي يتفاهل أمامها البرلمان والرئاسة في استطلاعات الرأي العام. فضباط الجيش هم الذين وضعوا الدستور وقاوموا كل محاولات إعطاء سيطرة خالصة للمدنيين. ويلتهم الجيش التركي القائم على أساس

أنقرة - رويترز: قوبل أحدث تدخل للجيش التركي في السياسة الداخلية بترحيب واسع النطاق من قطاع عريض من المجتمع شمل مسئولين منتخبين وزعماء عماليين وصناع الرأي العام مما يعكس تقليداً تركياً يتعارض مع مبادئ الديمقراطية المعروفة. وفي الواقع فإن جنرالات الجيش ينظر إليهم على نطاق واسع باعتبارهم منقذى النظام الديمقراطي في البلاد والذين يتدخلون لتعديل النظام وفقاً للحاجة عندما تفوق الأحداث قدرة الزعماء المدنيين على التعامل معها. ويرى المحللون السياسيون أن الديمقراطية في تركيا تستند إلى الجيش وليس للجمهورية فتركيا الحديثة التي أسسها رجال الجيش قبل سبعة عقود على انقراض الامبراطورية

الديمقراطية وطالب زعماء الأحزاب والاتحادات العمالية ووسائل الإعلام الرئيسية بضرورة أن يأخذ في الاعتبار مطالب قادة الجيش. وقال مسعود يلماظ زعيم المعارضة الرئيسية للمصلحين عقب اجتماع مع أربكان «إن هذا وقت التضامن لحماية الديمقراطية». وتخلى زعماء يساريون ورؤساء أكبر ثلاثة اتحادات عمالية تمثل حوالي ٦ ملايين عضو عن رئيس الوزراء المنتخب في مواجهة تحديات الجيش. كما شجعت مطالب الجيش الاحتجاجات الشعبية على الحكومة وكاد عدد من المثقفين والمعلقين السياسيين العلمانيين يحث جنرالات الجيش على خلع الائتلاف الحاكم الذي يقوده الإسلاميون.



المصدر: ط

١ - مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

تركيا

تركيا: أربكان ينحني أمام عاصفة الجيش ولا ينكسر!

تحقيق بقلم جمال خاشقجي

عسكريا مقبلا في تركيا، ولا يعرف اذا كان هذا خيرا جيدا لها اذ يعني في الحقيقة استمرار حزب «الرفاه» الاسلامي في السلطة، الأمر الذي تتمنى واشنطن والطبقة السياسية العلمانية القديمة في تركيا زواله من دون تكاليف باهظة.

ومن الواضح ان الهدف الاستراتيجي لأربكان الذي وصل الى رئاسة الوزراء العام الماضي كأول زعيم اسلامي بعدما عمل لهذا الهدف طوال ربع قرن، هو الاستمرار في السلطة، على رغم «ضيق» الائتلاف وضغط العسكر، لتحقيق أقصى ما يستطيع من مكاسب، وهي العملية التي بات بعض العلمانيين الأتراك يعتبرها ضرورية لتوريط

الرفاهيين في النسيج السياسي الحاكم، طالما انه من المستحيل التخلص منهم.

وفي محاولته تقديم «نموذج نظيف» للحكم استطاع أربكان خفض العجز الهائل في الموازنة التركية، وبدأت سياسته الاقتصادية تؤتي ثمارها بخفض انفاق الدولة وتقديم مزيد من الخدمات للمواطنين، فانعكس ذلك على شعبية الحزب مرة أخرى في استطلاعات الرأي، ويبدو ان أكثر ما يهم «الرفاه» هو استمرار الائتلاف والصبر على «الاستفزازات» العلمانية وعمليات تحجيمه حتى الانتخابات المقبلة بعد ٢ سنوات، مع ثقته بانه سيقدم واقعا جديدا للعسكر يفرض عليهم بالتدرج من دون صدمات «جزائرية». فكيف تمرس «الرفاه» في السياسة بشكل افضل من الأحزاب الاسلامية الأخرى الماثلة له في الدول الأخرى؟

اذا كانت هذه الأحزاب تبدو اليوم مرنة وبراغمية فإن «الرفاه» يستخدم تكتيكات سياسية متاحة له في العمل السياسي بما في ذلك استعداداته للمشاركة في حكومة تتفاوض مع العدو، كما يقول النائب الأردني البارز في حركة «الاخوان» عبدالله العكايلة، ولكن الاسلاميين لم يصلوا الى هذه المرونة بسهولة.

وهكذا مضى حال الحركة في اقطار عدة مما كبلها وضيق اختياراتها. لكن في تركيا قرر نجم الدين أربكان منذ البداية ان يكون سياسيا يهتدي بالاسلام، فبدأ العام ١٩٦٩ نشاطه السياسي بترشيح نفسه عن دائرة قونيه، وسط الأناضول،

هل رضخ أربكان حقاً لتهديدات الجيش وتعهده خطياً تنفيذ كل مطالبه؟ وهل يعني التوقيع على بيان مجلس الأمن القومي التركي أن زعيم حزب «الرفاه» سيلتزم عملياً البيان؟ تساؤلات مشروعة يجيب عنها هذا التحقيق، خصوصاً أن أربكان تشدد في العلن وفافوض الجيش في السر.

الحقيقة واحدة لكن في تركيا يمكن رؤيتها من زوايا مختلفة ترضي الجميع، فاجتماع مجلس الأمن القومي الذي استمر تسع ساعات في اليوم الأخير من الشهر الماضي راته القوى العلمانية انتصاراً لها عندما تعهد المجلس الدفاع عن المبادئ العلمانية واتخاذ اجراءات لمواجهة الرجعية الدينية.

والبنسبة الى حزب «الرفاه» الذي يشكل بؤرة القلق السياسي السائد في تركيا فإن الاجتماع انتصار له أيضاً. «لقد وجه الاستاذ (نجم الدين) أربكان كلاماً قاسياً في الاجتماع لقادة الجيش والسياسيين طالباً منهم ان يتوقفوا عن التهديد والتلويح بانقلاب عسكري لان ذلك يؤثر على اقتصاد البلاد وسمعتها في الخارج»، كما يقول الكاتب والناشر محمد فاتح سراج المقرب من «الرفاه».

وبالفعل أعطى أربكان لقادة الجيش ما يريدون من تنديد بكل النشاطات الانفصالية والانفصالية وحصل على تعهد بعدم الاساءة الى الديمقراطية التركية كررته شريكته في الحكم تانسو تشيلر وزيرة الخارجية رئيسة الحزب العلماني اليميني «الطريق القومي» في اتصال هاتفى مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت القلقة هي الأخرى على مستقبل الدولة العضو في الحلف الأطلسي التي يزداد توجهها الاسلامي يوماً من دون ان تستطيع الولايات المتحدة فعل شيء، وحصلت أولبرايت على تأكيد بان لا انقلاب

الأزمة السياسية في تركيا مؤجلة حتى أغسطس أربكان .. والجيش .. من يحسم الصراع



تشيلر

توجهاتهم السياسية بالإضافة إلى الخلافات الشخصية التي تحكم زعماء الأحزاب الثلاثة. خارجياً فإن توجهات أربكان التي كان يأمل في تحقيقها خلال فترة رئاسته مرشحة هي الأخرى للانتهاء وعلي قائمة تلك التوجهات مشروع الطموح بإقامة تجمع إسلامي «مجموعة الدول الثمانية الإسلامية».

ولو خسر أربكان معركته مع العلمانيين فإن الإسلاميين لن يدعوا الأمر يمر في سلام وهناك على الأقل أكثر من ٢٧ في المائة من الشعب التركي يؤيد الرفاة في الوقت الذي لا يتمتع فيه أي من أحزاب المعارضة الأخرى بشعبية تسمح له باعتلاء كرسي الوزارة، وفي المقابل فإن تركيا ربما تكون مقبلة على فترة فراغ دستوري أو على الأقل انهيار سياسي. ... ويبقى سؤال .. هل تظل الأغلبية صامدة في تركيا ضد توجهات العلمانيين ومن وراءهم الجيش بحجة الديمقراطية.

معتر أبو سمرة



أربكان

الوطن العربي وعلي قمتها حزب الله وحركة حماس وبعض إسلامي الجزائر الأمر الذي اعتبره العلمانيون أن أربكان يقود البلاد إلى الحكم الإسلامي. وبعد ثلاث محاولات فاشلة قامت بها المعارضة لسحب الثقة من حكومة الرفاة وقبلها هدد رئيس الدولة سليمان ديميرل بعزل أربكان وأجراء انتخابات مبكرة إذا استمر في سياسته الداعية لأحياء التراث الإسلامي، فإن تانسو شيلر شريكة أربكان نجحت في اقناعه بالتوقيع على طلبات مجلس الأمن التركي لإدراكها أنه في حالة عزله والدعوة لإجراء انتخابات في البلاد اضاعة لفرضة توليها رئاسة الوزراء، كما أن حصولها على أغلبية في أي انتخابات قادمة أمر مشكوك فيه بعد سلسلة الفضائح والرشاوي المتهمة فيها.

داخليا يبدو أن التوجه الإسلامي في تركيا يواجه نفس الفشل الذي واجهه من قبل الأحزاب السياسية الأخرى بمختلف توجهاتها كما أن فرص التعايش بين أحزاب المعارضة الثلاثة القوية داخل الائتلاف حاكم هي الأخرى في حكم المستحيل نظرا للتباين الشديد في

الأزمة السياسية في تركيا مؤجلة حتى بداية أغسطس القادم وهو موعد اجتماع مجلس الشورى العسكري الذي أمهل رئيس الوزراء نجم الدين أربكان أربعة أشهر لتنفيذ الشروط التي وافق عليها الأخير والمقدمة من مجلس الأمن التركي والذي يعتبر هيئة السلطة الحقيقية في أنقرة وسيطر عليها كبار القادة العسكريين.

وطالب المجلس من أربكان التأكيد على قضيتين الأولى أن العلمانية هي حجر الزاوية في النظام القائم ولا يمكن التنازل عنها بأي شكل من الأشكال والثانية أن الأحزاب السياسية إذا أرادت أن تتنازل فإمامها البرلمان وليس المساجد ولا الجامعات.

طلبات المجلس توضح من جانب مدي قلق القوات المسلحة في تركيا من التوجه الإسلامي لأربكان والداعم للحركات الأصولية ويعكس ذلك إصرار الجيش على الحد مما استعاء التطرف سواء في شكله الأصولي أو المسلح، ومن جانب آخر كانت الطلبات بمثابة رسالة تطمين للغرب من أن السياسة التركية الخارجية لن تتناقض بعد الآن مع أطراف غير مرغوب فيها في إشارة واضحة لإيران.

تصاعدت الأزمة في تركيا بعد عدة إجراءات اتخذتها حكومة أربكان فيما يمكن وصفه بأنه حاول توجيه ضربة قوية للعلمانيين لرضاء ناخبه، وكان الحزب قد أعد مشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات والمصالح الحكومية وهو ما كان محظورا من قبل في الوقت نفسه أقر بناء مسجدين في موقعين لهما مدلولهما الرمزي لدى العلمانيين الأول في ميدان «تقسيم» بمدينة إسطنبول وفي نفس الميدان يوجد تمثال ضخيم لكمال أتاتورك والثاني في حي جنكايا بالعاصمة أنقرة وهو نفسه المكان الذي اختاره أتاتورك عند تأسيسه الجمهورية التركية في مطلع العشرينيات من هذا القرن.

ووصلت الأحداث إلى قمتها بعدما أقامت جماعة تعرف باسم «رابطة التضامن مع القدس» احتفالا في أنقرة دعت إليه أغلب الأحزاب الإسلامية في

الخروج من الأزمات بين الجيش والحكومة
مساعدة كان يدعو إلى إجراء انتخابات
الدعي العام التركي يطلب السجن ١٢ سنة لرئيس بلدية إسلامي

■ **القرة - أ ف ب -** دعا مساعد وثيق الصلة برئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان في تصريحات نشرت أمس الجمعة إلى إجراء انتخابات عامة لتسوية الخلاف بين الجيش والحكومة التي يهيمن عليها الإسلاميون، فيما طلب المدعي العام نوح جنتكنايا السجن ١٢ سنة لرئيس إحدى البلديات الإسلامي.

ونسبت صحيفة «ميليت» إلى وزير الدولة عبدالله غول قوله: «فيما تمر تركيا بأزمة ويتعرض النظام الديمقراطي لضغط متزايد يجب أن يجري انتخابات وهذا هو رأي الشخصي».

وطلب الجيش المؤيد للنظام العلماني من الائتلاف الحاكم الذي يرأسه أربكان شن حملة على النشاط الإسلامي.

ورفضت أحزاب سياسية أخرى مساندة الحكومة ضد قادة الجيش، ما اضطر أربكان إلى إقرار بيان عسكري يحض على شن هذه الحملة.

وقال غول، مخطط السياسة الخارجية

لحكومة أربكان لتدعيم العلاقات مع الدول الإسلامية المجاورة، «من الأفضل أن يستشار الشعب في موقف كهذا».

وأضاف أن الجيش سيتراجع إذا كانت الانتخابات خياراً مطروحاً.

والفي اجتماع الجيش، الوزراء كان مقرراً عقده الخميس لمناقشة قرارات مجلس الأمن القومي. واعتبر المحللون هذه الخطوة محاولة من أربكان للمماطلة قدر الامكان في تطبيق الاجراءات.

وكتب عبد من الحللين في الصحف التركية يقولون إن رغبة الحكومة في طرح الموضوع للنقاش أمام البرلمان هي «محاولة خطيرة، الهدف منها وضع البرلمان والجيش وجهاً لوجه. وكتبت صحيفة «صباح» في عنوانها الرئيسي «أربكان يلعب بالنار مجدداً».

واعترض رئيس مجلس النواب مصطفى قلحلي على طرح الموضوع على البرلمان، وقال إن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل يشاطره هذا الموقف.

وفي محاولة لعزل الحكومة أكثر فاكثر في

مواجهة الجيش أعلنت أحزاب المعارضة أنها لن تشارك في الجلسة البرلمانية في حال حصولها.

ودعا رئيس حزب الشعب الجمهوري بنيز بايكال الحكومة إلى «عدم التسيب بأزمة جديدة»، وإلى «عدم الاختباء خلف البرلمان» عبر طرح قرارات مجلس الأمن القومي عليه.

وعلى صعيد الضغوط التي تشنها المحاكم والجيش ضد الإسلاميين طالب أمس المدعي العام نوح جنتنكايا السجن ١٢ سنة لرئيس بلدية سنجان الإسلامي باقر يلديز بتهمة التهجم على العلمانية.

وكان يلديز نظم يوماً خاصاً بالقدس الشهر الماضي شارك فيه السفير الإيراني لدى تركيا ودعا إلى إطلاق حرية الإسلاميين وإقامة دولة إسلامية، ما سبب أزمة دبلوماسية بين طهران وأنقرة التي طلبت من السفير العودة إلى بلاده. واستنفر فرض الجيش عضلاته في مدينة سنجان فأرسل قوات مدرعة إلى شوارعها.



المصدر : ١٩٩٧

٩ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة أربكان الديمقراطية مع العسكريين في تركيا

الف باء الديمقراطية ان الرأي للاغلبية ، ايا كانت هذه الاغلبية ، وايا كان فارق الاصوات الذي يجعل منها اغلبية . هذا هو جوهر الديمقراطية المعمول بها في كل معاقلة الغربية ، أو تلك الديمقراطيات التي تزعم ان لها معاقل

طارق عجلان

مشروطة بديمقراطية معسكره ، وهو ما ينفي عنها صفة الديمقراطية . أو هي ديمقراطية تفصيل على مقاس العلمانيين وحدهم لا تتسع لسواهم ولا تستوعب غيرهم . تنفي الآخر بمعتقداته السياسية والدينية .

الازمة الحالية التي تعيشها حكومة حزب الرفاه الحاكم بزعامه نجم الدين اربكان مع الجيش خير شاهد على حالة الانقسام المزمع التي تعاني منها تركيا منذ تطبيق مبادئ العلمانية على يد مصطفى كمال اتاتورك في عشرينيات هذا القرن . من يومها وتركيا ترقص على السلام ، لاهي اصبحت دولة علمانية كاملة العلمانية تلحق بقطار التطور الغربي كما كان يطمح اتاتورك ولا هي احتفظت بهويتها اسلامية كما يحلم كثيرون جدا مثل اربكان .

فالجيش التركي قاد ثلاثة انقلابات على ثلاث حكومات ديمقراطية منتخبة في ٣٧ عاما من تاريخ تركيا الديمقراطية . وقد ظلت له اليد العليا دائما في تسيير السياسة الداخلية والخارجية .. والمشكلة أن البعض هناك لا يرى في ذلك بأسا ويعتبران الجيش هو المنقذ الحقيقي للشكل العلماني الديمقراطي للامة التركية .

بل أن البعض يجد في نفسه الجرأة ليحيى هذا الدور الذي يضطلع به الجيش ويبرره بمقولات مثل أن الديمقراطية التركية تعتمد اساسا على

في اوروبا وامريكا . ورغم ان القاعدة ثابتة في هذا الشأن إلا أن زاعمى الديمقراطية الغربيين يكيلون بمكيالين احيانا ويشذون عن القاعدة اذا جاءت الديمقراطية بما لا تشتهي سفنهم .. وهناك نموذجان صارخان على ذلك الاول الجزائر والثاني تركيا .

والجزائر قصتها معروفة حيث السلطات العسكرية هناك نفضت يدها من اللعبة - لعبة الديمقراطية - حين لاح فوز جبهة الانقاذ بنتائج انتخابات برلمانية نزيهة قال الشعب فيها كلمته . فما كان من الجيش إلا الاتفاض على صناديق الاقتراع والعصف بالعملية الديمقراطية وقد وجد في ذلك سلدا وتأييدا غير محدودين من معاقل الديمقراطيات الغربية وعلى رأسها فرنسا يزعم ان العملية الديمقراطية يتهدها خطر ووصول الاسلاميين الى الحكم .. ١ .. وهكذا تأمر الداخل والخارج على ديمقراطية الجزائر الوليدة فقتلوا في مهدها ، لتعايرنا الدول الغربية بعد ذلك بأننا دول غير ديمقراطية !

ديمقراطية تركيا شيء آخر مختلف . تركيا نفسها دولة لاهوية لها تقريبا . لاهي اسلامية رغم أن ٩٨٪ من سكانها مسلمون . ولا هي علمانية مع أن دستورها ينص على ذلك .. ولا هي ديمقراطية رغم الشكل - وليس المضمون - الديمقراطي ولا هي عسكرية ديمقراطية مع تحكم العسكريين وليس المؤسسات الدستورية في اصدار القرار السياسي .. تركيا لا هذا ولا ذاك . هي في أحسن الأحوال ديمقراطية

الجيش وليس على الجمهورية ، مع أن الديمقراطية والعسكره متنافران ، لا يتلفان ابدا . وأي ادعاء بتجاورهما إنما يعنى البحث عن صيغ تلفيقية لتعايشهما معا .

ان مهمة الجيش أي جيش هي حماية حدود الدولة . لكن مهمة الجيش التركي هي حماية النظام العلماني فحسب . يتجاهل في ذلك أن العلمانية لو كانت فكره صحيحة يقتنع بها الشعب التركي اقتناعا راسخا لهب من نفسه للدفاع عنها .

عموما التجربة التركية تصلح ان ينظر اليها جيدا لان معضلة الديمقراطية والعسكره بحاجة الى تطلب مستمر وبحث اوجهها من كافة الزوايا .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

مارس ١٩٩٧

المصدر :

«أريكان» يحذر من إغلاق المدارس الدينية والمساجد في تركيا و«تشيلر» اتهام أعضائها بالاعتداء الأوروبي

انقرة - وكالات الانباء: حذر
مجلس نجم الدين أريكان رئيس
الحزب التركي - من أن إغلاق
المدارس الدينية والمساجد سيؤدي
إلى زيادة التطرف. أكد أريكان أن

نشر القيم الحقيقية للإسلام هو
أفضل وسيلة لوقف التطرف.
عكس تصوره مجلس الأمن
التركي في اجتماعه الأخير.
ووصف رئيس الوزراء التركي

الانباء الخاصة باحتمال حدوث
انقلاب عسكري في البلاد بأنها
بعيدة تماماً عن الصواب.
ونفى نجم الدين أريكان ما تريد
حول عزيمته حكومته تحويل قرارات
مجلس الأمن القومي إلى البرلمان
بدلاً من مناقشتها داخل الحكومة.
أكد أريكان أن الحكومة التركية هي
الجهة المختصة بدراسة قرارات
وتوصيات مجلس الأمن القومي.
ومن جانبه أعلن مصطفى قلملي -
رئيس البرلمان - موافقته على قيام
حكومة أريكان باتخاذ الاجراءات
اللازمة تجاه قرارات مجلس الأمن.
وأكد قلملي أن تحويل هذه
القرارات إلى البرلمان دون دراستها
من جانب الحكومة سيؤدي إلى
وجود وضع مخالف للدستور.



أريكان



تشيلر

وأعرب رئيس البرلمان التركي عن
أمله في تهدئة التوتر بين الحكومة
والمعارضة حول هذه القضية.
ونفى الوقت نفسه انتقادات
«تاتسو تشيلر» - وزيرة الخارجية
التركية - بيان الأحزاب المسيحية

الديمقراطية الأوروبية المتنامي
لضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.
وصفت تشيلر البيان بأنه يمثل
خاطئ برلين آخر، مؤكدة أن ذلك
سيؤثر على تركيا وأوروبا على
حد سواء. اتهمت وزيرة الخارجية
التركية الاتحاد الأوروبي بعدم
الوفاء بالتزاماته تجاه تركيا.
وأشارت إلى أن بلادها قطعت
شوطاً كبيراً في عملية
الخصخصة ونجحت في خفض
معدلات التضخم.
وأكدت تشيلر أن تركيا لمعبت
نوراً هلاماً في خدمة مصالح حلف
الناتو في حرب الخليج والبوسنة.
وأوضحت أن تركيا هي الدولة
العلمانية في العالم الإسلامي.



المصدر: الملاح

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧

الأزمة خرجت الى العلن بين الجيش التركي وحزب الرفاه

القدس - «المجلة»
سلسلة تطورات اخيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي دفعت العلاقات المتوترة اصلا بين جنرالات الجيش التركي وحكومة نجم الدين اربكان الى حافة الانهيار. فقد رفض اربكان تنفيذ طلب علني تقدم به القادة العسكريون لشن حملة صارمة على ما يعتبرونه تهديدا للاسس التي يقوم عليها النظام العلماني في تركيا.

ومن المطالب التي قدمها الجيش الى اربكان مطالبا بتنفيذها: اتخاذ اجراءات لمراقبة برامج التعليم الديني والالتزام بالحظر المفروض على ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية والتحرك ضد الطرق الصوفية وفحص نشاطات تجارية يملكها رجال اعمال من انصار حزب الرفاه الذين يعتبرون المصدر الرئيسي لتمويل هذا الحزب. ولخص معلق في إحدى الصحف التركية هذه المطالب قائلا ان قادة الجيش يعطون الحكومة في الواقع فرصة اخيرة لتحتاط من نفسها.

ومع ان اربكان سعى الى اشاعة جو يشير الى وجود تقاض مع قادة الجيش فان الجنرال ايرول أوزكاناك الأمين العام لرئاسة الأركان نفى اي تعاون مع رئيس الحكومة وقال ان القوات التركية متقاومة فقط مع الذين يؤمنون بالجمهورية وليست على تقاض مع اي جهات اخرى.

وجاءت التحذيرات العسكرية على خلفية أزمة في العلاقات بين تركيا وايران سببتها الروابط القائمة بين طهران وقادة الرفاه في وقت اكد قادة الجيش التركي بوضوح حرصهم على تعزيز علاقات التعاون التي اقاموها مع اسرائيل على رغم اعتراضات اربكان.

فقد تزامنت زيارة رئيس الاركان التركي لاسرائيل مع وصول اول طائرة «فانتوم» تركية، الى قاعدة عسكرية تابعة للصناعات الجوية الاسرائيلية لوضع تحسينات تقنية على اجهزتها ترفع كفاءتها القتالية والطائرة هي الاولى من بين عدة اسراب قد تضم اكثر من ستين مقاتلة - قاذفة اتفق على ان تقوم اسرائيل بتطويرها في اطار صفقة بين الجانبين وقعت قبل عدة اشهر، بقيمة 650 مليون دولار.

رئيس الاركان التركي اسماعيل حقي كراداي كان التقى بكل من وزير الدفاع اسحاق مورديخاي ورئيس الاركان أمنون شاحاك ثم برئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتيناهو الذي اشاد بالتعاون المشترك على صعيد ما سماه «محااربة العناصر الارهابية»، وقال نتيناهو امام الصحافه ان هذا التعاون ضروري لامن الشرق الاوسط حيث ان البلدين لهما نفس المصلحة في الاعتدال والسلام وتطوير الاداء الامني. كراداي اكد من جانبه ان المعلومات الامنية ستبقى محصورة بين خبراء البلدين ولن يتم باي حال من الاحوال اطلاق طرف ثالث عليها. وكان حقي بطمن الاسرائيليين الذين تخوفوا من نقل المعلومات الى بعض دول المنطقة التي طور حزب «الرفاه» علاقاته معها منذ وصوله الى السلطة ومن بينها ايران.

وكانت العلاقات بين تركيا وايران زادت توترا بعد تصريحات الجنرال جويك بير الرئيس الثاني لاركان الجيش التركي في واشنطن التي نكر فيها ان «ايران دولة ارهابية وراعية للارهاب الدولي» مما ادى الى استدعاء ايران السفير التركي في طهران الى وزارة الخارجية لابلغه انه وقنصلا آخر لبلده شخصان غير مرغوب فيهما في ايران وطلبت منهما مغادرة البلاد. وربطت الخارجية التركية بين إعلان طهران السفير التركي شخصا غير مرغوب فيه وزيارة الجنرال كراداي الى اس اثا.



المصدر:: ١٩٩٩-٢٠٠١

التاريخ: ١٩٩٧ م

تشيفيك بير: ... انها المؤسسة العسكرية التركية

«ياك من خطاب عظيم
هذا الذي القينته علينا
الآن. من شدة تأثري به
انني خلعت خاتم الزواج
من اصبعي لكي استطيع مواصلة
التصفيق لك». هذا ما قالت امرأة في
متوسط العمر، وهي مستمرة في
التصفيق ودموعها تسيل على خديها،
بعدما استمعت اواخر الشهر الماضي
الى خطاب الجنرال تشيفيك بير، نائب
رئيس هيئة الاركان للقوات المسلحة في
مؤسستها العسكرية.

وكان الجنرال بير شكر جمهوره، الذي مثل الطبقات العليا والوسطى من المجتمع التركي، على انتباههم لخطابه السياسي جداً الذي ألقاه الشهر الماضي في المشاركين في الحفلة الختامية الراقصة بمناسبة الاجتماع السنوي للمجلس الاميركي التركي في واشنطن.

واشنطن.
بعض المستمعين اعتبر كلام الجنرال التركي الكاريزمي نوعاً
من التحذير العلماني، وتوقعوا لما سنأتي به الايام القريبة من شد
حبال بين المؤسسة العسكرية والحكومة الائتلافية التي يرأسها
زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان. لذلك عندما
وصل بير في خطابه الى مقطع قال فيه: «اننا حماة العلمانية، حماة
المبادئ التأسيسية للجمهورية، حماة
حقوق النساء»، أخذت النقشة مستمعيه
العلمانيين فوقوا جميعاً وأنطلقوا بتصفيق
عاصف دون ان يخامر احداً أي شك في
الجهة التي كان إليها يوجه كلامه
التحذيري.

والحال ان الزيارة الى واشنطن، في اطار اسبوع العلاقات الاميركية - التركية، كانت مناسبة اخرى سمحت فيها هيئة اركان القوات المسلحة لنفسها بان ترفع صوتها عبر نائب رئيسها، هذا الجنرال الخبير في استخدام الاعلام لترويج طروحات المؤسسة العسكرية النافذة. والحق ان هذه المؤسسة سعت، منذ تخرج بير من الاكاديمية العسكرية في ١٩٥٨، الى دفعه بثبات الى الصفوف الامامية، إن في الداخل أو الخارج. فهو خدم في فوج

الداخل أو الخارج. فهو حدم في سوريا
الرئاسة الخاص بعد الانقلاب العسكري في ايلول (سبتمبر)
١٩٨٠. وفي ١٩٩١ اختارته رئاسة الاركان ليقود قوات السلام
التابعة للأمم المتحدة في الصومال، وعاد الى بلاده لكي يشغل
مركز المنسق العام بين القوات التركية المسلحة وقوات التحالف
الدولي المناهض للعراق خلال حرب الخليج. وكان واضحاً ان
المؤسسة العسكرية التركية اعتبرت الجنرال اللامع، بحسن مظهره
واجادته اللغات الاجنبية وقدرته الخطابية العالية، احسن «سفير»
ينقل افكارها الى «المدنيين». ولم يمر سوى اسبوع على خطابه في
واشنطن حتى دعا الجنرالات الى اجتماع لمجلس الامن القومي،
اعلى عن هيئة «استشارية» في البلاد، تمهيداً لتوجيه انذار الى
حكومة اربكان يخبرها فيه بين مطالب الجيش بالحد من النشاطات
الاسلامية وبين... تحمل العواقب. وفي ضوء الانذار الحاسم أدرك
اربكان ان ليس امامه سوى اجناء الرأس للعسكريين او فقدان
السلطة.



المصدر:
.....

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكان الجنرال بير، الجنرال الأشهر في الجيش التركي، اعطى ما يكفي من الاشارات عن ذلك في واشنطن، مع أنه، منذ لحظة دخوله فندق «غراند حياة» حيث يعقد المجلس الاميركي التركي اجتماعاته، لا يفارق اللباس المدني، يرافقه الهان كيليج الأمين العام للاركان، وزوجتهما، وتتركز عليه اعضاء وسائل الاعلام التركية والاميركية.

لم يكن بير وجها جديدا على واشنطن، إذ سبق له مرارا أن مثل المؤسسة العسكرية لبلاده في العاصمة الأميركية. وكان هذا، قبل سنة، هو المكان الذي فاجأ فيه الدوائر الدبلوماسية بتصرّحاته الصريحة والمفصلة عن اتفاق التدريب والتعاون المشترك بين إسرائيل وتركيا، وهو الاتفاق الذي كانت المؤسسة العسكرية التركية تريد إبقاءه بعيدا عن الاضواء، فيما بدا بير من أشد المتحمسين له.

وذهب بير الى اسرائيل السنة الماضية للتوقيع على الاتفاق، وبرزت ثقته باهمية العلاقات مع اسرائيل في قبوله، الاسبوع الماضي، دعوة منظمة «جنسا» الاميركية اليهودية القوية الى حفل افطار، وذلك في اطار محاولته الحصول على دعم اللوبي اليهودي في الكونغرس لطلب تركيا شراء السلاح الاميركي.

ويعرف بير بطلاقته بالانكليزية وببساطة شخصيته - وهو ما يميزه عن الكثيرين في المؤسسة العسكرية التركية، وكان ذلك سبباً اضافياً لطرب الأميركيين لكلامه عن ايران وتأييدها الارهاب. كذلك القى كلمة في اجتماع المجلس التركي الأميركي حول «قضايا تركيا الامنية والتهديدات الاقليمية»، بداها بالقول، مشيراً الى ايران وسورية: «مع اصدقاء مثل هؤلاء ما الحاجة الى اعداء؟». ووصف الدولتين بانهما «مؤيدتان للارهاب»، منتقداً ايران بشدة لتصديرها الاصولية. وقد حمل طهران مسؤولية نشر التطرف الديني في اسيا الوسطى والشرق الاوسط، اضافة الى تأييدها حزب العمال الكردستاني ومحاولتها الحصول على اسلحة دمار شامل.

والغريب ان زيارة بير تزامنت مع الرحلة التي قسام بها الى واشنطن المسؤول الكبير في حزب الرفاه عبد الله غول، الذي حاول ان يشرح للمسؤولين الأميركيين حاجة تركيا الى تقوية العلاقات الاقتصادية مع ايران، وعرض عليهم، في اجتماعات مغلقة، القيام بالوساطة بين طهران وواشنطن. واعطى التزامن مثالا صارخا على الازدواجية في سياسة تركيا الخارجية منذ مجيء حزب الرفاه الى السلطة السنة الماضية. فالحزب، مثلاً، يدعو الى تقوية العلاقات مع الدول الاسلامية، وهو ما يخالف موقف المؤسسة الحاكمة. وقد تساهل الصحافيون الاميركيون بعد سماع كلام الطرفين عن الموجه الحقيقي للسياسة التركية، فيما تناقشت الصحافة التركية تقارير عن التوتر المتزايد بين الجيش وحزب الرفاه. وتساهلت عما اذا كان غول موافقاً فعلاً على «الموعظة» العلمانية التي القاها الجنرال بير في اجتماع المجلس التركي الاميركي.

عاد الجنرال بير الاسبوع الماضي منتصرا في مهمته الخارجية، وأبدى التواضع عندما وصفه الصحافيون بأنه «النجم الصاعد» في المؤسسة العسكرية التركية فقال: «كان أي منا سيقوم بالمثل هنا أو في الصومال»، فيما عبرت نظراته عن الرضا عن النفس.

الا انه، بموقفه العلماني المتشدد، ليس عضوا عاديا في القيادة العسكرية التركية. فهو برز كشخصية رئيسية بين العسكريين خلال الاسابيع الاخيرة التي شهدت أزمة الجيش والرفاه. ويرى كثيرون ان بير سيستمر في لعب دور متزايد الأهمية في الحياة العامة، ويذهب قسم منهم الى الاعتقاد بأنه قد يصبح يوما ما رئيسا للبلاد. لكنه يقلل دائما من أهمية هذه الأقوال، مؤكدا على أنه يعشق مهنته العسكرية. والواقع انه ابدى حماسة لمهنته منذ البداية، ومن هنا تسلفه السريع سلم الترقيات في الجيش التركي الذي يستعمل معيار الكفاءة. ويشير البعض الى ان اسمه يرمز تماما الى شخصيته، حيث ان «تشيفيك» بالتركية تعني «المتحرك» او «الناشط» فيما يعني «بير» «واحد» او «اول». وقد برزت مواهبه بشكل خاص اثناء عمله في حلف الاطلسي (الناطو)، واعتبر واحدا من ابرز ممثلي الجيل الجديد من عسكري الحلف، فكان باستمرار يجذب انتباه الأوساط العسكرية الاجنبية، وله فم واشنطن، كما يقولون، عدد كبير من المعجبين.

اسم الجنرال بير ينطبق ايضا على مظهره، فهو طويل القامة رياضي الجسم، وكان مولعا بالرياضة، ويقال انه كان لاعب تنس من الدرجة الاولى، كما يهوى كذلك قيادة السيارات السريعة. ويأتي بير من عائلة متوسطة الحال ذات اصل بلقاني، ومن هنا شقته وزرقه عنه التي تجعله شبيها بالغريين.

اما على الصعيد الخارجي فبرز اسم بير عندما قاد قوات الامم المتحدة في الصومال في ١٩٩١، حيث اطلق عليه لقب «نمر الصومال». وهناك خدم ١١ شهرا، مخلفاً سجلا لا تشوبه شائبة، عدا ما حصل عندما اخذ اجازة قصيرة اراد قضاءها في تركيا، الا انه اضطر لقطعها والعودة فوراً بعد مقتل ١٥ جنديا باكستان من القوات الدولية في مقديشو. ولبير اصدقاء نافذون من تلك الفترة من حياته، بينهم الامين العام للامم المتحدة كوفي انان، الذي زاره في نيويورك الاسبوع الماضي.

لقد كان مما قاله بير للصحافيين الاتراك في واشنطن اخيرا: «كل ما نريده منكم مساعدتنا على خا ط الاسمفت، وسنقوم بتشيد المبنى لكم». ولم تمض ايام على ذلك حتى كان العسكريون بدأوا فعلا باعمال البناء، او ما يعتبرونه ذلك.

علی طالب



المصدر:
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٧

أكد فيه أنه يعمل في إطار الدستور

انذار جديد من الجيش إلى حكومة أربكان

إلى الرجوع للشعب سيتغير سلوك الجيش. وقال بيان الجيش «إنه أمر محزن للغاية أن تصبح القوات المسلحة التركية في بعض الأحيان عرضة للهجوم السياسي. مجلس الأمن القومي جهة شرعية. وقادة الجيش باعتبارهم أعضاء في المجلس يستمعون بحرية ويدلون بوجهة نظرهم وأفكارهم».

سياسيون البيان انذاراً جديداً من الجيش إلى حكومة نجم الدين أربكان، لم يذهب إلى حد التدخل المباشر لقلبها. وكان مساعد قريب من أربكان دعا في تصريحات نشرت أول من أمس إلى إجراء انتخابات عامة من أجل الحصول على تفويض أقوى في صراع الحكومة مع الجيش. وقال عبدالله غول مساعد رئيس الوزراء «عندما يصل الأمر

■ اسطنبول - رويتر، ١ ف ب، ١ ب - أصدر الجيش التركي بياناً أمس يدافع فيه عن تحذيراته إلى الحكومة التي يسيطر عليها الإسلاميون، وأكد أنه يعمل في إطار الدستور. وقال البيان الصادر عن الأمانة العامة لرؤساء الأركان والذي نقلته وكالة أنباء «الأناضول»: «إن القوات المسلحة التركية مؤسسة دستورية واجباتها ومسؤولياتها محددة بالقانون». واعتبر محللون



المصدر:

الصحف

التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وامر المجلس، الذي يسيطر عليه الجيش، في الاسبوع الماضي حكومة اربكان بوقف النشاطات الإسلامية التي يقول المجلس إنها تهدد دستور تركيا العلماني.

وبعد تحذير المجلس، قال اربكان إن الجيش ينتهك الديمقراطية، في حين نقل عن تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء وشريكته في الائتلاف الحاكم قولها إنها ستطلب مناظرة برلمانية بشأن الاجراءات المنوي اتخاذها لوقف الأنشطة الإسلامية.

ويخشى الجيش العلماني أن يمهد حزب الرفاه الإسلامي، الذي يتزعمه اربكان، الطريق لتحويل تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي إلى دولة إسلامية.

من جهة أخرى، أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل أن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي سيقوم قريباً بزيارة لأنقرة من أجل تسوية المشاكل التي شهدتها العلاقات بين تركيا وإيران.

وقال ديميريل في مقابلة مع شبكة التلفزيون التركية «أي تي في» إن الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني رد إيجاباً على رسالة بعثت بها إليه وأوضحت فيها أن العلاقات بين بلدينا يجب ألا تتدهور، ولم يحدد موعد زيارة ولايتي لأنقرة.

يذكر أن العلاقات بين أنقرة وطهران شهدت بعض التوتر منذ أدلى السفير الإيراني في أنقرة محمد باقري بتصريح في ٣١ كانون الثاني (يناير) الماضي أيد فيه تطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا.

وقد توجه موفد تركي خاص إلى إيران مطلع الاسبوع بعد اعلان طهران عن طرد سفير تركيا في طهران عثمان كوروتورك والقنصل التركي العام في اورومية. وكان رفسنجاني عبر الاثنين الماضي عن اسفه للاحداث الأخيرة التي شابته العلاقات بين تركيا وإيران واتهم الولايات المتحدة وإسرائيل، دون أن يسميهما، بالوقوف وراء التوتر بين البلدين.



المصدر:
الوكالة الوطنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
١٩٩٧

أربكان يحذر الجيش من محاربة الاسلام

■ انقررة - ا ف ب - حذر رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان، حسب ما نقلت عنه صحيفة «يني ساكاء» التركية اليمينية امس السبت، الجيش المؤيد للعلمانية من محاربة الاسلام.

واكدت الصحيفة التي تصدر في اسطنبول ان أربكان قال امام مجموعة من الصحافيين خلال عشاء اقيم مساء الجمعة، «لا يمكن لاحد ان يقضي على شعب مؤمن». و اضاف «اولئك الذين حاولوا ان يفعلوا هذا الامر هنا فشلوا. وستالين ايضا حاول محاربة الدين وفشل».

وتتدرج هذه الملاحظات التي ادلى بها رئيس الحكومة التركية في اطار الانقسام الذي ظهر بينه وبين القادة العسكريين الاتراك الذين يعتبرون حماة الطابع العلماني للدولة، وتمكنوا من ان يفرضوا على الحكومة التركية اجراءات قاسية لمكافحة نشاطات

الاسلاميين الاصوليين في البلاد. يذكر انه بعد خمسة ايام من الازمة من الجيش، وقع أربكان الاربعاء الماضي الاجراءات التي وضعها العسكريون لمكافحة نشاطات الاصوليين في البلاد. ولكن رئيس الحكومة راوح في ما بعد مكانه وارجا الى الخميس المقبل اجتماعاً مهماً لحكومته سيناقش طرق تطبيق هذه الاجراءات.

واعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل امس السبت ان وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي سيقوم قريباً بزيارة لانقرة من أجل تسوية المشاكل التي شهدتها العلاقات بين تركيا وايران.

وقال ديميريل في مقابلة مع شبكة التلفزيون التركية «اي. تي. في» ان «الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني رد بايجابية على رسالة بعثت بها اليه وأوضح فيها ان العلاقات

بين بلدينا يجب الا تتدهور». ولم يحدد موعد زيارة ولايتي لانقرة.

يذكر ان العلاقات بين انقررة وطهران شهدت بعض التوتر منذ ان ادلى السفير الايراني في انقررة محمد باقري بتصريح في ٣١ كانون الثاني (يناير) ايد فيه تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا.

وتوجه موفد تركي خاص الى ايران مطلع الاسبوع بعد اعلان طهران عن طرد سفير تركيا في طهران عثمان كوروتورك والقنصل التركي العام في اوروميه اوفوق اوزسجق.

وكان الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني عبر الاثنين الماضي عن اسفه للحدث الاخيرة التي شابته العلاقات بين تركيا وايران واتهم الولايات المتحدة واسرائيل، من دون ان يسميهما، بالوقوف وراء التوتر بين البلدين.



المصدر: ط

١٠ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

تركيا

تركيا: أربكان ينحذ أمام عاصفة الجيش ولا ينكسر!

تحقيق بقلم جمال خاشقجي

عسكريا مقبلا في تركيا، ولا يعرف اذا كان هذا خيرا جيدا لها اذ يعني في الحقيقة استمرار حزب «الرفاه» الاسلامي في السلطة، الامر الذي تتمنى واشنطن والطبقة السياسية العلمانية القديمة في تركيا زواله من دون تكاليف باهظة.

ومن الواضح ان الهدف الاستراتيجي لأربكان الذي وصل الى رئاسة الوزراء العام الماضي كأول زعيم اسلامي بعدما عمل لهذا الهدف طوال ربع قرن، هو الاستمرار في السلطة، على رغم «ضيق» الائتلاف وضغط العسكر، لتحقيق أقصى ما يستطيع من مكاسب، وهي العملية التي بات بعض العلمانيين الأتراك يعتبرها ضرورية لتوريث

الرفاهيين في النسيج السياسي الحاكم، طالما انه من المستحيل التخلص منهم.

وفي محاولته تقديم «نموذج نظيف» للحكم استطاع أربكان خفض العجز الهائل في الموازنة التركية، وبدأت سياسته الاقتصادية تؤتي ثمارها بخفض انفاق الدولة وتقديم مزيد من الخدمات للمواطنين، فانعكس ذلك على شعبية الحزب مرة أخرى في استطلاعات الرأي. ويبدو ان أكثر ما يهم «الرفاه» هو استمرار الائتلاف والصبر على «الاستفزازات» العلمانية وعمليات تحجيمه حتى الانتخابات المقبلة بعد ٣ سنوات، مع ثقته بأنه سيقدم واقعا جديدا للعسكر يفرض عليهم بالتدرج من دون صدمات «جزائية». فكيف تدرس «الرفاه» في السياسة بشكل أفضل من الأحزاب الاسلامية الأخرى الماثلة له في الدول الأخرى؟

إذا كانت هذه الأحزاب تبدو اليوم مرنة وبراغمية فإن «الرفاه» يستخدم تكتيكات سياسية متاحة له في العمل السياسي بما في ذلك استعداداته للمشاركة في حكومة تتفاوض مع العدو، كما يقول النائب الأردني البارز في حركة «الاخوان» عبدالله العكايلة. ولكن الاسلاميين لم يصلوا الى هذه المرونة بسهولة.

وهكذا مضى حال الحركة في اقطار عدة مما كبها وضيق اختياراتها. لكن في تركيا قرر نجم الدين أربكان منذ البداية ان يكون سياسيا يهتدي بالاسلام، فبدأ العام ١٩٩٦ نشاطه السياسي بترشيح نفسه عن دائرة قونيه، وسط الاناضول،

هل رضخ أربكان حقاً لتهديدات الجيش وتعهد خطياً بتنفيذ كل مطالبه، وهل يعني التوقيع على بيان مجلس الأمن القومي التركي أن زعيم حزب «الرفاه» سيلتزم عملياً البيان، تساؤلات مشروعة يجيب عنها هذا التحقيق، خصوصاً أن أربكان تشدد في العلن وفاوض الجيش في السر.

الحقيقة واحدة لكن في تركيا يمكن رؤيتها من زوايا مختلفة ترضي الجميع، فاجتماع مجلس الأمن القومي الذي استمر تسع ساعات في اليوم الأخير من الشهر الماضي رآته القوى العلمانية انتصاراً لها عندما تعهد المجلس الدفاع عن المبادئ العلمانية واتخاذ اجراءات لمواجهة الرجعية الدينية.

والبنسبة الى حزب «الرفاه» الذي يشكل بؤرة القلق السياسي السائد في تركيا فإن الاجتماع انتصار له أيضاً. «لقد وجه الاستاذ (نجم الدين) أربكان كلاماً قاسياً في الاجتماع لقادة الجيش والسياسيين طالباً منهم ان يتوقفوا عن التهديد والتلويح بانقلاب عسكري لأن ذلك يؤثر على اقتصاد البلاد وسمعتها في الخارج»، كما يقول الكاتب والناشر محمد فائق سراج المقرب من «الرفاه».

وبالفعل اعطى أربكان لقادة الجيش ما يريدون من تنديد بكل النشاطات الانفصالية والانفصالية وحصل على تعهد بعدم الاساءة الى الديمقراطية التركية كررته شريكته في الحكم تانسو تشيلر وزيرة الخارجية رئيسة الحزب العلماني اليميني «الطريق القويم» في اتصال هاتفى مع وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت القلقة هي الأخرى على مستقبل الدولة العضو في الحلف الأطلسي التي يزداد توجهها الاسلامي يوماً من دون ان تستطيع الولايات المتحدة فعل شيء، وحصلت اولبرايت على تأكيد بأن لا انقلاب



المصدر:

مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقلا، وحقق انتصارا كبيرا ضد احزاب كبيرة، ومن ثم شرع في تشكيل «حزب سياسي» ملتزم بقوانين اللعبة الديمقراطية الأتاتوركية ولا يزال يفعل ذلك بعد ٣٠ عاما.

ويقول مصطفى الطحان وهو ناشط اسلامي لبناني يقيم في اسطنبول، مقرب من اربكان ومستشاره للشؤون العربية، ان حزب «الرفاه» يختلف عن الاحزاب والجماعات الاسلامية الاخرى في العالمين العربي والاسلامي، فهو اذا كان يلتقي معها في الاهداف الا انه يختلف عنها في الوسائل. فابرز الشخصيات الدينية التركية اقرب للاحزاب العلمانية اليمينية. فاذا كانت الجماعات الاسلامية تعتمد على تجميع الافراد وتثقيفهم وتربيتهم فكريا وايمانيا وسلوكيا، وتأتي السياسة في نهاية سلم الاولويات، الا ان «الرفاه» حزب سياسي بكل ما تعنيه الكلمة.

ولعل هذا اهم ما يميز «الرفاه». فحتى الآن لا يزال مرشد «الاخوان المسلمين» في مصر ينفي ان تكون جماعته تسعى للوصول الى الحكم، مؤكدا انها مستعدة لتأييد اي حاكم يلتزم بتحقيق مقاصد الاسلام، وهو مبدا يراه اسلاميون اخرون توغلوا في السياسة متخلفا عن طبيعة العمل السياسي الذي تسعى بواسطته كل حركة او حزب للوصول الى الحكم بهدف تحقيق برنامجها السياسي.

واضافة الى «الاخوان المسلمين» تعاني الجماعة الاسلامية في باكستان من ازدواج الوقوف بين الحركة الاصلاحية الدينية والحزب السياسي الذي يشارك في الانتخابات ويحترف السياسة، وانعكس ذلك عليها في الانتخابات الأخيرة التي قاطعتها فاضاعت فرصة لها. ولكن يبدو انها حسمتها لتعود الى موقفها القديم كمجرد حركة اصلاح.

اما «الرفاه» فقد حدد موقفه منذ البداية، كما يقول مصطفى الطحان، واضعا «على راس اهتماماته شؤون البلد الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يؤمن بالديموقراطية ويمارسها، وبالعامل البرلماني ويقبل نتائجها، ويتداول السلطة مع الاحزاب الاخرى، لا يؤمن بالسرية أو عمل الخلايا التحفية، ولا يؤمن بالعنف مهما كانت مبرراته».

«أخوان» تركيا

وبالفعل بينما ابتعد اربكان عن تشكيل أي خلايا سرية داخل حزبه، الا انه قبل، كما يقول مطلعون على الأوضاع الداخلية للحزب، تشكيل اسر تربوية «أخوانية» داخل «الرفاه» من قبل تنظيم غير معلن لـ «الاخوان المسلمين» ينشط في تركيا ويوفر له ذلك كوادر يستطيع ان ينهل منها ما يحتاجه من رجال يعتمد عليهم في النشاط العلني، للحزب، كما لا يعارض اربكان

نشاط الطرق الصوفية والتكايا التي لا يزال لها نفوذ في تركيا بين انصاره بل انه هو الذي يحاول ان يتقرب اليها ويجذبها الى صفه تداركا للاصطدام بها.

ومن مفارقات «الرفاه» افتقاره الى علماء الدين في صفوفه، بينما يوصف اعلاميا بانه الحزب الاسلامي التركي الأكثر محافظة، بل ان ابرز الشخصيات الدينية التركية اقرب الى الاحزاب العلمانية اليمينية، مثل فتح الله جولان صاحب النفوذ الواسع، الممتد حتى اسيا الوسطى، والمشرف على مدارس ومعاهد وله اتباع كثيرون في تركيا، وعلاقته بتانسو تشيلر وحزبها «الطريق القويم» اقوى من علاقته بـ «الرفاه». وابرز علماء الدين في «الرفاه» هما الشيوخان فتحي طوقان وسراج امين وكلاهما متأثر بالتيارات الاسلامية الحديثة. ويقول الطحان ان قوة نظام التكايا في تركيا تقف احيانا عقبة امام «الرفاه» لاستقطاب انصار بين المتدينين، «ففي كل تكية شيخ، بعضهم صالح وبعضهم يبحث عن المنافع».

ويبدو ان الطبيعة السياسية للحزب وقائده جعلتهما قادرين على المناورة وتغيير المواقف والاولويات، وظهر ذلك جليا في الاسابيع الأخيرة مع اشتداد ضغط الجيش والمؤسسات العلمانية

على «الرفاه» عندما اعلن مطالب «اسلامية» متواضعة، مثل الغاء الحظر المفروض على ارتداء الحجاب في الادارات الحكومية واطلاق حرية اللباس والغاء حظر التبرع بجلود الذبائح المضحي بها في عيد الحج لغير مؤسسة حكومية، وحظر ثالث على السفر للحج برا، وبناء مساجد في ساحات عامة حديثة مرتبطة تاريخيا بالأتاتوركية العلمانية. وبينما بدت هذه المسائل هامشية وتتفق مع النزعة الديموقراطية في تركيا في اطلاق الحريات العامة الا ان «الرفاه» اصطدم بجدار علماني صلب رأى ان التنازل عن صفائر الثوابت العلمانية سيفتح شهية «الرفاه»، فما كان من الحزب الاسلامي الا ان تجاهل الموضوع كان شيئا لم يكن على رغم المطالب الكبرى التي قدمها لجماعته اثناء حملته الانتخابية كالوحدة الاسلامية وتحرير القدس والسوق الاسلامية المشتركة. وعلق على ذلك المحامي المصري المقرب من «الاخوان» الدكتور احمد سليم العوا بقوله، «اربكان ذكي ويعلم حدوده السياسية، لكنه يريد ان يسجل رسائل معينة وينقلها الى اجيال قادمة، وكل الاعمال العظيمة تبدأ بحلم، واهم ما حققه هو انه طرح هذه الافكار المحرمة على مجتمع تركي فرضت عليه علمانية قاسية معادية للاسلام».

غير ان الكاتب التركي المقرب من «الرفاه» محمد سراج يرى صورة أخرى في تنازلات اربكان، فيقول انه «لم يتنازل عن مطالبه وانما حقق جزءا منها وسيحصل على الباقي بالتدرج، فهو حصل



المصدر:
.....

التاريخ:
٢٠ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على الموافقة على ارتداء الحجاب في كل الجامعات (سبق للرئيس السابق تورغوت أوزال ان سمح بذلك جزئياً) وفي الادارات التعليمية، والمساجد تأسست هيئة شعبية لبنائها». وبالفعل بدأت بلدية اسطنبول - يرأسها رفاهي - بهدوء ازالة الاكشاك المحيطة بميدان تقسيم الشهير الذي ينوي «الرفاه» بناء مسجد فيه.

قال اي مدى يستطيع «الرفاه» ان يكبح جماح جماهيره الاسلامية امام تهديدات الجيش والقوى العلمانية بانقلاب عسكري؟

الغالب ان «الرفاه» سيستمر في اللعب وفق الاصول السياسية وفي اي ظروف صعبة، مثلما فعل في اجتماعات مجلس الأمن القومي التركي الاخيرة، ولن يلجأ في الغالب الى العنف على رغم اشاعات عن حملة شراء واسعة لبنادق الصيد لعشرات الآلاف من سكان قونيه اكبر معقل للرفاه ودائرة زعيمه حيث يحصل عادة على غالبية فيها. ويقول مصطفى الطحان، «لقد تعرض الرفاه ومن قبله (حزب) السلام للاضطهاد بسبب آرائه الاصلاحية، وفي كل مرة كان يعتقل القائمون على الحزب ويضطهدون لكنهم لم يفكروا مرة في العنف، والسبب يعود الى فلسفة واضحة ومنهج واضح وضعه اربكان وجماعته». ويضيف الطحان الذي عاش في تركيا طوال العقدين الأخيرين، «في السبعينات عندما اشتد الصراع بين اليمين واليسار المتطرفين كان يسقط يومياً ما معدله ٣ اشخاص برصاص العنف، وحاول هؤلاء جر الاسلاميين الى دوامته واغتالوا عدداً من شباب

الحزب، الا ان اربكان جمع الشباب وحذرهم وطلب من الذين لا يؤمنون بالمنهج السلمي للحزب ان يخرجوا منه، وبالفعل خرج هؤلاء من حزب السلام».

والغالب ان موقف اربكان الصريح برفض العنف اخذ ينتقل الى الحركات الاسلامية الأخرى، وتجلي ذلك في البيان الختامي لمؤتمر التجمعات الاسلامية الذي نظمته «الرفاه» في اسطنبول منتصف العام الماضي وشجب بوضوح استخدام العنف في المجتمعات الاسلامية او للوصول الى السلطة. ويرى الدكتور العوا الذي حضر المؤتمر ان هذه العبارة «ليست عابرة، وعبارة رفض العنف تكررت في كل مؤتمرات «الرفاه»، وواضح ان الحزب والاخوان يريدون تجذير هذه الفكرة، كما ان «الرفاه» حرص على عدم اشراك جماعات تنظيم «الجهاد» فممثلوه موجودون في أوروبا وكان يمكن دعوتهم، لكنه اراد تمييز التيار الاسلامي العريض عن هذه التيارات الداعية للعنف».

ويقول فتحي يكن زعيم «الجماعة الاسلامية» في لبنان الذي حضر المؤتمر، «هذه الاشكالية تشغلنا في جميع اللقاءات مع الرفاه ورجال الحركة الاسلامية، لأنها (العنف) تستنزف القوى الاسلامية وتشغل الحكومات عن اداء دورها

الحقيقي، وسنعمل على توضيح اي لبس في موضوع الجهاد والتفريق بينه وبين العنف، نحن

بصراحة نرفض العنف في المجتمعات الاسلامية ولا يمكن ان نسميه جهاداً ولا بد ان نوضح هذه المواقف باستمرار حتى لا يستغل احدهم حماسه الشباب ويجرهم الى ماس جديدة، والجهاد لا يكون الا مع قوى خارجية ولا يوجد في فقه الحسبة ما يسمح باستخدام القوة». وينشط يكن في اطار لجنة سياسية «دولية» شكلتها امانة المؤتمر الأخير، ويبدى اهتماماً بهذه المسألة وكذلك الدعوة للتصالح بين الحكومات والحركات الاسلامية وهي الفكرة نفسها التي يحملها اربكان ومارسها في اتصالاته بالمسؤولين في الدول العربية، كما تؤكد مصادر «الرفاه».

وبينما يحاول اربكان تحسين الأجواء لرفاقه الاسلاميين في الدول الأخرى، الا انه يستمد قوته من اجواء ديموقراطية لا تتوافر في الدول الأخرى. غير ان بعض الاسلاميين المتشددون في الدول العربية ذهب الى حد اتهام «الرفاه» بالتساهل في الأحكام الشرعية، بل حتى مخالفتها، فأربكان يصافح النساء ويضع اربطة العنق الحريرية والبلديات التي يسيطر عليها حزبه لم تمنع الخمر، ومن حسن حظ «الرفاه» وتركيا أيضاً ان غالبية الأتراك المتدينين لم يصابوا بأمراض التشدد الديني التي أصابت بعض الحركات الاسلامية العربية والمجتمع العربي، ولذلك لا تجد هذه المسائل اهتماماً يذكر في تركيا ■



المصدر : ١٩٩٧

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فضيحة العلمانية في تركيا

فهمى هويدى

ربما كان مبكرا الحديث الآن عن اهم الفضائح السياسية في عام ٩٧، لكنى اجازف بترشيح المشهد العلماني في تركيا للفوز بذلك اللقب، مطمئنا الى انه يملك رصيدا من المقومات والنقاط تمكنه من «اكتساح» أى منافس آخر يظهر الى نهاية العام، الا اذا شاء ربك ان يرينا ماهو افدح واتعس!

العلمانية والوطنية التي اقرها الدستور، مدركا ان تلك الحركات الرجعية تحاول تهئية الجو لاقامة نظام خارج الفكر العصر.

قوبل بيان مجلس الامن القومي بارتياح كبير في الأوساط العلمانية كما ذكرت «الشرق الأوسط» في اليوم التالي، اعتبرت تلك الأوساط ان الديمقراطية هي التي ربحت في هذا الاجتماع. اضاف مراسل الصحيفة في اسطنبول ان المراقبين يتوقعون تراجع اربكان عن مطالباته السابقة حول الحجاب وجلود الاضاحي ومسجد «تقسيم» والسفر برا الى المملكة السعودية.

وكانت هذه المطالبات بالغة التواضع، هي التي فجرت المشكلة في تركيا، واثارت قلق الأحزاب العلمانية والجيش، واعتبرت

اصولية وتشددا وتطرفا، وخطرا يهدد العلمانية والديمقراطية في البلاد!

الحجاب ممنوع والبغاء مشروع!

ليست هذه كذبة ولا هي مزحة، ولكنه كلام جاد يردده سياسيون كبار وجنرالات صارمون منتفخو الأوداج، ظهوروا على شاشات التلفزيون ليؤكدوا ان عرش العلمانية سوف يسقط من عليائه، وان شعلة الديمقراطية ستنتطفئ وان شمس الحرية ستغيب، وان المشروع الكمالى القابض على السلطة منذ ٧٥ عاما سينهار وتطوى صفحته الى الابد، اذا ما حلت تلك «الكوارث» بالمجتمع التركي، وفي مقدمتها السماح للمسلمات بارتداء الحجاب في دواوين الحكومة!

وكانت هذه القضية بالذات اكثر ما زعج النخبة العلمانية التركية، التي لا يمل رموزها من الحديث عن الحرية والديمقراطية، وباسمهما تم تقنين مهنة البغاء في تركيا. وهي المهنة التي لا تستطيع حكومة اربكان فتح ملفها او الحديث عن مشروعيتها في بلد تزيد نسبة المسلمين فيه على ٩٥ في المائة. ولكن حين فكر بعض نواب حزب «الرفاء» الاسلامي في التقدم بمشروع قانون يرفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب في مؤسسات الدولة، قامت القيامة وثار العلمانيون، واستنفر الجميع من عسكريين ومدنيين، حتى جرى ماجرى.

نفس الشيء بالنسبة لمسجد حي تقسيم، حيث لم يحتمل العلمانيون ان يقام مسجد في احد ميادين ذلك الحي الكبير، الذي يخلو من المساجد بينما يعد من اهم مناطق

للأحزاب السياسية اقامت الدنيا ولم تقعد لها منذ اربعة أسابيع، بدعوى ان العلمانية مهددة، وان مواريتها وتقاليدتها اصبحت في خطر داهم. اما ابواقها الاعلامية من صحف واذاعة وتليفزيون فقد ملأت الدنيا صياحا، وذرفت انهارا من الدموع وهي تتباكى على العلمانية والديمقراطية، الامر الذي استنفر قيادة الجيش ومجلس الامن القومي، وسط شائعات كثيرة ترددت حول احتمالات وقوع انقلاب عسكري من جانب الجيش الذي فعلها ثلاث مرات من قبل. انقلاب يرد للعلمانية اعتبارها ويصوب «الانحراف» البادى من مسارها. غير ان الانقلاب لم يقع، حتى الآن، وتتابعت البيانات والتصريحات السياسية والعسكرية محذرة من خطورة التهديدات الناشئة عن تصاعد «الاصولية» في تركيا، وتنامي مظاهر «التشدد» الديني. في الوقت ذاته خرجت مظاهرات لبعض النسوة حاملة صبور كمال اتاتورك، مؤسس الدولة العلمانية التركية، ومنذدة بالاصولية والرجعية، وداعية الى انقاذ العلمانية من المخاطر التي اصبحت تحيق بها.

اللحظة المثيرة في المشهد تمثلت في اجتماع مجلس الامن القومي التركي، الذي يضم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء المسؤولين عن الامن والدفاع غير قادة الجيش والمخابرات. هذا الحشد الكبير والمهيئ اجتمع لمدة تسع ساعات متصلة، لأول مرة في تاريخه، بعدها اعلن ان الجيش قدم عشرين مطلباً الى رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، زعيم حزب الرفاء الاسلامي، انطلاقا من موقفه التقليدي كحارس للعلمانية في تركيا. وحسبما ذكرت صحيفة «الحياة» اللندنية في ٣/٣، فان ابرز مطالب الجيش تمثلت فيما يلي: عدم السماح بالزى الاسلامي الذي اعتبر متعارضاً مع المبادئ العلمانية. تحويل المدارس الدينية المتخصصة في تخريج ائمة المساجد الى مدارس مهنية. اغلاق مدارس تحفيظ القرآن الكريم الاهلية. منع اقامة المسجد المقترح في حي «تقسيم» الذي يعد احد معاقل العلمانية في مدينة اسطنبول!

هذه الطلبات سربت الى الصحافة التركية من جانب الجيش، ولم يذكرها البيان الصادر عن مجلس الامن القومي، الذي اكتفى باعلان اشارات تحذيرية لنجم الدين اربكان، كان منها مثلاً: «ان المجلس درس كل الملفات الخاصة بالحركات الرجعية التي تستهدف النظام الديمقراطي العلماني، واسس النظام الاجتماعي القائم على الافكار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدينة اسطنبول، واعتبروا ذلك «تطرفا» ينبغي ان يقاوم، وان يعرض امره على مجلس الأمن القومي لاتخاذ مايراه مناسباً لدفع خطره.

حكاية جلود الاضاحى خلاصتها ان الخطوط الجوية التركية المملوكة للدولة اعطيت حق احتكار هذه الجلود وجمعها من الناس، الذين تصير اغلبيتهم الساحقة على تقديم الاضحيات في كل عام. ولان تعداد تركيا ستون مليوناً، فلك ان تتصور حجم الثروة التي تمثلها جلود اضاحى مسلميها، حين تجمع من الناس ثم تستثمر على نحو او آخر. وحين فكرت حكومة اربكان في كسر ذلك الاحتكار، والسماح للجمعيات الخيرية الاهلية بتلقي تلك الجلود من الناس والاستفادة منها، اعتبرت هذه «جريمة» فجرت غضب العلمانيين الذين راوا في تلك الخطوة محاولة من حكومة حزب الرفاه لتقوية الجمعيات الخيرية الاسلامية (لا تنس ان الاحزاب العلمانية ترفع شعار الدفاع عن المجتمع المدني الذي تعد تلك الجمعيات من أهم مقوماته في تركيا).

أما مسألة استخدام الطريق البري للسفر الى السعودية، الذي حظرت السلطات التركية بحجة انه ليس آمناً لمروءه في مناطق التمرد الكردي او بسبب توتر العلاقات مع سوريا، فهناك من يقول ان الدافع الحقيقي للحظر هو ان النخبة العلمانية لا تريد تيسير الحج والعمرة على المسلمين الأتراك الأمر الذي يؤدي في نظرهم الى توسيع نطاق الرجعية، وزيادة مؤشرات التطرف الاصولية.

لقد رفعت النخبة العلمانية التركية شعار «الاستئصال هو الحل»، وكانت المطالب العشرين التي قدمها الجيش تطبيقاً أميناً

لذلك الشعار، ولذا فانها قوبلت في اوساط تلك النخبة بمختلف مشاعير الحفاوة والانشراح. وهذه هي الفضيحة الحقيقية!

ما برح العلمانيون يدعون إلى عدم تدخل الدين في السياسة، ولكنهم يقدمون نموذجاً فاحشاً لتدخل السياسة في الدين. ويعلنون انهم يدافعون عن الديمقراطية والحرية، لكنهم يمارسون قهراً لا حدود له للمسلمين، ويرفضون التسامح مع أبسط شعائريهم. حتى غطاء الرأس يمنعونه على العاملات في مؤسسات الدولة فيصادر الحد الأدنى من حقوقهن في بلد اغليته الساحقة من المسلمين. ويهللون للليبرالية والتعددية، بينما يفرضون على الاغلبية المسلمة نموذجهم الخاص التغريبي والمعادي للدين متمسكين بديكتاتورية الاقلية، بل لا يتورعون عند الضرورة عن التلويح بالاحكام العرفية وانقلاب الجيش لتحقيق مرادهم. ويوهمون الجميع بان تعدديتهم احتملت حزب الرفاه الاسلامي، بينما يصرون على ان يصبح الرفاه علمانياً، ويتبنون مطالبهم في حظر الحجاب ومنع اقامة مسجد «تقسيم» وتصفية معاهد الاثمة والمدارس القرآنية.

طالبان على الطريقة العلمانية

المصدر:

٢٢ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

هذه التجليات كلها ليست جديدة ولا هي مفاجئة، فسجل العلمانية التركية حافل بالعداء للإسلام والمسلمين، فمنذ سطر كمال أتاتورك أولى صفحاته بعد توليه السلطة في عشرينات القرن الحالى. واتخذ سلسلة من القرارات التي استهدفت محو الاسلام في مقر الخلافة الاسلامية، حتى اغلق العديد من المساجد واوقف الحج، وشنق العلماء واهينو والغى الحرف العربي واجبر المسلمين على ارتداء القبعات.... الخ. وحينما تجرأ رئيس الوزراء الاسبق عدنان مندريس في الخمسينات وسمح باعادة فتح المدارس الدينية برفع الاذان باللغة العربية بدلا من التركية، انتفض الجيش وقام بانقلابه الذي ادى الى محاكمة الرجل واعدامه. مع الذين من الوزراء!

طوال التجربة العلمانية ظل التدين موصوماً بمختلف التهم التي تردت خلال العقود الأخيرة، من الرجعية والسلفية الى التطرف والاصولية والارهاب. حتى فشلت في العام الماضي محاولات اعطاء الموظفين المسلمين الحق في اداء صلاة الجمعة بالمساجد، وفي بعض المواقع اعتبر الانتظام في الصلاة تهمة تشكك في جدارة الشخص بتولي وظيفته، وكان ارتداء زوجته للحجاب دليلاً على تطرفه، يبرر احواله الى الاستبعاد. وحين فاز حزب الرفاه بالاغلبية النسبية في عام ٩٥م، فان النخبة العلمانية اصيبت بالفزع والهلع، رغم ان ذلك كان خيار الجماهير في انتخابات ديمقراطية نزيهة. ورغم ان حزب الرفاه سعى لتشكيل الائتلاف الوزاري قابلاً بالمشاركة مع الآخر العلماني، الا ان المشكلة ان النخبة العلمانية كانت ومازالت رافضة الاعتراف بالآخر ذي الاتجاه الاسلامي. والائتلاف الهش او زواج المصلحة الذي تم مع حزب الطريق المستقيم، تم على كراهة، وهو معرض للانهيال في أي لحظة.

ان شئت الدقة فقل ان العلمانية في تركيا «دين» يرفض أي منافسة، ليس هذا فحسب، وانما هي ايضا تعد العقبة الاخير التي تحول دون اقامة ديمقراطية حقيقية في

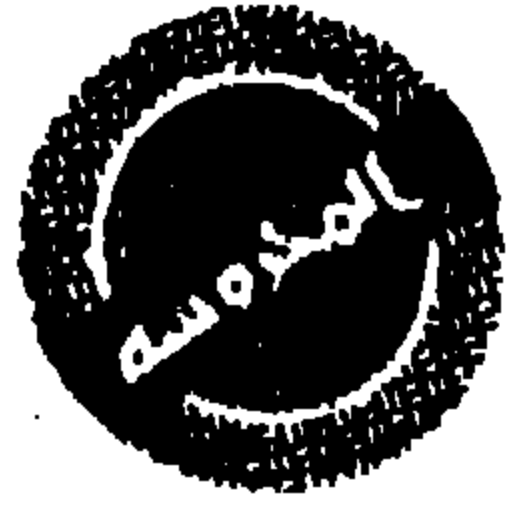
البلاد. تقوم على التسامح والاعتراف بالآخر واحترام ارادة الجماهير وسجل انتهاكاتها المتواصلة لحقوق الاغلبية المسلمة شاهد على ذلك.

ان التجربة التركية تقدم لنا نموذجاً حياً للتطرف العلماني تتحدد منطلقاته فيما يلي:

التغريب المطلق - العداء للإسلام حتى في شعائره البسيطة.

- استخدام الديمقراطية لغرض ديكتاتورية الاقلية.

وتن إذا ما دققنا في المشهد العربي، فسوف نجد ان تلك سمات التطرف العلماني في كل مكان. وهذا الذي حدث ويحدث في تركيا تكرر بدرجة او اخرى في بعض اقطار المغرب العربي، حتى انه في احد تلك الاقطار تم اغلاق ١٥٠٠ مسجد بحجة



المصدر:

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أربكان يحذر قادة الجيش من محاربة الإسلام

حذر رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان، -حسبما نقلت عنه صحيفة «يني ساكا» التركية اليمينية- الجيش التركي المؤيد للعلمانية من محاربة الإسلام. وأكدت الصحيفة التي تصدر في اسطنبول أن أربكان قال أمام مجموعة من الصحفيين: «لا يمكن لأحد أن يقضى على شعب مؤمن» وأضاف:

وأضاف: «أولئك الذين حاولوا أن يفعلوا هذا الأمر هنا فشلوا، وستالين أيضا حاول محاربة الدين وفشل». وتندرج هذه الملاحظات التي أدلى بها رئيس الحكومة التركية في إطار الانقسام الذي ظهر بينه وبين القادة العسكريين الأتراك الذين يعتبرون حماة الطابع العلماني للدولة وتمكنوا من أن يفرضوا على الحكومة التركية إجراءات قاسية لمكافحة نشاطات الإسلاميين في البلاد. يذكر أنه بعد خمسة أيام من الأزمة وبضغط من الجيش، وقع أربكان الأربعة الماضي لإجراءات التي وضعها العسكريون للحد من النشاط الإسلامي. ولكن رئيس الحكومة راجع فيما بعد مكانه وأرجأ إلى الخميس المقبل اجتماعا مهما لحكومة سيناقش طرق تطبيق هذه الإجراءات، وتقرض هذه الإجراءات من جملة ما تفرضه حظر القيام بأي دعاية لصالح تطبيق الشريعة ولصالح الإسلام في التلفزيون والإذاعة وتطلب فرض قيود صارمة على ارتداء الزي الإسلامي بالإضافة إلى إجراءات تهدف إلى منع الإسلاميين من شغل مناصب إدارية في دوائر الدولة وخصوصا في البلديات التي يسيطر عليها حزب الرفاه ومنع توظيف ضباط سبق أن طردوا من الجيش بسبب ميولهم الأصولية في هذه البلديات. وطالب العسكريون أيضا بمراقبة فعالة لآلية تمويل الجمعيات الدينية وكذلك الإتجار بالبنادق الذي ازداد خلال الأشهر الماضية بعد الطلب الكبير عليها. ودعا مساعد مقرب لرئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان إلى إجراء انتخابات عامة من أجل الحصول على تفويض أقوى في صراع الحكومة مع الجيش.. وقال عبد الله جول مساعد رئيس الوزراء: «عندما يصل الأمر إلى الرجوع للشعب سيتغير سلوك الجيش».



المصدر: المجلد الثاني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م

ولايتي في انقرة لاحتواء التوتربين البلدين تركيا: حزب تشيلريعلن دعمه مطالب الجيش من اربكان

□ انقرة، دمشق - «الحياة»:

■ تزامن اعلان حزب «الطريق الصحيح» امس ان على شريكه الاكبر في الائتلاف الحكومي التركي حزب «الرفاء» (الاسلامي) ان يمثل لمطالب المؤسسة العسكرية بتنفيذ اجراءات للحد من نشاطات الاسلاميين، مع وصول وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي الى انقرة امس، في زيارة هدفها احتواء الازمة بين البلدين.

وقال جيهان باتشيتشي، نائب رئيس حزب «الطريق الصحيح» الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلري: «سنأخذ الاجراءات اللازمة في الاجتماع الوزاري المقبل لتنفيذ التوصيات» التي اصدرها مجلس الامن القومي التركي، الذي يسيطر عليه العسكريون. و اضاف ان حزبه يؤيد «تطبيق هذه الاجراءات».

وكان رئيس الوزراء زعيم حزب «الرفاء» نجم الدين اربكان وقع الاسبوع الماضي بروتوكولا مع سكرتير مجلس الامن القومي الجنرال إلهان قليتش تعهد بموجبه تنفيذ التوصيات المؤلفة من ٢٠ بندا. ومن المقرر ان يناقش مجلس الوزراء مطالب الجيش في

اجتماعه الاسبوعي الخميس. و أبرز المطالب يتمثل في الحد من التعليم الديني وفرض حظر على الزي الاسلامي ومراقبة «نشاطات ايرانية» في تركيا ومواجهتها اذا اقتضى الامر.

ولايتي
وصرح ولايتي لدى وصوله الى مطار انقرة بان «البلدين عازمان على تخطي الازمة والخطوة الاولى قام بها (الرئيس التركي سليمان) ديميريل. وتشكل زيارتي الخطوة السياسية الثانية». وكان ديميريل اوفد نائب وزير الخارجية التركي علي توجان الى طهران حيث سلم الرئيس هاشمي رفسنجاني رسالة في شأن الازمة التي اثارها تصريحات للسفير الايراني في انقرة محمد رضا باقري في مناسبة رعاها بكر يلدرم، رئيس بلدية ضاحية سنجان قرب انقرة، الذي ينتمي الى حزب «الرفاء». واعتبرت المؤسسة العسكرية والوساط العلمانية في تركيا هذه التصريحات تدخلا في شؤون البلاد، وطالبت بابعاد السفير. ثم تبادل البلدان ابعاد سفيرين وقنصلين.

واوضح ولايتي انه سيلتقي اربكان وتشيلري اضافة الى

ديميريل. وتابع: «نعتقد انه سيكون بالامكان تخطي هذه الازمة بفضل النية الحسنة لدى الطرفين». وزاد ان رسالة رفسنجاني الى ديميريل «تتضمن دعوة رسمية لحضور قمة منظمة المؤتمر الاسلامي» المقرر عقدها في كانون الاول (ديسمبر) المقبل في طهران.

واعترف ولايتي بعد اجتماعه مع اربكان ان الازمة بين البلدين امكن «السيطرة عليها (...) بفضل موقف حكيم وصبور». ولم يعط تفاصيل أخرى. وزاد اربكان ان «تركيا وإيران لن تتدخلتا في الشؤون الداخلية لبعضهما بعضا وكل دولة تدير بنفسها علاقاتها الخارجية». وأكدت وزارة الخارجية التركية لاحقا في بيان ان العلاقات بين انقرة وطهران «تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية».

وكان ولايتي غادر دمشق امس متوجها الى انقرة بعدما اجري محادثات مع الرئيس حافظ الاسد ونظيره السوري السيد فاروق الشرع، وجه خلالها دعوة الى الاسد لحضور القمة الاسلامية في طهران، وبلغه الرئيس السوري قبوله الدعوة. وقالت مصادر



المصدر:
 تاريخ: 11/11/2014

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١٢/١٩٩٧

ديبلوماسية في دمشق ان محادثات ولايتي «افسحت في المجال للبحث في قضايا تتصل بالعلاقات الثنائية والوضع في المنطقة وتطورات عملية السلام». وأكدت ان العلاقات السورية - الإيرانية «تتطور يوما بعد يوم»، مشيرة الى استمرار تبادل الزيارات بين الجانبين وتوقيع اتفاقات في المجالين العسكري والاقتصادي.



المصدر: الحاشية

١٩٩٧

التاريخ: ١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نجم الدين أربكان بين الجيش وقواعد «الرفاه»

سامي شورش *

الماضي. بل جل ما يطالب به، كما توضح ذلك من نتائج الاجتماع الأخير لمجلس الأمن القومي التركي التي رضى لها أربكان، هو ان يمارس الأخير دوراً أكثر فاعلية للحؤول دون انتشار ظاهرة التطرف والاصولية في قواعد حزبه، والمجتمع تالياً. أما «الاستقالة» وفك الائتلاف القائم بين أربكان وتشيلير فهو مطلب الاحزاب المعارضة وحدها.

ويمكن في هذا الخصوص اعتبار تصريحات تشيلير التي تحظى بدعم الجيش، خلال الاسبوع الماضي، تأكيداً واضحاً على رغبة العسكريين في دوام ائتلافها مع أربكان، لكن على ان يكبح الأخير جماح تصرفات قاعدته الحزبية فلا تقدم على اي تصرف يوحى بالتطرف والاصولية.

والواقع ان أربكان يمكنه المساعدة بشكل فعال في معالجة

الظاهرة، أو على الأقل التخفيف من تأثيراتها على المجتمع التركي. فهو يحظى في قيادته الحزبية بدعم مطلق، لا اذل عليه من قيام وزير عدله شفيق قازان بطرد ١٤ من قادة منظمات الرفاه من مكتبه قبل ايام بعد اطلاقه على مسودة رد «متشدد» كانوا جاؤوا بها اليه لإعلانه باسم الرفاه. كما يحظى بكاريزما قيادية غير ضئيلة وسط قواعد حزبه والتجمعات الدينية في تركيا، ما يمكن ان يمنحه قوة مؤثرة لكبح جماح اي تطرف ديني أو تسرب «ايراني» الى الحركة الاسلامية التركية.

لكن مشكلة أربكان، ان معالجة التطلعات الاصولية في حزبه، أو ضمن المجتمع التركي، أمر معقد ويتطلب شروطاً لا بد من توفرها لضمان اتمامها بهدوء وسلمية.

وأول تلك الشروط، كما يمكن الافتراض، هو ان كبح جماح الاصولية عملية معقدة ومتداخلة لا يمكن لقيادته ان تخوضها بمفردها، بل لا بد من مساهمات جماعية تكمل احداها الأخرى. وفي ذلك المعنى لا يمكن للرفاه ان يقبل بشروط تحد من حريته ونشاطه تحت يافطة الحظر على الممارسات الاصولية، فيما تستمر الدولة في ممارستها المتعلقة بقمع السكان وحظر حريتهم الدينية بحجة الحفاظ على الطابع العلماني للدولة. لكل ذلك، لا بد لتخلي حزب الرفاه عن جزء اساسي من برامجه ومشاريعه ان يترافق، أو يتفاعل، مع تخلي الدولة عن أساليبها القمعية ضد المظاهر الدينية، وتوجهاتها المتعلقة بإدامة الحرب ضد الاكراد في جنوب شرق البلاد.

وتتطلب المعالجة اشاعة الفهم القائل ان الاصولية ليست وليدة صعود الرفاه الى الحكم. بل هي ظاهرة تعود في جذورها الى عقود ماضية. وتمتد مسبباتها لا الى تدخلات اقليمية (ايران مثلاً)، بل الى عوامل اقتصادية واجتماعية داخلية تتجسد في الحرمان المتعاظم الذي تعيشه فئات اجتماعية واسعة نتيجة اخفاق السياسات الاقتصادية للدولة، ما يعني ان جزءاً حيويّاً من المعالجة يرتبط بتحسين الاحوال الاقتصادية والمعيشية للمواطنين والسير قدماً في تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العديدة التي تم انجازها خلال العامين الاخيرين.

■ كشفت تطورات شدد الحبال بين العلمانيين الاتراك

والاسلاميين من حزب الرفاه، في اعقاب الخطاب التحريضي السيء الصيت للسفير الايراني محمد رضا باقري في بلدية سنجان التركية يوم ٣ شباط (فبراير) الماضي، ان جوهر المشكلة بين الجيش ورئيس الوزراء «الاسلامي» نجم الدين أربكان لا يكمن في اعتراض العسكريين على مساهمة الاسلاميين في الحكم، ولا في ملاحظاتهم القوية حيال تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري والنفطي مع ايران التي لا يرون فيها الا بؤرة لرعاية الارهاب، على حد قول الجنرال جويك بير نائب رئيس الأركان في واشنطن.

ما يكمن في اعتقادهم هو ان ظاهرة الاصولية المقتدية بالنموذج الايراني اخذت تشهد توسعاً خطيراً في قواعد حزب «الرفاه» ما يستدعي عملاً سريعاً للحد من انتشارها. وفي رأي العسكريين ان الاشارات في ذلك الخصوص لا تقتصر على خطاب باقري في سنجان، بل تتعداه الى حوادث اخرى عميقة الدلالة، منها تنامي ظاهرة الاجتماعات الموسعة في الجوامع والمراكز الدينية، وانتشار التحريض الخطابي الديني والاحتفالات التي تجرى مراسمها وفق النمط الاحتفالي الايراني، واشتداد الضغوط «القاعدية» على أربكان من حزبه، لطرح مشاريع قوانين في البرلمان تطالب بحرية ارتداء الحجاب في الجامعات والدوائر الرسمية والتوسع في بناء الجوامع وتسهيل أداء الحج امام المواطنين بالسماح لهم باستخدام الطرق البرية، اضافة الى اشتداد اللهجة الانتقادية (في قاعدة الرفاه) لاتفاقات التعاون العسكري بين اسرائيل وتركيا، مقابل دعوات حماسية للانفتاح على ايران وإقامة تعاون عسكري اقليمي معها. وكل تلك الاشارات، تعتبر، في قناعة مؤسسة الجيش التي ترى ان واجبها الاول حماية الطابع العلماني للدولة التركية وتحالفاتها الثابتة مع الغرب، بمثابة دق متكرر لنواقيس الخطر.

لكن الجيش التركي، على ما يبدو، لم يعد تلك المؤسسة المتزمّة التي لا تتوانى عن فرض ارادتها على السياسيين كلما تطلبت مصالحها ذلك. بل اخذ يشهد تحولاً محسوساً في نمط التفكير وطريقة فهم الاحداث والتطورات منذ انتهاء الحرب الباردة نهاية الثمانينات. واسطع الدلائل في ذلك الخصوص، عدم ممانعة الجيش في خطوات تورغوت أوزال، في اواخر عهده، لايجاد حل ثقافي لمشكلة الاكراد عام ١٩٩٣، وعدم تشنجه من نجاحات حزب الرفاه «الاسلامي» في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٥. بينما المعروف ان أحد اهم اسباب اندفاع الجيش للانقلاب على الحكم المدني عام ١٩٨٠ كان نمو الاسلام السياسي في تلك الفترة. كما يمكن الاشارة الى الانتخابات التشريعية في نهاية ١٩٩٦، حين لم تبد المؤسسة العسكرية تخوفاً من فوز الرفاه، ونجاحه لاحقاً في إقامة ائتلاف حكومي مع حزب «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيلير. اما آخر الأدلة، فهو تجنب الجيش اعطاء اي تلميح يوحى بخيار الانقلاب العسكري طريقاً لحل الأزمة التي تعصف بالحياة السياسية التركية منذ بداية شباط



المصدر:
المجلة الشهرية

التاريخ:
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اما القول بمسؤولية ايران في تنامي الاصولية التركية، فهو في احسن الاحوال لا يختلف عن اقوال مشابهة مفادها مسؤولية سورية عن المشكلة الكردية، وباكستان عن مطالبات سكان كشمير، وارتيريا او اثيوبيا عن التساع نشاطات المعارضة في جنوب السودان. بينما الحقيقة ان كل تلك الاقوال يكتنفها عجز هائل عن ادراك خلفيات المشكلات الداخلية بعيداً عن إرادة الخارج الاقليمي.

وكل ذلك، دون شك، لا يمكن ان يعني تبرئة الايديولوجيا الايرانية من مسؤولية ذر الملح في جروح تركيا. لكن المسألة تبقى متمثلة في ان «الإصبع الإيراني» لا يمكن له ان يكون - في واقع منخور باللااستقرار والمشاكل التي يعانيها الواقع التركي - اكثر من محاولة استغلال لمشكلات قائمة أصلاً.

الى ذلك، لا يمكن مطالبة اربكان بالحيدان عن طابعه الديني عن طريق إلزامه شروطاً تعجيزية لا تجعل منه غير نسخة مكررة عن الاحزاب العلمانية. والقبول، في ذلك المعنى، لا يمكن ان يؤدي إلا الى اضعاف موقعه ودوره الاعتدالي ضمن الحركة الاسلامية التركية وغير التركية.

خلاصة القول ان اربكان، كما يبدو، عازم على المساعدة. لكنه، في المقابل، يحتاج الى من يساعده على اداء مهمته. اما إجباره على التخلي عن رئاسة الحكومة قبل موعده القانوني، او إلزامه شروطاً لا يجد معها طريقاً للتخلص من اثقالها غير الاستقالة، فلا يمكن ان يصب، في النهاية إلا في صالح المتشددين والاصوليين داخل الرفاه وخارجه، أو حتى المتربصين بالوضع التركي من خارج الحدود. ولا يحتاج الباحث عن دليل على كل ذلك، الى التمعن طويلاً. فمثال الجزائر ما يزال بكل دماثة وماسية ماثلاً للعيان.

* كاتب عراقي مقيم في بريطانيا.



المصدر: العالم اليوم

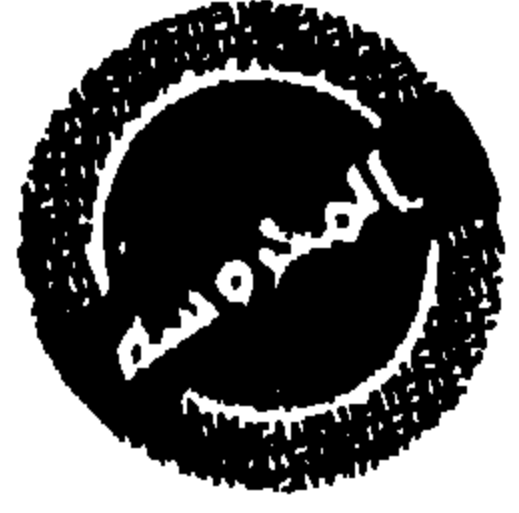
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ مارس ١٩٩٧

تشيللر تطالب الرفاة بتنفيذ مطالب الجيش

□ أنقرة - وكالات

أعلن حزب الطريق القويم المحافظ الشريك في الائتلاف الحاكم في تركيا والذي ترأسه تانسو تشيللر وزيرة الخارجية ونائبة رئيس الوزراء أنه سيحاول اقناع حزب الرفاة الإسلامي الشريك الأكبر في الحكومة بتنفيذ مطالب الجيش الخاصة بتقييد الأنشطة الإسلامية في البلاد.

وصرح جيهان باكاسي نائب رئيس حزب الطريق القويم بأن الحزب سيتخذ الاجراءات اللازمة في الاجتماع الوزاري المقبل لاقتناع الرفاة بزعامة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء بتنفيذ تلك المطالب والتي وقع على تعهد للجيش الاسبوع الماضي للالتزام بها. ووضح باكاسي أن «الطريق القويم» يؤيد تطبيق هذه الاجراءات والتي تتضمن الحد من المد الديني الذي يقوم به الرفاة وفرض حظر على الزي الإسلامي.



المصدر:
.....

التاريخ: ٣ - ١ - ١٩٩٧ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة
حب

تركيها في معادلة صعبة.. وهل تستثمر الديمقراطية بكل ثوابها؟!

تركيا في مازق.. تواجه معادلة صعبة.. تبحث لها عن حل.. لأن تركيا تريد دخول الاتحاد الأوروبي.. حتى تستفيد من مزاياه الاقتصادية.. في حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال والسلع.. وقبلت تركيا شروط الاتحاد الأوروبي.. وكان الشرط الوحيد.. هو أن تطبق الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان.. كان مفتاح الدخول إلى الاتحاد الأوروبي أن تكون دولة ديمقراطية.. ومجتمعاً مدنياً.. وتحقق ذلك عن طريق خطوات واضحة.. فقد استقال الجنرال كنعان أفدين من رئاسة الجمهورية.. وكان قد حصل عليها في انقلاب عسكري.. وقامت الأحزاب.. وأجريت انتخابات حرة مباشرة بين مرشحين مدنيين.. وأجريت انتخابات البرلمان.. وقامت حكومة ائتلافية.. وتقدمت تركيا خطوات واسعة في مجال الديمقراطية.. ونحو دخول الاتحاد الأوروبي.. الذي تحققت كل شروطه.. ماعداً بعض المشاكل البسيطة في حقوق الإنسان.. تعالجها تركيا في الوقت الحاضر.

ولكن الديمقراطية أدت إلى ثوابع أخرى.. فإن الديمقراطية تعني حرية التعبير وحرية الاختيار وحرية الحركة.. وكل ما تعنيه الحرية بكل اتجاهاتها.. وأدت الحرية إلى عودة الروح الإسلامية في تركيا.. بعد أن كانت ممنوعة من أيام اتاتورك.. ونتيجة طبيعية للكبت الذي عاناه المسلمون فقد ظهرت حركة واسعة لبناء المساجد.. وإقامة المدارس التي تعلم القرآن.. وكان ممنوعاً في تركيا إذاعة الأذان أو القرآن في الإذاعة والتلفزيون.. ولكن رمضان فرض نفسه.. ورأت المرأة التركية أن من حقها أن ترتدي الحجاب.. وكانت تركيا في عهد اتاتورك وخلفائه ممنوعة من ارتداء الحجاب.. ومسموح لها بالمايوه والعري.. وتلفزيون تركيا مشهور بعروضه العارية.. ولأن الحرية لا تتجزأ، فقد سمحت الحكومة للمرأة بأن ترتدي الحجاب إذا كانت تريد ذلك..

وقامت القيامة في تركيا.. وخرجت مظاهرات النساء تخرج على السماح للمرأة بالحجاب.. وهدد الجيش بانقلاب عسكري إذا استمرت الحكومة في تشجيع حرية المسلمين.. مع أن الحكومة لم تفعل شيئاً غير أنها وفرت الحرية للناس تبعاً لتعليمات الاتحاد الأوروبي..

والمآزق الذي تواجهه تركيا حالياً.. هل تستمر في الديمقراطية وما تعنيه من حريات.. وبذلك تضمن دخول الاتحاد الأوروبي.. أو تتراجع عن الحريات والديموقراطية لترضى الجيش التركي ومظاهرات النساء الغاضبات من الحجاب.. ولماذا تكون هناك حساسية دائمة ضد مظاهر الإسلام عند الجيش في تركيا والجزائر وتونس.. وخصوصاً أن الجيش التركي له معاملات مع

إسرائيل.. حاول رئيس الوزراء أن يلغيها.. ولكن الجيش التركي أصر على معاهدة التعاون مع إسرائيل.. الطرف الأساسي في المعادلة الصعبة هو الاتحاد الأوروبي.. هل يريد الديمقراطية بكل التزاماتها.. أم أنه يريد تركيا دولة علمانية حتى لو تعارض ذلك مع الحريات.. ولكن الطرف الأهم هو الشعب التركي هل يرفع نسبة تصويته مع حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات القادمة أو يخفضها.. لأن الحزب لم يحصل في الانتخابات الأخيرة إلا على ٢٢٪ من أصوات الناخبين.. ومع أنها أعلى نسبة سمحت له بتشكيل الوزارة إلا أنها معروضة على الناخب التركي.. وما يريده لمستقبل بلاده.. والأفضل طبعاً أن تزور الانتخابات على حسب مزاج الاتحاد الأوروبي.. وتنتهي المشكلة.

محمد الحيوان



المصدر: صحيفة المواقف

١٢ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك الفهر

بنا صرب

تركيا : اربكان و تشيللر
تتسبب اضرار اخيرة

مما فاقده من بريقه الإسلامي ، كتعديل ساعات العمل ،
والسماح بالحجاب في المصالح الحكومية ودور العلم ،
ودعوة رؤساء الطرق الصوفية لحفل إفتار في مقر

الوزارة ، وهو إجراء يحدث لأول مرة منذ عام ١٩٢٥ ،
حيث تم حظر هذه الطرق قانونيا .

وقد أقدم أربكان على عملية « التصعيد الرمضانية »
بعدما أيقن من فشل المعارضة العلمانية من إسقاط
دستوريا نتيجة للرابطة الكتوليكية التي تجد
« الرفاه » الإسلامي بـ « الطريق القويم » العلماني
عندئذ ، قرر أربكان خوض مخاطرة محسوبة تعوض
عما خسره خلال الأشهر الماضية في أنه « فرط » في مبادئ
الإسلامية ، على الرغم من علمه مسبقا أنها مغامر
خسرة ، ولكن حسبته أنه « حلال » .. وأنه لن يخلع من
السلطة بطريقة دستورية ، وإنما بانقلاب عسكري
مثلما حدث من قبل عام ٦٠ ، و٧١ ، و١٩٨٠ ، وهو
احتمال ضئيل فتركيا الأمس غير تركيا اليوم .

في هذه الأجواء المشحونة صدر بيان هام يوم ٢٠
ينالير الماضي ، عن جمعية الصناعيين ورجال الأعمال
الأتراك يدعو باختصار إلى رفع يد الجيش عن السياسة
والغاء « مجلس الأمن القومي » ، وتعود خطورة هذا
البيان إلى أن « مجلس الأمن القومي » على الرغم من أنه
مجلس استشاري ، إلا أنه من الناحية الفعلية هو
المؤسسة الأهم في صناعة القرار السياسي ، فهو القناة
الشرعية التي يمارس الجيش من خلالها الحفاظ على
الإرث « الاتتوركي » العلماني .

ومما زاد الطين بلة ، وقصم ظهر البعير في هذا
التصعيد بين « الرفاه » الإسلامي ، والمؤسسة
العسكرية ، ما حدث في بلدية « سينجان » القريبة من
العاصمة ، حيث دعا « بكر يلديز » رئيس البلدية المنتم
لحزب الرفاه ، إلى احتفال بـ « يوم القدس » الذي رفعت
فيه صور زعماء « حزب الله » ، و « حماس » ، وحضره
السفير الإيراني محمد رضا باقر ، والذي دعا الأتراك
الاصوليين إلى التحرك وعدم التكرار لاصوليتهم
الإسلامية .

ولمجر اليوم التالي ٤ فبراير تحركت الدبليات ، إلا أنها
لم تعلن البيان رقم واحد .. فلا شك أن بقاء تركيا
ديمقراطية مستقرة أمر ضروري بالنسبة لأهداف
السياسة الخارجية الأمريكية سواء بالنسبة للشرق
الوسط أو بالنسبة لمنطقتي القفقاس وبحر إيجه ، ومن
هنا تم تراجع الطرفين بعد أن أعلن الناطق الرسمي
باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز ، أن

من المفارقات في الأزمة التركية الراهنة ، أن تانسو
تشيللر ، زعيمة حزب « الطريق القويم » العلماني ،
والتي شنت حملتها الانتخابية بوصف حزبها هو
« العقل الصامد بوجه قوى الغلام الأصولية » ، هي
التي فتحت الباب لحزب « الرفاه » الإسلامي ببيديها .
كانت الصيغة في البداية ، هي إعطاء السلطة
للإسلاميين ، مقابل إسقاطهم تهمة الفساد الموجه إلى
السيدة تشيللر وحزبها .. وكان نجم الدين أربكان ،
زعيم حزب « الرفاه » الإسلامي ، يعرف جيدا ، أن
الائتلاف مع حزب « الطريق القويم » يحتم عليه دفع
ثمن متبادل وتنازلات مشتركة ، ولهذا سعى أربكان في
البداية إلى تهدئة مخاوف المؤسسة العسكرية ، عمدا
الغفلام العلماني في تركيا ، فبادر بزيارة قبر أتاتورك ،
وتعهد باحترام أفكار مؤسس الجمهورية التركية ،
وحافظ في الوقت نفسه على اندماج تركيا بالمجموعة
الأوروبية ، والموافقة على طلعات الطيران التي تقومها
أمريكا فوق شمال العراق (وهي سياسة سبق أن
عرضها بشدة) ، كما صادق على اتفاقية الدفاع مع
إسرائيل ، وقبل بإقصاء عدد من الضباط الإسلاميين من
الجيش ، وفي المقابل قام برحلات إلى ليبيا وإيران ،
واستضاف الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ، بل
ومضى قدما في صيغة الغاز والتعاون العسكري مع
إيران ، رغم تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بفرض
حظر على تركيا .

وبعض الفضيحة التي وقعت في ٣ نوفمبر الماضي ،
والتي أصيب فيها عضو في البرلمان من حزب « الطريق
القويم » ، ورئيس البوليس ، ومجرم سييء السمعة ،
نتيجة لتصادم سيارتين ، وما أعقب ذلك من مزاعم تقول
إن هناك شخصيات بارزة في الدولة ضالعة في نشاطات
الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات ، وبعد أن امتدت
الاتهامات لتطال عائلة تشيللر نفسها .. ومع قدوم شهر
رمضان ، انتهز أربكان الفرصة ليطلق حملة تعيد بعضا



المصدر: صباح الخير

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واشتعلون على ، ثقة ، أن تركيا مستقرة سياسيا ، وإن
ديمقراطيتها العلمانية ستستمر ، وهكذا تراجع أربكان
وقبل الشروط الـ ٢٠ التي وضعها مجلس الأمن
القومي .. وهكذا سيظل زواج المصلحة القلبي بين
، الرفاه ، ، و الطريق القويم ، كدواء مر على المجتمع
التركي أن يتجرعه طالما أنه عاجز عن مواجهة مشكلاته
الحقيقية .. وحتى إشعار آخر .

محمد تاي



المصدر : **بأية الديمقراطية**

التاريخ : **١٢ مارس ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش هو الحزب الحاكم في تركيا

انحراف حركة الصراعات المجتمعية يؤدي الى استدعاء الحرب الأهلية

محمد عبد الجبار *

الذي يتبوا منصب «ولاية الفقيه» منتخب أيضاً على مرحلتين من قبل مجلس للخبراء والمختصين

■ تتضح الآن أكثر فأكثر صورة الديمقراطية التي يتمسك بها علمانيو تركيا ويتباكون عليها من الخطر «الاسلامي» المهدق بها، يزعمهم، انها ديموقراطية الجيش الذي تحول، كما دلت تطورات الاسابيع الماضية، الى لعب دور الحزب الحاكم الوحيد في البلاد، إلا انه حزب حاكم من طراز مختلف: فهو يحكم باسم «الحفاظ على الديمقراطية وصيانتها من عبث الآخرين» حتى لو كانوا احزاباً سياسية تملك نواباً منتخبين في البرلمان، وحتى لو كانوا حكومة منتخبة تحكم باسم الشرعية الديمقراطية البرلمانية.

يقوم النظام «الديموقراطي» التركي على تركيبة فريدة تميز بين الحكم العسكري المباشر الذي نعرفه في العالم العربي من عقود وتكون كلمة العسكريين هي العليا فيه، وبين الحكم الديموقراطي البرلماني المدني الذي نعرف صورته كما هو مطبق في دول أوروبا الغربية. لكن الفارق الاساسي بين النموذج التركي ونظيره، الاوروبي ان الحكم المدني في النموذج التركي مجرد صورة يحتاج تظهيرها وتثبيتها الى موافقة العسكريين واقرارهم ومصادقتهم، فالعسكريون الذين يحكمون من خلال مؤسسة غير منتخبة اسمها مجلس الأمن القومي يمارسون دوراً يشبه دور الفقهاء في مجلس صيانة الدستور في ايران، مع فارق اساسي ايضاً حتى في هذه الحالة وهو ان المجلس الايراني

يمكن تسميتهم بـ «اهل الحل والعقد» من قبل عموم الناس في عملية تصويت شعبية واسعة. اما عسكريو مجلس الأمن القومي فليسوا منتخبين انما هم اعضاء في هذا المجلس فقط لانهم ضباط كبار يحتلون مواقعهم بحكم التدرج الوظيفي العسكري في احسن الحالات، وثمة فارق آخر ذو طبيعة كوميديّة: ان «قرار» مجلس الخبراء بشأن اختيار الفقيه الولي غير ملزم ما لم يحصل على اقرار شعبي عام، اما «توصيات» مجلس الأمن القومي العسكري فهي ملزمة للحكومة المدنية التي يتعين عليها ان تنفذ هذه التوصيات بحذافيرها. وحينما يرغب رئيس الحكومة في عرض هذه التوصيات على البرلمان لاضفاء الطابع الديموقراطي عليها ولعرفة رأي ممثلي الشعب فيها كما تقتضي الممارسة البرلمانية فإن الاحزاب العلمانية التي «يحكمها» الجيش ترفض هذه الاحالة وتتصل من دعم الحكومة المدنية المنتخبة في صراع يبدو انه قائم بالفعل بينها وبين الجيش الذي تعمل قوانين اشتغاله الداخلية غير المعلنة، كما يبدو، على منع غير العلمانيين من الوصول الى قيادته بالضبط كما هي الحال في النظام الحالي في العراق، الذي يمنع وصول غير البعثيين مضموني الولاء الى قيادة الجيش العليا.

هذه هي الحقيقة، فالمشكلة الحالية في تركيا هي تعبير صارخ عن صراع مستحكم بين

حكومة مدنية منتخبة تمارس الحكم على اساس قواعد اللعبة الديموقراطية المعروفة وقيادة عسكرية غير منتخبة تريد ممارسة الحكم والنفوذ من وراء ظهر هذه الحكومة باسم الحفاظ على العلمانية، ويؤيد الجيش في

هذا الصراع الاحزاب العلمانية التي تخشى على وجودها من ان يكتسح المد الشعبي غير العلماني، فيما يؤيد الحكومة غالبية برلمانية وقاعدة شعبية تتسع باستمرار بعمق أزمة الهوية في المجتمع التركي من جهة واتساع الشعور بالانتماء الاسلامي باعتباره المحور المركزي للهوية الوطنية لدى الشارع التركي من جهة ثانية. ولا يمكن وصف اختيارات الاحزاب التركية العلمانية المؤيدة للجيش بانها ديموقراطية، فهي من جهة تناصر الجيش على الحكومة المدنية وهو امر يتناقض مع أبسط مقومات الديموقراطية التي تقضي ببقاء الجيش في الشككات وتضييد وظيفته في الحفاظ على استقلال البلاد من أي اعتداء عسكري



المصدر : مجلة الموقف

التاريخ : ١٣ شعبان ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خارجي. وهي من جهة ثانية ترفض رفع القيود التي وضعها كمال أتاتورك على حرية الفرد واختياراته السلوكية بحجة التحديث واللاحاق بركب الحضارة الحديثة وهو مفهوم متخلف للحدثة برز في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الجاري مع حال الانبهار بالحضارة الغربية التي اصاب بعض مثقفي العالم الاسلامي وهي اصيحت من مخلفات التاريخ مع عودة الاعتزاز بالهوية الذاتية للمجتمعات من دون ان يعني ذلك الانغلاق على الذات ورفض التفاعل مع الحضارة القائمة.

في الواقع لا تفعل هذه الاحزاب العلمانية سوى انها تشجع على عودة الحكم العسكري كمقدمة بل شرط لفرض نموذجها التحديثي على المجتمع التركي الذي تدل حركة الوعي العام فيه على اتجاهات أخرى مختلفة. وهذا يعني ان هذه الاحزاب العلمانية المدعومة من الجيش والداعمة له في الوقت نفسه لا تقوم سوى بالعودة الى الصراعات المجتمعية الى لحظة تاريخية سابقة واعادة انتاجها في غير ظروفها الموضوعية من اجل منح المزيد من الوقت والعمر لنموذجها التحديثي الذي تجاوزته حركة المجتمع واتجاهات صراعه الموضوعية. ان موضوعية هذه الاتجاهات تحتم التركيز على المهمات الفعلية التي يتعين انجازها في المجتمع التركي.

ويأتي في مقدمة هذه المهمات تعميق التجربة الديمقراطية

فكراً وممارسة ومؤسسات ومعالجة عوامل اختراقها واجهاضها من قبل القوى غير الديمقراطية تاريخياً واعني بذلك الجيش الذي دلت الخبرة العملية في كل الحالات المشابهة انه غير قادر على الاندماج في اللعبة الديمقراطية لان هذا «الاندماج» - وهي عبارة مجازية هنا - يتطلب خروج الجيش اصلاً الى الحياة السياسية المدنية الامر الذي ترفض جيوش العالم الثالث، ومنها الجيش التركي، القيام به.

هناك أيضاً مهمة الخروج من

الازمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة التركية التي هي من وجه آخر احدى افرازات الحكم العسكري العلماني المغطى بمسوح مدنية يتضح يوماً بعد يوماً مدى هشاشتها وقابليتها للعطب والانكسار. وهي ازمة لا تستطيع «الانجازات» الاقتصادية ان تخفي حقيقة عمقها التي تتجلى، حسب معطيات عام ١٩٩٣، بالدين الخارجي والعجز في الموازنة. فقد وصل الدين الخارجي الى ٦٠ بليون دولار وهذا رقم يجعل تركيا في المرتبة الثامنة من بين الدول الأكثر استدانة في العالم وهو امر يؤدي الى تصاعد التضخم الذي وصل في ذلك العام الى ٧٠ في المئة وهي نسبة تعادل ١٠ مرات المعدل المعمول به في دول السوق الأوروبية المشتركة. اما العجز في الموازنة فقد وصل الى نسبة ١٤ في المئة من الدخل الوطني العام بينما تبلغ النسبة المسموح بها في دول السوق ٣ في المئة فقط. ويرى الخبراء الاقتصاديون ان كلفة الدين العام (٨٠ الى ١٠٠ في المئة في العام)، اضافة الى ضعف رأس المال الاستثماري الوطني عوامل من شأنها ان تحد من قدرة الاستثمارات الانتاجية،

وهي اقل ثلاث مرات عن نظيرتها في دول السوق الأوروبية المشتركة.

وتثير هذه الظروف الاسئلة والشكوك حول قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل تتناسب مع الزيادة المطردة في عدد السكان. إذ يتوقع ان يرتفع من ٥٦ حالياً الى ٩٠ مليون نسمة في الثلاثين سنة المقبلة. علماً ان البطالة المزمنة وتناقص القدرة الشرائية للاجور وتاكل العملة الوطنية عوامل أدت الى اضطراب ٥ ملايين تركي الى مغادرة بلادهم والبحث عن فرص عمل في أوروبا.

هناك أخيراً المشكلة الكردية التي يبدو ان الفكر السياسي العلماني التركي غير قادر على حلها بطريقة انسانية وديموقراطية. بل ان أحد قادة الجيش مهد للتهرب من حل هذه المشكلة في الوقت الحاضر بادعاء ان خطر «الاصولية» اهم من

المشكلة الكردية. وهذا يعني ان القيادة العسكرية الحاكمة تخطط لتأجيل العمل على حل هذه المشكلة والتفرغ لمواجهة الخطر الجديد. وهذا يعني أيضاً استمرار العمل بالحل العسكري الذي يزيد بدوره من التوترات السياسية والاجتماعية في تركيا فضلاً عن كلفته المالية العالية.

تقوم النخبة العسكرية - السياسية العلمانية في تركيا الآن بحرف الاهتمامات المجتمعية وتوجيه حركة صراعاتها وجهة تبعدها عن هذه المهمات الموضوعية الملحة لا شيء سوى للمحافظة على مواقعها المتنفذة في الدولة التي لم تعد طبيعتها العلمانية المفروضة بقوة العسكر منذ قيامها في مطلع القرن قادرة على ان تنسجم مع مبادئ الديمقراطية وروحها من جهة

ولا مع التحولات المجتمعية العميقة من جهة ثانية.

وهذا ما يتضح بجلاء من «التوصيات» التي قدمها مجلس الامن القومي الى الحكومة المدنية وتركز في معظمها على قضايا ذات طابع ديني يرقى الى مستوي الخيارات الشخصية للمواطن مثل تعلم القرآن وارتداء الزي الديني بالنسبة للنساء وهي امور لا تقدم شيئاً ولا تؤخر على صعيد العمل على حل المشاكل الجذرية والاساسية التي تواجه الدولة والمجتمع في تركيا. فبدل من ان تعمل هذه النخب، خصوصاً في شقها المدني على تعزيز حال التعايش السياسي التي تتطلبها الديمقراطية وتكوين جبهة وطنية لتظافر كل القوى في جهد وطني عام لتحقيق تلك المهمات نجد انها تفتح جبهة صراع جديدة اسلامية - علمانية تعيد حركة المجتمع واهتماماته سنوات الى الوراء.

بل ان الاخطر من هذا ان حرف حركة الصراعات المجتمعية عن وجهتها الموضوعية سوف لن يؤدي في آخر المطاف إلا الى «تطوير» المشكلة الراهنة بمزيد من التعقيد في عناصرها الداخلية ومن ثم ادخال الدولة والمجتمع التركي في حال الازمة التي

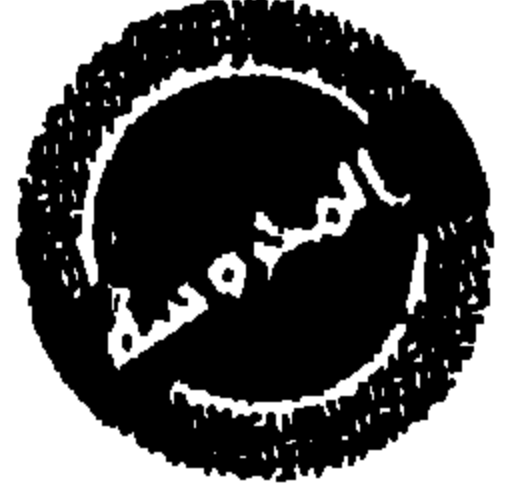


المصدر:
.....

التاريخ:
.....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعني عتدم قسرة ادوات الحل
المتوافرة ضمن الوضع الراهن
لهما على التوصل الى مخرج
منها بالاساليب والاليات
السياسية المدنية. وهذا يعني فتح
الباب على احتمالات ماسوية
خطرة لن تكون بعيدة عن النموذج
الليباني في التسعينات او
النموذج الجزائري في
التسعينات. وهما نموذجان لا
يعقل ان احدا في تركيا يتمنى
استعارتهما.

* كاتب وصحافي عراقي.



المصدر: الحياة اللبنانية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣ مارس ١٩٩٢

حكومة اربكان تتخذ اجراءات اليوم لتطبيق مطالب الجيش التركي

□ أنقرة - «الحياة»:

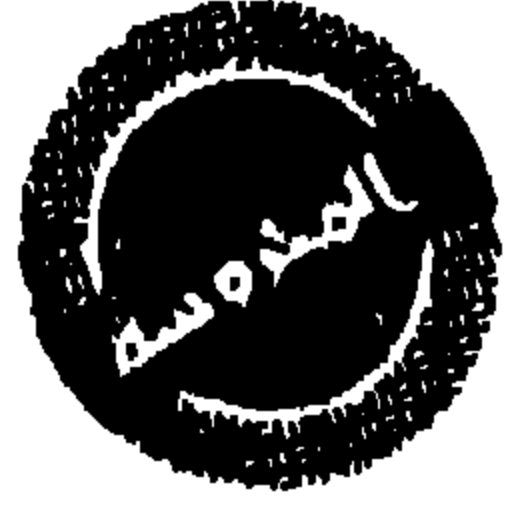
■ أعلن وزير تركي امس ان رئيس الوزراء نجم الدين اربكان سيرأس اليوم اجتماعاً لحكومته للبحث في مطالب الجيش التركي للحد من نشاطات الاسلاميين ورجح انه سيوافق على اجراءات لتنفيذ بعضها.

وأوضح وزير السياحة بهاء الدين يوجيل (من حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر) ان «هناك اجراءات يجب احالتها على البرلمان واخرى يمكن تنفيذها بقرار (حكومي).

الاجراءات الضرورية ستطبق». وكان اربكان، الذي يتزعم حزب الرفاه (الاسلامي)، وقع قبل اسبوع بروتوكولاً مع امين مجلس الامن القومي الجنرال إلهان فليتش قبل بموجبه مطالب الجيش، ولكنه لم يتخذ حتى الآن اي اجراءات عملية لتطبيقها. وقال اربكان اول من امس ان اجتماع مجلس الوزراء اليوم «سيظهر الاهتمام والعناية اللازمين» بعشرين مطلباً للجيش صدرت في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي في شكل توصيات عن مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، لوضع

حد لنشاطات يعتبرها الجيش اسلامية متطرفة هدفها تقويض النظام العلماني القائم في الجمهورية التركية منذ اسسها الجنرال الراحل مصطفى كمال (اتاتورك) في ١٩٢٣.

ولم يوضح يوجيل طبيعة الاجراءات المحتملة التي يمكن ان يتخذها مجلس الوزراء لكن محللين سياسيين اعربوا عن رايهم بان اربكان سيسعى الى كسب الوقت بان يقدم تنازلات محدودة للجيش لن تهدد مواقفه في قواعد حزبه التي أساءها فشل



المصدر:
.....

التاريخ: ١٣٠٤٠١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زعيمها بتنفيذ أي من وعوده خلال الحملة الانتخابية في ١٩٩٦ باعتماد
تشريعات اسلامية متى أصبح رئيسا للوزراء. وكتب المعلق السياسي
صحيفة «حرية» سيدات إيرغن المعروف بإطلاعه على تفكير قادة
الجيش، ان المؤسسة العسكرية تتطلع الى ان تتخذ الحكومة اجراءات
لتقليص التعليم الديني. و اضاف: «اذا لم تطبق المطالب المتعلقة بالتعليم
الديني فإن الازمة ستعمق».



المصدر:

1999 05-15 13

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

حيرة أربكان ومسؤولية العسكر

■ حين كانت ديكتاتورية ستالين في ذروتها، دُعي بوريس باسטרناك الى مؤتمر رسمي بالطبع، للكتاب في موسكو. وقد عرف الروائي والشاعر انه اذا ما حضر وتكلم، فسوف يعتقل على ما سيقله. واذا حضر ولم يتكلم، فسوف يعتقل لانه لا يذره المؤتمر. اما اذا لم يحضر، فسيعتقل لعدم تلبية دعوة الزعيم.

والحيرة التي ألأت بصاحب «دكتور جيفاغو» ربما كانت تنتاب نجم الدين أربكان اليوم. فرئيس الحكومة التركية إذا ما طبق برنامجا الإسلامى من موقعه في السلطة، تعرض للسقوط على يد الجيش، وهو ما تنشي به انذارات المؤسسة العسكرية. وإذا ما تراجع عن برنامجها هذا، تجاوزته قواعد حزبه، «الرفاه»، التي تعصف بها راديكالية متعاطمة، ويتتابها احساس قاطم بأن الجوائز سوف تتكرر.

لنقل باديءً بدءاً أن أركان وحزبه حديثا العهد بالديموقراطية، وليس ممن يجيد دائماً التمييز بين الحيز العام السياسي والحيز الخاص الشخصي حيث لا يجوز تدخل السلطة، كما لا يجيدان التمييز دائماً بين مؤسسة الدولة والقوى الموازية (حيث اختار رئيس الحكومة حرسه الشخصي من «الرفاه» مثلاً). وأحياناً، وأركان في هذا مثل ثنائياها، يخلط الرفاهيون بين استمرارية الدولة والتزاماتها، وبين موقف عهد بعينه وحكومة بعينها.

واربكان والرفاه يشبهان، في هذا ، سلفادور اليندي والاشتراكيين الذين وصلوا الى الحكم في تشيلي، في ١٩٧١، عبر الانتخابات. فخليلتهم في العمل النضالي لم تزودهم كبير زاد في السلوك الديموقراطي، ومع هذا بدوا مستعدين لان يتعلموا الى ان فاجاهم الاضراب المنظم، ومن بعده انقلاب ١٩٧٣ الرعي من وكالة السي. اي. و أعماله الوحشية. هناك سدت الحرب الباردة واعتباراتها طريق تعلم الديموقراطية على قطاع من التشيليين، بل على قطاع من يساري اميركا اللاتينية. ويخشى، ومن دون حرب باردة، ان تكرر المؤسسة العسكرية التركية، ومعها الولايات المتحدة على الارجح، التجربة نفسها. وبهذا يتم اجهاز محاولة اسلامية في تعلم الديموقراطية انطلاقاً من تجربة تركيا، ويدفع الوضع برمته الى الراديكالية والياس.

والأدعى للاستغراب هو اعتماد سياسة توجيه الانذارات المعلقة (وربما تكرار التدخل الانقلابي على ما حصل ثلاث مرات في التاريخ التركي الحديث؟)، فيما تتوافر شروط كثيرة للتأثير السياسي الهادف الى ضبط اركان. وهل ننسى ان الأخير شريك في ائتلاف حاكم مع حزب «علماني» لا يستطيع من دون موافقته ان يفعل الكثير؟ أبعد من هذا فإن في وسع المجموعة الأوروبية ان تبذل بعض المراهة والاحتقان التركيّين اللذين يغرف منها الرفاء، بتعبيدها طريق أنقرة الى الاتحاد القاري. فإذا صحّ أن تركيا لم تستوفِ شروط الحقوق الانسانية، في تعاملها مع الاكراد كما مع المعارضة، وهو صحيح، فالصحيح ايضاً ان الضغط اليوناني ودغدغة العواطف المسيحية يلعبان دوراً مزعجاً كذلك.

ان اضعاف اركان بقوة العسكر وحراسته المبالغ فيها للجمهورية، لن يقلل الا توسيع الفجوة بين الاسلام والاسلاميين وبين الديموقراطية، فتزداد شعبية «الرفاه» في السر بدل العلن، وتتضاعف راديكالية قواعده، اما التعويل على طبقة وسطى تستفيد من الضغط العسكري، فيبقى امراً محدوداً ومشروطاً بسخافة الممثلين السياسيين لهذه الطبقة. ألم يكن عجز حزبي تشيلر ويلماظ عن الائتلاف دليلاً على ذلك - دليلاً يضطر العسكر الى التهديد، او ربما الانقلاب، كل طلعة شمس؟

حازم صاغية

اجتماع مهم للحكومة التركية اليوم أربكان يدافع عن سياسته ويصفده هجومه على العلمانيين

أنقرة - واشنطن - وكالات الأنباء: تعقد الحكومة التركية اجتماعاً حاسماً اليوم برئاسة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء لبحث الإجراءات التي يتعين على الحكومة اتخاذها لتنفيذ ما جاء في توصيات مجلس الأمن القومي الذي عقد مؤخراً لتدعيم النظام العلماني وسط اتهامات متبادلة بين أفراد الحكومة.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي مطالب العسكريين ومنها فرض حظر على الزي الإسلامي في حين اقترحت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية ونائب رئيس الوزراء وشريكة أربكان في الائتلاف الحاكم طرح هذه الإجراءات للمناقشة في البرلمان.

فقد أكد أربكان أنه لن يسمح بالعودة إلى السوراء وتطبيق مفاهيم رجعية لا تتماشى مع النظام الاجتماعي في تركيا في حين أكدت تشيلر أنه ينبغي على الحكومة التمسك بمبادئ العلمانية وعدم محاولة تغيير النظام العلماني.

ومن ناحية أخرى بدأ دوان جريس أحد الأعضاء البارزين في حزب الطريق القومي الشريك الأصغر في الحكومة اتصالات مع أحزاب المعارضة وسط أنباء عن محاولة من جانب أعضاء الطريق القومي للضغط على تشيلر للانسحاب من الحكومة الحالية.

يتذكر أن توصيات مجلس الأمن القومي تضمنت إغلاق مدارس تعليم القرآن الكريم وعدم السماح للجنود والضباط الذين يتم فصلهم من الخدمة العسكرية بسبب انتماءاتهم الإسلامية بالعمل في مؤسسات مدنية.

ومن ناحيته، وصف أربكان خصومه من العلمانيين بأنهم قاشيون ويدافع عن نفسه بوصفه من حماة الديمقراطية.

وقال أمام اجتماع لحزب الرفاه الذي يتزعمه أسس الأول «إن العلمانيين القاشيين لا وجود لهم الآن سوى في التاريخ وحل محلهم الآن في تركيا علمانيون متحذرون وعلمانيون غريبون، ويعارض العسكريون إجراءات تعزيم حكومة أربكان اتخاذها بشأن بناء مساجد في معازل علمانية تقليدية فضلاً عن خطوات أخرى.

وقال أربكان الذي وقع على تحذير مجلس الأمن القومي على مضض أنه يمثل مساساً بحرية الأديان وحقوق الإنسان.

وقد انتهزت بعض الصحف العلمانية بتركيا فرصة زيارة وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي لتشن هجوماً على أربكان ووصفه بالتساهل إزاء تشجيع إيران للتطرف الإسلامي في تركيا.

ويوجه العلمانيون الذين يسيطرون على المؤسسة العسكرية والإعلام والمعارضة في تركيا الانتقادات لحزب الرفاه بزعامة أربكان منذ ألقى السفير الإيراني بكلمة اعتبرت محرقة على التطرف في حفل نظمته حزب الرفاه لتأييد حقوق الفلسطينيين في القدس في يناير الماضي بضاحية سنجان في أنقرة.

وفي الوقت الذي تشهد فيه تركيا حالة من الانقسام الداخلي انتقدت منظمة العفو الدولية أمس الأول قوانين الاعتقال الجديدة قاطبة بأنها غير كافية ولا تمنع التعذيب.

ومع ذلك صعدت واشنطن من حملتها لامتدح شركائها الأوروبيين بقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

وزارة الخارجية الأمريكية أمس الأول الإجراءات التركية لإصلاح سجل حقوق الإنسان وقال إن على أوروبا تقدير جهود أنقرة.

وصرح بيان كاري كافاناو مبعوث الخارجية الأمريكية في قبرص يقوم خلال أيام بزيارة لأوروبا لمناقشة جهود حل المشكلة قبرصية والتوترات الأخرى بين تركيا واليونان.

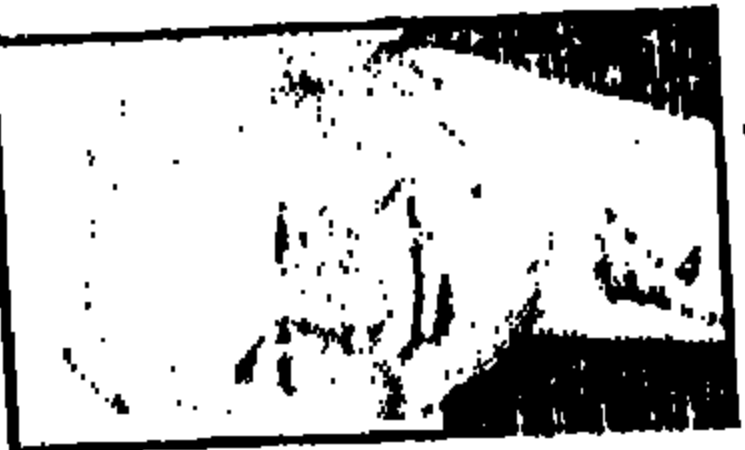
وزار كافاناو لندن وسيزور كلا من بروكسل وألمانيا وهولندا وباريس.

وتذكر بيرت أن الخارجية الأمريكية وجهت سفراءها في العواصم الأوروبية لشرح موقف واشنطن في هذا الصدد.

الحكومة التركية تبحث تحذيرات الجيش للإسلاميين (تشيلر) تحذر من استفحال الدين لتحقيق مكاسب سياسية

انقرة - وكالات الانباء:

عقدت الحكومة التركية امس اجتماعا برئاسة نجم الدين اربكان ورئيس الوزراء مناقشة مطالب قيادة الجيش الخاصة بالحد من نشاط التيار الديني المتصاعد وإعادة البلاد الى التوجه العلماني المصالح. أوضح اوجوزخان اصيلتورك احد كبار الاعضاء في حزب الرفاه الاسلامي الذي يتزعمه اربكان ان الحكومة بحثت مطالب الجيش ومجلس الامن القومي، الا انه شدد على ان الحكومة لن تطبق الا ما يتفق مع برنامجها. وأشار اصيلتورك الى ان الحكومة تعتزم إعلان الاسباب التي دفعتها لعدم تطبيق المطالب التي لا تتفق مع برنامجها. وأضاف بهاتين يوجيل وزير السليحة التركي - والذي ينتمي لحزب الطريق القويم للشارك في الحكومة الانتقالية - ان الحكومة ناقشت خلال اجتماعات الاجراءات التي اقترحتها مجلس الامن القومي الذي يضم كبار قادة الجيش



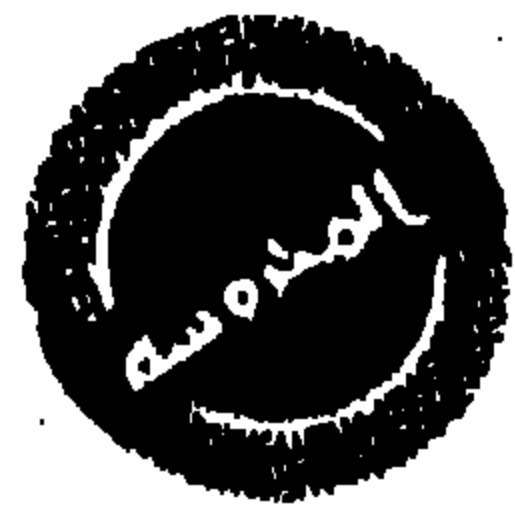
اربكان



تشيلر

العلماني الديمقراطي باعتباره التوجه الرسمي للبلاد. من جهة اخرى حذرت تانيسو تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية من استفحال الدين لتحقيق مكاسب سياسية أو

الحصول على اصوات الناخبين على حساب احداث فتنة داخلية. وانتقدت تشيلر الازمة التي اثارها قيادة الاحزاب السياسية بسبب بناء مسجد وتقسيمه في اسطنبول مشيرة الى وجود ٧٠ ألف مسجد في تركيا. تم بناء ٦٢ ألفا منها في عهد الجمهورية التركية وحدها. وأكدت ان بناء المساجد في تركيا لن يتوقف بلعبية الاقطاب السياسيين لعدم استقلال بناء المسجد وكافة وفتح لاسطنبول بعد معركة سياسية. في اشارة غير مباشرة الى رغبة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الاسلامي في بناء مسجد تقسيم في اكبر ضواحي اسطنبول وكأنه هدف سياسي لحزبه.



المصدر:
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١ مارس ١٩٨٧

أربكان: هل خرج من الأزمة مع الجيش

منتصرا أم متضرراً

تحليل: أحمد السيوفي

فالمستقبل للإسلام ويعلم أن كبار القادة يدافعون عن مصالحهم وعن مكاسبهم وهناك عدد كبير من صغار الضباط والجنود متدينون وسوف يتدرجون في المناصب وسيكون المستقبل لهم وقيادات الجيش تعلم ذلك ولهذا تحاول التخلص من المتدينين في القوات المسلحة والاستاذ أربكان يعلم أن التغيير في تركيا لن يأتي فقط من خلال الوصول للحكم عبر صناديق الانتخابات وإنما الزمن سوف يلعب دورا في أحداث ذلك.

رابعا: هناك حساسية بالغة بين الجيش والشعب التركي بما يجعل العلاقة بينهما التوتر الذي يصل أحيانا إلى حد الكراهية، والشعب دائما ينظر إلى مطالب الجيش

وفعل عكسها وعلى سبيل المثال فعندما طالب كنعان إيفرين - قائد انقلاب ١٩٨٠ - الشعب التركي بمقاضاة أحد الأحزاب لم يلتفت إليه أحد بل إن هذا الحزب وهو حزب الحرية كتبت له الوفاة بعد ذلك وصار مكروها من الشعب ويسمى حزب الجيش إلى أن انتهى وعندما طالب إيفرين بقراءة إحدى الصحف وبمجرد صدور هذا الطلب من الجنرال إيفرين أحجم الناس عن قراءة الصحيفة إلى أن أفلست وأغلقت أبوابها. ولهذا فإن المراقبين يرون أن حزب الرفاه في أعلى درجات شعبيته الآن وصار أمام المواطنين بأنه الحزب المظلوم التي توجه له الضربات من الجيش ومن بعض القوى الخارجية بسبب حرصه على استقلال الأمة التركية وتقوية شوكتها وتقوية اقتصادها وليس لأنه حزب فاسد أو يسرق الأمة أو يعتدي على حرياتنا، ومن هنا فإن أحدث استطلاع رأى بعد الأزمة أكد أن الرفاه تجاوزت شعبيته ٤٠٪ وأنه هو الذي يمثل تطلعات الشعب التركي وهو الوحيد القادر على حل أزمته الاقتصادية وحل أزمته السياسية والوحيد القادر على الدفاع عن الشعب رغم شدة التحديات ورغم خطورة تدخل الجيش في كل صغيرة وكبيرة، ومن هنا فإن كثيرين ومنهم تانسو مانم اعتبروا أن الرفاه خرج من الأزمة منتصرا.

الحق لمن يريد الدين أو التدين أن يمارس ما يريد ويعطى الحق لمن يريد أي شيء أن يفعله. أما العلمانية بالمفهوم التركي فهي علمانية إلحادية ضد كل أشكال التدين وبخاصة الإسلام ولذلك طالب أربكان بأن يحصل المسلمون على الحريات الدينية بالتساوي مع الأقليات الأخرى مثل اليهود

الذين لا يزيد عددهم على عشرين ألفا ويحصلون على جميع حقوقهم الدينية هم وغيرهم، المهم أن حزب الرفاه صار مطروحا أمام الأمة بوصفه المدافع عن الحريات والدستور والعلمانية.

ثالثا: رفض الاستاذ أربكان كل محاولات توريطه بأنه السبب وراء إنهاء التجربة الديمقراطية وخلق مناخ من عدم الاستقرار في المنطقة وبالتالي رفض كل محاولات الاستدراج التي نصبها له الجيش وكذلك لم ينساق خلف محاولات الإثارة التي قام بها إسلاميون وأعضاء في حزب الرفاه وأحزاب أخرى قريبة من الرفاه ولذلك لم يستجب لمطالب السيد ايدن مندريس الرجل القوي في حزبه وابن الزعيم التاريخي عدنان مندريس الذي أعدمه الجيش، فقد قدر الاستاذ أربكان أن ايدن مندريس مازال يحمل كراهية تاريخية للجيش بسبب إعدام والده وبخاصة أن والده كان له حس وطني وإسلامي، حيث طالب مندريس بمواجهة الجيش والدخول معه في مواجهة قوية وأكد أن الشعب ضد الجيش.

كما رفض الاستاذ أربكان التذات التي طالب بها محسن يازجي أوغلو - رئيس حزب الوحدة - والتي طالب فيها بتصعيد الصراع مع الجيش ونقله للبرلمان بحيث يحسم البرلمان قضية تدخل الجيش في العمل السياسي لأن الاستاذ أربكان يعلم يقينا أن الجيش هو المؤسسة القوية التي مازال في يدها الكثير من أوراق اللعبة ويعلم أن تركيبة الحكومة تركيبة ضعيفة أمام الجيش منذ انقلاب ١٩٨٠ وحتى الآن وربما أعطى أربكان بعض الحيوية للحكومة وحاول أن يرفض أوضاعا معينة متعلقة بالجيش والاستاذ أربكان، سر اهدن على الزمن

عندما تنازل الأستاذ أربكان وقبل مطالب الجيش اعتبرها الكثيرون إذعانا من رئيس الحكومة بينما المطلعون والمراقبون يرون أن القضية ليست على هذا النحو ويكفى أن السيدة تانسو تشيلر أكدت أن أربكان خرج من الأزمة منتصرا وهناك دلائل تشير إلى أن الأمر بالفعل يصعب وضعه في دائرة الهزيمة وأهم هذه الدلائل:

أولا: نجح أربكان في أن يحول الصراع بينه وبين قيادات الجيش ويجعله بين الجيش وبين الإسلام نفسه ويضع الجيش أمام الشعب التركي باعتباره معاديا للإسلام، فما علاقة التطرف أو حزب الرفاه بلحوم الأضاحي التي حرمها الجيش؟ وما علاقة التطرف وحزب الرفاه بقضية الحج في الطائرات التي لم يسمح بها الجيش؟

ثانيا: أظهر أربكان الجيش بأنه معادي الحزبات والديمقراطية والدستور، فمعدن اللحظة الأولى والاستاذ أربكان يرفع راية الدستور ويطالب باحترام الدستور واحترام القانون فصار واضحا أمام الشعب أن حزب الرفاه المتهم تاريخيا بأنه ضد الدستور وضد العلمانية بأنه هو الذي ينادي بالدفاع عن الدستور ويطالب بالدفاع عن العلمانية بالمفهوم الغربي الذي يعطى

المصدر:  نور

التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تراجع اربكان ولم يتراجع الجيش فى تركيا



اربكان

كتبت : عزة صبحي

□ من المتوقع ان تشهد تركيا فى الايام القليلة القادمة مزيدا من التوتر بين كل من التيارين العلماني ويتزعمه كبار رجال السياسة والجيش التركي، والتيار الاسلامي ويتزعمه حزب الرفاه

برئاسة نجم الدين اربكان، خاصة بعد حادث الانفجار الذي تعرض له احد مقار حزب الرفاه فى انقره.

ويتلى هذا التحول فى الصراع بين التيار العلماني والتيار الاسلامي رغم تراجع نجم الدين اربكان وموافقته على كل مطالب المؤسسة العسكرية التي تعتبر المدافع الاول عن النظام العلماني الذي اسسه كمال اتاتورك بعد ان رفض هذه المطالب اكثر من مرة من قبل متحديا الجيش وتنص مطالب الجيش التي قدمها من خلالها مجلس الامن القومي على لائحة من عشرين بندا لوقف صعود الاتجاه الاسلامي. ومنها منع اى دعوات.. مؤيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية فى محطات الاذاعة والتلفزيون وفرض قيود على ارتداء الزى الاسلامي ومنع العناصر الاسلامية المتشددة من التسلل الى الادارات الحكومية وفرض رقابة صارمة على المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الجمعيات الاسلامية والتي تعد من اهم مصادر تمويل حزب الرفاه. من المطالب ايضا اغلاق المدارس التي تخرج الانمة وتحويلها الى مدارس مهنية وفرض رقابة على التعليم الديني فى البلاد.

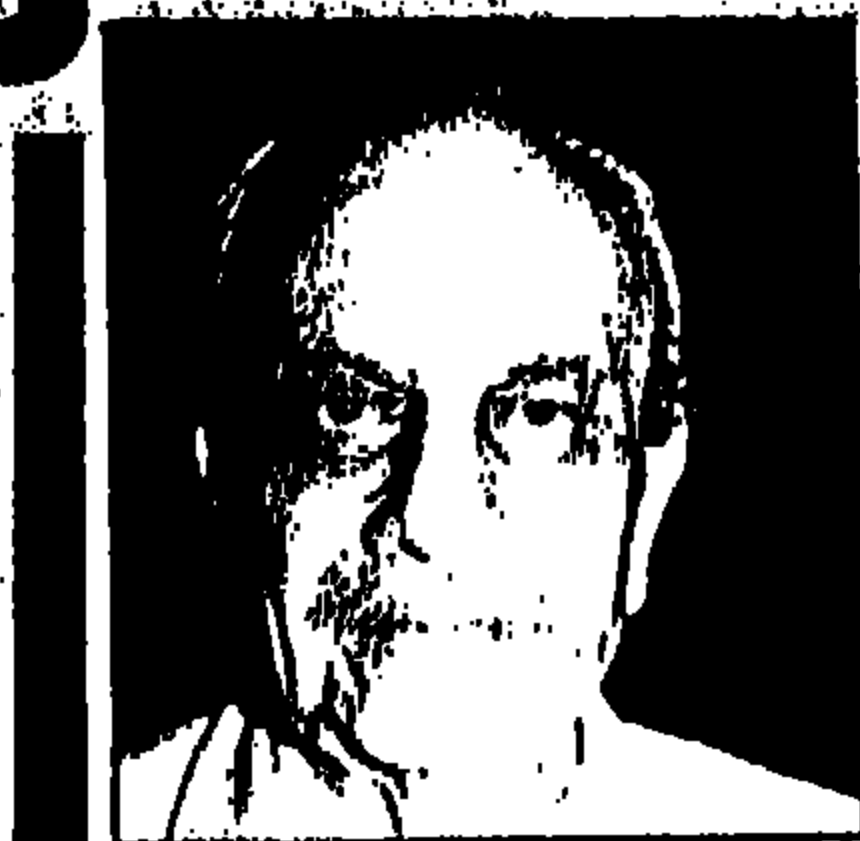
ويبلغ عدد الطلبة فى المدارس الدينية ١٦٠ الف طالب تضمن تقرير الجيش ايضا قائمة بخمسة الاف منظمة دينية متطرفة وصفها الجيش بانها تعمل على قلب نظام الحكم العلماني بالتعاون مع اجهزة المخابرات الايرانية ومن هذه الجماعات منظمة الرؤية القومية التي يديرها شقيق اربكان من مقرها فى المانيا.

ومما يزيد من اجواء التوتر فى تركيا استمرار المظاهرات السلمية التي يقوم بها تحالف الطبقات المتوسطة ضد الفساد، وذلك بعد اكتشاف عمليات فساد كبيرة بتواطؤ بين المافيا وعدد من رجال السياسة وكبار موظفي الدولة.

ان كل ما تمر به تركيا حاليا يثير تساؤلا مهما وهو هل يعود الجيش للتدخل السافر من خلال انقلاب عسكري مثلما فعل ذلك ثلاث مرات من قبل طوال الثلاثين عاما الماضية؟

مقال

بیتام: انعام و عذاب



هل هي
معركة العلمانية
حقاً
في تركيا؟!

تجمع الجيش الوطني لا سيما بعد اجتماع
 مجلس الأمن القومي بانرا ان الخلاف
 الأساسي في ترجيح يدور حول حرص الجيش
 وقطاع اوسع من القيادات الثلاثية على الطابع
 العلماني للدولة التركية، ازاء تصاعد التيار الاسلامي
 بقيادة حزب الرفاه ودعوته الى اعتماد الشريعة
 الاسلامية وصعوده الى مراكز في الدولة والمؤسسات
 العامة، واستغلال وجود رئيس حزب الرفاه على رأس
 الحكومة الانقلابية لتحقيق هذه الاهداف التي تشكل
 في رأي بعض الأمن القومي التركي، والمشكل المهدد
 للديمقراطية، على طابع جمهورية الشاورز وتراثها
 العلماني.
 وفيما يتعلق اجتماع مجلس الأمن القومي رسالة من
 الرئيس الدولة عثمان تشاريل الى رئيس الوزراء
 انكشاري امامه فيها الى «تحمل اختراق الاتحاديات
 الاسلامية المتشددة لمؤسسات الدولة بل أيضاً المدارس
 والادارات المحلية والجامعات والنظام القضائي
 والوزارات المشغلة»
 وكانت التوتير الحاصل حول هذه المسائل حديث
 وأولاً في الأثناء، إذ برز اخيراً التناقض في الزواج
 المخطط الذي اقبل عليه نجم الدين اربكان بقبوله
 الانقلاب مع الأعداء وتروؤس حكومة لا يملك فيها
 السلطة الفعلية بل يحل دهاهه المشهود له محل غياب
 اليد المشغلة لبقول العواصف التي تهب من حين الى
 آخر على السطوت والى حتى الآن احتازمت وأن
 الحكومة

وواضح من رسالة الرئيس ديميريل ان ثمة دولة
كلية علمانية ترفض اختراقها ليس فقط في القوات
المسلحة أو بعض الإدارات. وهذا حق مشروع لأي
نظام ان يحظى اقله في هذا المجال، ولكن ايضا كما ورد
في الرسالة في المدارس والجامعات والادارات
المحلية، وهذا الذي يضاف على النظام طابع المحلية
الشمولية لا طابع الديمقراطية حيث تكون مؤسسات
المجتمع الاهل والادارات المحلية مجال التنافس
الديمقراطي وحرية الرأي ولا يمكن اغلاقها الا في
الدولة totalitarian.

وبدانة نقول أن التلاميذ والعلمانيين هم حتماً مع النظام العلماني ايما جان. إذ مفروض فيه أن ينطلق من المساواة بين المواطنين وعدم التمييز على أساس الانتماء الديني، أو العرقي، وفي الناحية العرقية قد يبدو أن النظام التركي ليس علمانياً، ثم إن علمانية النظام التركي قطعت كل صلة بالجدور و «تغربت»، وما هي تشغل أنها جزء من أوروبا.

وفي رأينا أن كل نظام سياسي أو اجتماعي مفروض أن يحافظ على الثروة التي أنشئ منها، وفي رأينا أن لا مجال لقيام علمانية لا دينية في مجتمعاتنا العربية وخصوصاً مجتمعنا المشرقي لأننا نتميز عن كل الأمم بأننا حملنا أراثاً علقياً سياسياً وقلباً للبشرية هي رسالات الزوج التي انطلقت من بلادنا وقديستها. لذلك مع أضرار الفكر التقدمي على الزوج إلى اعتماد العقل الأساس في كل ما هو مدني وإنساني، وعلى إعطاء الدولة حمولة متطورة وزمنية فُرصة الاستفادة من القاعدة الشرعية التي نقول «تبدل الأحكام بتبدل الأزمان» في شؤون المجتمع وحاجات الناس، وبالتالي على الطابع المدني للدولة، إلا أننا نؤكد على انفراس ذلك في تراثنا الروحي لجهة القيم السامية ولجهة الإيمان الجامع الذي نجعلنا «كلنا مسلمين لرب العالمين»، كل بكثافة في جامعة التوحيد الوثقي.

هذه الطائفية، إذا صُحَّ التعبير، تختلف كلياً عن علمانية جيراننا الأتراك التي قطعت كل صلة بالجذور وانتقلت إلى صفة أوروبا في التفكير، وبالإسف، دون أن تفعل بها بعد أوروبا!

الا ان امر الأزمة السياسية الحادة الراهنة التي رافقت شعار الدفاع عن العلمانية في تركيا، يبدو مختلفاً عن ان نكون معركة صاخبة من اجل العلمانية

فاحسب، كما برع مخرجو المسرح الشياعي ان يستوقوا ما هو حاصل

ذلك ان الازمة انفجرت بمناسبة «يوم القدس» الذي
احتته بلدية في صاحبة انقرة وخطب فيه السفير
الارمني. وتدخل الموضوعان الشريعة الاسلامية
وانتصار المسلمين مع الدعوة لتحريض القدس
والحملة على اسرائيل واغصانها للقدس. وتجهز
الجو على اثر ذلك اليوم. ويحقق مع رئيس البلدية
وتتوسع نطاق الازمة. وتداغت الى ازمة دبلوماسية بين
اناران وتركيا.



المصدر: التاريخ:

১৯৭৭ খ্রিঃ ১২

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وَالَّذِي كَانَ الْخَبَرُ وَتَدَاغِيَاكَ الَّتِي أَتَى إِلَى أَكْثَرِ
الْأَجَوَاءِ بَيْنَ الْجَارَتَيْنِ الْإِسْلَامِيَّاتَيْنِ وَحَافَهُ صَاحِبُ الْفُجُورِ
فَجَاءَ فِي أَجَوَاءِ لَيْلَةٍ صَافِيَةٍ لَا تَتَلَبَّدُ فِيهَا غُيُومٌ
وَعَلَى حِينِ غُرَّةٍ أَكْفَهَرَتْ الْأَجَوَاءُ وَقُصِفَتْ الرُّعُودُ
وَابْرَقَتْ الْأَجَوَاءُ وَتَحَوَّلَتْ لَيْلَةُ الصَّافِيَةِ إِلَى
لَيْلَةٍ عَاصِفَةٍ

ذلك أن العلاقات التركية - الإيرانية بلغت حداً من
التحسن والصداقة توجت بزيارات رئاسية وباتفاقيات
تجارية واقتصادية أهمها صفقة ٢٣ مليار دولار
النفطية الإيرانية الكبرى. وقد أزعج ذلك واشنطن
التي طمأنتها أنقرة أنها لن تلبي دعوة إيران إلى
التعاون العسكري.

ولقد تفاقم الامر حين نذبت ايزان نفسها لتؤدي دور الوشاية بين تركيا وسوريا.

ذلك ان من اولى اهداف الحلف التركي - الاسرائيلي هو الضغط على سوريا، ولقد حاول اريكان ان يخفف من هذا الحلف فوجد انه يستولد اثاقا تكل شهر او شهرين بحيث سلم امره للموت، وبات، هو الآخر، يخفف من وطأة هذا الحلف لدى زيارته العربية كقوله انه مثل صفقة ثراء التفاح.

ولاملة قصة هذا الحلف الذي ولد وترجع ونما
ومجر في ظل دخان كثيف من التعميه حتى ان بعض
المسؤولين العرب الذين زاروا انقره في العام الماضي
عادوا ينفون وجود حلف. واستمر التصريح لثو
التصريح انها مجرد تدريبات ولتركيها عشرات
الاتفاقات مع عشرات الدول على محاربه.

ولكن لم نجد هذا التشاور بين كبار القادة والمسؤولين المنتظم في زيارات مبرمجة متواصلة كما هي الحال بين اسرائيل وتركيا. ولا هذا الاتساع في البنوك والمواضيع ولا هذه الاتفاقات المتلاحقة. وهل هي صدفة انه في الاسبوع نفسه الذي كانت

[illegible]

ونحن ننظر نظرة مختلفة الى تركيا، فهي دولة
لشعب اصيل في ارضه وليس غيائا استيطانيا
والشعب التركي جاز للبلاد العربية، واذ كان الصراع
مع اسرائيل على الوجود فقد نشأت خلافات مع تركيا
كما نشأت بين كل الحارات فمن اجلها بالحوار وحسن
الجوار سواء على المياه أو الأرض أو النهج السياسي
ونحن كمفوميين نطمح في تحسين العلاقات التركية
العربية، والتركية - السورية ولكن على ان تعي تركيا
انها جزء من هذا الشرق القديم ولا تبحث عن حليف في
اسرائيل ضد شعوب المنطقة

وإذا كانت إسرائيل ليست دولة ديمقراطية لأنها
 تحيان السنيطان عنصري مغلضب، فإنها حتماً، وهنا
 نبت القصيد، ليست دولة علمانية، وهي التي ينص
 إعلان قيامها أنها دولة لليهود! هل هذه هي العلمانية؟
 وهل الوزراء الحاخامون في إسرائيل دليل العلمانية
 بينما يمنع الأسلاميون من الإدارات المحلية في تركيا؟
 لذلك نقول أن الحركة ليست مفرجة العلمانية بل
 معرئة المصالح الخفية تحت الشعارات، فإن يكون
 خليف جمهورية النازيون العلمانية حيان قام على
 الاصولية اليهودية المتطرفة يبدو أنه خليف غير
 مبدئي ومناقض للعلمانية.

وليزيد في تثليل هذه الخلاصة أن الشيعة اولى راي
اتخذت دعمها للعلمانية في تركيا وطبعاً لم تدعم
العلمانية في اسرائيل، لان ذلك يؤدي الى زوال اسرائيل
باعتبارها تقوم على تفويض ذلك. وطبعاً السياسة
الاميركية تدعم الطالبان في افغانستان الذين يبدون
المجاهدون الاسلاميون بالنسبة لهم «مقتدلين»
الطالبان هم الاكثر خطراً وتزمتا دينياً ومع ذلك
مواشنطن تدعمهم ولا تتعصب للعلمانية ولم تتعصب
طبعاً للعلمانية حين دعمت المجاهدين، للاطاحة
بالنظام الشيوعي القموني.

السياسة الخارجية للدولة ذات الاطلاق لا رب لها
ولا دين ولا مبدأ ولا مثل عليها، بل هذا ليحور للمصالح
لا يخفى على احد

أمام أنقرة أمثان ترجو أن تحاربه بما يرضي جميع العرب هو القدس لعل نفوذها مع خليفة اسرائيل ينفع في مسألة محدودة جداً لا تطلب المعجزة - وقف ببناء حي «حارثوما» الاستيطاني على جبل ابي غنيم المستهدف اختراق المدينة المقدسة وتقسيم خصائصها وألقام حرمتها وتدنيس رمزها الروحي الخام.

أَخْرَجُونَا، فَقَطَّ بِأُجْنَابِ جِرَانِنَا فِي الشَّمَالِ، أَوْ قَفُوا
لِيَأْمَأَهَا بِتَقْوَدُكُمْ وَأَجْرُكُمْ عَلَى اللَّهِ وَغِيَادُهُ عَظِيمٌ



المصدر:
.....

التاريخ:
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة تركيا تتخذ إجراءات لمحاربة المتطرفين ديميريل: العسكريون لا يخشون قوة الإسلام

أنقرة - ١٠ ف. ب. : أعلن الناطق باسم الحكومة التركية أن الحكومة ستحارب التعارف الديني. وقال في ختام اجتماع مجلس الوزراء برئاسة نجم الدين أربكان أن «الحكومة مصممة على محاربة التطرف الديني وهذا هو الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن قرارات مجلس الأمن القومي التركي».

وكان المجلس الذي يضم كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين قد أملى في ٢٨ فبراير الماضي لائحة إجراءات صارمة على الحكومة لمكافحة نشاطات المتطرفين في تركيا باعتبار الجيش هو حامى المبادئ العلمانية للجمهورية التركية التي حددها كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.

وكان أربكان قد رفض في مرحلة أولى هذه القرارات لكنه عاد ووافق عليها. وأوضح الناطق أن «الوزارات المعنية ستتخذ الإجراءات المناسبة سريعا».

وأكد وزير الدفاع تورهان تايان من جهة أن هذه القرارات ستطبق «حرفيا».

وقد أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل أن العسكريين لا يخشون الإسلام بل يعارضون استغلاله لأغراض سياسية. وأوضح ديميريل في أول مقابلة صحفية له منذ الاجتماع المهم الذي عقده مجلس الأمن القومي لبحث التوجهات الإسلامية الأصولية في تركيا أن «العسكريين ليسوا قلقين لقوة الإسلام في تركيا لكنهم يعارضون استخدام الدين لأغراض سياسية».



المصدر:
.....

١٥ مارس ١٩٩٧

للتنشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ:

أربكان في لوحة سورياية

■ لم يعبر عن الوضع السوريالي لرئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أفضل من صورة الناطق باسم الحكومة، لوطفو إيسنغيون الذي ينتمي الى حزب الرفاه (الإسلامي)، وهو يعلن للصحافيين، اثر اجتماع مجلس الوزراء اول من أمس، أن الحكومة «عازمة على محاربة الاصولية والتهديد الاصولي»
وياتي هذا التطور بعدما حاول رئيس الوزراء نجم الدين أربكان «تغيير معنى الاصولية، وبالتالي تسويق الاجراءات لمحاربتها مغلفة بطيقة من السكر، بينما كلنا يعرف ان الحديث يدور تحديداً عن الاصولية الاسلامية»، على حد ما كتبه المعلق السياسي البارز إلنور تشيفيك، القريب من الزعيم الاسلامي.

إيسنغيون شدد على أن مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، «قام بواجبه» بطرحه المطالب العشرين وإلزامه الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها. هذا بعدما كان أربكان اتخذ موقفاً متشدداً جداً من المطالب وأدلى بتصريحات حادة كاد البعض يعتبرها إصراراً على الرفض حتى لو اقتضى الامر أن يدخل في مواجهة مع الجيش. ولم يقتصر تراجع الجناح الاسلامي (حزب الرفاه) في الائتلاف الحاكم على قبول مطالب العسكريين، بل أنه سحب اتهاماته السابقة بأن الجيش يتدخل في شؤون الحكومة المدنية التي أكد أربكان نفسه غير مرة أنها مسؤولة أمام البرلمان فقط. والحق أن أربكان أصبح في موقف لا يحسد عليه، فهو إذا نفذ المطالب سيفقد كثيراً من صدقيته في نظر قواعد حزبه الذين لا يزالون ينتظرون، بعد مرور أكثر من ثمانية شهور على تسلمه مهمات منصبه، أن يحقق ولو وعداً واحداً من وعوده الاسلامية الانتخابية، بينما كل ما حققه هو أن ترتبط أول حكومة يرأسها زعيم اسلامي في تاريخ الجمهورية التركية منذ تأسيسها في ١٩٢٣ بحال غير مسبوقة من الغموض السياسي. بل لعل تركيا لم تشهد منذ سنوات حكومة أسوأ من هذه الحكومة التي يكاد يكون شاغلها الوحيد الغوص في المناورات والدسائس السياسية بين طرفيها المتحالفين من جهة، وبينها وأحزاب المعارضة من جهة أخرى.

ولا يتوقع أن يتغير هذا الوضع حتى بعد قرار مجلس الوزراء، فالأرجح أن أربكان، الذي رأى كثيرون من انصاره وخصومه أنه سيفضل الاستقالة على مهانة الاستمرار في رئاسة حكومة تضطر لأن تنفذ مطالب للحد عملياً من نشاطات حزبه، سيحاول اعتماد اسلوب كسب الوقت. ولكن المشكلة هي أن الجيش عازم بدوره على فرض ارادته لأنه سيتعرض لأكبر إهانة إذا نجح أربكان في تميميع الوضع بعدم إتخاذ أي اجراءات عملية في شأن المطالب. وينعكس اصرار العسكريين في أنهم انذروا الحكومة بأنهم سيمهلونها ما بين شهر وشهرين لتنفيذ مطالبهم.

بعبارة أخرى، تبدو الأفاق كئيبة. فإربكان سيهان إذا نفذ المطالب وهذا هو الثمن الوحيد لبقاء حزبه في السلطة، وإذا رفض فسيكون أمام خيارات كلها سيئة. فإما أن يستقيل طوعاً أو يضغط الجيش على شريكه العلمانية في الائتلاف، وزيرة الخارجية تانسو تشيلر زعيمه حزب الطريق الصحيح، بالانسحاب من الائتلاف. كذلك هناك خيار حل البرلمان واجراء انتخابات عامة جديدة وهو حل لا تزال غالبية السياسيين تنفر منه.

ويبقى هناك دائماً الحل الأخير، الأسوأ، وهو أن يقوم الجيش بانقلاب عسكري، ويكمن المأزق في أنه على رغم نفوذ الجنرالات من هذا «الحل» لكن لا يوجد تركييان يختلفان على أنهم سيلجأون اليه دون تردد طالما لم يتزحزح إيمانهم ولو قليلاً بأن رسالة الجيش لا تزال، كما كانت دائماً، تتلخص في إبقاء تركيا علمانية اتاتوركية بأي ثمن.

كامران قره داغي



المصدر :
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٧

وزارة الخارجية تعلن اجراءات لاحترام حقوق الانسان

ديميريل : تركيا دولة علمانية والعسكريون لا يخشون الاسلاميين

على صعيد اخر اعلنت وزارة الخارجية التركية امس ان الحكومة ستتخذ اجراءات قانونية وادارية جديدة لاحترام حقوق الانسان في تركيا. وجاء في بيان للوزارة ان «لجنة عليا لتنسيق حقوق الانسان» اجتمعت اول من امس في انقره لتحديد هذه الاجراءات الرامية الى تحسين الوضع. وتعرض تركيا، التي ننطلق الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، لانتقادات من الاتحاد بسبب سجلها غير المسرف في مجال حقوق الانسان. ووضح بيان الوزارة ايضا ان هذه اللجنة

الاثلافية حزبي الرفاه (الاسلامي) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان والطريق الصحيح (العلماني) وتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تشير. و اضاف ديميريل في حديث الى صحيفة «توركيش ديلي نيوز» التي تصدر بالانكليزية «الجمهورية التركية دولة حديثة شعبها مسلم لكن الدولة ليس لها دين. انها دولة علمانية». وقال ان «العسكريين منزعمون لان هناك محاولات لاستخدام الاسلام لاعراض سياسية. ان قوانيننا لا تسمح باستغلال الدين».

■ انقره ١ ف ب - قال الرئيس التركي سليمان ديميريل ان العسكريين «ليسوا قلقين من قوة الاسلاميين لكنهم يعارضون استغلال الدين لاغراض سياسية». وجاءت تصريحات ديميريل في اول مقابلة صحافية له نشرت امس الجمعة منذ الاجتماع الذي عقده مجلس الامن القومي في ٢٨ شباط (فبراير) و اقر لائحة تتضمن ٢٠ مطلباً للجيش الزم الحكومة تنفيذها وبعد يوم على اجتماع لمجلس الوزراء قرر فيه تنفيذ هذه المطالب «حرفيا». وتضمن الحكومة



المصدر :
العدد : ١١١١١١١١

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
ن ٤ مارس ١٩٩٧

الاجتماع المقبل للجنة.
وكان البرلمان التركي صوت
في السادس من الشهر الجاري
الجاري على قانون خفض مدة
الحبس على ذمة التحقيق في
اطار مجموعة من الاجراءات حول
حقوق الانسان. وينص القانون
الجديد على خفض المدة القصوى
للحبس على ذمة التحقيق في
المحافظات التسعة في جنوب
شرقي الاناضول، حيث تطبق حال
الطوارئ منذ ١٩٨٧ ضد التمرد
الكردي المسلح، الى سبعة ايام
انسجاما مع المعايير الاوروبية
للجرائم الجماعية.

المؤلفة من مندوبين عن وزارات
الخارجية والداخلية والعدل
أكدت مجددا عزمها على تحسين
وضع حقوق الانسان وناقشت
برنامجا واسعا من الاجراءات
الجديدة. وتابع البيان ان اللجنة
قررت توسيع مجال حرية التعبير
لبلوغ معايير المجموعة الاوروبية.
وبين الاجراءات الجديدة
المقررة تحديث اجهزة الشرطة
وتقنياتها في الاستجواب
وتسريع التحقيقات حول
الاشخاص الضعيفين وتأمين فاعلية
النظام القضائي. وسيدعى رؤساء
هيئات حقوق الانسان الى



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٥ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ديميريل: الجيش يعارض استخدام الدين في السياسة

□ أنقرة - أ.ف.ب:

اعتبر الرئيس التركي سليمان ديميريل أن العسكريين لا يخشون الإسلام بل يعارضون استغلاله لأغراض سياسية وذلك في مقالة نشرتها صحيفة «توركيش ديلي نيوز» أمس الجمعة.

وأوضح ديميريل في أول مقابلة صحفية له منذ الاجتماع المهم الذي عقده مجلس الأمن القومي في 28 فبراير الماضي لبحث التوجهات الإسلامية الأصولية في تركيا أن «العسكريين ليسوا قلقين لقوة الإسلام في تركيا لكنهم يعارضون استخدام الدين لأغراض سياسية». ويسيطر العسكريون على مجلس الأمن القومي الذي وجه في أعقاب اجتماعه تحذيرا إلى حكومة رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان وأمل عليه سلسلة من التدابير المتشددة لمواجهة صعود التيار الإسلامي.

وقال ديميريل إن «الجمهورية التركية دولة حديثة شعبها مسلم وأنها دولة علمانية». وأضاف أن العسكريين منزعجون لأن هناك محاولات لاستخدام الإسلام لأغراض سياسية وأن قوانين تركيا لا تسمح باستغلال الدين.



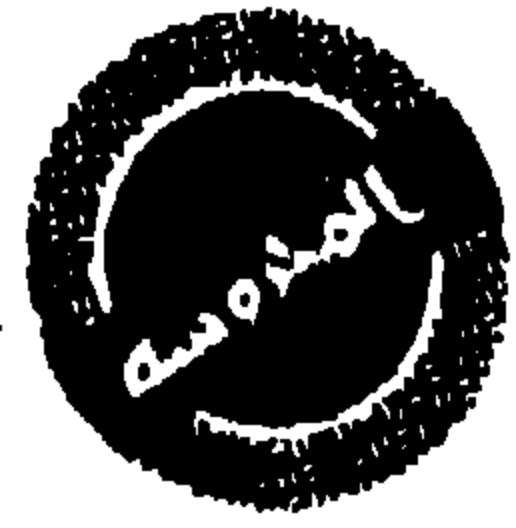
المصدر:
البيان الصحفي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٧

رغم غضب الجنرالات الإسلاميون الأتراك يؤكدون استمرار سياستهم

□ أنقرة - رويتر:

ذكر حزب الرفاه الإسلامي الذي يحكم تركيا أنه لن يتخلى عن سعيه إلى زيادة دور الدين في الحياة العامة رغم ادعائه لمطالب الجيش بقمع التشدد الديني. وأكد النائب البرلماني لحزب الرفاه الإسلامي صالح كابوسون في مؤتمر صحفي أنه لم يحدث أي تغيير في تقييمنا للأمور. وكان مجلس الوزراء قد وافق يوم الخميس الماضي على التطبيق الكامل لقائمة من مطالب الجيش ضد المد الإسلامي المتصاعد الذي يقول العسكريون إنه يهدد العلمانية التي تلتزم به رسمياً تركيا العضو في حلف الناتو. ونسبت صحيفة تركية إلى رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان توجيهه نداء غير مألوف إلى الوزراء بأن يحذروا التطرف الديني وأشار إلى أنه ضد الأصولية التي لا علاقة لها بالإسلام. وكانت العلاقة بين حزب الرفاه وشريكه في الائتلاف الحاكم حزب الطريق القويم العلماني قد شهدت توتراً خلال الأسبوعين الماضيين لتلكؤ أربكان في الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الإجراءات التي طالب بها الجيش والتي تطعن المبادئ التي انتخب من أجلها في الصميم. وكان أربكان قد وصل إلى السلطة على وعد بإحياء وضع الإسلام في تركيا.



المصدر: **الشرق الأوسط**

١٧ مارس ١٩٩٧

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

١ رغم تهديدات الجيش التركي لأربكان:

«الخوجة» مازال يسير على الصراط المستقيم!!

أمر آخر لعبت عليه المعارضة بمساندة الجيش، وهو التقارب الحاصل بين تركيا وإيران، وتجلي ذلك واضحا أثناء زيارة وزير الخارجية الإيراني «علي أكبر ولاياتي» لتركيا حيث انتقدت الصحف العلمانية «أربكان» بشدة لعدم سلوكه نهجا متشددا مع «إيران» وقالت صحيفة «رداديكال» في لهجة ساخرة: «الخوجة يعتذر لإيران» كما انتقدت الأوساط العلمانية تصريحات السفير الإيراني في تركيا «محمد رضا باغيري» الذي دعا إلى إقامة حكم إسلامي شامل في تركيا عقب لقائه وأربكان مباشرة وقال أحد الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في تركيا: إن الإيرانيين لم يقدموا أي خدمة لأربكان بل على العكس ساهم تدخلهم بهذا الشكل في زيادة الأزمة بين أربكان والجيش الذي يرى أن طهران تستخف بدوره في حماية النظام.

والعداء بين إيران والجيش التركي العلماني عداة قديم، فالجنرالات الأتراك يؤكدون أن إيران تقوم بتخزين أسلحة الدمار الشامل مما يهدد الوضع الاستراتيجي لتركيا، وبالتالي يقلص النفوذ التركي في المنطقة، لكن «أربكان» لا يستطيع قطع العلاقات مع إيران أو حتى تخفيض التمثيل الدبلوماسي لأن انقراة تحتاج للغاز الإيراني بشدة، وهو مادفعها لإبرام اتفاق مع طهران لتوريد الغاز قيمته ٢٢ مليار دولار إضافة إلى حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي أخذ ينمو في الأشهر الماضية.

وأخيرا، ما معالم مستقبل الرفاه في ظل حكم أربكان؟ هل سيظل يراهن على مستقبله ماضيا على الطريق المستقيم، أم تراه يستطيع في النهاية ترويض الجيش؟

ويبدو أن الكرة الآن في ملعب وزيرة الخارجية وزعيمة حزب «الطريق المستقيم» «تانشو تشيلر» حيث تواجه ضغوطا عديدة لتنسحب وحزبها من حكومة الائتلاف الوطني مع الرفاه. والأكيد أن أربكان يعلم ذلك جيدا لذا يحاول استرضاءها بشتى الطرق فهو يريد ألا يحيد عن «الطريق المستقيم» لأن رهانه السابق مع «مسعود يلماظ» فشل فشلا ذريعا ويبدو أن الأخير يشارك في الخطة المحكمة التي تتلخص في الضغط على «تشيلر» لتنسحب الثقة من الرفاه بعد أن قدمت المعارضة التي يتزعمها «يلماظ» طلبا للبرلمان بسحب الثقة من حكومة «أربكان».

اختلاف

حذر المراقبون في السباق أكثر من مرة من فشل هذا الرهان، نظرا لشعبية الرفاه. لكن من يتابع أحداث الأشهر الأخيرة في تركيا يجد اختلافا كبيرا يجعل من السهل القضاء على أربكان وحزبه، فقد انفض الجيش والمعارضة خططا من شأنها توجيه الرأي العام ضد أربكان، وبالفعل نجحت المعارضة في ذلك إلى حد بعيد فكثير منهم يردد أن الصدام قادم لا محالة بين الإسلاميين والجيش إذا ما استمر حكم الرفاه، لذلك يجب إنقاذ تركيا من قبضة «الخوجة» وهو الاسم الذي يعرف به أربكان هناك هذا الخطاب ساهم بشكل فعال في شعبية الرفاه.

لم يصدق رئيس الوزراء التركي «نجم الدين أربكان» أذنيه عندما سمع هتاف جماهير كرة القدم ضده أثناء حضوره إلى استاد الرئيسى لتسليم الكأس للفريق الفائز في نهائي كأس تركيا. وقالت صحيفة «حريات» التركية اليومية إن مشجعين من الفريقين المتنافسين أخذوا يرددون «تركيا علمانية وستظل علمانية» لمدة ٢٠ دقيقة متواصلة.

ويبدو أن «أربكان» اعتبر ذلك أول رد فعل على المستوى الشعبى ضد سياسة حكومته الإسلامية التي شكلها في مطلع يوليو ١٩٩٦، وقتها شعر «أربكان» أن بإمكانه ترويض الجيش التركي الذي يحمى العلمانية في الواقع أكثر مما يحمى الحدود التركية ويبدو أنه فشل في ذلك فشلا ذريعا، فمارالت المؤامرات والاجتماعات السرية مستمرة لإقصائه عن الحكم، وكان آخر هذه الاجتماعات اجتماع ضم وزراء الدفاع والخارجية ورئيس الأركان، إضافة إلى قادة الأفرع الرئيسية بالجيش، وخرج هؤلاء من الاجتماع الذي استمر تسع ساعات كاملة بنتيجة مهمة وهي وجوب الحفاظ على علمانية الدولة التركية.. بأي ثمن. وإذا كان أربكان قد فشل في ترويض الجيش فقد فشل أيضا في تحييده، فمنذ عام ١٩٦٠ والجيش التركي يتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد تدخلا يراه الجميع مشروعا.

خالد علم الدين





المصدر: العرب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ آذار ١٩٩٧

أريكان على حدى السيف والجيش

الانقلاب الصامت فى تركيا صناعة صهيونية!

بدون طلقات رصاص أو تحرك دبابات أو قطع برامج الاذاعة والتلفزيون شهدت تركيا انقلابا فعليا فى الأيام الماضية... لكن مشاهدته لم تكتمل بعد...

ويبدو رئيس الوزراء التركى نجم الدين أريكان قد خسر مباراة الشطرنج السياسية فى مواجهة المؤسسة العسكرية والعلمانيين، حيث كسب خصوم الرفاة الاسلامى الذى يمثل أريكان معركة الإرادة، بعد التحذيرات والمطالب التى وجهها مجلس الأمن القومى، الذى يسيطر عليه الجيش إلى أريكان بضرورة إيقاف أى نشاط أصولى، والتنازل عن مطالبته بتطبيق الشريعة الإسلامية وحجاب النساء... ما حدث هو «كش ملك» من «الرخ» التركى ممثلا فى المؤسسة العسكرية لرئيس الوزراء وانطلق التحرك ناحية «إسرائيل» ودعم العلاقات العسكرية معها مقابل تقطيع الخيوط التى تربط «تركيا» بإيران وزيادة التوتر مع سوريا، وهو ما جعل تركيا العضو الإسلامى الوحيد فى حلف شمال الأطلسى تشبه حليفا مؤكدا لأمريكا وإسرائيل فى مواجهة أعدائهما فى طهران ودمشق والدول العربية الإسلامية التى تواجه إسرائيل سياسيا وعسكريا.

واستمرت ضغوط وتحذيرات المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومى على رئيس الوزراء الإسلامى، وتمثلت فى بيانات وتحذيرات انتهت إلى رضوخ أريكان لمطالب «المجلس» الذى يضم بجواره القادة العسكريين الرئيس ووزراء الداخلية والخارجية وقادة المخابرات، الذين وجهوا أمرا لرئيس الوزراء بوقف النشاطات الأصولية، ومراقبة تمويل المؤسسات والجمعيات التى يسيطر عليها إسلاميون.

وانضم الرئيس التركى سليمان ديميريل إلى تحالف الجيش العلمانى وشن هجوما على المطالبين بتطبيق الشريعة، ورغم نفي ديميريل لوقوع انقلاب عسكري يطيح بالوزارة إلا أنه حذر من المساس بعلمانية الدولة.

وظهر أريكان ضعيفا فى مواجهة خصومه، خاصة وأن تانسو تشيللر حليفته فى الحكم ووزيرة الخارجية، شاركت فى انتقاد الاسلاميين، واتهمت إيران بالتدخل فى الشؤون الداخلية لتركيا، لتؤكد هشاشة التحالف الحاكم، خاصة وأن وزير الدفاع تورهان تايان ينتمى إلى حزب «الطريق القويم» الذى ترأسه تشيللر وهو الحزب الذى رأس الوزارة السابقة وفتح الباب للتعاون العسكرى مع «إسرائيل» فى إطار الاتفاقية العسكرية الخاصة بتطوير «إسرائيل» للطائرات التركية، وأجراء مناورات مشتركة، وهو الاتفاق الذى وقعت عليه تشيللر، واضطر

«أريكان» إلى التصديق عليه فى ديسمبر بعد شهر من توليه الحكم، ورغم كون أريكان يرفض فتح علاقات مع «إسرائيل» إلا أن المؤسسة العسكرية استمرت فى تطوير العلاقات العسكرية مع تل أبيب، حيث قام رئيس الأركان اسماعيل حقي قره داغى بزيارة لإسرائيل أواخر فبراير تم خلالها تشكيل لجنة لتقرير التعاون، كما تسعد تركيا وإسرائيل لتبادل زيارات وزراء الدفاع فى البلدين أوائل أبريل القادم. وفى نفس الوقت توترت العلاقة بين تركيا وإيران وشهدت تبادل طرد السفراء والقناصل فى فبراير، عقب اتهام نائب رئيس الأركان التركى تشيفيك بير لايران برعاية الإرهاب. التصريحات جاءت فى واشنطن كرسالة موجهة لأمريكا وغازل بير تل أبيب علنا! واستمر التوتر من خلال الاستقبال البارد لوزير خارجية إيرانى ولاياتى من قبل نظيرته التركية تشيللر، التى انتقدت التدخل الإيرانى فى شئون تركيا، كما استمر هجوم الرئيس ديميريل على إيران التى تحاول الدعوة لمؤتمر إسلامى ناجح فى طهران. بينما حاول «أريكان» تهدئة إيران، ومطالب الجانب الإيرانى بالصبر



المصدر: **الديري**

التاريخ: ٧ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضعف في وزارة أريكان، حيث حصلت بتحالفها معه في الوزارة على صك نجاة من المحاكمة بتهمة الفساد، وفي نفس الوقت استغلت الخلاف بينه وبين العسكريين في تقوية موقفها بمساندة وزير الدفاع المنتمي لحزبها «الطريق القويم»، وانضمت تشيلر في موقفها المؤيد للعلمانيين والعسكريين في مواجهة الأصوليين وإيران، بالإضافة لدعم العلاقة العسكرية مع «إسرائيل»، والتي تبدو الكاسب الأكبر لضعف موقف أريكان الذي يعارض إقامة علاقات عسكرية مع تل أبيب. ويبدو «أريكان» في موقف صعب أمام «رقعة الشطرنج» المعقدة، ويواجه احتمالات غير متفائلة، أحدها أن تفقد المؤسسة العسكرية صبرها لتقفز على السلطة الهشة، بمعاونة تشيلر العلمانية، والخصم اللدود التي اضطرت للتحالف مع أريكان، أو أن ينقسم التحالف الوزاري القائم بين «الرفاة» و«الطريق القويم»... وفي حال استمرار «أريكان» في الوزارة فإنه يواجه فقدان تأييد الإسلاميين - الذين يمثلون أغلبية انتخابية، خاصة وأنه عجز عن تنفيذ برنامجه داخليا - تطبيق الشريعة، وخارجيا وقف العلاقة مع إسرائيل وتقوية العلاقة مع إيران والمحور الإسلامي... وتظل «تل أبيب» المستفيد الأكبر مما يحدث معها واشنطن والاتحاد الأوروبي أما الخاسر الأكبر فهو سوريا أولا ومعها القضايا العربية ثم إيران

أكرم القصاص ■

أمام الاستفزازات لكن الخلاف التركي الإيراني بدأ أكبر من قدرات أريكان على إيقاف تدموره، خاصة وأن وزير خارجية إيران هاجم الاتفاقات العسكرية مع تل أبيب ونشرت صحيفة «حرية» التركية أن محادثات رئيس الأركان التركي مع قادة إسرائيل تضمنت تقديم معلومات عن صفقة صواريخ سكود إيرانية سورية، وتعاون عسكري بين البلدين اللذين كانا الأكثر تضررا من العلاقة العسكرية بين أنقرة وتل أبيب، والتي واجهت انتقادا ومعارضة من الدول العربية والإسلامية. ويرى المراقبون أن الانقلاب العسكري الصامت الذي قوبل برضاء أمريكي وتأييد إسرائيلي أضعف موقف أريكان أمام مؤيديه الذين طلب بعضهم الدعوة لانتخابات تمكن «الرفاة» من الحصول على تفويض شعبي، كما أن تزايد نفوذ المؤسسة العسكرية والعلمانيين أدى إلى تراجع أريكان عن مطالبه بشأن تطبيق الشريعة، وهو ما يؤدي إلى خسارته للإسلاميين الذين منحوه تأييدهم في الانتخابات، وفي نفس الوقت فإن تانسو تشيلر نائب أريكان وشريكته ووزيرة الخارجية تبدو إحدى نقاط



المصدر: البعثات العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٧ ١١ مارس ١٩٩٧

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة

في بلاد أتاتورك

عدنان حطيط يكتب من أنقرة

انقلاب تركيا... ان وقع

- ٣ مساجد تثير مشكلة في بلاد الـ ٦٥,٠٠٠ مسجد
- رئيس الأركان رد على «ليلة القدس» بزيارة اسرائيل
- الدبابات نزلت في سينجان.. فهل تنزل في شوارع تركيا؟
- الحلقة المقبلة: لماذا يخاف الاترك ليلة الخميس؟

ما ان تطأ قدما الزائر ارض تركيا، هذه الأيام، حتى يشعر بأن في الجو شيئا ما غير عادي. مانشيتات الصحف كبيرة، صارخة و«التوركش دايلي نيوز» - وهي الصحيفة التركية الوحيدة التي تصدر باللغة الانكليزية والوحيدة ايضا التي تصدر في العاصمة انقره، فيما الصحف الاخرى الكبرى والمتوسطة والصغيرة، تصدر في اسطنبول - ترحب بهذا الزائر، بما تنشره هي وما تترجمه عن زميلاتها، بما مؤداه: انت الآن في بلاد تنتظر انقلابا عسكريا، اليوم، غدا، الاسبوع المقبل.

الانقلاب... لا حديث عن سواه، في الاخبار، التعليقات، التحليلات، المقابلات، التصريحات، البيانات.

ومع انه لم يقع طوال الايام الثمانية التي قضيتها في انقره، الا ان الانباء عن بقاء احتمال وقوعه سيغا مسلطا على الاثر الك، لا تزال تتوارد حتى كتابة هذه السطور.

ماذا يجري في تركيا؟
سؤال كبير هو نفسه انعكاس لأزق كبير تعيشه هذه الدولة ذات الـ ٦٥

مليون نسمة، والتي تقع بين بحرين (الاسود والمتوسط) وتجاور دولتين عربيتين (سوريا والعراق) وثالثة مسلمة (ايران) وجمهوريتين (ارمينيا وجورجيا) من مخلفات ما كان يسمى «الاتحاد السوفياتي».

لقد بدا للحظة من اللحظات ان نجم الدين اربكان، الاسلامي الأول الذي يبلغ منصب رئاسة الحكومة منذ تأسيس الجمهوريه العلمانية التركية في العام ١٩٢٣، هو الوحيد - حتى بين اعضاء حزب «الرفاه» - الذي يتكر ان يكون الجيش التركي في وارد الاعداد للانقلاب عليه وعلى حكومته الائتلافية.

وفي احدى شطحات غيظه مما تنشره الصحف التركية في اطار حملة تبدو منسقة ومحكمة الادوار تستهدفه شخصيا كما تستهدف حزبه، وتمتد لتتطال تانسو تشيلر شريكته في الائتلاف، انفجر صارخا: انها تركيا الثرثرة التي تحوكت مثل هذه القصص. اضاف: ٩٠ في المئة مما تنشره الصحف كذب بكذب.

ولم يحدد ما هي تلك العشرة في المئة، من المعلومات الصحيحة. لكن هذه القناعة لم تصمد طويلا، فأربكان هو اليوم، بالتأكيد، بعيد حساسياته في ضوء الاجواء الانقلابية الحقيقية التي تسود البلاد. وليس اربكان الوحيد الذي يقوم مع قادة حزبه بمثل هذه المراجعة.

تشيلر نفسها تواجه مع حزبه (الطريق القويم) خياراً رهيباً: السقوط مع اربكان في قبضة الجيش او الموت السياسي خارج الائتلاف اذا قررت اسقاطه عن طريق الانسحاب منه.

زعماء المعارضة يدورهم يعانون من مأزق اكبر.

مستعود يلماظ (الوطن الام) وبولنت اجاويد (اليسار الديمقراطي) ودينير يالكال (الشعب الجمهوري) بين سكينين: الانقلاب ان وقع لن يترك له مكانا، والانتخابات المبكرة ان تمت بعد سقوط الائتلاف الحاكم حاليا، لن تبقى على حصصهم الراهنة داخل المجلس النيابي.



المصدر: شهاب العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ مارس ١٩٩٧

كما تحركت محكمة أمن الدولة فوضعت رئيس بلدية سينجان في السجن. وتحركت وزيرة الداخلية (وهي من حزب الطريق القويم) فعزلته من منصبه. وتحركت أيضا وزارة الخارجية فأبلغت، عبر قنوات دبلوماسية لم تأخذ طريقها إلى الإعلام، السفير الإيراني في أنقرة والقنصل العام في أروم بأنهما «غير مرغوب فيهما» وأعطتهما مهلة قصيرة لمغادرة البلاد. وردت طهران الرجل فاعتبرت السفير التركي والقنصل العام التركي في أروميه (شمال غرب) غير مرغوب فيهما. وهكذا وصلت الأزمة الدبلوماسية بين البلدين حافة القطيعة.

الرد في إسرائيل

ذلك كله بدا غير كاف لازالة اثار «العدوان» الاصولي على الجمهورية والعلمانية، لذا تحرك رئيس الاركان ليقوم بخطوة لم يسبقه اليها اي رئيس اركان تركي، فزار اسرائيل من دون حتى ان يبلغ رئيس الوزراء، اي نجم الدين اربكان، خطيا او شفويا، كما جرت العادة وكما

تقضي الاصول.

وكان امرا بالغ الدلالة ان يصف مسؤول عسكري اسرائيلي رفيع المستوى الزيارة بأنها واحدة من اهم الزيارات التي قام بها رؤساء اركان اجانب الى اسرائيل، مضيفا بأن تركيا واسرائيل، وقعتا في العامين الماضيين على عشرين اتفاقا للتعاون في المجالات الاستراتيجية والامنية، ومؤكدا: «منذ الان تظهر نتائج ايجابية جدا لزيارة رئيس الاركان التركي. حاليا يوجد تعاون وثيق بيننا وبين الاتراك. وهناك مصلحة لاسرائيل في التعاون مع الاتراك، سواء في المجال الامني او المجال العسكري. ولا ريب في انه ستكون لهذه الزيارة نتائج جوهرية جوهرية على استمرار العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين».

والمفارقة ان هذا الكلام قيل فيما كان اسماعيل حلمي قاراداي رئيس الاركان التركي لا يزال يواصل زيارته.

ديميريل بين الجيش والرفاه

لقد بدت المؤسسة العسكرية وكأنها تتحرك على حسابها في الداخل كما في الخارج وفي الشؤون العسكرية كما في الشؤون السياسية. فعرض العضلات العسكرية في سينجان معقل الرفاهيين، ثم بقرار غابت عنه المؤسسة السياسية. حتى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل لم يستطع ان يكبت امتعاضه من الحادثة، فقال ان الجيوش في دول العالم كافة هي للدفاع عن الناس وليست لإرهابهم. وكان كلامه هذا كافيا لاسقاط حجة «التدريبات الروتينية» التي بررت بها قيادة الجيش ذلك الاستعراض.

وأكد ديميريل انه يلاحق شخصا التحقيق في هذه المسألة لمعاقبة المسؤول عن اصدار القرار. غير ان قليلين كانوا يعتقدون بإمكانية حصول مثل هذا الأمر.

وديميريل نفسه الذي يعلم جيدا معنى الانقلابات العسكرية، اذ سبق ان كان ضحية لثلاثة منها وتعرض مرارا للسجن والاقامة الجبرية والمنع من مزاولة العمل السياسي، خرج فجأة ليتحدث بشكل يومي الى وسائل الاعلام، المكتوبة والمرئية، في ما بدا انه رسالة صريحة الى الاطراف كافة كي تأخذ حذرهما.

الكل في مأزق... حتى الجيش.

فالانقلاب قد يحل مشكلة، لكنه ربما تسبب بكارثة، خصوصا في علاقات تركيا بالاتحاد الاوروبي، وبالجيران العرب والمسلمين. الصورة مشوشة وحساباتها بالغة التعقيد. فالمسألة التي تثير كل هذه الزوبعة ليست في حقيقتها سوى نتوء صغير من جبل ثلج عملاق يربض تحت المياه التركية.

للوهلة الأولى يبدو ان ما أثار حفيظة الجنرالات هو الخطر الذي بات يشكله حزب الرفاه الاسلامي (الاصولي على الطريقة التركية) على العلمانية في تركيا. وقد جاء هذا الخطر من الاحداث الآتية:

- احياء حزب الرفاه لـ «يوم القدس» الذي دعا الزعيم الايراني الراحل الامام الخميني الى جعله يوما يحتفل به سنويا. وقد ذهب رئيس بلدية سينجان (وهو من «الرفاه» فيما تشكل المنطقة احدى ضواحي أنقرة) الى حد استضافة السفير الايراني في المهرجان الذي اقيم للمناسبة ورفعت فيه صور قادة مسلمين بينهم زعماء لحزب الله وحركة حماس. بل ان السفير الايراني القى خطابا هاجم فيه اسرائيل ودعا الى تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا.

- سعي حزب الرفاه الى اقامة ٣ مساجد، احدها في منطقة «تقسيم» في قلب الجانب الاوروبي من مدينة اسطنبول، والاخر بالقرب من قصر الرئاسة.

- محاولة الرفاه اقناع شريكه في الائتلاف بتقديم مشروع قانون يجيز للنساء ارتداء غطاء الرأس في الجامعات والمؤسسات الرسمية.

- مطالبة الرفاه باحداث تعديل في اوقات العمل خلال شهر رمضان بما يتلاءم وحاجات الصائمين.

- مطالبة الرفاه باعادة السماح للاتراك بالسفر برا الى الاماكن المقدسة لاداء فريضة الحج.

- ازدياد حالات شراء بنادق الصيد في مناطق يسيطر عليها الرفاه.

- صرف ٦٧ الف موظف من الخدمة خلال الشهور الثمانية التي مرت على وجود ائتلاف الرفاه - الطريق القويم في الحكم، ومحاولة استبدالهم بموظفين ذوي ميول اسلامية تمهيدا لأسلمة اجهزة الدولة كافة.

ومع ان اقامة المساجد لم تتم بعد (في تركيا ٦٥ الف مسجد بمعدل مسجد لكل الف مواطن)، وأن الرفاه تراجع عن اقتراح القانون الخاص بغطاء الرأس بعدما رفضت تشيلر تأييده، وأن الاقتراح الخاص بدوام عمل الصائمين لا يخل بنظام العمل القائم، وأن بنادق الصيد انصح الاقبال عليها لا يمكن اعتبارها نوعا من السلاح الحقيقي الذي تتسلح به الميليشيات، وأن صرف الموظفين الـ ٦٧ ألفا تم بقرار مشترك من «الرفاه» الاسلامي والطريق القويم العلماني، وبالتالي فإن من عينوا بدلا منهم، اذا كانوا فعلا منتسبين حزبيا فلا بد ان يكونوا منتسبين الى كلا الحزبين، وأن السفر برا الى الحج مسألة قابلة للدرس.

مع ذلك كله اعتبرت هذه الافعال جرائم بحق الدولة والجمهورية والعلمانية والارث الذي تركه مصطفى كمال. واللافت ان الجيش تحرك فعلا، اذ ارسل طابورا من الدبابات ليقوم باستعراض عسكري في «سينجان» زاعما ان ذلك كان جزءا من عمليات تدريب روتينية. لكن احدا لم يأخذ هذا الزعم على محمل الجد، اذ كانت الرسالة واضحة.



المصدر: **الشيخ الشيخ**

التاريخ: **٧ مارس ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خاطب «الرفاه» داعيا اياه الى فرملة اندفاعه نحو طرح شعارات اسلامية كالقول بضرورة تطبيق الشريعة، فقال ان المطالبة بفرض الشريعة ليست كالمطالبة بفرض الاسلام على الشعب في بلد مدين سكانه بالكامل تقريبا بالاسلام. اضاف: لا حاجة للمطالبة بالاسلام، فهو موجود بالفعل.

اما اذا طالب احد بفرض حكم الشريعة فمعنى ذلك انه يريد الغاء حكم القانون الذي تستند اليه تركيا الحديثة، وفرض حكم قانون يعود الى ما قبل مئة سنة. واذ سئل عن الجدل الدائر حول العلمنة بعد «ليلة القدس»، قال: ان الطبيعة العلمانية



تانر تشيلير... خياران مريزان

للجمهورية منذ تأسيسها قبل ٧٣ عاما، كانت سبب نجاح تركيا. والعلمنة، على أي حال، ليست نقيضا للاسلام. وشدد رئيس الجمهورية على ان الدولة وليس الشعب، بمقدورها ان تكونه علمانية، وأن احدا لا يمكنه احتكار الاسلام، فأولئك الذين يدخلون السياسة الى المساجد انما يركبون جريمة وإثما في آن واحد.

في المقابل وجه ديميريل رسالة تحذير غير مباشرة الى العسكر، من مغبة التفكير في القيام بانقلاب، فقال ان تركيا دولة ديمقراطية، ومهما حصل فإن الدولة تعمل ٢٤ ساعة، والناس بمقدورهم التجول بحرية والتعبير عن آرائهم. واذا ما قرعت اجراس منازلهم ليلا، فإنهم يعلمون ان احدا لم يأت لاعتقالهم. فماذا يمكن لانقلاب ان يحل؟

هل وصل «الانذار»؟

رسائل ديميريل اليومية على مدى اكثر من اسبوع والاجتماعات المتلاحقة التي عقدها مع رئيس الاركان ورئيس الحكومة وكبار الوزراء، طرحت سؤالا مهما حول ما اذا كان الرئيس يتصرف بفرصة الخبير في شؤون الانقلابات، وبالتالي يحاول استباق الامور لوقف اندفاعها التصاعدي الدراماتيكي، ام انه تسلم فعلا من رئاسة الاركان رسالة تحذير مباشرة عنوانها العام: دباباتنا ادارت محركاتها.

لقد نفى رئيس الجمهورية مرارا ان يكون تلقى مثل هذه الرسالة، غير ان وسائل الاعلام اكدت العكس، بل وذهب بعضها الى حد نشر ما يفترض ان يكون فحوى الرسالة -الانذار التي وجهتها المؤسسة-

هذه المسألة على قدر كبير من الاهمية اذا ما اخذت بعين الاعتبار التجارب الانقلابية العسكرية السابقة (٣ انقلابات ناجحة في اعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، و١٩٨٠، واثنان فاشلتان وقعت اولاهما في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٦٢ وقادها الكولونيل طلعت ايديمير وتمت معاقبة القائمين بها بإحالة ٢١ ضابطا على التقاعد الاجباري، غير ان المجلس النيابي عاد فأصدر في ٣٠ نيسان / ابريل عفوا، عاما عن الفاعلين. اما المحاولة الفاشلة الثانية ف وقعت في ٢١ ايار / مايو ١٩٦٣ بقيادة ايديمير نفسه وعدد من رفاقه. وهذه المرة حكم على ايديمير بالاعدام وجرى تنفيذه.

ان الانقلابات الثلاثة السابقة جرت كلها وفق آلية تكاد تكون واحدة. فالبدائية تكون دائما رسالة انذار توجهها مجموعة من كبار الضباط بقيادة جنرال الى السلطة السياسية المدنية.

حصل ذلك في العام ١٩٦٠ عندما وجه قائد القوات البرية في ذلك الحين الجنرال جمال غورسيل رسالة انذار الى رئيس الوزراء عدنان مندريس. وقد اثارَت الرسالة رد فعل غاضبا من مندريس فتتمت احالة غورسيل على التقاعد. غير ان نواة الحركة التي اطلق عليها في حينه اسم «عصبة الكولونيلات» خططت لتدخل عسكري مباشر. وبالفعل نفذ الانقلاب بين ليلة وضحاها.

في العام ١٩٧١ تكررت الحكاية لكن مع نتيجة مختلفة. فقد سلم كبار القادة العسكريين رسالة انذار الى الرئيس جودت صوناي، وهو عسكري احتراف السياسة، في شأن الاصلاحات التي يطلبون تنفيذها. فما كان من رئيس الحكومة سليمان ديميريل الا ان قدم استقالته، ولم ير العسكر حاجة الى التدخل. وقد شكلت في حينه حكومة وحدة وطنية بمشاركة الاحزاب الممثلة في البرلمان فضلا عن تكنوقراطيين من خارج المجلس النيابي.

في العام ١٩٨٠ رأت المؤسسة العسكرية مرة أخرى ان الوضع الداخلي يشكل خطرا كبيرا، خصوصا مع تراكم المشكلات التي تنتظر حلولا، وتفاقم العنف وعجز الاحزاب السياسية عن التوصل الى اتفاق في ما بينها. وهنا ايضا التقى القادة العسكريون فوجهوا رسالة تحذير سلموها الى الرئيس فخري كورتورك، ولما لم تستقل الحكومة كما حصل في العام ١٩٧١ نزلت الدبابات الى الشوارع ووضع العسكر يدهم على السلطة السياسية في البلاد، مستفيدين من الاوضاع التي تدهورت الى درجة بدا معها ان احدا، في الداخل كما في الخارج، لن يعارض اي انقلاب عسكري.



المصدر : الصحافة العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٧

مراحل انقلابية

بالإجمال، كما يقول خيرى بيلر، فإن التجارب السابقة دلت على أن هناك ٦ مراحل لأي انقلاب:

- الاكثار من التعبير عن عدم الارتياح من الحوادث والتطورات التي تشهدها البلاد.
- إذا لم تجد هذه التحذيرات المبطنة أذانا صاغية، يتم توجيه رسالة تحذير صريحة الى رئيس الجمهورية تحت السلطات على اتخاذ الاجراءات الضرورية.
- إذا حققت الرسالة هدفها واستقالت الحكومة، لا يرى العسكر موجبا للتدخل، بل يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية يحركها كبار الضباط من وراء الكواليس، ويحرصون على أن تنفذ الحلول التي يطرحونها.
- إذا لم تحقق الرسالة هدفها، يتم اتخاذ قرار بالتدخل، وتبدأ التحضيرات لذلك، ويجري اظهار التطورات بحيث يشعر الرأي العام في الداخل والخارج بأن الانقلاب العسكري خطوة مبررة. وهنا قد لا يرى المخططون ضرورة للتحرك استباقا لوقوع احداث سلبية، بل ينتظرون كي تتفاقم الامور وتبلغ مستويات خطيرة.
- وذات ليلة خميس يقع الانقلاب. اما لماذا الخميس دون سواه من ايام الاسبوع، فالاعتبارات دقيقة درسها الجنرالات الذين نفذوا اول انقلاب عسكري في العام ١٩٦٠، ثم تبناها خلفاؤهم.



المصدر:
..... ٨٩١٦ هـ

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ مارس ١٩١٧

الطريق إلى الأمام

تركيا .. مرحلة اختبار القوة بين أربكان والجيش

لم تقنع بعد بالانضمام إلى حزبه. وماشجع أربكان على المضي قدما أنه يعلم أن الظروف الحالية تلعب لصالحه. ذلك أن الجيش يصعب عليه القيام بالانقلاب الرابع بعد أن فعلها ثلاث مرات من قبل في ظل اعتراض الكثيرين داخل المعسكر العلماني وفي ضوء سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي الذي يشكك دائما في الديمقراطية التركية يضاف إلى ذلك كله أن زعيم رفاة لمس من الغرب رغبة في الترتيب على التجربة الإسلامية في تركيا وانتظار ما ستسفر عنه من نتائج.

وكما كان يتوقع أربكان بدأ المعسكر العلماني في الرد الذي بلغ ذروته في اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في ٢ فبراير الماضي

إذ قدم الجيش عشرين مطلباً لرئيس الحكومة تدور في معظمها حول الحد من المد الأصولي. أي الحد من نشاط الرفاة ومنع تسلل أنصاره إلى المؤسسات الحكومية وتجفيف منابع تمويله متمثلة في الجمعيات الخيرية الإسلامية وروافد أنصاره متمثلة في مدارس الأئمة وتحفيظ القرآن. وأراد الجيش بذلك وضع أربكان أمام خيارين أحدهما مر: الأول أن يتصاع أربكان فيفقد مصداقيته وبالتالي شعبيته، ويتحقق الهدف الأساسي للجيش وهو الحد من المد الأصولي بيد زعيم الأصوليين. أما الخيار الثاني فهو أن يغالي أربكان في معاندة الجيش فيقوى مبرر التدخل العسكري لتخليص البلاد منه خاصة وأن المؤسسة العسكرية ما تزال محل احترام معظم الأتراك. وفطن أربكان لذلك فاختر طريق المناورة التي تتأرجح بين إظهار الانصياع لمطالب الجيش والمجاهرة برفضها علناً وشن حملة مضادة على المؤسسة العسكرية وأخيراً التهديد باللجوء إلى الشرعية الشعبية في مواجهة السطوة العسكرية بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة يعلم الجميع أنه المستفيد الوحيد من التعجيل بها في ظل التصاعد المستمر في شعبية الرفاة وهو ما يدعو إلى الاعتقاد بصعوبة الترتيب لاستقبال تركيا من وراء ظهر حزب الرفاة

انتهت أول جولة من مرحلة اختبار القوة بين نجم الدين أربكان أول زعيم إسلامي يتولى رئاسة الحكومة التركية، والمؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها حارسة العلمانية وقد وصل كل طرف إلى قناعة محددة. أيقن أربكان أن الجيش لن يتركه يعمل بحرية لزيادة نفوذ الإسلاميين في تركيا على حساب النظام العلماني. وإيقنت المؤسسة العسكرية أن زعيم حزب الرفاة الإسلامي ليس بالزعيم الذي يمكن لجمه بسهولة وصرفه عن تحقيق أهدافه، حتى وإن ظهرت منه بوادر تراجع أو تنازل فهي من باب المناورة حتى تلوح له الفرصة الحقيقية.

التصعيد الأخير بين الجانبين كان مقصوداً إذن وليس مجرد ضجر وانقلاب أعصاب من المؤسسة العسكرية أو تهور من جانب أربكان الذي يحترف العمل السياسي من الستينات.

كان أربكان الأسبق في تدشين تلك المرحلة وفاجأ العلمانيين بمن فيهم تانسو تشيلر نائبته ووزيرة خارجيته وشريكته في الائتلاف الحكومي بمجموعة من المبادرات كرفع الحظر عن الحجاب والدعوة لبناء جامعين في اسطنبول وأنقرة والحج البري وتنظيم دوام العمل في رمضان ليتفق ومواعيد الإفطار فضلاً عن استضافة رؤساء الطرق الدينية على مائدة افطار بمقر رئيس الحكومة مخالفاً قانوناً صدر منذ عام ١٩٢٥. وتوج هذا كله باحتفال بيوم القدس حضره السفير الإيراني وانتقد فيه النظام العلماني.

وأراد زعيم الرفاة بذلك تحقيق عدة أهداف تكتيكية يأتي على رأسها اختبار مدى قدرة الجيش على التحلي بالصبر إزاء زيادة النشاط الإسلامي. ثم يأتي بعد ذلك الهدف الأساسي لأربكان وهو إخفاء مسحة إسلامية على الحياة العامة في تركيا يمكن بها إقناع أنصاره بأنه فعل شيئاً من أجلهم ويأن الشعارات التي رفعها قبل تولي الحكومة لم تكن سراباً اختفى بوصوله للسلطة. ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يتحقق مكسب آخر لأربكان وهو توسيع رقعة شعبيته بجذب قطاعات إسلامية أخرى



المصدر: الكفاح العربي

٢٨ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في

بلاد أتاتورك (٢)

لماذا يخاف الاتراك ليلة الخميس؟

- هل فشل الجنرالات في تكرار تجربة ١٩٧١ مع.. اربكان؟
- ديميريل يحاول حفظ رأسه وتشيلر خائفة من «الاعدام السياسي»
- «مجلس الأمن القومي» دولة فوق الدولة والكلمة العليا... للعسكر

أنقره - من: عدنان حطييط

عام ١٩٦٠ خطا الجنرالات الاتراك خطوتهم الاولى التي صارت فيما بعد، نهجا يسير عليه خلفاؤهم في قيادات الجيوش، البرية والبحرية والجوية، وقوى الأمن الداخلي، وبالطبع رئاسة الاركان العامة. لقد نصبوا انفسهم حماة للجمهورية التي أرسى قواعدها مصطفى كمال (اتاتورك)، لامن الاعداء في الخارج فحسب، بل وبالذات من اعداء الداخل الذين بدوا في وقت من الاوقات اشد خطراً على الجمهورية، العلمانية، الديمقراطية، من اي اعداء آخرين. حتى اتاتورك نفسه اوصى بهذه المهمة عندما أطلق شعاره الشهير: «سلام في الداخل... سلام على الحدود»، فتلقفها الجنرالات وكأنهم وحدهم معنيون بها.

منذ تحركت الدبابات، للمرة الاولى، لتنقذ الجمهورية من ابنائها، بدأ التقليد الذي ترجم مبادئ يتعلمها الضباط في الكلية الحربية، مثلما يتعلمون فنون القتال.

القاعدة باتت معروفة. مقدمات الانقلاب محددة بدقة. مراحل تنفيذه محددة بدورها. والتفاصيل اللاحقة هي ايضا مدروسة في ادق تفاصيلها. وليلة الخميس هي، بشكل ثابت، الموعد المفضل.

لماذا الخميس دون سواه؟ لاعتبارات عدة تتلخص، اولاً، في ان تحرك العسكر يرافقه اعلان حظر تجول في انحاء البلاد كافة، وبالتالي يبقى المواطنون في منازلهم طوال يوم الجمعة - وهو يوم عمل عادي في تركيا - وتشل الحركة.



المصدر :
العدد ٢٨٨
١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

خصوصا الاقتصادية، والمصرفية على وجه التحديد، ويبقى كل شيء على حاله. وفي اليومين اللاحقين، أي السبت والاحد - وهما اصلا يوما عطلة للدوائر الرسمية والمصارف والمدارس والجامعات - يتابع الانقلابيون مهمتهم في إحكام سيطرتهم واعتقال من يودون اعتقاله. واذ يطلع صباح الاثنين يكون الوضع قد استتب تماما فيخرج الاتراك من منازلهم، بعد رفع حظر التجول، وتستأنف الحركة كالعادة ولكن في ظل حكم عسكري.

اهمية هذا التكتيك تكمن في الحؤول دون اندفاع المواطنين الى المصارف وسحب ودائعهم مما قد يؤدي الى شل الاقتصاد وتعريض البلاد لمخاطر يصعب على العسكر لاحقا معالجة ذيولها او التنصل من مسؤوليتها.

وهناك عامل آخر لا يقل اهمية يتمثل في ان وقوع الانقلاب عشية يوم عمل يعني ضمان وجود المدرجين على لوائح الاعتقال، في منازلهم وليس في مواقع غير معروفة داخل البلاد او خارجها، كما يحتمل ان يحصل في ايام الاجازة الاسبوعية.

وقد أشرنا في الحلقة الماضية الى خمس من المراحل التي يقطعها أي انقلاب تركي. اما المرحلة السادسة فتتمثل في الآتي:

- لإرضاء الرأي العام العالمي، تعلن الادارة العسكرية ان تركيا ستحترم كل الاتفاقيات القائمة، وستبقى وفية للأحلاف التي هي عضو فيها. كما تعلن الادارة العسكرية انه ما ان تنفذ الترتيبات الضرورية لإصلاح الاوضاع، سيتم السماح باستئناف النشاط السياسي، وستجري انتخابات حرة، وستعود الديمقراطية الى البلاد.

اما المادة الرابعة - وهي الأهم - فتتص حرفيا على «ان احكام المادة الدستورية الأولى الخاصة بتحديد شكل الدولة كجمهورية، واحكام المادة الثانية المتعلقة بخصائص الجمهورية، واحكام المادة الثالثة، لن تخضع للتعديل ولا لأي اقتراح بالتعديل».

بعبارة أخرى ان «الجمهورية» و«الديمقراطية» و«العلمانية» صفات ازلية للدولة التركية لا تقبل ليس فقط التعديل، بل وحتى مجرد التفكير فيه.

من هنا، تحديدا، خرجت الازمة الراهنة التي تضع تركيا على شفير انقلاب عسكري رابع، بخلاف الانقلابات الثلاثة السابقة التي انطلقت من اعتبارات مختلفة للتدخل بحجة «انقاذ الجمهورية من المخاطر الداخلية التي تتهددها».

مجلس الأمن القومي

ما هو اهم من هذا النص «النظري» في الدستور الذي يتيح للجيش، وتحديدًا لقادته الكبار، التصرف كأوصياء على الجمهورية وبالتالي كسلطة عليا تتجاوز السلطات كافة، بما فيه رئاسة الجمهورية والحكومة وحتى المجلس النيابي... الموقع العملي الذي كرسه الدستور نفسه للقوات المسلحة من خلال ما يسمى «مجلس الامن القومي».

ان قراءة سريعة للمادة ١١٨ من الدستور التركي تكفي للدلالة على مدى النفوذ الذي تتمتع به القوات المسلحة - الجيش والامن الداخلي معا - في التحكم بمسار الامور في البلاد. فهذه المادة تنص على ان مجلس الأمن القومي الذي يترأسه رئيس الجمهورية يضم: رئيس مجلس الوزراء، رئيس الاركاب العامة، وزير الدفاع، وزير الخارجية، قادة الجيوش البرية والجوية والبحرية، والقائد العام للشرطة. وهذا التشكيل نفسه ذو دلالات كافية، اذ في مقابل ٤ سياسيين ثمة ٥ جنرالات.

لماذا يتصرف العسكر الاتراك على هذا النحو الذي لا يكاد يكون له مثيل في أي دولة من دول العالم؟

المسألة ذات جذور قديمة، وهي تعود الى المرحلة التي خرج فيها مصطفى كمال من صفوف الجيش ليخوض منذ اوائل هذا القرن حروبا انتهت الى تحرير تركيا من الاحتلال، والى اخراجها من مرحلة «الرجل المريض» ووضعها على قائمة الدول التي يحسب لها حساب في المنطقة.

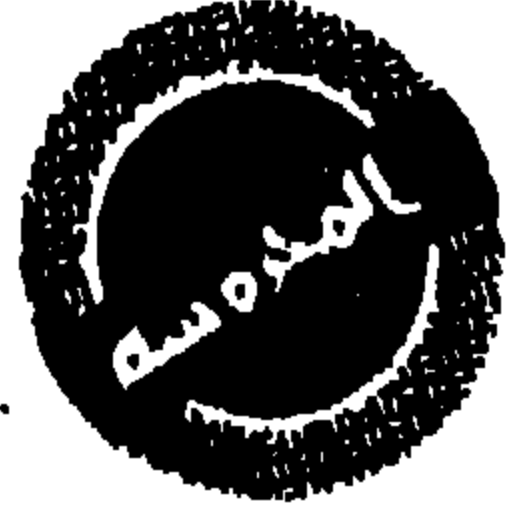
كان مصطفى كمال هو القائد، فيما كان الجيش التركي هو المنفذ. وفي وقت لاحق، ومع اعلان قيام الجمهورية التركية في العام ١٩٢٢، أعطي الجيش موقعا متميزا تم تكريسه في صلب الدستور.

ورغم ان تعديلات كثيرة اجريت على هذا الدستور منذ ذلك الحين، الا ان المواد الخاصة بالجيش او بالمؤسسات التي يكون للعسكر كلمة حاسمة فيها، لم تشهد أي تغيير.

ان المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١١ الخاص بالخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية تنص حرفيا على ان واجب القوات المسلحة «حماية الاراضي التركية والجمهورية التركية كما حددها الدستور». بعبارة أخرى، ان مهمة العسكر في تركيا لا تقتصر فقط على حماية الحدود من أي اعتداء خارجي، بل تمتد لتشمل مواجهة المخاطر التي تهدد النظام من الداخل.

وتبرز اهمية هذه المهمة التي تبدو وكأنها بلا حدود عند قراءة المواد الاربع الاولى من الدستور، وهي مواد مدرجة في باب «المبادئ العامة».

فالمادة الاولى تقول بأن الدولة التركية هي جمهورية. وتنص المادة الثانية على: ان جمهورية تركيا هي دولة ديمقراطية علمانية واجتماعية يحكمها القانون مع الاخذ بعين الاعتبار مفاهيم السلم الاهلي والتضامن الوطني والعدالة، واحترام حقوق الانسان، والوفاء لقومية اتاتورك. وتؤكد المادة الثالثة ان الدولة التركية باراضيتها وشعبها غير قابلة للتجزئة وأن اللغة الرسمية هي التركية.



المصدر: **الصحف العربية**

١٩٧٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتشمل صلاحيات المجلس المشار اليه «دعوة وزراء او اي شخصيات اخرى للاستماع الى افادتها في الامور التي تتعلق باختصاصاتها اذا كانت مدرجة على جدول الاعمال».

اما مهمته كما حددها الدستور فهي «ان يضع امام مجلس الوزراء اراءه حول اتخاذ قرارات وتأمين التعاون الضروري في ما يخص وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة الخاصة بالامن القومي».

وكي لا يكون ثمة التباس، فإن الدستور يفرض على مجلس الوزراء «ان يعطي الاولوية للأخذ بعين الاعتبار قرارات المجلس المتعلقة بالاجراءات التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود واستقلال الدولة ووحدة وسلامة اراضيها والسلم

والامن الاهليين».

ما هو دور رئيس الجمهورية في هذا المجلس؟

«يتولى وضع جدول الاعمال أخذا بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان» (لحاجة للإشارة الى ان الدستور وضع رئيس الوزراء ورئيس الاركان في مستوى واحد).

وما دور رئيس الوزراء؟

يتراأس اجتماعات المجلس في غياب رئيس الجمهورية.

ما تقدم يكشف بوضوح موقع مجلس الأمن القومي كسلطة فوق السلطات. فصلاحياته تفرض على اي وزير او اي شخصية اخرى المثول امامه للدلاء بإفادته. ومجلس الوزراء لا يملك الا ان يعطي الأولوية لتنفيذ قراراته. مع ان مجلس الوزراء هو سلطة تنفيذية استمدت صلاحياتها من مجلس النواب الذي استمد صلاحياته من الشعب، فيما لم يستمد الجنرالات الخمسة صلاحياتهم إلا من المواقع التي يشغلونها والتي تتيح لهم سلطة القرار بإخراج الدبابات ان لاستعراض العضلات او لانتزاع السلطة من المدنيين.

المعادلة واضحة. الكلمة العليا للعسكر.

ولهذا لم يكن غريبا ذلك الاهتمام غير العادي الذي اعطي لاجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي.

لقد انتظره الاثر الك بقلق كبير، وكان وقوعه في يوم جمعة سببا آخر لازدياد القلق، اذ راهن الكثيرون على ان الانقلاب سيقع عشية ذلك اليوم كي لا تتاح فرصة المواجهة المباشرة بين العسكر ونجم الدين اربكان.

لكن الاثر اك استيقظوا يوم الجمعة ولم تكن ثمة دبابات في الشوارع، فتنفسوا الصعداء، فيما ظلت الانظار مشدودة الى اجتماع المجلس القومي.

كان اجتماعا مضنيا استغرق ٩ ساعات كاملة. وفي ما توافر عنه من معلومات فإنه كان عاصفا وشهد جدالا حاميا بين الجنرالات وأربكان.

الجنرالات اتهموا زعيم «الرفاه» بأنه يخطط لتحويل تركيا الى دولة اسلامية كايوان والسودان، فرد مؤكدا انه ليس في وارد التفكير بمثل هذا الأمر، وجل ما يقوم به هو ايجاد صيغة تصالحية بين الشعب التركي المسلم وبين الدولة العلمانية.

وقال الجنرالات ان العلمانية تتعارض جذريا مع الشريعة التي ينادي «الرفاه» بتطبيقها، فرد اربكان بأنه لا يسعى لتطبيق الشريعة، ولا يطالب بأكثر من تطبيق مبدأ اساسي من مبادئ حقوق الانسان هو حق الفرد في اتخاذ العقيدة

الدينية التي يشاء، وفي ارتداء ما يختاره من ازياء. وسأل اربكان الجنرالات: في أوروبا، وحتى في اميركا، يسمحون للنساء بارتداء الحجاب او غطاء الرأس، فلماذا يحظر ذلك على النساء التركيات اذا كان ذلك بمحض اختيارهن؟

وفي الاجتماع حاول ديميريل ان يقوم بدور الحكم وان يهديء الأمور، اما تشيلير فبدت عاجزة عن المواءمة بين موقعها العلماني وبين ارتباطها مع الرفاه الذي انقذه من الموت سياسيا.

من جهته بدا وزير الدفاع، وهو من حزب الطريق القويم، اقرب الى الوقوف في صف الجنرالات.

كان الموضوع الاساسي المدرج على جدول الاعمال هو الخطر الذي يهدد المبادئ التي ارسيت عليها الجمهورية التركية الحديثة. لكن الحوار العاصف تشعب ليشمل نقاطا كثيرة اخرى، كالعلاقات مع ايران، والجمهورية، والولايات المتحدة، وأوروبا... واسرائيل.

اربكان لم يكن خصما سهلا. وفي احدى مراحل الاجتماع وقف يتحدى الجنرالات قائلا: «لا تهددوني بالانقلاب. اذا شتمتم نفذوه. ومهما طال الامر، فلا بد للانتخابات ان تحصل، وسنرى حينها ما سيكون الحجم الانتخابي للرفاه».

اربكان يتحدى

انتهى الاجتماع من دون اتفاق، لكن الجنرالات اصرروا على ان تتضمن مقررات المجلس ٢٠ توصية طلبوا فرضها على حزب «الرفاه» في سبيل كبح جماح قاعدته نحو الشعارات الاسلامية المخالفة لمبادئ الدولة.

رفض اربكان القبول بهذه التوصيات. ووافق ديميريل، من دون معارضة تشيلير ووزير الدفاع، على ادراجها في البيان الختامي. وحصل ذلك فعلا.

لقد وجهت رسالة الانذار فعلا، وهذه المرة وجهها لوجه، وفي حضور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ونائبة التي تشاركه الائتلاف وتتولى في الوقت نفسه منصب وزيرة الخارجية.

فما هي الخطوة التالية؟

الاحتمال الأول، قياسا على تجربة ١٩٧١، ان يستقيل اربكان وأن تتشكل حكومة وحدة وطنية.

والاحتمال الثاني، قياسا على تجربتي ١٩٦٠ و ١٩٨٠، ان يكابر زعيم الرفاه فيرفض الانصياع لمطالب العسكر.

الأول يلغي فرضية نزول الجيش الى الشارع واستيلائه على السلطة مباشرة، اما الثاني فيجعل النزول حتميا... ما لم تكن ثمة اعتبارات اخرى.

في اليوم التالي لاجتماع مجلس الأمن القومي اثبت اربكان انه واحد من ابرز اسياذ اللعبة السياسية في البلاد. اجتمع بزعماء الاحزاب المعارضة الذين نصحوه جميعا بالاستقالة لكنه فاجأهم برفض الاذعان والاصرار على البقاء في السلطة، فإذا كان ينبغي لحكومته ان تسقط، ففي البرلمان لا في اي مكان اخر.

وخرج اربكان الى موقع اكثر تقدما في التحدي اذ عقد مؤتمرا صحافيا في مجلس النواب قال فيه: لن استقيل.



المصدر: الكتيبة...

١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأشار إلى «أن مجلس الأمن القومي هيئة استشارية ولا يحق له أن يطلب من الحكومة أن تنفذ قوانين معينة»، لافتاً إلى أن الحكومة مشكلة في مجلس النواب وليس في مجلس الأمن القومي، ومجلس النواب يمثل إرادة الشعب ومنه تأتي القرارات، وكل الأحزاب الممثلة في المجلس متفقة على أن العلمنة لا تعني الإلحاد».

أكثر من ذلك قال زعيم «الرفاه» عن احتمال قيام العسكريين بعرض قوة أخرى مشابهة لعرض القوة في سينجان «أن ذلك هو محاولات تقوى بها القوى الخارجية التي لا تريد تركيا قوية لزعزعة استقرار البلاد».

جاء كلام أربكان بعد ساعات من كلام آخر أعلن فيه رفضه تطبيق اقتراحات الجنرالات لمواجهة الإسلاميين، وأن ناخبي حزبه لن يقبلوا إطلاقاً تطبيق إجراءات قاسية في حق المتشددين الدينيين.

لكن أربكان عاد بعد يومين فوقع على توصيات مجلس الأمن القومي، مسجلاً ما يشبه التراجع أمام الجنرالات.

انقلاب فاشل

هل يعني ذلك أن انقلاباً شبيهاً بانقلاب ١٩٧١ قد تم فعلاً، ولكن من دون استقالة الحكومة، أم أن اتفاقاً ما تم التوصل إليه يقضي بإيجاد حل وسط يجعل أربكان يقبل شروط الجنرالات، من دون أن تأخذ هذه الشروط طريقها إلى التنفيذ؟

إن الغيوم لم تبدد حتى اللحظة في سماء تركيا. والاستئلة تجر استئلة أكثر تعقيداً وصعوبة، فما يكاد المرء يعثر على جواب لأحدها حتى يجد نفسه مضطراً للبحث عن جواب لسؤال آخر، وهكذا.

مثلاً: لماذا اختار الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس هيئة الأركان واشنطن مكاناً يرد فيه على «الرفاه» ويؤكد أن الجيش لن يتهاون في مسألة الدفاع عن جمهورية أتاتورك وعلمانياتها؟

ولماذا رد الجنرال اسماعيل حقي قاراداي، رئيس هيئة الأركان، على «ليلة القدس» (تصفها صحف تركية عدة بـ «المشؤومة») بزيارة إسرائيل التي سيزورها أيضاً، في ٩ نيسان (أبريل) المقبل، وزير الدفاع التركي، ليكون بدوره أول وزير بهذه الصفة يقوم بمثل هذه الزيارة؟

ولماذا تم دفع العلاقات مع إيران إلى حافة القطيعة، بعد نوع من «شهر العسل» أثمرت عنه زيارة أربكان إلى الجمهورية الإسلامية؟

ولماذا يحمل الإعلام التركي على أربكان وحزب الرفاه بهذه الحدة؟

استئلة كثيرة ستحاول الحلقات المقبلة الإجابة عنها... وعن غيرها.



المصدر:
لجنة التحرير العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المشيرة

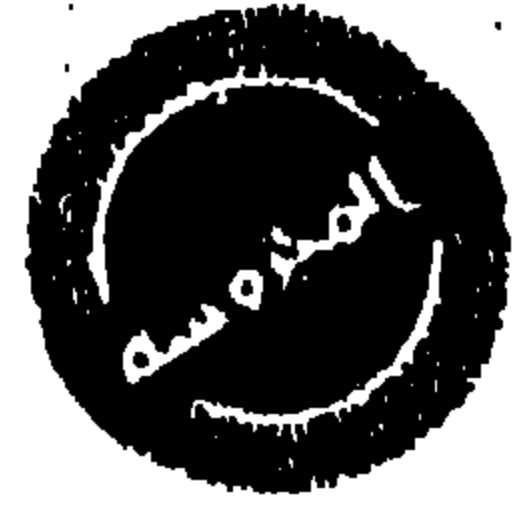
في بلاد أتاتورك (٣)

هل يعتمد الرفاه «التقية»

في مواجهة العسكر؟

أنقرة - عدنان حطيط

في النصف الثاني من شهر شباط (فبراير) الماضي استضافت العاصمة الاميركية واشنطن المؤتمر السنوي للمجلس التركي - الاميركي. كان الوفد التركي الى هذا المؤتمر كبيرا جدا، اذ ضم وزراء وضباطا كبارا واقتصاديين بارزين ورؤساء بلديات من منطقة جنوب شرق الاناضول. ولئن غابت احزاب المعارضة، فإن المشاركين الاثراك توزعوا ما بين اعضاء في حزب الرفاه واطرافه في حزب الطريق القويم ورموز في المؤسسة العسكرية. وكان لافتا وصول الرفاهيين في طائرة، فيما استقل الباقون طائرة أخرى. وقد سرق اثنان من هذا الوفد القسط الأكبر من الاضواء والاهتمام: الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس هيئة الاركان العامة في القوات المسلحة، اي ثاني اقوى رجل في المؤسسة العسكرية، وعبد الله غول نائب رئيس الرفاه ووزير الدولة في الحكومة الائتلافية. ومع أن المفترض في حالة كهذه أن يكون هناك توزيع للأدوار فستحدث المدنيون في الشؤون السياسية ويتحدث العسكر في الشؤون العسكرية، وينسق الجميع مواقفهم كي لا يبدو أنهم حملوا معهم خلافاتهم الداخلية... إلا أن ما حصل كان مغايرا تماما. عبد الله غول ورفاقه من الرفاه، تحدثوا بلغة، والعسكر تحدثوا بلغة أخرى، اما المنتسبون الى الطريق القويم فكانوا اقرب الى تبني مواقف العسكر من دون قطع شعرة معاوية مع شركائهم في الائتلاف، تحسبا بالطبع لحسابات العودة. بير انتهر الفرصة وجال في اجواء أوحى كل الاشارات بأنها اعدت بعناية للاحتفاء به، ليس لموقعه الراهن فقط، بل ايضا لموقعه اللاحق اذا ما دفعت التطورات العسكر الى انتزاع السلطة من المدنيين. تحدث الجنرال في كل المواضيع ووجه رسائل في كل الاتجاهات. وهو نفسه قال للصحافيين: ان لم يكن هذا هو المكان المناسب لتوجيه الرسائل، فأين يمكن ان يكون؟



المصدر: المند المند

١٩٩٢

١٩

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكنها لم تكن رسائل بالمعنى الحقيقي، بل كانت أشبه بصواريخ من هذه «الصواريخ» قوله إن تركيا محاطة بـ«مثلث برمودا» (البلقان والقوقاز والشرق الأوسط)، وأنها توشك، في مواجهة هذه المخاطر، على إطلاق برنامج مدته عشر سنوات وتكاليفه ١٥٠ مليار دولار، لتحديث القوات المسلحة التركية... «فإذا استطعنا حماية أنفسنا، فإن بمقدورنا حينئذ المساهمة في سلام واستقرار المنطقة، واستقرار السلام العالمي؟».

أضاف متسائلا: «إن بنيتنا العسكرية التحتية مرتبطة كلياً بالولايات المتحدة. فإذا لم اسلم هذه الرسالة إلى الأميركيين، فلمن أوجهها؟».

«الصاروخ» الثاني كان موجهاً إلى الجيران، وتحديداً إلى إيران وسوريا اللتين وصفهما الجنرال بير بأنهما «أرهابيتان».

أما الصاروخ الثالث فكان موجهاً إلى الداخل التركي، وتحديداً إلى حزب الرفاه: «لقد قلنا للأميركيين إن تركيا بلد علماني وستبقى كذلك».

كان واضحاً أن ثمة رسالة رابعة مبطنّة وهي أن نائب رئيس الأركان يحاول الحصول على دعم الأميركيين لأي محاولة انقلابية قد يقدم عليها، ولو من خلال «رشوتهم» عبر الحديث عن الاستثمار المجزي (١٥٠ مليار دولار) لمصانع الأسلحة الأميركية، ومن خلال الإشارة إلى ما يمكن أن تلعبه تركيا في المنطقة، في إطار المصالح الاستراتيجية الأميركية. وفي رد صريح على الانتقادات الموجهة إليه بأنه يتدخل في الشؤون السياسية، قال الجنرال: لا يمكن فعلاً فصل الشؤون العسكرية عن السياسية، ما دمنا ننخرط دائماً في تحليلات سياسية عسكرية، بعيداً عن التحليلات التي تقوم بها وزارة الخارجية. على سبيل المثال، فإننا حين نتحدث عن كون تركيا محاطة بـ«مثلث برمودا» من الأخطار الإقليمية، فإننا نجري تقييماً سياسياً - عسكرياً. أضف إلى ذلك أننا أبناء هذا البلد، ونحن أيضاً مواطنون أتراك. وعليه فلا شيء خاطيء إذا ما فكرنا في مثل هذه المسائل».

ولم يسأله أي من الصحفيين لماذا ينطبق هذا الأمر، في تركيا، على العسكريين فقط ولا ينسحب أيضاً على السياسيين الذين يحظر عليهم التطرق إلى شؤون عسكرية.

عبد الله غول، من جهته، كان يحمل رسائل مختلفة تضمّر بدورها نوعاً من تحذير الأميركيين من أن يعطوا الجنرالات ضوءاً أخضر للانقلاب العسكري.

وكان فحوى الرسائل التي سلمت في اجتماعات خاصة عقدها وزير الدولة مع مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية، أن لا شيء في الوضع الراهن في تركيا يبرر مثل هذا الانقلاب. لا شيء، على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني... وأيضاً - وهذا هو المهم - على مستوى وجود حزب الرفاه في السلطة.

صورة «وردية»

لقد رسم «غول» (ومعناها بالتركية: الورد) صورة وردية للاوضاع التركية في الشهور الثمانية السابقة من حكم الرفاه - الطريق القويم.

قال إن الائتلاف الحالي هو حكومة قوية، بل في الحقيقة أقوى حكومة منذ حكومة الحزب الواحد التي شكلها تورغوت أوزال (العام ١٩٨٣، وفي حينه فاز حزب الوطن الأم الذي أسسه أوزال بعد سماح انقلابي ١٩٨٠ بإعادة إنشاء الأحزاب، بـ ٥٣٪ من الأصوات واستمرت هذه الحكومة أربع سنوات كاملة لتخلفها حكومة أخرى برئاسة أوزال نفسه بعد انتخابات ١٩٨٧).

«غول» للأميركيين: لا

نتوقفوا عند الأقوال...

بل عند الأفعال

لماذا رفض أربكان

دعوة الزعماء

الأوروبيين إلى العشاء

في دبلن؟



المصدر:

البيان الصحفي رقم ١٠٠٠

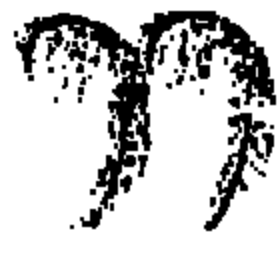
١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الدبلوماسيون
الغربيون: الوجه
الحقيقي لأربكان لم
يظهر بعد



اضاف غول: قبلنا كانت كاميرات التلفزيون تظهر المجلس النيابي شاغرا، اما اليوم فالبرلمان يبدو مكتظا ومنهمكا في العمل. وقد مرتت الحكومة السابقة (حكومة يلماظ - تشيلر) ثلاثة قوانين فقط... بينما مررنا حتى تاريخه اكثر من ١٠٠ قانون.

وتابع: ان الائتلاف يدافع عن توسيع الحريات القائمة، فيما تبدو المعارضة وكأنها هي التي تطالب بحريات أقل. واكد على ان «حكومتي تولي اهمية كبرى لتعزيز العلاقات التركية - الاميركية حتى الى مستوى افضل»، لفت الى «ان علاقات تركيا بجيرانها يساء فهمها احيانا».

ودق على اوتار يحب الاميركيون سماعها، فقال: «ان الحكومة، خلافا لبعض المزاعم، تحاول أن تفتح ابواب تركيا امام الاستثمار الاجنبي، بدلا من اغلاقها بطريقة انعزالية. ومخططاتنا تتعدى مجرد الدعوة الى جعل تركيا جنة للاستثمار، فعندما يقول رئيس وزرائنا: لنجعل من اسكندرون سنغافورة اخرى، فإنه يشير الى تصميمنا على فتح ابواب

تركيا امام العالم».

اضاف: ان تركيا هي قلعة من الاستقرار في المنطقة وماوى للديمقراطية والتعددية وحرية الاقتصاد. وليس للولايات المتحدة حليف في المنطقة يمثل قوة تركيا التي تعتبر أهم وأقوى سوق في أوروبا».

وحين سئل: لماذا، إذن، تبدو الحكومة التركية غير جاهزة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول البرامج المالية؟ اجاب: لأننا نملك الثقة في انفسنا.

وقدم غول جملة من الارقام لتعزيز كلامه: معدل الفائدة هبط من ١٦٠٪ سنويا الى ٨٠٪، ما يعني اننا نوفر من الارصدة التي نضعها جانبا من اجل خدمة الدين. ونحن نستطيع اليوم ان ننفق مثل هذه المدخرات في الاستثمارات. ان التضخم هبط من ٩٠.٨٪ شهريا الى ٥.٥٪، ونحن نبيع سندات خزينة في اوروبا، وبورصة اسطنبول سجلت مستويات قياسية، وقد بدأنا باستخدام اموال التكافل الاجتماعي بالطريقة التي صممت اصلا لاستخدامها، اي لإطعام الفقير والمحتاج وليس لتغطية عجز الموازنة. ولهذا تم تسجيل اسماء ٨٠٠.٠٠٠ مواطن فقير في اجهزة الكمبيوتر. هؤلاء المحتاجون يتلقون المساعدة من قبل مكاتب المحافظين والقائمقامين، وليس من خلال جهازنا الحزبي.

كان لدى غول ما يقدمه بالفعل للاميركيين معززا بالارقام كشهادة على حسن سلوك حزب الرفاه على المستوى الداخلي، وحسن نواياه على مستوى علاقاته بالجيران، وبالذات ايران التي ابرمت معها الحكومة التركية صفقة الغاز الشهيرة بقيمة ٢٠ مليار دولار على مدى ٢٠ سنة، رغم صدور قرار اميركي بمعاقبة اي دولة او شركة تتعامل نفطيا مع ايران بما يتعدى الـ ٤٠ مليون دولار.

وحتى حين عبر الاميركيون امامه عن القلق على مستقبل العلمانية في تركيا، طمأنهم الى انهم اذا كانوا يقصدون العلمانية كما تطبق في الولايات المتحدة، فإن حزب الرفاه يقترح ان تطبق مثل هذه العلمانية في تركيا، من دون قمع اية افكار.



المصدر :

العدد ١٩٩٧
١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأقل - غول بنوع خاص - موقع بارز على الخارطة السياسية الداخلية في تركيا.

في تقدير بعض كبار المحللين الاتراك ان هناك تحولا بالفعل في نظرة الرفاه الى الولايات المتحدة ونظرة هذه الأخيرة الى الرفاه.

ان الحزب الاسلامي ينظر الى الولايات المتحدة اليوم بطريقة اكثر ايجابية من اي وقت مضى، معتبرا اياها بلدا يمكن ان يتعاون معه. وفي ذلك يلتقي موقف قيادة الحزب مع السياسة الرسمية للدولة. غير ان بعض سياسيي الرفاه ووسائل اعلامه يرى ان من الصعب ان يؤدي ذلك الى اي نتيجة، لذا يستمر في التعبير عن عدائه للامير كينين كلما سنحت الفرصة.

وينقل سامي كوهن في صحيفة «ميليت» من عهد الله غول قناعته بأن العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة هي

مطلب للمصالح الحيوية لتركيا، وان فعالية تركيا سياسيا، وأمنها، وقدراتها العسكرية، وتطورها الاقتصادي والتكنولوجي، ترتبط بالتعاون مع القوة العظمى الوحيدة في العالم.

يضيف كوهن ان قادة الرفاه باتوا يدركون ان معاملتهم الولايات المتحدة بطريقة ودية ادت الى قيام واشنطن بتوفير الدعم لتركيا في مجالات عدة، وان الادارة الاميركية اعتمدت، بعد بعض الوقت من مرحلة «انتظر وراقب»، موقفا اكثر ايجابية إزاء الرفاه.

واذ تبدو نظرة الرفاه الى الولايات المتحدة اكثر ايجابية من نظرتهم الى البلدان الاوروبية، فلان هذه الأخيرة عاملت تركيا والرفاه بمودة اقل مما فعلت واشنطن.

في المقابل يرى المحللون الاتراك ان الادارة الاميركية تبدو مستعدة لإعطاء الرفاه فرصة ما دام الحزب لا يتخذ موقفا صداميا مع الولايات المتحدة والغرب عموما، ولا يحدث تغييرا جوهريا في سياسة تركيا الخارجية، ولا يسعى لتحويل تركيا عن نهجها الديمقراطي والعلماني.

يضيف هؤلاء ان واشنطن، من خلال متابعتها التطورات عن كثب، باتت تعتبر الرفاه «محاورا يمكن عقد الصفقات معه»، مع حرصها على اظهار ان الشريك الحقيقي هو تركيا وليس الرفاه. وبهذه الطريقة تتعامل العاصمة الاميركية مع الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وممثلي المؤسسة العسكرية.

غير ان المشكلة تكمن في ان الرفاه يرسل من حين لآخر، اشارات لا تتفق والسياسة الرسمية لأنقره، وهذا يخلق بعض الارتباك في تفكير المسؤولين الاميركيين اذ يجدون صعوبة في تحديد الوجهة التي تسير فيها تركيا، بل انه يدفع ببعض الدوائر في واشنطن الى التمسك بعدم الثقة في الرفاه والمطالبة بالبقاء على مسافة منه.

ويقول كوهن ان ثمة من يعتقد في واشنطن بأن التصريحات الأخيرة لزعماء الرفاه ليست سوى نوع من «التقية».

وينقل عن مسؤول اميركي قوله مازحا: لعل ادارتنا ايضا ترد على هذه التقية بتقية خاصة بها.

ولم يكن نائب رئيس الرفاه في حاجة الى الرد على اي تساؤلات في شأن العلاقات مع اسرائيل. فشهادة هذه العلاقات منها وفيها، باعتراف المسؤولين الاسرائيليين انفسهم.

الأفعال لا الأقوال

لقد فوجيء الاميركيون بالرجل، خصوصا وهو يقول لهم حرفيا: «لا تتوقفوا عند الأقوال، بل عند الأفعال».

كان يرد على تساؤلاتهم في شأن تصريحات متشددة اطلقها نجم الدين اربكان ورفاقه من قادة الرفاه ابان الحملات الانتخابية، وقبل وصولهم الى السلطة.

وكانت حجته: «اننا نعرف كيف نخاطب قاعدتنا ال شعبية. وما يهم بالنسبة اليكم هو ما نفعله لا ما نقوله لهذه القاعدة».

كلام غول اخرج الاميركيين فعلا، اذ جاء بعد اسابيع قليلة من كلام مشابه سمعوه من قيادي رفاهي آخر هو فاهيم أداق الذي يشغل بدوره منصب وزير دولة في الحكومة الائتلافية، لكنه يعتبر «رفيق السلاح» الاقرب الى اربكان، وهو احد اعضاء الحلقة الضيقة من مستشاري اربكان داخل الحزب.

أداق كان قد زار واشنطن في النصف الاول من كانون الثاني (يناير) الماضي، ومنه سمع المسؤولون الاميركيون كلاما كثيرا عن حقيقة توجهات الرفاه في الحكم. واذا كان لم يذهب الى ما ذهب اليه غول في الحديث عن الأفعال لا الأقوال، فإنه فعل ذلك بشكل مختلف، بالارقام والحجج.

على سبيل المثال، حين قال له مسؤول اميركي ان كل قرش تدفعه تركيا الى ايران يؤول الى مساعدة الارهاب، رد أداق على الفور: ان لالمانيا ايضا تجارة كبيرة مع ايران. فهل تدعم المانيا الارهاب الدولي؟ فما كان من المسؤول الاميركي إلا أن غير الموضوع.

ولم يملك الاميركيون سوى الاعجاب عندما تحدث أداق عن انجازات الحكومة التي يقودها الرفاه في المجال الاقتصادي، وبالذات الخصخصة، كما في حال شركات انتاج

الطاقة، اذ ستعود خصخصة هذه الشركات وحدها بما لا يقل عن سبعة مليارات دولار.

في كلا الحالتين، حالة أداق وحالة غول، وجد المسؤولون الاميركيون انفسهم امام اثنين من كبار قادة الرفاه لا يختلفان في شيء عن اي مسؤولين آخرين في الاحزاب العلمانية، وان كانا يتميزان، كما باقي قياديي الحزب وعلى رأسهم اربكان، بأن سجلاتهما «نظيفة» بعكس معظم اقطاب الاحزاب الأخرى.

واشنطن والرفاه

... واذا صح ما يذهب اليه محللون سياسيون بارزون في تركيا من ان واشنطن نصحت بالفعل الجنرالات في أنقره بعدم الاقدام على اي مغامرة عسكرية، اقله في الوقت الراهن، فإن الرجلين كان لهما بالتأكيد دور في ذلك. وقد يمكن الذهاب الى مدى ابعد وتوقع ان يكون لهما او لأحدهما على



المصدر:

١٩٩٢

١٩

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«تقية» أم تحول؟

هل هي «التقية» فعلا التي تجعل مواقف الرفاه اليوم، وبعد ثمانية شهور من وصوله الى الحكم، على مسافة ١٨٠ درجة من الرفاه بالأمس، أم انه تحول حقيقي في موقف هذا الحزب، فرضته التطورات ووفرت عناصره المعطيات التي صار اقدر على معرفتها اذ وصل الى السلطة وملفاتها واسرارها؟

ان السؤال مطروح بالحاح، خصوصا في اوساط الدبلوماسيين المعتمدين في انقرة. فالكثيرون من هؤلاء، وبالذات الغربيون منهم، يعتقدون ان الغرب يرتكب خطأ فادحا ان هو راهن على اربكان وحزبه.

احدهم قال ان ما يفعله رئيس الوزراء من الظهور بمظهر الحريص على استمرار الوجه «الغربي» لتركيا، ليس في حقيقته سوى تمويه او غطاء لعملية حثيثة يقوم بها في الداخل لتعزيز الوجه الاسلامي وتوسيع قاعدة الرفاه بحيث تشمل اكبر قدر من شرائح المجتمع التركي.

ويرى هذا الدبلوماسي ان اربكان «اصولي وقومي متطرف» وهو قطعاً الرجل غير المناسب لإبقاء تركيا في وجهتها الغربية.

دبلوماسي آخر لم يخف قلقه من ان يكون زعيم الرفاه ينتظر الفرصة الملائمة للعودة الى السلطة من خلال اكثرية في مجلس النواب، تتيح له منفردا تشكيل الحكومة ومواجهة معارضية من دون خوف على سحب الثقة فيها. وعندها «سيظهر وجهه الحقيقي».

ما هو الوجه الحقيقي لأربكان؟

يتوقف الدبلوماسيون والصحافيون الغربيون باهتمام كبير عند تفاصيل صغيرة من نوع ان هذا الرجل الذي كان واحدا من ستة ابناء لقاض متجول من قضاة الامبراطورية العثمانية، يقيم اليوم في منطقة قريبة من العاصمة انقرة، معروفة بأنها مكان مفضل للطبقة الوسطى. وهناك، في منزله الذي بني حديثا، يستقبل زائريه في غرفة استقبال تتصدرها لوحة لأية قرآنية، فيما تبرز على احد جدرانها لوحة ارتفاعها متر للمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، ينيرها ضوء اخضر.

وفي قاعة كهذه، حيث يضطر الزوار الى خلع احذيتهم قبل الدخول، يسمع الزائرون، خصوصا اذا كانوا غربيين، كلاما ينم عن شكوى مريرة من الطريقة التي تعامل بها دول الغرب شريكها تركيا.

«ان الغرب يرتكب خطأ فادحا - يقول اربكان - فلطالما ارادت تركيا ان تكون معه، لكنه كان دائما يدفعها للابتعاد عنه».

ونادرا جدا ما تحدث اربكان الى صحافي غربي لكنه ايضا نادرا ما تحدث الى صحافي عربي او مسلم عموما. الا ان الغربيين لا يقفون عند النصف الثاني من هذه الحقيقة التي تكشف، ربما، طبيعة خاصة في الرجل تحمله على عدم الرغبة في الظهور الاعلامي، وبالتالي الاقلال الى اقصى حد من لقاءاته بالصحافيين غير الأتراك.

وقد تكون هذه السياسة مقصودة، بحيث يظل أربكان محاطا بنوع من الغموض، فتكون الكتابة عنه، من الخارج، ولا يتاح المجال الحقيقي لدراسة شخصيته عن كثب، او لاستقراء ملامح معينة يستطيع «المتخصصون» بناء حسابات على اساسها.

وفي واحدة من الفرص القليلة التي اتاحت لصحافي غربي، كانت المقابلة التي اجراها مراسل صحيفة «وول ستريت جورنال»، في اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي مناسبة لا لإزالة الغموض، او بالأحرى الشكوك، بل لتعزيزها.



المصدر: المراسلة الحزبية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩-١٠ مارس ١٩٩٧

الحكومة التركية تغلق مدارس لحفظ القرآن

□ انقر - «الحياة»:

■ كشفت صحيفة «ميليت» التركية أمس ان الحكومة الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب «الرفاه» (الاسلامي) نجم الدين اربكان بدأت عملية «هادئة» لاجلاق مدارس دينية تنفيذاً لمطالب المؤسسة العسكرية بوضع حد للنشاطات الاسلامية. ونقلت عن محافظ انقر إدوغان شاهين أوغلو ان ثلاث مدارس «غير شرعية» لحفظ القرآن اغلقت بالفعل وستغلق أخرى فور رصدها.

وكان مجلس الامن القومي، الذي يمثل المؤسسة العسكرية فيه خمسة من كبار قادة الجيش ويضم رئيس الدولة ورئيس الوزراء ومسؤولين كباراً آخرين، «أوصى» في اجتماعه الاخير في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي بان تنفذ الحكومة اجراءات صارمة لوضع حد لنشاطات اسلامية «متطرفة» اعتبرت بينها مدارس حفظ القرآن التابعة لحزب «الرفاه». يذكر ان هناك نحو ٦٥٠٠ مدرسة رسمية في تركيا لحفظ القرآن تديرها «المديرية العامة للشؤون الدينية»، وهي مؤسسة حكومية، ولكن لا يعرف تحديداً عدد المدارس المماثلة التابعة لحزب «الرفاه» ومنظمات اسلامية أخرى، وتقدر مصادر عددها بالآلاف أخرى منتشرة في تركيا.



المصدر:: ١٩٨٤-١٩٨٥

199V. 2516 2.

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٧

«الكفاح العربي» ترصد التطورات

المشيرة في بلاد أتاتورك (٤)

عصاة الدولة في تركيا

■ حادث مرور كشف مثلث: السياسة - الأمن - المافيا

■ **مسؤول امني كبير: مجموعات تابعة لأجهزة امنية تحولت الى عصابات**

■ **والد حسين داغر صرخ في جنازته: الدولة اغتالت ابني**

انقره - عدنان حطيط

طوال شهر شباط (فبراير) الماضي شهدت تركيا نوعاً من التظاهرات لم يعرف له الاثراك مثيلاً من قبل. ففي التاسعة من كل مساء، ولمدة دقيقة واحدة، كانت الاضواء تطفأ في المنازل ويطلق الكثيرون من السائقين العنان لأبواق سياراتهم كي تصدر زماهير مقطعة، فيما يضرب البعض بقبضاتهم على الجدران (وهي عادة كانت محصورة بالتعبير عن ابتهاج مشجعي كرة القدم كلما سجل الفريق الذي يتعصبون له هدفاً في مرمى الخصم)، ويطلق البعض الآخر من النسوة على صواني المطبخ، ويخرج الكثيرون الى الشرفات حتى في البرد القارس الذي كان يلفح أرجاء تركيا في هذا الشهر الشتائي، وتشهد الشوارع تجمعات شعبية عفوية حيناً ومنظمة في معظم الأحيان.

و منظمه في معظم الاحيان.
كان الشعار العام لهذه التظاهرات التي اطلقها بعض احزاب المعارضة، هو: «دقيقة ظلام من اجل نور دائم».

اجل نور دائم».

والتظاهرة التي بدأت خجولة في بعض المدن، ما لبثت ان اتسعت لتشمل قسما كبيرا من ارجاء تركيا، حتى بدت وكأنها فاتحة لتقليد جديد يمكن ان يلجأ اليه الاتراك كلما ضاق بهم الحال او اشتد غضبهم من امر ما سيء على مستوى البلاد.

الحال او اشتد غضبهم من امر ما سيء على مستوى البلاد.

الحال أو اشتد غضبهم من أمر ما سيء على مستوى البلاد. وهذه المرة كان ظلام الدقيقة الوحيدة المتعمد، تعبيرا عن نقمة الاثراك على ما كشفتها التطورات، بمحض الصدفة، من وجود ما اتفقت وسائل الاعلام على تسميته «عصابة الدولة»، أو العصابة التي تضم موظفين كبارا في الدولة ومنظمات مرتبطة بالمافيا وأخرى متخصصة في



المصدر: المجلد الثاني من المجلدات

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧ م

القتل وتهريب المخدرات وغسل الأموال وفرض الخوات وغيرها من النشاطات الاجرامية التي اشتهرت بها المانيا.

القصة - الفضيحة كانت لشهور خلت الخبز اليومي للاتراك الذين تابعوا خيوطها وهي تكرر الواحد تلو الآخر حاملة كل صباح تفاصيل جديدة اكثر خطورة، وطارحة بجدية مصير اسماء كبيرة، سياسية وأمنية... وربما عسكرية.

ومع انها اليوم لا زالت تتداعى فصولا من خلال التحقيقات والاعترافات المثيرة، إلا أن الحديث عن الانقلاب المحتمل سرقة منها الكثير من الاضواء، وأسقطها من المانشيتات ذات الحروف العملاقة الى مجرد اخبار في الصفحات يكاد القارئ لا يمر بها.

وفي اوساط تركية عدة تساؤلات عما اذا كان كل هذا الضجيج القائم حاليا حول مسألة الانقلاب، والصدام المرتقب بين الجيش وحزب الرفاه، ليس امرا عفويا فرضته اندفاعات الرفاه في اتجاه تحويل تركيا من العلمانية الاتاتورية الى الاسلامية الاربكانية، بل متعمدا لأسباب أخرى.

الكثيرون يجزمون بذلك، ويقطعون بأن ثمة ما يشبه «المؤامرة» التي جرى التخطيط لها بعناية ووزعت الادوار فيها بدقة، بحيث تصرف الانتباه عن المراحل الخطيرة التي بلغها التحقيق في «فضيحة صوصورلوك» أو مثلث «الأمن - السياسة - المافيا». الاحتمال قائم بالفعل، ويصعب مقاومة اغراء التوقف عنده، خصوصا اذا كانت الفضيحة من النوع الذي يتسبب عادة باسقاط رؤوس كبيرة، وتبدو فضيحة كـ «ووترغيت»، اذا قورنت به، مجرد حكاية بسيطة لا تستحق الذكر.

معهد الرياضة.

الرابع الجريح هو سداد اديب بوجاق، النائب عن حزب الطريق القويم - اي حزب تشيللر - وزعيم عشيرة «بوجاق» الكردية الكبيرة، والرجل الذي انشأ ميليشيا تضم زهاء عشرة آلاف مقاتل بهدف «تنظيف» منطقتهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

السؤال الاول الذي طرحته هذه الحادثة هو: ماذا يجمع مديرا للشرطة ومجرما مطلوبوا للعدالة ونائبا في المجلس النيابي، في سيارة واحدة؟

والسؤال الثاني - وهو الأهم - الى اين كانوا متجهين؟ وماذا كانوا يفعلون؟

صباح اليوم التالي خرجت جريدة «صباح» بمانشيت عريض يقول حرفيا: تركيا بحاجة الى مدع عام شجاع لكي يكشف خفايا علاقات المافيا بالشرطة والنواب. وتلقت وسائل الاعلام الاخرى، المكتوبة والمتلفزة، الخيط وراحت تشده، فإذا بها تضع يدها على حقائق خطيرة.

الضحية الاولى: وزير الداخلية

اول من اتجهت اليه الشبهات التي ما لبثت ان تحولت الى حقائق دافعة، كان وزير الداخلية محمد آغار. وقد نفى بشدة، في بادئ الامر، اي علاقة له، وتضامنت معه تشيللر، باعتباره صديقا مقربا وعضوا في حزبها. لكن نفية لم يصمد طويلا، وحتى تشيللر وجدت نفسها عاجزة عن تأمين غطاء له، فقدم استقالته تاركا المجال كي تختار تشيللر امرأة من حزبها لتحل محله (وهي المرة الاولى، لا في تاريخ تركيا والمنطقة، بل ربما في معظم دول العالم التي تسند فيها وزارة الداخلية الى امرأة).

بدأت التحقيقات، ودخل السياسيون على الخط. انها فرصة مثالية لرجل كمسعود يلماظ، زعيم حزب الوطن الأم، كي يصفى حساباته مع من كانت شريكته في الحكم قبل بضعة اشهر. هذه المرة اصبحت «رقيبته في الدق» فعلا. فعلاقتها بأغار وطيدة واحتمال شراكتها في مسائل يحاسب عليها القانون، مطروح حتى قبل وقوع الحادثة. كانت الفرصة مناسبة كي يخرج الى الواجهة ايضا رجل

فضيحة على الطريق

لقد بدأت القصة، كما بات معروفا، اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وتحديدًا في الثالث منه.

كان مساء يوم احد، اي يوم عطلة، وكانت قد جرت في ذلك النهار انتخابات محلية تكميلية، والانظار متجهة الى صناديق الاقتراع لمعرفة اي الاحزاب سيفوز، لأن ذلك سيكون امرا ذا دلالات مهمة بعد شهور قليلة من تشكيل حكومة ائتلافية بين الرفاه والطريق القويم. فهو الاختبار الشعبي الاول الذي يمكن من خلاله معرفة ما اذا كان عمر الائتلاف طويلا ام لا، وما اذا كانت القاعدتان الشعبيتان للحزبين ستعبران عن رضائهما عن التقاء اربكان وتشيللر بعد طول عدااء استخدم فيه كل منهما ما لديه من امكانيات للطنن بالأخر، ووصل الأمر الى حد القسم بأن تقطع اليد قبل ان تمتد لمصافحته.

على الطريق المؤدية من اسطنبول الى ازمير، وفي منطقة تدعى صوصورلوك، وقعت حادثة مرور. اصطدمت سيارة مفخخة من طراز مرسيدس ٧٦٠٠ بشاحنة نقل كبيرة.

الامر عادي. فحوادث المرور على اوتوستادات تركيا، خصوصا في اوقات الشتاء، تحصل يوميا ويسقط فيها اعداد غير قليلة من القتلى والجرحى.

وقد ظل الامر عاديا عندما اخرج من السيارة ثلاثة قتلى ورابع في حالة الخطر.

لكن المفاجآت بدأت من اللحظة التي فتح فيها صندوق السيارة، فتبين وجود كمية من الأسلحة، بينها مسدسات ورشاشات.

وكرت السبحة، عندما تكشف اسماء القتلى والجريح، فالقتيل الاول يدعى حسنين قوجاداغ وهو حاليا مدير مدرسة الشرطة، وكان سابقا احد مديري الأمن. والثاني ليس سوى عبد الله جاتلي المطلوب من قبل الشرطة التركية والانتربول لارتكابه جرائم قتل والاتجار بالمخدرات. اما الثالثة فهي راقصة تدعى غونجا اوس سبق ان انتخبت في عام ١٩٩٤ ملكة جمال السينما التركية، مع انها في الاصل خريجة



المصدر: اللجنة الخاصة

التاريخ: ٢٠٠٨ - ١٩٩٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سبق ان عقد مؤتمرا صحافيا قبل زهاء ستة اشهر من حادثة «صوكلوك» قال فيه كلاما كثيرا لم يصدقه احد في حينه. انه دوجو بيرنجيك زعيم حزب العمال التركي (ال شيوعي). وقد عاد ليتذكر بأنه في مؤتمره الصحافي كشف، استنادا الى احد تقارير الاستخبارات بعد ان قام بتحليل محتوياته، ان تشيللر وأغار شكلا تنظيميا مخابراتيا سريريا مهمته تنفيذ العمليات المضادة وحماية بعض الشخصيات السياسية، اضافة الى تنفيذ بعض العمليات الخارجية خدمة للمصالح الاميركية.

وفي مؤتمره الصحافي الجديد عاد ليؤكد انه قدم بالفعل ما كان يملكه من وثائق دامغة حول هذا الموضوع، الى رئيسي الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الأمن القومي، مضيفا ان تلك الوثائق تضمنت ايضا اسم «محمد اوزباي» الذي تبين انه اسم مستعار لعبد الله جاتلي.

تشيللر المخرجة نفت كل هذه «المزاعم». نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وشريكها في الائتلاف، كان اكثر احراجا. فإذا اخذت المزاعم بجدية وأحيلت تشيللر على التحقيق، وربما المحاكمة، فإن معنى ذلك انهيار الائتلاف الحكومي. وإذا دافع عن شريكته، فإنه يعرض نفسه وحزبه للشكوك، خصوصا في ضوء «النزاهة» التي يحرصان على الظهور بها، والتي ساعدتهما بالفعل على تحقيق ما كان يبدو مستحيلا قبل سنوات قليلة.

لاذ اربكان بالصمت اباما، وعاد ليقول كلمته في ان كل التحقيقات يجب ان تأخذ مجراها، وإذا كان ثمة رؤوس ينبغي ان تسقط، فلتسقط.

لكن التطورات اللاحقة البتت ان اربكان لعب بدهاء على خط مزدوج: المنحى القضائي للفضيحة، اي التحقيقات، والمنحى السياسي، اي الجانب المتعلق بالاتهامات الموجهة لتشيللر.

في الجانب الأول ترك الأمور تأخذ مجراها، وبدا وفيال شعاراته الخاصة بالنزاهة. اما في الجانب الثاني فوقف الى جانب تشيللر. وبذلك اعطى الائتلاف فرصة من الوقت كي يبقى في الحكم، الى ان تظهر نتائج التحقيق الذي يفترض ان يستغرق وقتا طويلا، نظرا لتشعب المسألة وكثرة عدد الاشخاص المتهمين بالتورط فيها.

سليمان ديميريل، رئيس الجمهورية، دخل بدوره على خط الدعوة الى كشف كل المستور، وتنظيف البيت الداخلي التركي من اي عناصر فاسدة.

اما زعماء المعارضة فاندفعوا يطالبون بالتوسع في التحقيق وإحالة تشيللر على المحاكمة.

الاعلام، من جهته، لم يكن ليدع فرصة كهذه تغفلت من بين يديه. ولم يكن صدفة ان الصحف التركية، خصوصا تلك التي تمكنت من تقويم عناصر اثبات اضافية على الحلف الثلاثي الجهنمي، حققت ارقام توزيع قياسية خلال الاسابيع التي تلت.

وحدها المؤسسة العسكرية كانت الصامت الأكبر.

شهادة أقجي

لقد اخذت التحقيقات بالفعل مساراً فضائحياً، فمع كل شاهد او متورط كانت تبرز حقائق جديدة. وكانت نزوة هذه الحقائق مع الشهادة التي ادلى بها حنفي أقجي الرئيس الحالي لقسم المخابرات في دائرة الأمن.

شهادة أقجي اكتسبت أهمية مضاعفة، أولا من خلال موقعه الحساس الذي يفترض ان يضعه على مقربة من كل الخفايا، وثانيا لأنه قدمها للجنة التحقيق البرلمانية التي تشكلت بعد اعلان اربكان ان «كل شيء ينبغي ان يظهر على السطح».

المعلومات التي تضمنتها الشهادة (في زهاء ٧٧ صفحة) تضمنت معلومات مذهلة حول «عصابة» او «عصابات الدولة» المزعومة.

وبين ما كشفته محاضر اللجنة ان أقجي قال ان الوسائل المشروعة اثبتت فشلها في القتال ضد أولئك الذين يساندون حزب العمال الكردستاني المحظور، وعليه فإن بعض المسؤولين شعروا بضرورة القيام بواجبهم، بأسلوب مختلف، اي بطريقة مخالفة للقانون. وبالفعل فإن مجموعات عدة تشكلت لهذا الغرض، منذ عام ١٩٩١ وامتدادا الى العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣. وقد خرجت

المجموعة الاولى التي اعتمدت اساليب غير مشروعة من صفوف مركز استخبارات الشرطة، ثم تبعها مجموعتان، او تشكيلان، بعد عام ١٩٩٣.

اضاف أقجي ان المجموعة الثانية كانت بقيادة وزير الداخلية السابق محمد أغار، وان ثمة مجموعات فرعية كانت تابعة لهذه المجموعة. وكان الجانب العسكري للمجموعة الثانية بقيادة ابراهيم شاهين المسؤول السابق عن دائرة العمليات الخاصة والفار حاليا من وجه العدالة. اما الجانب المدني فكان يتكون من اعضاء منظمة «اولكوجوس» (منظمة شبابية يمينية متطرفة) الذين انضموا الى المافيا بعد قضاء عقوبات بالسجن.

وقال أقجي ان التشكيل الثالث كان في منظمة الاستخبارات الوطنية (MIT) بقيادة ضابط يدعى محمد أيمن. وكانت المجموعة تضم عددا من الضباط الذين يطيعون أيمن. وبعضهم عمل في السابق في دائرة العمليات الخاصة، كما كانت تضم اعضاء من منظمة اولكوجوس وأشخاصا معروفين بأنهم مافياويون.

هذه المجموعات الثلاث انشئت بهدف محاربة حزب العمال الكردستاني. وفي هذا الاطار وقعت حوادث عدة بما فيها اغتيال بهجت شانديرك وسافاش بولدان.

ووفقا لشهادة أقجي، فإن الانحرافات ما لبثت ان وقعت، مؤدية الى ظاهرة «العمل لحساب افراد». وبعد فترة لم يكن ثمة اهداف امام هؤلاء لتوجيه اعمالهم نحوها، نظرا لأن الحوادث الارهابية تضاءلت الى حد كبير. وحتى لو ان كبار المسؤولين اوقفوا العمليات، فإن أولئك الأدنى مرتبة اصبحوا، تبعا لكونهم في صف واحد وتلقوا تدريباتهم معا، متآلفين حقا مع الرموز المافياوية. لقد رأوا ان اعضاء المافيا يحققون مبالغ طائلة بمثل هذه السهولة، فوضعوا ايديهم في ايدي المافيا، وبدأوا القيام بنشاطات من نوع ما اعتادت القيام به.

وقال أقجي ان خلافا وقع في المرحلة الاخيرة بين المجموعات الثلاث. فرجال الشرطة في المجموعة الثانية بدأوا العمل مع اعضاء في المافيا، فيما تعاون مسؤولون في مركز استخبارات الشرطة مع اعضاء مافياويين آخرين، وكذا الحال بالنسبة الى مسؤول منظمة الاستخبارات الوطنية. وبالتالي فإن كل مجموعة راحت تعمل بشكل مستقل مصورة ذلك بأنه



المصدر :
الحكومة العراقية

التاريخ : ٢٠٠٤ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمصلحة الدولة. وقد خرجت الأمور عن السيطرة الى حد أنني أعتقد انهم يشكلون اليوم اخطر ظاهرة بالنسبة الى الدولة التركية.

هذه المقتطفات من شهادة أقجي اوردوها سادات أرغيند في صحيفة «حرية» الذي ختم معلقا: «ان الرجل الذي ادلى بهذه الاقوال يشغل اليوم منصبا رئيسيا في دائرة الأمن، تماما مثل غيره من المواطنين. وأود ان اعلم ماذا تفعل وزارة الداخلية إزاء معلومات كهذه. انني اطرح السؤال على وزيرة الداخلية».

(تجدر الإشارة، هنا، الى ان ما اوردناه هو ترجمة لما نقلته صحيفة «توركيش دايلي نيوز» بالانكليزية. وقد يكون لمة اختلاف في نقل الاسماء من التركية الى الانكليزية فالعربية، وربما ايضا في بعض التعابير الخاصة بالمجموعات او المؤسسات التي تنتمي اليها).

لكن المعلومات واضحة في سياقها العام. وهي تؤدي الى حقيقة واحدة مفادها ان المسألة بدأت من نقطة العجز عن مواجهة حزب العمال الكردستاني بوسائل معتادة (شرعية)، فانتقلت الى اعتماد وسائل أخرى اسقطت فيها كل الاعتبارات، حتى بات التعاون مع عناصر مافياوية ومنظمات اهابية متخصصة في التصفيات الجسدية امرا مشروعاً. وانتهى الأمر، بعد خبرة العمل المشترك، الى تحول الجماعات الامنية التابعة للدولة الى منظمات اهابية تعمل لحسابها الخاص، او لحساب آخرين، في مجال آخر غير مواجهة حزب العمال الكردستاني.

خرجت عن السيطرة

اخطر ما في شهادة أقجي تعبيره عن اعتقاده بأن الأمور خرجت عن السيطرة الى حد ان اعضاء هذه المجموعات يشكلون اليوم اخطر ظاهرة بالنسبة الى الدولة التركية. كلام أقجي عن «اليوم» يحمل دلالات مرعبة، اذا ما تم ربطه بالحوادث التي تقع من حين لآخر.

على سبيل المثال فإن رجل اعمال بارزا من اصل كردي، يدعى حسين داغر، وجد مقتولا في ٢٢ شباط (فبراير) الماضي برصاصة في رأسه. وقالت صحيفة «ديمقراسي» التي نقلت الخبر ان زهاء خمسة آلاف شخص احتشدوا في جنازته وان والده رمضان داغر قال: «الدولة اغتالت ابني».

ونقلت الصحيفة ايضا عن سادات يوطاش رئيس حزب ديمقراطية الشعب قوله: «ان العصابات مستمرة في العمل». سبق وقوع هذه الحادثة خبر نشرته صحيفة «صباح»، نقلا عن تقرير لمنظمة الاستخبارات الوطنية MIT، وجاء فيه ان حزب العمال الكردستاني يجمع الاموال من العائلات التي تسكن في جنوب شرق البلاد وتسمح لابنائها بأداء خدماتهم العسكرية الالزامية، فضلا عن العائلات التي تقرر الهجرة من تلك المنطقة او من اجزاء أخرى.

وقدر التقرير الاموال التي يجمعها الحزب بهذه الطريقة بحوالي ٤,٥ تريليون ليرة تركية (زهاء اربعة ملايين دولار).

فهل كان داغر احد هؤلاء الذين يجمعون الاموال للحزب، او الذين يقدمون له التبرعات؟

وهل قامت بتصفيته مجموعة تابعة لأحد الاجهزة الامنية الرسمية، ام واحدة باتت تعمل لحسابها الخاص، ام ثالثة تم «استئجارها» للقيام بمثل هذه المهمة؟

الصحف التركية تورد يوميا ما يضع تلك الاجهزة تحت الشبهات، وما يشكل ادانة للأساليب التي تعمل بها، والانحرافات الخطيرة التي تحولها عن مهمتها الاصلية.

الحلقة المقبلة :

تشيلر... «نعجة»

ام «ثعلب»؟!



المصدر:
١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩

التاريخ:
١٩٤٧ مارس ٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحيفة تركية الرفاه «حزب التنازلات»

□ انقره - ١. ش.ا:

وصفت أمس مصادر تركية حزب الرفاه الذي يتزعمه نجم الدين أربكان رئيس الوزراء بأنه أصبح حزب التنازلات بعد توليه السلطة منذ ثمانية أشهر.. وقالت صحيفة «بنى يوزيل» التركية إن أربكان ضرب الحائط بكل المبادئ التي كان ينادي بها خلال وجوده في المعارضة حيث قدم العديد من التنازلات من أجل استمراره في السلطة.

وأشارت الصحيفة إلى أن رئيس الوزراء سيامر في إطار هذه التنازلات بإغلاق ملف حادث سيارة مدينة سوسورلوك الذي كشف العلاقة بين عصابات المافيا والدولة.. فضلا عن توقيع اتفاقية للتعاون العسكري مع إسرائيل.



المصدر:
العدد: ١٥٨٥

التاريخ: ١٩٦٧ م
العدد: ١٥٨٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موقع الملف

اركان ينحني مؤقتاً أمام عاصفة الجبرالات

«الأنفندي» تهمز حكم التاتورك

تقرير اميركي سري يتوقع اسلمة النظام التركي عام ٢٠٠٠

تلحظ وضع حد لنشاط الاسلاميين وزحفهم المنظم على قلاع العلمانية الاتاتورية المتهاكة. لكن هذا الاندفاع لا يرشحه احد للحد من النفوذ المتنامي للاسلاميين الذي يتأهبون تحت الارض، من خلال تنظيم الذرع مسلحة، للانقضاض على ثمرة الحكم المحرمة، ولحظة تنضج تماماً في هذا القوت يتوقع تقرير سري اميركي ان يتآكل نفوذ العسكريين في العاميين المقبلين، بحيث ان اسلمة النظام الاتاتوري متوقعة في العام ٢٠٠٠ بعد ان ضاق الثوب الكمالي على الجسم التركي. فالهدنة الحالية مؤقتة، وسترأى نتيجة «الرفاه» تدريجية، وقد لا تقبل بأقل من اسقاط النظام الحالي لصالح خيارات اصولية ...

هزرت مؤسسة الحكم التركي ه أيام عصية كانت كل السيناريوهات ممكنة فيها من انقلاب العسكري، كما حدث في الاعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠. الى المواجهات المسلحة في ضواحي انقرة واسطنبول ومناطق الاناضول الوسطى (قونية وغيرها) والاعتقالات المبرمجة. لكن دهاء رئيس الحكومة «الافندي» نجم الدين اربكان، زعيم حزب «الرفاه» الاسلامي وحكته وبرامجه، ومنهم من يقول انتهائيه ومكيافيليه، حالت دون حدوث اي من السيناريوهات التي كانت مطروحة. اذ اذعن تكتيكاً ومؤقتاً لقواعد اللعبة الجديدة التي حددها مجلس الامن القومي التركي. وهي لصالح خيارات



المصدر: ...

التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



انه اسم على مسمى: طويل القامة، مولع بالرياضة وخصوصاً بكرة المضرب، ويهوى قيادة السيارات السريعة، وعينه زرقاوان، ربما لتحذره من البلقان. ويعتبر الآن الشخصية المحورية في هيئة الأركان العسكرية التي هي بمثابة الباب العالي والصندوق الأسود وحامية الحمى الكمالي الأتاتورك. ويرشحه العديدون لخلافة رئيس هيئة الأركان، الجنرال اسماعيل حقي قرضاي الذي يتقاعد في نهاية هذا العام لبلوغه السن القانونية. وهو صاحب شخصية كاريزماتية. وأكثر من ذلك، انه رجل واشنطن الأول في المؤسسة العسكرية التركية. وإذا حُذبت هذه المواصفات امام أي تركي، طالباً كان أم تاجراً أم مزارعاً أم عضواً في مافيا، فانه يبادر الى تسمية الجنرال «تشيفيك بير»، نائب رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة، الذي تسلم سلم المراتب بسرعة قصوى، وقاد قوات الامم المتحدة في الصومال عام ١٩٩١ طيلة ١١ شهراً، وكان ممثلاً للجيش التركي في القيادة الاطلسية ومنسقاً لقوات التحالف الدولي ضد العراق، زمن عاصفة الصحراء.

هذا الجنرال هو الناطق الرسمي الآن باسم الجيش التركي ضد رئيس الحكومة الاسلامي وزعيم حزب «الرفاه» «الافندي» نجم الدين اربكان، وقد اختار مناسبة الاجتماع السنوي للمجلس الاميركي - التركي في واشنطن الذي انعقد مؤخراً، لشئ أكبر حملة تحذير ضد الاسلاميين، ملوحاً بالانقلاب العسكري وبزج رموزهم في السجون في حال تجاوزهم الخطوط الحمراء المرسومة. وقال: «اننا حماة العلمانية، حماة المبادئ التأسيسية للجمهورية، حماة حقوق النساء». وهنا دبّت الحماسة في صفوف الذين استمعوا الى خطابه «الاميركي». وما أن عاد الى انقرة، حتى دعا الى اجتماع لمجلس الامن القومي، وهو أعلى هيئة استشارية سياسية - عسكرية، تمخض عن «الانذار الحاسم» الى حكومة اربكان، تخيرها فيه بين مطالب الجيش بالحد من النشاطات الاسلامية وتحمل الأوزار والعواقب ... ولم يكن امام «الافندي» اربكان الا ان אחنى رأسه امام عاصفة الجنرالات، لان المواجهة تقوده اوتوماتيكياً الى الإقامة الجبرية.

وكان مثيراً ان يتزامن انذار تشيفيك بير الحاسم مع الزيارة التي قام بها رئيس هيئة الأركان، اسماعيل حقي قرضاي الى تل أبيب. وفي لحظة تركية واحدة،

تاكدت خيارات الجنرالات في انقرة: من جهة، فصل مع ايران، ومن جهة ثانية وصل مع اسرائيل. وكان خطاب العسكر الأتاتوركى واضحاً: نفي أي انسجام مع الحكومة الائتلافية برئاسة اربكان الذي كان أكد عدم وجود «خلافات في وجهات النظر بين المسؤولين السياسيين والعسكريين». وجاء النفي على لسان امين عام رئاسة الأركان العامة الجنرال ايول اوكاسناك في تصريح للتلفزيون التركي. وقال الجنرال اوركاسناك: «ان القوات المسلحة التركية لا تنسجم الا مع أولئك الذين يعملون من اجل تطبيق المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية التي نادى بها مصطفى أتاتورك». وأضاف: «ان الانسجام لا يمكن ان يكون بين القوات المسلحة التركية وأولئك الذين لا يؤمنون بالجمهورية العلمانية».

وكان اربكان أعلن امام الهيئة القيادية لحزب الرفاه الذي يرئسه ان «قادة الجيش التركي واعضاء ائتلاف الحكومي ورئيس الجمهورية هم جميعاً في انسجام تام». وأضاف: «إذا قرأتم البيان الصادر عن مجلس الامن القومي ترون ان جميع الاعضاء متفقون على ضرورة حفظ الهدوء والسلام في البلاد».

ثم نقلت صحيفة «ميليت» التركية الليبرالية عن القائد الأعلى للقوات البحرية الاميرال غوفين اركايا ان «النشاطات الاصولية الدينية باتت المشكلة الرئيسية في تركيا». وراى ان التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني صار الآن في المرتبة الثانية وتقدمته حركة التطرف الديني». وأضاف الاميرال اركايا ان «نشاطات الاصوليين تشكل خطراً على الجمهورية العلمانية والديمقراطية التعددية ودول القانون» في تركيا. وأضاف ان «على مجلس الامن القومي ان يطلب من الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية للتصدي للتهديد المحتمل للدولة». والمعروف ان هذا المجلس هيئة سياسية - عسكرية تضم الرئيس التركي ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والدفاع ورؤساء الأجهزة الامنية والقادة الكبار في الجيش، وخصوصاً مدير جهاز «ميت» الاستخباري الذي يعتبر من اهم الأجهزة الامنية التركية وأكثرها فعالية.

والى انذار الجنرال بير والاميرال اركايا. اصدرت الامانة العامة لرؤساء الأركان بياناً تحذيرياً اخر. يلوح بالعقاب الكبير في حال لم يضع اربكان حداً سريعاً للنشطة الاصولية المتنامية التي يقوم بها



المصدر: ٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م

صحيفتي «حرييت» و «صبح» نبا مفاده ان الرئيس ديميريل وجه رسالة تحذير الى اربكان طالباً وقف كل نشاط معد للعلمانية، والا سيكون عليه «تحمل العواقب». و اضاف ديميريل: «هناك اعتقاد سائد بانكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية. واني اشاطر هذا الاعتقاد. وثمة استياء بسبب موقف حكومتكم، واقتناع ايضاً بان النظام في خطر. ولا تستطيع تركيا، في اي شكل من الاشكال، ان تنحرف عن النظام العلماني والديمقراطي. ويشير بعض مبادرات حكومتكم ونشاطاتها ردود فعل سلبية لدى الراي العام. واذا ما تمسكتكم، كحكومة، بموقفكم الحالي فلاستياء يعم صفوف الجيش والجامعات والشارع. ويتعين تجنب اتخاذ المبادرات التي من شأنها ان تؤجج الاستياء».

واعتر كبار المسؤولين في الرفاه ان «مستقبل الحكومة بات على كف عفريت ... فالبلاد لا يمكنها ان تبقى طويلاً في وضع يتم فيه التساؤل كل صباح عن احتمال حصول انقلاب». وقام الجيش في تاريخ تركيا الحديث بثلاثة انقلابات عام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠. وكان المبرر في انقلابات الثلاثة «الحفاظ على الجمهورية».

وفي الوقائع كما في الواقع، تسارعت وتائر المجابهة الباردة بين الجيش والرفاهيين وانصارهم. وقامت نحو اربعين الية عسكرية باجتياز منطقة يتولى رئيس بلدية اسلامي ادارتها، واقيمت فيها «امسية حول القدس»، اثارت ردود فعل في الاوساط المؤيدة للعلمانية. واتى عرض القوة في وقت اعربت الاوساط العلمانية عن استيائها من تنظيم الامسية التي ادلى خلالها السفير الايراني بتصريحات اسلامية.

واعتر احد المحللين ان ما حصل «رسالة من الجيش الى المتطرفين. فالجيش يقول لهم: نحن هنا». وصرح محلل آخر ان «الجيش التركي لن ينسى ابدا دوره كحارس للجمهورية العلمانية». وكان السفير الايراني باقري اعلن ان «النصر سيكون للاسلام في العالم بأسره». واعتبر ان الاسلاميين «يجب الا يخشوا ان يفهم الآخرون بانهم اصوليون». واستدعي باقري الى الخارجية وسلم مذكرة احتجاج. وطالب رئيس الوزراء السابق بولنت اجاويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي، بطرد باقري فوراً. ونظم الجمهوري (اجتماعي ديمقراطي) تظاهرة احتجاج في شوارع سنجان. وافادت مصادر ان الرئيس الاسلامي لبلدية سنجان منظم «امسية القدس» عزل من منصبه وصدرت مذكرة توقيف بحقه. وتبين ان وزير الداخلية مرال اكسينير عزل رئيس البلدية باقرييلديز العضو في حزب الرفاه. كما ان محكمة امن الدولة اصدرت مذكرة توقيف بحقه. وبدأ التحقيق بموجب قانون مكافحة الارهاب، لان يلديز القى خطاباً مناهضاً للعلمانية. وعرض صوراً لقادة من حزب الله وحركة حماس. بعد ذلك اثارت المبادرات الدينية الاخيرة لحزب الرفاه قلق العلمانيين. ودفعت شريكه في السلطة، حزب الطريق القويم الى اعادة النظر في موقعه. ويعارض «الطريق القويم» بناء مسجدين في اسطنبول

انصاره في «الرفاه» فوق الارض وتحتها. وجاء في البيان (١٩٩٧ / ٣ / ٩) ان «القوات المسلحة التركية مؤسسة دستورية واجباتها ومسؤولياتها محددة بالقانون». واعتبر محللون سياسيون البيان انذاراً جديداً من الجيش الى حكومة اربكان، لم يذهب الى حد التدخل المباشر لقلبها.

وكان مساعد قريب من اربكان دعا الى اجراء انتخابات عامة من اجل الحصول على تفويض اقوى في صراع الحكومة مع الجيش. وقال عبد الله غول، مساعد رئيس الوزراء «عندما يصل الامر الى الرجوع للشعب سيتغير سلوك الجيش». وقال بيان الجيش «انه امر محزن للغاية ان تصبح القوات المسلحة في بعض الاحيان عرضة للهجوم السياسي. ومجلس الامن القومي جهة شرعية، وقادة الجيش باعتبارهم اعضاء في مجلس يستمعون بحرية ويدلون بوجهة نظرهم وافكارهم».

وكان المجلس، الذي يسيطر عليه الجيش، قد انذر حكومة اربكان بوقف النشاطات الاسلامية التي «تهدد دستور تركيا العلماني». وبعد تحذير المجلس، عقب اربكان ان الجيش ينتهك الديمقراطية، في حين نقل عن تانسو تشيلير، نائبة رئيس الوزراء وشريكته في الائتلاف الحاكم قولها انها ستطلب «مناظرة برلمانية بشأن الاجراءات المنوي اتخاذها لوقف الانشطة الاسلامية». ويخشى الجيش العلماني ان يهدد «الرفاه» الاسلامي، الطريق لتحويل تركيا العضو في حلف شمال الاطلسي الى دولة اسلامية.

وفي هذا الاطار العسكري المتشدد، وبهدف اجتثاث «العشب الاصولي قبل ان ينمو ويتحول الى ادغال»، طالب المدعي العام نوح جنتنكايا بالسجن ١٢ سنة لرئيس بلدية سنجان الاسلامي، باقرييلديز، بتهمة التهمج على العلمانية. وكان يلديز نظم يوماً خاصاً بالقدس شارك فيه السفير الايراني لدى تركيا. ودعا الى اطلاق حرية الاسلاميين واقامة دولة اسلامية، مما سبب ازمة دبلوماسية بين طهران وانقرة التي طلبت من السفير العودة الى بلاده. واستعرض الجيش عضلاته في مدينة سنجان. فارسل قوات مدرعة الى شوارعها.

وكان واضحاً ان الجيش التركي يربط بين العدوى الايرانية والهبة الاسلامية. ولذلك وضع اربكان وحزبه وطهران في سلة واحدة. وعلن ان قنصل ايران

في ارضروم سعيد زار «شخص غير مرغوب فيه» بعد انتقاداته العنيفة للجيش والجنرال تشيفيك الذي اتهم «ايران بمساندة الارهاب» خلال زيارته الاخيرة الى الولايات المتحدة.

وافادت مصادر دبلوماسية في انقرة ان السفير التركي والقنصل العام لتركيا في اورومية كانا قد استدعيا في اطار الطرد المتبادل. وتزامنت التطورات والتداعيات مع اشتعال ازمة دبلوماسية تركية - ايرانية نجمت عن تصريحات السفير الايراني محمد رضا باقري الذي دعا الى تطبيق احكام الشريعة الاسلامية.

وساهم في ازدياد المخاوف من انقلاب عسكري نشر



المصدر:
١٩٩٧

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتحويل المدارس الدينية المخصصة لتخريج الائمة الى مدارس مهنية. واقتراح العسكريون اغلاق معاهد تعليم القرآن، وزيادة فترة التعليم الابتدائي من خمس سنوات الى ثماني سنوات.

ودعا الجيش البلديات التي يسيطر عليها الاسلاميون من «الرفاه» الى الكف عن توظيف الضباط المسرحين بسبب ميولهم الاسلامية. وشدد على منع بيع بنادق الصيد المتعددة الفوهات او اقله فرض رقابة صارمة عليه. ووضع قائمة بمشتري هذه البنادق. وازداد بيع البنادق في الاشهر الاخيرة. ويعتقد العلمانيون ان ذلك عائد الى اقبال الناشطين في «الرفاه» على «التسلح».

وكشف دبلوماسي تركي متقاعد لـ «الحوادث» لائحة الجيش التي هي في الواقع عبارة عن مجموعة خطوط حمراء، تختزل أبرز مطالب الجيش في احياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات. وتنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني. وكانت هذه المادة قد الغيت في عهد حكومة حزب «الوطن الام» عام ١٩٩١. وبرر الجيش مطلبه بضرورة «ملء الفراغ القانوني». مشددا على الزام الحكومة المراقبة الدقيقة لجهود ايران ومواجهتها متى كان ذلك ضرورياً. وبين اهم المطالب:

- تحريم العمل في صورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون.

- التطبيق الكامل لجميع القوانين في المادة ١٧٤ من الدستور. وتتعلق بعدم مس الاصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تاسيسها في ١٩٢٣.

- على المدعين العامين اتخاذ اجراءات فورية ضد اي عمل يعتبر انتهاكاً للقوانين. اما المؤسسات الدينية التي تنتهكها فتغلق.

- منع تشجيع ارتداء ازياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون.

- العمل مجدداً على جعل السياسات التعليمية مشمولة بقانون «توحيد التعليم». ويجب زيادة مدة التعليم الالزامي وتحديد عدد المدارس التي تعد رجال الدين وتحويل الفائض الى مدارس مهنية.

- اغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها اصوليون ووقف تعيين اصوليين في المؤسسات الحكومية.

- المراقبة الدقيقة للمؤسسات المالية التابعة للجماعات ومنع تحويلها قوة اقتصادية.

- مراقبة الاعلام المرئي والمسموع الذي ينتهج خطاً مناهضاً للعلمانية والزامه مبادئ الدستور.

- منع تسلم مجالس بلدية تمويلا من منظمات دينية في اوروبا.

الرد الاول لاريكان كان رفض اللائحة. وبادر الرفاهيون الى التهديد باجراء انتخابات جديدة لتعزيز

وانقرة ومشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في المؤسسات العامة والجامعات. ولفت وزير الصحة، اکتونا، العضو في هذا الحزب قوله في اذينة ان «توجيه رسائل ايديولوجية عبر بناء مساجد ليس عملاً ذكياً. ان رمز جمهورية تركيا ليس المسجد، بل علمها. ولا يحق لأي حزب استخدام الدين اداة سياسية». ويريد «الرفاه» بناء مسجد في «ساحة تقسيم» في اسطنبول، التي تعتبر رمزاً لتركيا الحديثة. كما اسسها اتاتورك عام ١٩٢٣. اما مسجد انقرة، فيريد «الرفاه» بناءه قرب مقر اتاتورك، الذي يستخدم حالياً قسراً رئاسياً. وفي شان مشروع قانون ارتداء الحجاب الذي اثار ردود فعل في الاوساط العلمانية، قال وزير الدفاع تورهان تايان، من «الطريق القويم» ان حزبه يعارض «اي لباس يطلق كرمز سياسي» ويرفض ايضاً «تسييس الدين».

وكانت زعيمة الحزب وزيرة الخارجية، تانسو تشيلر، اعتبرت ان من «الخطأ ادخال السياسة الى المساجد والكن والمدارس». واكد الرئيس ديميريل ان تركيا ستحتفظ بعلمانيته التي صارت بفضلها «الدولة الاسلامية الاكثر تطوراً». وقال امام طلاب مدرسة ثانوية ان «تركيا العلمانية تفصل بين شؤون الدولة والدين (...) لا تخشوا شيئاً لان تركيا ستبقى علمانية». وشدد «ان تركيا مدينة بمستوى تطورها للفلسفة العلمانية والديمقراطية للجمهورية التي اسسها اتاتورك. ولا احد يستطيع ان ينكر ذلك». و اضاف ان «الجمهورية التركية هي الدولة العلمانية الوحيدة بين الدول الاسلامية الـ ٥٥، التي شهدت اكبر تطور في هذا القرن».

لكن المؤسسة العسكرية التركية لم تكف بالانذارات والتحذيرات. وبعد اجتماع استغرق ٩ ساعات متواصلة في ٦ مارس (اذار) الجاري، اصدر مجلس الامن القومي لائحة من ٢٠ تدبيراً صارماً لمكافحة الانشطة الاصولية. وهي تشدد على مراقبة المعاهد الدينية وتمويل الجمعيات الدينية واغلاق معاهد تعليم القرآن التي يسيطر عليها الاسلاميون الناشطون والتصدي لدعاة تطبيق الشريعة. وبين التدابير الصارمة ايضاً، التصدي لجهود ايران لزراعة النظام، وتفعيل النظام القضائي، والوقوف في وجه الدعوات الى تطبيق الشريعة وعدم السماح بالزي الذي يتعارض مع المبادئ العلمانية، ورفض تسييس الدين. وتضم اللائحة ايضاً مراقبة صارمة للمؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية، والتطبيق الحرفي للقوانين الثمانية الواردة في الدستور التركي المتعلقة بالمبادئ الاساسية للجمهورية العلمانية. والحوول دون اختراق الاسلاميين اجهزة الدولة خصوصاً البلديات التي يسيطر عليها حزب «الرفاه».



المصدر: ١٩٩١

التاريخ: ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والثاني معسكر الرفاهيين. وقالت تشيلر وسط هذا الاصطفاف ان «عودة النشاطات الرجعية حقيقة واقعة، لكنها نتيجة احداث متراكمة منذ مدة طويلة، ربما منذ ٢٠ عاماً (...) واذا كانت دروس القرآن ومدارس «امام خطيب» (المخصصة لاعداد ائمة المساجد) تعتبر مصادر للنشاطات الرجعية، فان المسؤول عن ذلك ليس الحكومة الحالية». وأكدت ان «النظام يعمل في تركيا. ولا يجوز لاحد ان يشك في ذلك. وسيجري المقتضى ضد النشاطات الرجعية». وازدادت في انتقاد واضح لاركان ان «البعض يريد تسييس الدين وادخال السياسة الى المساجد. انه موقف خاطيء (...) ينبغي الا يمارس احد السياسة انطلاقاً من الدين وتحويل بناء مسجد فتحاً للقسطنطينية».

لا شك ان «الافندي» مخرج امام حزبه خصوصاً امام الصقور منهم. وأشارت مصادر في «الرفاه» الى ان اركان سعي، وهو اللاعب التكتيكي الماهر، الى دفع الكرة التي القى بها الجنرالات نحو مرماه نحو زعماء احزاب المعارضة الذين خذلوه في صراعه مع العسكر. فاضافة الى البنود المتعلقة بمكافحة النشاطات والمظاهر الدينية، ثمة بند في محضر اجتماع مجلس الامن القومي يدعو الى ملء الفراغ الذي نشأ عن الغاء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التركي والتي تنص على عدم السماح بقيام الاحزاب والمنظمات ذات الصيغة الدينية. وكانت هذه المادة قد الغيت مع المادتين ١٤١ و ١٤٢ اللتين كانتا تضعان القيود على حرية الراي. ويعود الفضل في الالغاء الى حزب «الوطن الام». اكبر احزاب المعارضة الآن، عندما تولى الحكومة عام ١٩٨٧.

واعلن الزعيم الحالي للحزب مسعود يلماظ، انه لن يوافق على اعادة تلك المادة الى قانون العقوبات باي شكل من الاشكال، وهدد ان الانصياع لمطالب العسكريين سيؤدي الى حدوث انشقاق داخل حزب اركان الذي لم يستطع المشاركة في الحكومة الا بشق النفس. واثارت موافقته الاولى على المطالب استياء في صفوف التيار المتشدد داخل «الرفاه» الذي انقسم الى حمانم وصقور.

وفي الواقع، كانت التفاعلات عميقة في صفوف الاسلاميين. سار اركان فوق سلك مشدود، محاولاً التوفيق بين التيارين وتجاذبتهما. وبدا انه لم يتمكن من جرّ الهوة بين جبهة الصقور التي يتزعمها العسكريون المتقاعدون الذين انضموا الى «الرفاه».

• موقف الحكومة امام قادة الجيش. لكن بعد ممانعة ٣ ايام، رضخ اركان، ولو تكتيكياً، لمطالب الجنرالات، مؤكداً سيادة الحكومة والبرلمان على المؤسسات. واعتبر، اثر لقاء مع مسعود يلماظ زعيم الحزب الرئيسي في المعارضة «الوطن الام»، ان «مجلس الامن القومي ليس سوى هيئة استشارية. ومن اختصاص الحكومة ان تقرر سياسية البلاد. بما في ذلك على الصعيد الامني».

وحذر زعيم معتدل بارز في «الرفاه»، هو ايدن مندريس، نجل رئيس الوزراء عدنان مندريس، الذي اعدمه الجيش في الستينات، اركان من انقلاب عسكري اذا تفاقم التوتر بينه والجيش. و اضاف: «ان هناك ازمة وعلى اركان، اذا لم يكن مستعداً للموافقة على التدابير التي يطالب بها الجيش، اما الاستقالة او ترك البرلمان يحسم الامر».

وعلى رغم التشدد الكلامي لاركان، كان مسؤولون في حزبه «يفاوضون» قيادة الجيش طالبين تخفيف مطالبها، خصوصاً في شأن المدارس الدينية. ورفض زعماء سياسيون استجابة طروحات اركان في شأن دور الجيش. وطالبوه بان يرضخ للمطالب التي قدمها الجنرالات. واعلن يلماظ ان «رئيس الوزراء قال ان الوقت حان للتضامن دفاعاً عن الديمقراطية، وتوقع تعاوننا معه. لكنني قلت له اننا لا نتفق معه، وقلت انه مطالب بازالة المشكلة».

وفي تصعيد جديد للجيش سرّبت رئاسة اركان ان ممثلها عرضوا خلال اجتماع مجلس الامن القومي ما وصفوه بأنه نص قسم يؤديه الاطفال الذين يتعلمون في مدارس حفظ القرآن التابعة لحزب «الرفاه» ولجماعات اسلامية اخرى. وينص القسم، على الاتي: «اقسم بالله ان اجاهد من اجل اقامة دولة تقوم على اساس الدين والشريعة الاسلامية في تركيا. واهب نفسي للحرب على الحاد مصطفى كمال اتاتورك».

وكشفت معلومات وثيقة ان شريط فيديو عرض خلال الاجتماع ظهر فيه اطفال احدى تلك المدارس، وهم يبصقون على تمثال لاتاتورك مؤسس الجمهورية التركية. بينما ذكر ان ١٦٠ الف طفل تركي يدرسون الاسلام في مدارس غير مشروعة لتعليم القرآن. وأشارت المعلومات ذاتها الى ان فرض سلطة وزارة التعليم على هذه المدارس كان بين المطالب التي قدمها الجنرالات في اجتماع مجلس الامن الشهير والحاسم. هذه التطورات قسّمت الخريطة السياسية الى معسكرين: الاول الجيش والعلمانيون واليساريون،



المصدر: المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩٧

مجموعات مدربة، بقيادة ضباط سرحوا في الجيش بسبب انتماءاتهم الاصولية. والمعروف ان اكثر من ٧٠٠ ضابط وصف ضابط قد ابعادوا عن الجيش منذ ١٩٩٤. وانضمت غالبيتهم الى الميليشيا الرفاهية التي لها امتدادات اسلامية في الخارج وبعض عناصرها خدم في البوسنة. والبعض الآخر في الشيشان. كما ان حزب الرفاه كان قد زود البوسنيين والشيشان بمعدات اتصال متقدمة وتلقوا دروساً ايدولوجية ودينية في مراكز تابعة للرفاه في ازمير وبورسا.

وبدأت الادارة الاميركية تحركاً سرياً وارسلت

مجموعة من الخبراء الى انقرة لمعرفة تفاصيل جديدة عما يحدث بهدف اعتماد اجراءات سريعة للحد مما اعتبره واشنطن خطراً على مصالحها القومية. وجاء هذا التحرك السريع بعد وصول معلومات اضافية من جهاز المخابرات العسكري التركي تؤكد وجود نحو ٢٠٠ افغاني عربي في مراكز سرية تابعة للرفاه. وان معظم هؤلاء جاءوا من البوسنة، وكانوا في طريقهم الى الشيشان.

ويشير التقرير الاميركي - الاطلسي ذاته، الى ان القيادات الراديكالية في «الرفاه» حذت مهلة عامين، اي حتى ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ للاستيلاء على الحكم ودفن مصطفى كمال اتاتورك من جديد. والتحرك ليس عسكرياً فقط، بل انه تعبوي ايضاً، وعلى مختلف الصعد. ويعمل اربكان للشروع في خطة نفق البوسفور عبر اسطنبول الاسيوية والاوروبية، ومشروع منح ١٠ الاف طالب مقاعد جامعية، ترعاها البلديات التي يسيطر عليها «الرفاه» في اسطنبول وانقرة و ٤٠٠ مدينة وقرية اخرى.

ويسلك اربكان في طريق اسلمة تركيا نهجاً متدرجاً وتضاعفياً، وهو الامر الذي اثار قلق العسكريين، خصوصاً عندما قدم مطالب اسلامية متواضعة لا ينبغي ان تؤثر في البناء العلماني، مثل اطلاق حرية اللباس والسماح بالحج عن طريق البر وبناء المساجد في ميادين عامة، مما جعل العسكريين يخوفون من ان يؤدي تسليمهم بهذه المطالب الصغيرة الى فتح الشهية على مطالب اكبر... وتؤكد، كما يقول الخبير الفرنسي في الشؤون التركية والسفير السابق في انقرة، اريك رولو، ان خطة اسلمة الدولة التركية التي ينتهجها الصقور في «الرفاه» تتمثل في خطين ستراتيجيين يترافقان في نتائج مؤكدة: اسلمة المجتمع من الاسفل بالتدريج، بالتركيز على تربية الافراد، واسلمة من القمة نزولاً الى الاسفل، باحتلال المناصب الادارية السقراطية والمواقع القيادية الحاسمة، والعمل الثوري بما في ذلك الصراع المسلح.

وكتب رولو في «تايم» (١٩٩٧ / ١ / ٨) ما اعتبر يوماً قراءة استشرافية في التطورات التركية، واصاب الهدف عندما قال ان «الرفاه» يمثل ظاهرة. فقاعدته يجمعها التذمر، واستطاع ان يزيد المقترعين لمصلحته ثلاثة اضعاف منذ ١٩٨٧. وجذور الاقتراع الاحتجاجي الذي استفاد منه، موجودة في الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه تركيا. فالبلد يعاني الاضطرابات التي تصيب البلدان الراغبة في الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، من

ويدعون للمواجهة مع القوات المسلحة «التي تريد اقامة الدكتاتورية في البلاد وعدم السماح للحركة الاسلامية بممارسة مسؤولياتها. ولا تدع المسلمين لممارسة حقوقهم المشروعة في ارتداء الحجاب وبناء المساجد». كما انهم انتقدوا الجنرال بير لتصريحاته في الولايات المتحدة ضد الشريعة، لانهم «يؤمنون بان عليه ان لا ينقل المعركة الى واشنطن. فتركيا ليست مستعمرة اميركية او تحت انتدابها، وانما يجب ان تناقش القضايا الداخلية ضمن العائلة التركية».

اما جبهة الحمايم، التي تفضل تجنب المواجهة فيترجمها اربكان، ونائبه ايدين مندريس. وكذلك شوكت قازان نائب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب ووزير العدل الذي طرد رؤساء ١٤ منظمة حزبية يمثلون قطاعات الشباب والدفاع عن حقوق الانسان من مكتبه عندما بدا رئيس الوفد الزائر قراءة البيان المعد لوسائل الاعلام حول رأي الحزب في اقوال الجنرال بير والاضاع القائمة. وجبهة الحمايم في «الرفاه» تعتقد ان هناك من يحاول تصعيد الازمة من خلال نشر احتمالات انقلاب عسكري او التدخل لتسليم السلطة ووضع الحكومة تحت الضغط المستمر لاضعافها توطئة لاسقاطها.

وبهذه الطريقة، انتقل الصراع، مؤقتاً، من جبهة اربكان - الجيش الى داخل «الرفاه» وبين تياراته واجنحته، وهذا التجاذب مرشح للمزيد من الاشتعال. بعد ان فرض الجيش ارادته، ولم يكن امام اربكان سوى خيار تجرع الشراب المر الذي فرضه عليه مجلس الامن القومي. ان وجد نفسه معزولاً في وجه العسكريين، بعدما اخفق في الحصول على دعم الشخصيات السياسية الاخرى.

ويرى المحللون ان مشكلة اربكان لا تزال قائمة، رغم نزع فتيل الازمة الرئيسية بين حكومته والجيش، المؤتمن على علمانية الدولة، وعليه ان يطبق التدابير التي اقترحها الجيش، مما يجرجه امام قاعدته، وينذر بالتصدعات والانقسامات داخل حزبه. والتدابير التي اقترحها الجيش قاسية، وبعضها يشكل، في نظر الاسلاميين، عودة الى الوراء. وينزع منهم المكتسبات التي حققوها في الاعوام الماضية.

ويعتقد عديدون ان مهادنة اربكان ليست الا من قبيل كسب الوقت، فهو يصّر على اسلمة تركيا واجتثاث الكمالية الاتاتورية التي تخطاها الزمن في نظره. ولهذا يمكن القول ان المازق قائم وان رجحت كفة العسكر في اختبار القوة الحالي. وعبر عن جوانب منه عمدة اسطنبول طيب اردوجان، محذراً من «جزائر اخرى»، مضيفاً ان «هناك اغلبيّة صامتة يريدونها البعض ان تظل صامتة. وهذا المنطق لا يفضي الى شيء سوى العنف والدماء على غرار ما يحدث في دول اخرى».

ويكشف تقرير اميركي - اطلسي محدود التداول ان اربكان، وللاستجابة لشروط الراديكاليين في حزبه، اطلق ديناميات العمل السري على ٣ مستويات تعبوي - تنظيمي، لوجستي، وعسكري ميليشياوي وظهرت طلائع ميليشيا الرفاه في الاناضول الوسطى، وتحديداً في قونية، الامر الذي اثار رعب الجيش. ويشير التقرير الاميركي الى ان ميليشيات الرفاه تضم



المصدر:: ١٩٩٧

للتنشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧

هذه الفئات خرجت على سيطرة «الرفاه» ولم تعد تتقيد بانظمته، وبالطبع تتحمل قيادة «الرفاه» مسؤولية ذلك. لذا بدأت في الظهور مشكلات داخل الحزب نفسه. وعلى سبيل المثال، في حين تشعر قيادة «الرفاه» ضرورة اظهار التضامن مع ياسر عرفات، تطلق مجموعات شابة كما حصل في «سيجان» شعارات تدعو الى اسقاطه.

٢ - تضغط واشنطن صاحبة النفوذ في انقرة، من اجل احتواء المد الرفاهي، رافضة، حتى اشعار آخر، قيام نظام ديني في الخاصرة الاطلسية الجنوبية. كما انها ترفض قيام اي تنسيق تركي - ايراني من شأنه، في حساباتها، ان يشكل نواة لدول القوس الاسلامي من البلقان الى الجمهوريات الاسلامية الآسيوية. وتراهن على ابقاء التناقضات متاججة بين تركيا وايران كما بين انقرة ودمشق التي حاولت اكثر من مرة التفاهم على اسس لحسن الجوار. لكن الجنرالات المؤيدين للحلف الاستراتيجي مع تل ابيب، وبعضهم ينحدر من طائفة «الدونما» اليهودية، رفضوا ذلك وصمموا على مناهضة دمشق ومبادئها سياسة حسن الجوار بتصعيد العداء وانتقاص حقها من المياه والتواطؤ مع تل ابيب ضدها كعاصمة للصمود العربي.

٣ - مهما تعددت وجهات النظر الى المشهد السياسي التركي، فثمة مازق مشترك لكل من الجيش وحزب «الرفاه» قوامه ان الطرفين يعتمدان في شكل اساسي على العنصر التركي وان اي مواجهة بينهما تستتبع تلقائياً انتعاش المعارضة الكردية وتحرك الاقليات، ذلك ان الاكراد والعليويين والارمن والشركس والسريان يكاد مجموعهم ان يساوي نصف السكان وهؤلاء كانوا في اساس دعم النظام الذي اسسه اتاتورك. واي احتمال لحرب اهلية يؤدي الى خلخلة الهيكلية المركزية للدولة. ويفتح الشهية امام المطالبة بنظام فيديريالي، وهذا ليس في مصلحة الجيش وليس في مصلحة اربكان.

٤ - لا احد ينكر ان تركيا تعاني مشكلات بنيوية عميقة. واذا كانت هناك سلطتان، الاولى تتمثل بحكومة مدنية والثانية بالقيادة العسكرية التي يحكمها الهاجس الطوراني والتي ترتبط بقوة بالايقاع الاتاتوركي، فان وضع الاقليات، وفي الحقيقة الاكثريات العرقية او الطائفية، يأخذ منحى تفجيرياً لا قبل باستيعابه عبر تلك الازدواجية التي تحجب تطلعات امبراطورية. والواقع ان الجنرالات الذين يتولون ادارة المسرح السياسي بواسطة الخيوط خائفون من سقوط وشيك للاتاتورية، فحزب «الرفاه» يزحف بثبات نحو القمة. وهو الاول بين الاحزاب في البرلمان، حتى اذا ما حافظ على ايقاعه الراهن فلا بد من ان يلتهم الجنرالات انفسهم. لا بل ان هذا الايقاع قد يزداد حدة مع تنامي التوترات الاجتماعية - المعيشية - الاقتصادية.

من هنا صفقة التعايش مؤقتة في انتظار اللحظة المناسبة للعودة الى «لعبة الخناجر»... شيء من السيناريو الجزائري. في الافق، وبعد ان تتلاشى قبضة الحمام في «الرفاه» لصالح الصقور وما اكثرهم

انقرة - سليم نجيم

دون مراعاة الاجراءات الضرورية لجعل الانتقال هادئا لذلك ليس مفاجئا ان يحقق «الرفاه» الذي يعد

بـ «نظام عادل» اهم نتائجها في المدن حيث الطبقة «التي تعاني المصاعب» وفي اوساط المهاجرين الذين عن العمل والسكان في الضواحي القذرة. هؤلاء مئات الآلاف من الاكراد الذين اجبروا على مغادرة قراهم في شرق الاناضول حيث تقاوت قوى الامن المتمردون الاكراد. وكثير من الاكراد استجابوا لاغراء «الرفاه» وازداد لا يعود نجاح الرفاه ببساطة الى تبنيه شعارات ترضي الجميع. فهو استفاد من بنية تنظيمية حديثة تقطع مع الاسلوب العتيق لبقية المجموعات السياسية، فالحزب مركز لشبكة عنكبوت تضم تنظيمات خيرية ونقابيات وتجمعات مهنية ومجموعات نسائية وطالبية، اضافة الى بنوك ودور نشر ومنتجين في صناعة السينما والتلفزيون والفيديو. الحزب امبراطورية تجمعها معا كمبيوترات وتكنولوجيا التسويق السياسي.

ويعتبر اربكان انه اتاتورك الآخر او اتاتورك المضاد، ولا بد في حساباته من مهادنة الجيش لتمرير المرحلة بدلا من المواجهة والصدامات والانقسام والتقسيم. من هنا الوضع الانتقالي المؤقت. ومنذ ٧٠ عاما، اتت الاتاتورية على انقاض السلطنة التي تفككت ثم كانت مرحلة عبور وسط الثقلبات والانقلابات حتى اليوم الذي يرضخ العسكر للامر الواقع الاسلامي الجديد.

والخبر في هذا السياق هو ان اربكان واصولييه على يقين من حتمية وصولهم الى حكم تركيا واعطائها هوية جديدة لذلك يعملون على طريقة حفر الجبل بالابرة لتفتيت وتصديع «السد الطوراني» و «الاتاتوركي» الذي تحرسه المؤسسة العسكرية. و «الحجة» اربكان، كما يلقيه اتباعه، رجل براغماتي ومناور من الطراز الاول. وهو يعرف حجم الحواجز العالية على طريقه. الخبراء في رصد الزلازل السياسية في انقرة، يثيرون جملة من المعطيات المتعلقة بمصير الصراع والنتائج التي يمكن ان يؤول اليها، كالتالي:

١ - يقول بولنت اجاويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي، انه «ليس في تركيا اليوم ازمة حكومية. بل ان هناك اعراض ازمة نظام قد تكون اخطر من ازمة حكومية وهذا يثير قلقا عميقا في المجتمع. ويضاعف هذا القلق ترؤس حزب «الرفاه» الحكومة الحالية. لان المواطن يتساءل كلما استيقظ صباحا «اية خطوات سيبدأ اليها «الرفاه» اليوم لتمزيق النظام العلماني الديمقراطي». هنا يطبق الرفاه تكتيكا دقيقا، ونظرا الى ان قوته غير كافية، سواء لدى الراي العام او داخل الحكومة، فانه يلجأ الى طرح خطوات صغيرة، تلي كل واحدة منها خطوات اخرى، تصب في النهاية ضد العلمانية.

ويضيف اجاويد في مجلة «نقطة» (العدد ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧): بدأ «الرفاه» يحصد البذور السامة التي زرعها على امتداد سنوات عندما كان في المعارضة. فبدأت الفئات التي كان يؤثر فيها ويدربها ويوجهها، ولا سيما الشابة، التوجه نحو التطرف الذي بلغ مستوى اثار القلق



المصدر:
.....

١٩٩١

التاريخ:
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنقرة: دور إيران في تفجير الصراع بين أربكان والجيش

باريس -
سعيد القيسي

يتحدث البعض عن احتمال حدوث انقلاب عسكري، ويتوقع البعض الآخر حل المجلس، والدعوة لانتخابات تشريعية. التكهّنات كثيرة ولا أحد يعرف إلى أي حد ستصل المواجهة بين حزب «الرفاه» والعسكر. لكن الأوساط الدبلوماسية تجمع على أن الوضع لم يعد يحتمل ويجب ألا تطول الأزمة لأن انعدام الاستقرار له عواقب إقليمية وخيمة، لما لتركيا من دور إقليمي هام بالنسبة لأوروبا وفي شكل خاص بالنسبة للولايات المتحدة التي تربط بالدور التركي نجاح إستراتيجية «الاحتواء المزدوج» ضد إيران والعراق.

هذا البعد للأزمة السياسية التركية يقلق العواصم الأوروبية وواشنطن. ويذهب البعض إلى حد اتهام إيران بافتعال الأزمة التركية. فما حدث لم يكن صدفة. والأزمة التي انفجرت في احتفال «أمسية القدس» التي نظمها حزب «الرفاه» في كانون الثاني «يناير» الماضي تظهر وكأنها جاءت عن سابق تصور وتخطيط. هذا ما تعتقده الدوائر العسكرية التركية، وهذا هو الشعور السائد لدى المسؤولين الغربيين. ويلاحظ مسؤول تركي، أن «أمسية القدس» التي أقيمت في مدينة سنجان إحدى أقضية العاصمة أنقرة، نظمها التيار الراديكالي في حزب الرفاه أي التيار الذي يتزعمه عبدالله غول، رقم ٢ في حزب الرفاه والذي يشغل حالياً منصب وزير الدولة في حكومة نجم الدين أربكان، ويمثل هذا التيار أيضاً شوكت قازان وزير العدل والرجل الذي يعمل لتوطيد العلاقات مع إيران. لذلك لم يكن صدفة دعوة محمد رضا باقري سفير إيران في تركيا لحضور الأمسية وإلقاء كلمة فيها، بل لم يكن صدفة وجود لافتات لـ «حزب الله» اللبناني والتركلي وحركة «الجهاد» الفلسطينية. فالتيار الراديكالي لحزب «الرفاه» يرتبط بعلاقات قوية مع هذه التنظيمات على عكس التيار المعتدل الذي يمثل الحزب في الحركة الدولية للإخوان.



المصدر: المجلد الثاني العربي

٢١ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

تنظيم سري

ولم يكن التيار الراديكالي مؤيداً لحكومة ائتلافية مع «الطريق القويم» الذي تتزعمه تانسو تشيلر. لكن هذا التيار وافق، رغم الشروط القوية التي وضعها العسكر على مثل هذا الائتلاف الحكومي، بعدما حصل على تعهدات من أربكان، في اجتماع عاصف، بالحصول على حرية العمل وإبقاء سيطرتهم على معاهد تخريج العلماء وأئمة المساجد في حين كانت لهم اليد العليا على التنظيم لاسيما التنظيم السري الذي يدير ميليشيات الحزب ويدعم تنظيمات أصولية غير تركية. ولهذا التنظيم السري ذراع عسكرية يشرف على إدارتها ضباط متقاعدون ينتمون إلى حزب «الرفاه» وكان قد جرى طردهم من الجيش في العام ١٩٩٤.

والمعروف أن علاقة هذا التيار بإيران قوية، والتقارير العسكرية التركية تشير بوضوح إلى وجود علاقات قوية بين التنظيم السري و«حزب الله» التركي المنوع. ويقال في هذا الصدد إن هذه العلاقة توطدت إبان حرب البوسنة وتعززت في إطار الدعم الذي كان، ولا يزال، يقدم لعدد من الحركات الأصولية العربية التي كانت إيران تجهد لاختراقها وتمكنت من ربطها بـ«حزب الله» اللبناني و«الجهاد» الفلسطيني.

وكانت إيران تدرك عبر هذه العلاقة أنها تملك ورقة هامة للتأثير على سياسة أربكان وإرباكه في أية لحظة وتكبير يديه في حال خضع لمطالب العسكر وسياستهم الإقليمية. وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك إذ أن التيار الراديكالي كان قد لعب الدور الأساسي في التقريب بين أنقرة وطهران وعقد اتفاق الغاز التاريخي بين البلدين. فالذي مهد في الواقع لهذا الاتفاق هو وزير العدل شوكت قازان. ولم يكن أربكان يؤيد ذلك إلا لقناعته بأنه يعزز الوضع التركي الإقليمي في المستقبل إذ يعطي تركيا دوراً مركزياً في إمدادات الغاز والنقط المتصارع عليها في بحر قزوين والقوقاز. وهذا الرأي تشاركه فيه القيادة العسكرية وغالبية الأحزاب العلمانية المعارضة.

أما بالنسبة لإيران فللاتفاق خلفية أخرى فطهران تريد كسر الطوق المفروض عليها من قبل واشنطن وتسعى عبر هذا الاتفاق للحصول على ورقة إضافية إلى جانب الجناح المتشدد في «الرفاه» للتأثير مباشرة على إستراتيجية أنقرة. وحسب رأي مسؤولين أوروبيين اهتمت طهران بالاتفاق لكونه ورقة في وجه واشنطن أكثر من اهتمامها بتوطيد علاقات إستراتيجية مع أنقرة. فالرأي السائد في الأوساط الأوروبية



المصدر: المجلد العشري

٢١ مارس ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

هو أن لإيران مصلحة في زعزعة استقرار تركيا.

وينبع الاهتمام الإيراني بالوضع الداخلي التركي من نظرة إستراتيجية. فطهران حسب الرأي السائد في واشنطن تدرك أن انعدام الاستقرار الداخلي يؤدي إلى تقليص الدور الإقليمي لتركيا وهو الدور المبني على هدف تحجيم الدور الإيراني في الشرق الأوسط وفي اتجاه الجمهوريات الإسلامية وحوض بحر قزوين الذي تعتبره واشنطن بمثابة «خليج القرن الواحد والعشرين» من حيث أهميته النفطية ٢٥٠ مليار برميل

حجم الاحتياطي المكتشف، وهذا النفط هو الذي سيلعب الدور في صنع الخريطة السياسية لبحر قزوين والقوقاز، وهو الذي يحدد العلاقات المستقبلية بين الدول في المنطقة من خلال ارتباط مصالحها واستقرارها. لذلك يقول مسؤول فرنسي: إن الشكل المتوقع للعلاقات بين إيران من جهة وواشنطن وأنقرة وموسكو من جهة ثانية يرتبط بمقدار توسع النفوذ الإيراني في دول بحر قزوين. والتحكم بخطوط النفط في هذا السياق يؤدي إلى تضارب المصالح الإيرانية مع المصالح التركية والأميركية. فأنقرة وواشنطن تعملان على إبعاد إيران عن التأثير في شمالها. وهذا الأمر تدركه طهران وتعمل عبر كل تحركاتها إلى ضرب هذا المخطط الهادف لعزلها. لذلك تسعى إلى امتلاك أوراق هامة منها ورقة الأكراد وورقة شمال العراق والسعي إلى امتلاك القدرة على زعزعة الاستقرار الداخلي التركي.

والحركة الدبلوماسية التي بدأها رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان تجاه بلدان المنطقة وتجاه إيران والعراق وسورية انطلقت من قناعة بأن أنقرة مكلفة بتأدية دور القوة الإقليمية في منطقة تخضع لتحولات كثيرة بحكم أهميتها الإستراتيجية. وقيل في حينه إن موافقة العسكر وواشنطن على أربكان نبعت من أنه قد يؤدي الدور المطلوب في ضبط أحد العناصر الهامة المؤثرة في الوضع الإقليمي، وهي الورقة الإسلامية في القوقاز ومنطقة قزوين ووسط آسيا حيث التنافس التركي - الإيراني. فالدور التركي يقوم أولاً على شرعية «تركمانية» وثانياً على دولة «سنية» مقبولة ضمن أسرة النظام العالمي على خلاف الدور الإيراني الداعم لحركة «شيعية» رافضة.

انطلاقاً من هذه الرؤية وافق العسكر وواشنطن على أربكان. وهذا الأخير أبدى بدوره استعداداً ملحوظاً للتجاوب. فسعى إلى تهدئة المخاوف الأميركية وقيل بتمديد طلعات الطيران التي تقودها الولايات المتحدة فوق العراق وكان قد سبق أن عارضها عندما كان في المعارضة، وصادق على اتفاقية دفاع مبرمة مع إسرائيل، وذهب به الأمر إلى المصادقة على دور تركي أوسع في ضرب النفوذ الإيراني التوسعي في شمال العراق. ولم يقدم أربكان إلا تنازلات خفيفة إلى التيار المتشدد في حزبه مثل استقبال الرئيس الإيراني رفسنجاني أو القيام بزيارة لطهران، أو استرضاء هذا التيار على صعيد اتخاذ إجراءات داخلية مثل العمل على إعطاء حرية لارتداء الحجاب أو التعهد ببناء مسجد في ساحة «التقسيم» الشهيرة التي تعتبر الساحة / الرمز للعلمانية الأتاتوركية.

تصعيد إيراني

هل انتهى دور أربكان؟

السؤال مطروح في كل الأوساط ولكن هناك قناعة بأن واشنطن لا تدفع في هذه الاتجاه حالياً لأن استقرار تركيا مهدد. والرأي هذا يسود العديد من أطراف المعارضة



المصدر: في الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ مارس ١٩٩٢

التركية، وحتى أجواء رئيس الوزراء التركي، إذ نسب إلى أربكان قوله «هناك من يريد ضرب الاستقرار عبري». ولم يعرف ما إذا كان يتهم أطرافاً خارجية أو داخلية أو الاثنين معاً. غير أن مصادر صحفية وسياسية تركية تنسب إلى أربكان اتهامات مباشرة لإيران، حيث أنه اعتبر أن تصريح سفير إيران في «أمسية القدس» مطالباً بتطبيق الشريعة وإعطاء الحرية لـ «حزب الله» التركي بمثابة استفزاز اختير توقيته في ظروف اشتد فيها الصراع داخل حزب «الرفاه» بين المتشددين والمعتدلين وبدأ فيه التصعيد من المعارضة لضرب الائتلاف.

ويقال في صدد علاقة أربكان بالنظام الإيراني إن طهران بدأت فعلاً بالتحرك ضد زعيم «الرفاه» لسببين: الأول حينما كشف رئيس الوزراء التركي الإيرانيين في قضية حزب العمال الكردستاني حيث طلب من طهران وقف الدعم لهذا الحزب. وجاءت المكاشفة بطلب من القيادة العسكرية التركية التي تتهم طهران بإقامة معسكرات للحزب في منطقة أورمية الإيرانية قرب الحدود مع تركيا حيث تتولى التدريب عناصر من الحرس الثوري ويشارك فيه عناصر من «حزب الله» الكردي الموالي لإيران. والسبب الثاني كان بعد رفض أربكان لاقتراح إيراني يهدف لإقامة لجنة أمنية مشتركة كنواة لـ «الناثو الإسلامي» لينضم إليها فيما بعد كل من العراق وأفغانستان وباكستان وأذربيجان. ويذكر أن سيدات سليدكوجان كبير مستشاري أربكان العسكريين كان قد ناقش مع الإيرانيين اقتراحهم وكشف لهم موقف رئيس الوزراء التركي.

إلى ذلك، أخذت إيران تشعر بأن أربكان لا يخضع فقط لضغوط العسكر إنما يبدي تفهما أعمق للثوابت الإستراتيجية التركية لاسيما تلك التي تخص إيران. ويقال في هذا الصدد إن طهران بعد انفجار الأزمة الأخيرة شعرت أن أربكان جر عبدالله غول المتشدد إلى موقف معاد لإيران فهذا الأخير زار واشنطن برفقة الجنرال متشويك بير الرئيس الثاني لهيئة أركان القوات المسلحة، واستقبل بحرارة في واشنطن حيث جرى الحديث معه حول إيران وحول المسار السلمي. والتقى غول وفداً يهودياً وأكد له أن وجود تيارات داخل الحزب لا يلغي أن القرار النهائي هو للقيادة ولرئيس الوزراء أربكان واعتبر هذا التصريح بمثابة خطوة لتهديئة مخاوف إسرائيل.

إذا كانت هناك قناعة بأن إيران هي وراء تفجير الأزمة بين «الرفاه» والعسكر بهدف زعزعة استقرار تركيا فهناك أيضاً قناعة بأن إيران تريد التصعيد بهدف جر «الرفاه» إلى مجابهة تؤدي إلى انقلاب وتعطيل الدور التركي مباشرة إن كان على صعيد علاقاته بأوروبا أو بواشنطن. فطهران تواصل عبر وسائل إعلامها حملتها على الجيش التركي، ووصلت إلى حد «نقل» تهديدات بإلغاء اتفاقية الغاز. ومن الواضح أن ورقة إيران الراديكالية داخل حزب «الرفاه» تلعب دوراً في إطار التوجه الإيراني، فـ رئيس الوزراء لم يعد في إمكانه التراجع والقبول بمطالب الجيش التي جاءت



المصدر: الحزبي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

في بيان لمجلس الأمن القومي وهي هيئة استشارية ولكن تعتبر في الواقع السلطة الحقيقية في البلاد. كما لم يعد في وسع أربكان القبول بضغط التيار الراديكالي لأن ذلك يعني نهاية لحكمه لذلك اختار التلويح، فتارة يقبل مطالب الجيش وتارة أخرى يعلن معارضته غير المباشرة لها معتبراً أن مجلس الأمن القومي يتجاوز صلاحياته. الأزمة واضحة وهذا يؤكد إلى أي مدى تمكنت إيران من زعزعة الوضع الداخلي التركي. فالجيش يدرك أيضاً أنه غير قادر على القيام بانقلاب من دون أن يهدد مصالح البلاد ويؤدي إلى إضعاف دورها الأوروبي في المنطقة. كما أن الجيش يدرك بأن أي انقلاب يعني الدخول في حرب مفتوحة مع الأصوليين والأكراد. وواشنطن تراقب عن كثب وتعمل على تهدئة الأمور يقيناً منها بأن كل إستراتيجيتها في المنطقة هي على المحك.



المصدر:
المجلة العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
٢١ مارس ١٩٩٧

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد أتاتورك (٥) هل تعلمت تشيلر «الرقص مع الذئاب»؟

- الرفاه طالب بـ «إعدام» تشيلر سياسيا وانقذها من المحاكمة!
- هل سلّمت زعيمة «الطريق القويم» رقبته لنجم الدين أربكان؟
- ثروتها بملايين الدولارات والمعارضون يسألون: من أين لك هذا؟

أنقره - عدنان حطييط

يوم الاربعاء ١٩ شباط (فبراير) الماضي كان مجلس النواب التركي (٥٥٠ نائبا) على موعد مع واحدة من تلك الجلسات التي انتظرتها بفارغ صبر وسائل الاعلام الباحثة بمجملها عن الاثارة.

كان على المجلس ان يقول كلمته الحاسمة في مسألة مصيرية بالنسبة لتانسو تشيلر نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم. مسألة حياة او موت، من الناحية السياسية، لهذه المرأة التي دخلت، قبل بضعة شهور فقط، التاريخ التركي من اوسع ابوابه، عندما صارت اول امرأة في جمهورية اتاتورك تتقلد منصب رئيسة مجلس الوزراء.

الكثيرون، خصوصا في المعارضة، كانوا يأملون بأن تخرج تشيلر من هذه الجلسة مثخنة بالجروح، لكي تلقى بعد فترة وجيزة مصيرها المحتوم بحكم تصدره المحكمة العليا عندما تمثل امامها كمتهمة بالفساد.

حسابات المعارضة كانت متفائلة. صحيح ان الائتلاف (الرفاه - الطريق القويم) يتمتع بأكثرية نيابية، لكن عددا غير قليل من اعضاء الحزبين سبق او اوحى، في تصريحاته او في مجالسه الخاصة، بأنه لم يعد قادرا على خيانة مبادئه والاستمرار في الدفاع عن تشيلر.

جرت عملية التصويت التي بدت رئيسة الوزراء السابقة خلالها شاحبة



المصدر: في العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٧

متوترة. وحين اعلنت النتيجة وقفت ابنة الحادية والخمسين وكأنها عادت الى العشرين من عمرها، واثقة، شامخة، تلمع عيناها فرحا.

لقد قال النواب «لا» لإحالة تشيللر الى المحكمة الدستورية، ولو بفارق ضئيل من الاصوات (٢٧٠ صوتا مقابل ٢٦٣). ولم يكن مطلوبا في تلك الجلسة سوى اغلبيه مطلقة. اي ان قرار «الاعدام» سياسيا كان يكفيه فارق صوت واحد. ٥٣٣ نائبا حضروا، اذن، الجلسة. ولم يغيب سوى ١٧. وهذا بحد ذاته يحمل دلالات مهمة. فإذا كانت احزاب المعارضة حشدت قواها وجاءت بكامل عدتها، فإن الحزبين المؤتلفين لم يقصرا في الحشد المضاد. وأهم ما في ذلك ان حزب الرفاه تحديدا، وهو الذي يملك اعلى نسبة من المقاعد (١٦٠ نائبا). لم يخذل شريكته ولم يغدر بها. وشتان بين هذا الموقف وموقف سابق تعرضت له تشيللر عندما كانت شريكة لحزب آخر هو حزب الوطن الأم. ألقى الرفاه بثقله كاملا فأنقذ تشيللر. وكان قبل يوم واحد فقط قد انقذها ايضا من جلسة مشابهة طرحت فيها ادانتها بتهمة استغلال منصبها خلال فترة رئاستها للحكومة من اجل توقيع عقود مع إحدى الشركات التي تملكها الدولة.

الحكم على ما فعله». بعضهم يسميها «التقية». آخر يقول انها «اللعبة». لا أكثر ولا أقل. تشيللر لعبتها من قبل ضد اربكان. اقسمت علنا ان لا تتحالف معه أو مع حزبه، واصفة «الرفاه» بأنه «تنظيم انفصالي لا يختلف في شيء عن حزب العمال الكردستاني» وأنه «يجسد التخلف ويحاول إعادة تركيب مئات السنين الى الوراء». لاحقا «لحست» كل هذه الكلمات. ومدت يدها الى اربكان. و«الحجة» نفسه لم يقصر ازاءها. قال عنها يوما انها «طفلة مسكينة متحجرة»، وأنها «مخلوق غريب هبط من الفضاء الخارجي». بدوره فعل لاحقا ما فعلته. وها هو اليوم يبرئها من الفساد والاثراء غير المشروع واستغلال السلطة... وكل ما سبق ان اتهمها به.

وجهان لعملة واحدة

في انقره يسود انطباع عام بأن ايا منهما لم يغير رأيه في الآخر، وأنهما يعتمدان «التقية» في ظل حسابات بالغة التعقيد تفرضا التوازنات الداخلية الناجمة عن تعدد الاحزاب وعدم قدرة اي منها على تحقيق اكثرية نيابية تضمن له التربع وحيدا على السلطة. بعضهم يرى فيهما وجهين لعملة واحدة. فإذا كان نجم الدين اربكان هو «ظاهرة» جمهورية اتاتورك اذ وصل الى رئاسة الوزارة من الباب نفسه الذي كرس مؤسس الجمهورية حياته لإغلاقه، فإن تانسو تشيللر هي المرأة الاولى التي وصلت الى الحكم في بلاد يشكل المسلمون ٩٩٪ من عدد سكانها.

الحكاية، على هذا النحو، ربما تبدو عادية، على اساس ان «الفدر» ليس من شيم المسلم، وان نجدة الصديق المحتاج مسألة لا جدال فيها، وان الوفاء بالعهد هو ايضا من القيم التي يؤكد عليها الاسلام.

... والرفاه حزب مسلم. بل انه بالنسبة للكثيرين، خصوصا في بلدان الغرب، اصولي متطرف. وبالتالي لا شيء غريبا في ما حصل. لكن غرائب اللعبة السياسية الداخلية التركية اكثر من ان تحصى.

فمن يصدق، مثلا، ان التهمتين اللتين واجهتهما تشيللر وكادت تفقد عنقها بسببهما، لم توجههما اليها المعارضة، بل وجههما... الرفاه!!

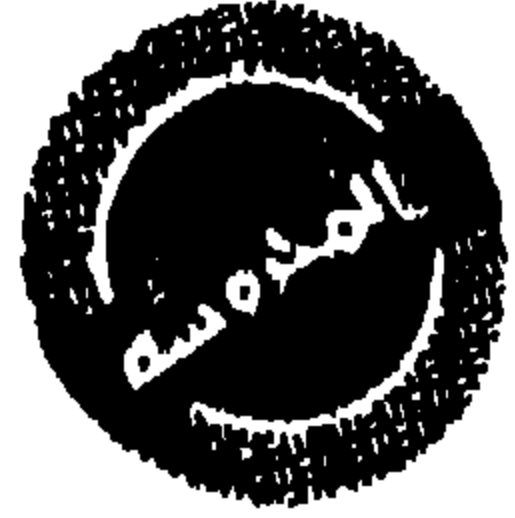
بعبارة أخرى، ان الرفاه هو الذي سعى لإحالة تشيللر على المحكمة العليا وقدم ما يبرر ذلك من وثائق وأدلة جمعها بحنكة اللاعب الماهر في «القمار» السياسي الداخلي. فلما جاء وقت الاستحقاق، صوت الرفاه ضد... مشروعه!!

نجم الدين اربكان لم يكن بحاجة لتقديم تبرير. الظروف تغيرت. تشيللر التي طالب باعدامها كانت في حينه شريكة في ائتلاف حاكم، وكان هو في المعارضة. اليوم هي شريكته في الحكم. وما يجوز هنا لا يجوز، بالضرورة، هناك.

المهم، نجحت «النمرة»، ولكن بجروح في جسدها - يرى المعارضون انها غير قابلة للانتقام - اما هي فخرجت الى المواجهة... الانتقام.

المفارقة ليست الاولى التي تهدد تركيا في الاعوام القليلة الماضية. وبالتأكيد لن تكون الأخيرة. فاصول اللعبة تقضي بأن يكون المبدأ السائد «لا صديق دائم، في السياسة، ولا عدو دائم».

تشيللر ليست الوحيدة التي تطبق هذه المقولة. الرفاه اضاف اليها مؤخرا اجتهدا جديدا. فها هو عبد الله غول نائب رئيس الحزب ووزير الدولة الذي يعتبر بمثابة «وزير خارجية» ظل في حكومة اربكان - تشيللر يقول للأميركيين: «لا تأخذوا بالأقوال... خذوا بالأفعال»، ويضيف شارحا: «ما نقوله لقاعدتنا الشعبية خاص بنا وبها... اما انتم فلکم فقط



المصدر: الجريدة

التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مختلفان - متكاملان في أن. هو الحاكم المسلم في دولة علمانية، وهي الحاكمة العلمانية لشعب مسلم.

غير أن المقارنة تبدو ظالمة بعض الشيء بين هذا السبعيني ذي الخطى الواثقة الذي يتقدم بثبات في اتجاه مستقبل تشير كل الدلائل إلى أنه سيكون مشرقاً (هناك من يتحدث منذ الآن عن أن التاريخ التركي سيحتفظ لأربكان بمثل ما احتفظ به لاتاتورك نفسه)، وبين هذه المرأة الطالعة في الخمسين والتي تسير بخطوات متعثرة نحو مستقبل غير واضح المعالم، وأن كان الكثيرون يجزمون بأنه لن يكون بمثل ما سبق التنبؤ به قبل بضع سنوات، عندما انطلقت تشيللر بسرعة صاروخية مذهلة لتقفز خلال فترة قصيرة إلى أعلى مركز سياسي في البلاد.

الحديث عن تشيللر في انقصر هذه الايام تغلب عليه الحدة واحيانا الادانة القاطعة. نادراً ما تجد من يدافع عنها، حتى في

اوساط النساء.
من كانوا
في صفها،
مؤمنين بها
كمرائدة في
حقل العمل
السياسي الذي
تتيحه
العلمانية

المطبقة في تركيا، يرى قسم كبير منهم انها «باعت نفسها للشيطان»، وفرطت بمبادئها من اجل السلطة، وتخلت عن الشعارات التي كانت هي من رفعها بوجه المد الاسلامي. ومن كانوا في الصف المعادي لها، لا يزالون يحتفظون بمفاتيح حافلة عنها وعن سلوكها خلال وجودها في السلطة، وممارسات خطيرة قامت ولا تزال تقوم بها.

وثمة من يجزم بأن أي انتخابات نيابية مقبلة، مبكرة (في ايار / مايو أو تموز / يوليو المقبلين) أو عادية، ستحمل «شهادة وفاة» سياسية نهائية لهذه المرأة الطموحة. ولا يستبعد أن تأتي هذه «الوفاة» من دون انتظار الانتخابات، كأن تجد نفسها مخلوعة عن رئاسة حزبها، وبالتالي تنزع منها كل مصادر قوتها التي تجعلها اهلاً لأي شراكة في الحكم.

الاعلام التركي بمجمله يشن عليها بعض اعنف حملاته، فيما لا تجد من يدافع عنها في الاعلام الآخر، القريب من التيار الاسلامي.

وربما كان بين اسباب هذه الحملة ان تشيللر هي التي اتخذت، عندما كانت رئيسة للوزراء، قراراً بوقف المساعدات والتسهيلات التي درجت الحكومات السابقة على تقديمها لوسائل الاعلام.

لكن ذلك لا يعني انها «فوق الشبهات»، فملفها حافل بالفعل وما يثار حولها من تساؤلات لا ينطلق دائماً من فراغ.

ثروة تشيللر

أن الحديث، مثلاً، عن ثروتها الشخصية هو موضوع مألوف للصحافة التركية. والاتجاه العام ينطلق من قناعة بأن ثراءها لم يكن مشرعاً.

تشيللر لم تنكر يوماً انها امرأة ثرية، وقد خلقت وفي فمها ملققة من ذهب، وامام اللجنة الفرعية النيابية التي حققت معها، في مصدر ثروتها، قدمت الكشف الآتي:

■ ورثت عن ابي ٤٧٣ الف ليرة تركية اشترت بها شققاً وعقارات كبيرة وفيلات على البوسفور على مدى ٣٠ عاماً (كانت الليرة التركية آنذاك غيرها اليوم، إذ أصبح المبلغ المذكور برمته لا يساوي أكثر من اربعة دولارات).

■ ما ورثته عن امي:

- ٥٧٠.٠٠٠ دولار.

- ٦٩٠.٠٠٠ مارك الألماني.

- ٤٣٢ مليون ليرة تركية.

- عقارات في الولايات المتحدة.

■ ما يملكه زوجها: منزل، فندق وشركات تقدر قيمتها بـ ٥٠٥ ملايين دولار.

اللجنة اقفلت الملف، ولم تطرح اسئلة كثيرة محرجة. وكان ذلك امراً بديها، ما دام رئيسها من حزب الرفاه. فقد اصر على ان تنهي اعمالها بسرعة وان تصدر توصيتها حتى من دون ان تقدم تشيللر الدفاتر الكاملة الخاصة بشركات عائلتها. وبالفعل صدرت التوصية في صالح البراءة، بفارق صوت واحد. وقد تكرر الامر في لجنتين أخريين شكلتا لهمايتين مماثلتين.

غير ان براءة تشيللر، في اللجنة ولاحقاً في المجلس النيابي، لم تمنع وسائل الاعلام من تقديم كشف بأسئلة ما تزال من دون اجوبة حاسمة. من ذلك مثلاً:

■ ان الزيادة الاكبر التي طرأت على ممتلكات عائلة تشيللر، أي هي وزوجها، حصلت في الفترة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٦. والغريب ان كافة الشركات التي تملكها عائلة تشيللر ان في تركيا او في خارجها، سجلت خسائر. وقد اعلن زوجها اوزر تشيللر انه صغر اعماله، ومع ذلك فإن الممتلكات استمرت في الازدياد.

■ اكدت اللجنة ان تشيللر ليس لها أي مدخول ظاهر باستثناء راتبها كعضو في المجلس النيابي. لكن احدي الوثائق التي قدمت الى اللجنة اشارت الى ان راتبها كان يوضع باستمرار في رصيد لها بأحد البنوك ومعظمه لم يسحب. سألت اللجنة تشيللر عن هذا الأمر فقالت انها باعت قطعة من الأرض بقيمة ٢٠٥ مليار ليرة تركية، فضلاً عن حصص كانت تملكها العائلة في احدي الشركات. وذكرت ايضاً مسألة العقارات والـ ٨٨٠ قطعة نقدية ذهبية، والـ ٥٧٠ ألف دولار و ٦٩٠ ألف مارك التي ورثتها عن والدتها. الا ان هذه الورثة مجتمعة لم تحصل عليها سوى في العام ١٩٩٦.



المصدر: المجلد الثاني

التاريخ: مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبالتالي فإنها لا تفسر ممتلكات العائلة في السنوات السابقة. ■ أن ممتلكات عائلة تشيللر في الولايات المتحدة تقدر بحوالي ٣.٥ ملايين دولار، غير أن تشيللر وزوجها لم يحولا رسميا إلى الولايات المتحدة سوى ٩٢٥ ألف دولار. ■ قدم زوج تشيللر إلى اللجنة وثائق حول شركة يملكها في الولايات المتحدة. وقد تبين أن بعض الأوراق منزوعة من هذه الوثائق.

■ سبق لزوج تشيللر أن أخبر لجنة تحقيق تشكلت في العام ١٩٩٥ أنه دفع سبعة مليارات ليرة تركية كضرائب خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤. وبالتالي صفي أعماله. ومع ذلك تبين لاحقا أن العائلة أقرضت ملياري ليرة لأحد رجال الأعمال و ١٧٠ ألف دولار لرجل آخر، وانفقت أربعة مليارات على منزل قيد البناء فضلا عن أموال في مشروع سياحي قيد الانشاء. وخلال هذه الفترة اشترت العائلة أيضا منزلين وقطعة أرض في اسطنبول وشقة في انقره.

اسئلة بلا أجوبة

هذه الاسئلة وسواها ما تزال مطروحة، رغم براءة تشيللر. ومن المحتمل أن يعاد طرحها ذات يوم، إذا سارت التطورات بعكس ما تشهده سفينة تشيللر وزوجها. وليس مستبعدا أن يعود إلى طرحها حزب الرفاه نفسه، فملفاتها كاملة في ادراج، وهو الذي يادر إلى طرح السؤال في شأنها. وإذا كان يحتفظ بها اليوم، فإنه قد يشعر بالحاجة ذات يوم، للعودة إليها.

من هذه النقطة بالذات يجري الحديث في الاوساط الاعلامية التركية عن أن عنق تشيللر في يد الرفاه، وأن مستقبلها السياسي رهن بمدى تجاوبها معه. وبالتالي فإنه هو الذي يمسك زمام المبادرة في الائتلاف القائم بينهما، بعكس ما يبدو للوهلة الاولى من قراءة توزيع الحقائق التي كانت «الاساسية» منها (كالدفاع والداخلية والخارجية) من نصيب حزب الطريق القويم.

غير أن مسألة ثراء تشيللر تظل ثانوية، إذا قيست بمسائل أخرى أكثر خطورة.

قضية صوصور لوك تفرض نفسها، هنا، بالحاح، ما دام محمد أغار وزير الداخلية السابق على رأس قائمة المتورطين التي رفعها شوكت قازان وزير العدل إلى رئيس الوزراء نجم الدين أربكان (ضمت القائمة ٢٥ اسما لشخصيات سياسية وامنية). والقضية تأخذ بعدا آخر إذا ما جرت استعادة بعض تفاصيل هذه القضية.

من ذلك، مثلا، أن عبد الله جاللي الذي قتل في الحادثة مطلوب للعدالة منذ ١٧ عاما باعتباره المشتبه الاول في اغتيال سبعة اشخاص في تركيا، وقد هرب من أحد السجون في سويسرا بعد ادانته بامتلاك ٤٠٠ غرام من الهيرويين وصنف آخر من المخدرات.

ومن ذلك أيضا ما عثر عليه في صندوق السيارة من رشا شات استوردتها المديرية العامة للأمن من اسرائيل، ومسدسين كاتميين للصوت يستخدمان عادة في الاغتيالات، وجوازات سفر مزورة ورخص حمل سلاح موقعة من قبل محمد أغار عندما كان مديرا عاما للأمن، وجواز سفر أخضر لا يعطى عادة إلا لكبار الشخصيات في حال قيامها بزيارات إلى الخارج، إذ لا يعود حاملها بحاجة إلى «فيزا».

خطر «أغار»

إلى هذا كله، فإن ما كشف من معلومات عن مدى تورط أغار كان يثير تساؤلات خطيرة عن دور تشيللر نفسها، نظراً لكونه عضواً في حزبها وصديقاً مقرباً منها.

لقد رفعت منظمة الاستخبارات الوطنية تقريراً جاء فيه أن عدداً غير قليل من السياسيين وضباط الشرطة الذين ينتمون إلى حزب الطريق القويم على علاقة بمهربى مخدرات ومجرمين مطلوبين للعدالة، وبعضهم حقق ثروات من تجارات غير مشروعة، بل وأصدر أوامر، بالقتل.

وفي شهادة مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم أمام لجنة التحقيق البرلمانية، أكد أنه يملك وثائق تثبت بأن زوج تشيللر نفسه على علاقة بأحدى جرائم الاغتيال التي راح ضحيتها مالك مجموعة من الكازينيات.

وثمة معلومات تفيد بأن أحد مهربى المخدرات اتصل هاتفياً من كندا بمكتب رئيس الوزراء، إبان تسلم تشيللر هذا المنصب، وأن جوازات سفر لا تعطى إلا لكبار الشخصيات، اعطيت لأشخاص تثار حولهم الشبهات.

تشيللر نفت ذلك كله ولم تر فيه سوى جزء من الحملة المفرضة التي تعرض لها، خصوصاً من يلماظ شريكها السابق وخصمها الحالي.

إلا أن أحداً في انقره لا يجادل في أن صورة تشيللر قد اهتزت كثيراً. والانطباع العام في الرأي العام التركي أن لا دخان من دون نار، وبالتالي فإن ما أثير ويثار حول تشيللر، خصوصاً في شأن ثرائها وزوجها، ليس بعيداً عن الحقيقة.

بالنسبة إلى هذا الرأي العام، فإن تشيللر هي من الطبقة نفسها التي ينتمي إليها معظم رجالات السياسة، مع استثناء يكاد يكون وحيداً، يتعلق بنجم الدين أربكان.

من «الحديد» إلى «الحديد»

لقد تغيرت الأيام. المرأة الحديدية لم تعد حديدية.. وما أبعد صورتها بالأمس عن صورتها اليوم. فقبل سنوات قليلة شكلت تانسو تشيللر ظاهرة حقيقية في تشيللر.

صحيح أن مصطفى كمال أعطى المرأة، في العام ١٩٣٤، الحق في الاقتراع والترشيح للانتخابات، وأن التجربة الاولى اوصلت ١٨ امرأة إلى المجلس النيابي اختارهن أتاتورك بنفسه من بين المدرسات والموظفات والنساء الريفيات، لكن ذلك لم يكن إنجازاً للمرأة بقدر ما كان إنجازاً لأتاتورك، خصوصاً أن البلاد كانت تخضع لنظام الحزب الواحد، وبالتالي فإن من يتم ترشيحه ينجح تلقائياً.



المصدر:
الاجل:
العدد:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
العدد:
العدد:

وقد انتظرت المرأة التركية ٣٥ عاماً، لكي تصل الى مركز نائب رئيس مجلس النواب، و٣٩ عاماً لكي تصبح وزيرة. تشيلر حققت الانجاز الاكبر. فالمرأة التي تحمل شهادة الدكتوراه وبلغت مرتبة «بروفيسور» في العلوم الاقتصادية وقامت بالتدريس في جامعات اميركية قبل ان تعود في العام ١٩٧٤ لتستقر في تركيا، انطلقت بسرعة مذهلة لتحتل اعلى المراتب. فإذا بها في العام ١٩٩٠ تتلقى دعوة من سليمان ديميريل الى مؤتمر عام لحزب الطريق القويم (كان رئيسه آنذاك)، وانتخبت فوراً في مكتبه العام بأعلى نسبة من الاصوات. وبعد عام واحد أصبحت وزيرة دولة لشؤون الاقتصاد، وظلت في هذا المنصب ١٧ شهراً. وفي العام ١٩٩٣ استقالت لتتقدم لرئاسة الحزب بعدما خلا المنصب بسبب انتخاب ديميريل كتاسع رئيس جمهورية لتركيا. فازت في جولة الاقتراع الثانية، وما لبث ديميريل ان كلفها تشكيل الحكومة.

في ثلاث سنوات فقط صعدت «البروفيسور» سلم السلطة وبلغت اعلى درجاته، وهو ما عجز عنه كثير من كبار رجالات السياسة في تركيا.

ولعل الفضل الاكبر في ذلك يعود الى ديميريل نفسه، لكن ثمة من يرى ان المسألة ابعد من ذلك، وان قرار صعود تشيلر الصاروخي كان ثمرة لـ «نصيحة» او «وشوشة» صدرت من واشنطن نظراً للمؤهلات الاميركية التي تتمتع بها هذه المرأة. مهما يكن فإن تشيلر ما لبثت ان وجدت نفسها «ترقص مع الذئاب»، على حد تعبير مجلة «تايم». وفي وقت من الاوقات بدت قادرة فعلاً على الرقص وأنها تخفي وراء جمال وجهها وطلتها المحببة مؤهلات حقيقية للقيادة.

هل كان ذلك تفاؤلاً في غير محله، ام تسرعاً في الحكم؟ ان السنوات الاربع الماضية كانت حافلة جداً. وقد بذلت تشيلر جهداً خارقاً كي لا تبدو كـ «نعجة» ترقص رقصة الذئاب، او تشاركها الرقص.

حاولت، فإذا بها تنتقل من موقع دفاع الى موقع آخر، من دون ان تكون شهاداتها الجامعية الرفيعة كافية لتساعد في مهمتها الشاقة.

في انقرة يراهنون على ان «النصرة الجريئة» لم تعد في وضع يسمح لها بأكثر من ان تحصى «ايامها» السياسية. قليلون يعتقدون غير ذلك، لكن اللعبة لم تنته.



المصدر:: المصدر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٩٧

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد اتاتورك (٦) المساجد مع العرب والثكنات مع اسرائيل

■ الدبابات في سينجان دفاعا عن العلمانية ام عن العلاقات مع اسرائيل؟

■ السفير الاسرائيلي يشكو: البروباغندا العربية غسلت ادمغة الاتراك!

■ لماذا زار وزير من الرفاه السفارة الاسرائيلية في انقره؟
انقره - عدنان حطييط

كل يوم، وعلى خمس مرات، تبدو انقره، مثلها مثل المدن والبلدات والقرى الممتدة على مساحة تركيا الشاسعة، وكأنها مدن وبلدات وقرى عربية. انه موعد الصلاة. ومكبرات الصوت في المساجد الـ ٦٥ الفا تصدح بالأذان بلغة عربية سليمة مع فارق بسيط في اللفظة التي يحاول المؤذن جاهدا التخلص منها. وفي خطب الجمعة التي تحتشد لها اعداد هائلة من المواطنين في دولة يشكل المسلمون ٩٩٪ من سكانها، يستشهد الخطباء بالآيات الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة واحاديث الخلفاء والأئمة والصالحين، بلفتها الأم... اي بالعربية، ثم يتولون شرحها باللغة التركية التي كانت ذات يوم تكتب بالحروف العربية حتى جاء مصطفى كمال (اتاتورك) فاستبدلها بحروف لاتينية. والزائر العربي للعاصمة انقره يلقى صعوبة كبيرة ان حاول استخدام الانكليزية او الفرنسية للتخاطب مع النسبة الأعظم ممن يلتقيهم. لكن هذه الصعوبة تقل بشكل واضح اذا وجد نفسه مدفوعا، ولو بشكل عفوي، لاستخدام لغته الأم. والحوادث الصغيرة، على طرافتها، التي قد تعترض زائرا كهذا، تصبح ذات دلالات كبيرة. كان يقضي مثلا وقتا طويلا وهو يحاول ان يشرح لبائع في متجر رغبته في شراء مقص. وحين يفهم هذا البائع بعد طول لأي لغة الاشارة، يهز رأسه مبتسما: أه... مقصا. هذا الأمر لا يعود مستغربا عندما يتبين، وفق دراسات الباحثين، ان ٣٠٪ من الكلمات التي يستخدمها الاتراك، وان كتبت بالابجدية التي فرضها مصطفى كمال قبل اكثر من سبعة عقود، هي كلمات عربية. وما اكثر الامثلة. في المصعد، ومن اصل خمسة كلمات، ثمة ثلاث ان دقق فيها المرء اكتشف:



المصدر:
١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٧

«قاعد» اي انه في الانتظار، و«مشغول» و«امداد» على الزر الخاص بطلب النجدة اذا وقع عطل ما.

ذلك كله، الدين واللغة، يجعل منطقيا ان تستقطب مناسبة، كيوم القدس الذي دعا الامام الراحل آية الله الخميني الى تكريسه مناسبة سنوية لاستنهاض المسلمين من اجل انقاذ هذه المدينة المقدسة من الاحتلال الاسرائيلي، اعدادا كبيرة جدا من الاثراك.

ولم يكن حزب الرفاه ليدع فرصة كهذه تفوت. وفي الاساس، فإن احدا لا ينكر، حتى في اوساط الاحزاب العلمانية، ان السر الاول من النجاح الذي حققه الرفاه خلال سنوات قليلة، انما يكمن في قدرته على رفع شعارات تتجاوب مع نبض الشارع التركي، ومع القيم الدينية التي يتمسك بها.

احدى المفارقات البارزة، في هذا المجال، ان الاستعانة بشركات غربية متخصصة في «صناعة الرأي العام» و«تجميل» صور المرشحين للانتخابات، قد امتدت قبل بضع سنوات لتصل - ولو بكلفة باهظة - الى تركيا. ومن بين الوصايا الاساسية التي كان يخلص اليها الباحثون المتخصصون في شركات كهذه، هو دراسة متعمقة للرأي العام التركي، ضرورة ظهور المرشح بمظهر اسلامي، او على الأقل، عدم الاقدام على اي شيء يمكن ان يجرح مشاعر المسلمين.

وقد دفع احد الاحزاب الصغيرة الطموحة، في الانتخابات الاخيرة، ثمنا باهظا لعدم الأخذ بهذه النصيحة. ففي حين كانت قيادته واثقة من تخطي حاجز العشرة في المئة لدخول المجلس النيابي، جاءت نتيجة الاقتراع لتعطي الحزب نسبة تقل عن ٢ في المئة. وباعترا فزعيم الحزب فإن سبب ذلك هو ارتكاب امينه العام المساعد خطيئة الدعوة الى أن يكون الأذان باللغة التركية.

الخارج. وثمة اشارات عدة لتبرير عدم حصوله فعلا. بعضهم يرد ذلك الى نصيحة من واشنطن بعدم الاقدام على مثل هذه الخطوة. وبعضهم يرد الى خوف العسكر من ان يؤدي تسليمهم السلطة الى قطع الطريق على آخر امل بأن تقبل دول الاتحاد الاوروبي تركيا عضوا فيها. وثالث يرى ان السبب الحقيقي يكمن في الاوضاع الداخلية التركية التي لا يمكن مقارنتها اطلاقا بما كان سائدا من اوضاع قبل انقلاب ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠.

النقطة الاخيرة على قدر كبير جدا من الاهمية، ذلك ان ثمة مخاوف حقيقية من ان يؤدي تدخل الجيش لكبح الرفاه، او لإسقاطه من السلطة التي بلغها بأسلوب ديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع، الى حالة تركية شبيهة بالحالة الجزائرية. وفي كل الظروف الخاصة بتركيا فإن واحدا لا يمكنه التنبؤ بالمدى الذي يمكن ان يبلغه انتقال العدوى الجزائرية.

مهما يكن فإن بين المحللين الاثراك من يرى ان المنحى الذي اخذته تطورات الشهرين الاخيرين، ليس سوى نوع من القنابل الدخانية التي جرى تفجيرها في اكثر من مكان، بهدف التغطية على الهدف الحقيقي.

في رأي هؤلاء ان المسألة برمتها لا علاقة لها، لا بزلة لسان السفير الايراني، ولا بالخطر الاصولي المزعوم على العلمانية، وانما بخطر آخر عبر عنه مهرجان سينجيان بما انطوى عليه من عدائية سافرة تجاه... اسرائيل.

يقول المحللون ان ذلك يظهر بجلاء حين يقوم المرء بقراءة متأنية لمؤشرات عدة ابرزها:

- الزيارة التي قام بها رئيس الاركان اسماعيل حقى قارادي، وهو اعلى مسؤول عسكري في البلاد، الى اسرائيل في ذروة ردود الفعل الغاضبة على واقعة سينجيان. وهذه الزيارة هي الاولى التي يقوم بها مسؤول عسكري تركي على هذا المستوى منذ اعتراف تركيا بدولة اسرائيل في العام ١٩٤٩. وتكتسب الزيارة اهمية مزدوجة، في الشكل كما في المضمون. من الناحية الاولى، لأنها تمت دون اي اشعار خطي او شفهي لرئيس السلطة التنفيذية، اي رئيس مجلس الوزراء، وللإحتفاء الخاص الذي احيط به

في مساء يوم القدس، اقام الرفاه احتفالا في ضاحية قريبة من انقرة تدعى «سينجيان». ضيف الشرف في هذا المهرجان لم يكن سوى السفير الايراني. وعلى الجدران رفعت صور لفتحي التشاقي الامين العام الراحل لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين الذي اغتاله «الموساد» الاسرائيلي في جزيرة مالطا، كما رفعت صور لشخصيات اسلامية عربية عدة بينها واحدة للامام موسى الصدر.

خطب رئيس بلدية سينجيان، وهو رفاهي يدعى بكر يلدرز، فشن حملة عنيفة على اسرائيل، وأشاد بالمقاومة، ودعا الى تحرير القدس والى حشد الطاقات الاسلامية لهذه المهمة المقدسة.

وخطب السفير الايراني فقال كلاما مماثلا، و«زل لسانه» فقال ما معناه ان النصر سيكون للاسلام في جميع انحاء العالم، وعلى انصار الشريعة الاسلامية ألا يخشوا من اطلاق صفة اصوليين عليهم، فهم مؤمنون يتصفون باكبر قدر من العقلانية.

ولم يمض وقت قصير على انتهاء المهرجان حتى قامت القيامة في اوساط العسكر والاحزاب العلمانية المعارضة، بل وحتى حزب الطريق القويم المشارك في الحكم.

كان السبب المعلن لذلك هو اعلان الفيرة على علمانية الدولة وضرورة انقاذها من خطر الاصوليين الذين يحاولون تطبيق الشريعة.

وللحظة بدا ان الاحزاب العلمانية هي التي تحرض المؤسسة العسكرية على القيام بانقلاب رابع، لا حبا بالانقلاب، وإنما لأن ذلك هو السبيل الوحيد لكبح جماح الرفاه الذي يسجل صعودا مخيفا في الاوساط الشعبية، ولا يكف عن استقطاب شرائح واسعة من اليسار واليمين والوسط ليضمها الى قاعدته العريضة.

ولم يكن العسكر لينتظر وا فرصة افضل من هذه، فنزلت الدبابات لتقوم باستعراض عسكري في سينجيان، وثار الضجة التي لم تهدأ بعد، حول ما اذا كان الانقلاب آتيا ام لا.

ان السؤال لا يزال مطروحا بشدة، داخل تركيا كما في



المصدر:
.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

الزائر التركي في اسرائيل. ومن حيث المضمون للاتفاقات التي عقدها ورفع بموجبها مجمل ما عقد من اتفاقات عسكرية بين البلدين. خلال عامين فقط. الى عشرين اتفاقا للتعاون في المجالات الاستراتيجية والامنية (الاستخباراتية).

الزيارة التي سيقوم بها في التاسع من نيسان (ابريل) المقبل وزير الدفاع التركي الى اسرائيل. وهذه بدورها ستكون الاولى من نوعها منذ ٤٨ عاما. والافت ان الوزير تورهان تايان. وهو من حزب الطريق القويم. كان بالغ الشدة في تعبيره عن استنكار «ليلة القدس». اذ قال «انه امر رهيب». من دون ان يوضح ما اذا كان يقصد الكلام الاسلاني الذي قيل في المناسبة. ام الكلام المعادي لاسرائيل.

التدهور الذي اصاب العلاقات التركية - الايرانية. بعدما بدت هذه العلاقات في الاسابيع الاولى من وصول اربكان الى السلطة. تنحو باتجاه تعاون وطيد في اكثر من مجال. وبالذات

التعاون الاقتصادي. وكان يفترض ان تشكل اتفاقية شراء غاز ايراني بـ ٢٠ مليار دولار على مدى ٢٠ عاما. خطوة على طريق اتفاقيات اخرى.

لقد اثارت الاتفاقية والزيارة التي قام بها اربكان الى طهران وتلك التي قام بها الرئيس هاشمي رفسنجاني الى تركيا. ردود فعل غاضبة في واشنطن. ما لبثت ان انعكست داخليا بحملة تعرض لها اربكان من الاعلام التركي. ولم تنفع تساؤلات الرجل عن كيف يكون شراء تركيا غازا ايرانيا دعما للارهاب. فيما تدفع ايطاليا مليار دولار سنويا ثمنا لنفط ايراني. ولا تعترض واشنطن على ذلك.

المعارضة حاولت استغلال القضية من زاوية تأثيراتها المحتملة على علاقات تركيا باكبر حليفاتها. لكنها لم تذهب الى ما ذهب اليه الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس الاركان حين وصف ايران بأنها «دولة ارهابية».

كان «بير» يتحدث في واشنطن. وقدم امثلة على ان في ايران قواعد لحزب العمال الكردستاني. وممارواه ان بعثة عسكرية تركية زارت ايران وطلبت تفقد مواقع افادت معلومات للاستخبارات التركية انها تشكل قواعد لحزب العمال. وقد حصل ان السيارة التي كانت تقود الوفد ابطأت في سيرها. ما اعطى المجال لـ «تنظيف» القواعد المزعومة.

وقال بير ان الامر تكرر في كل مرة طلبت البعثة تفقد موقع معين. اذ كان ثمة تاخير مقصود يسمح باخلاء المكان وجعله يبدو طبيعيا لا اثر فيه لأي مقاتلين من حزب العمال الكردستاني. «سوق» الجنرال» كان يتعارض تماما وموقف وزارة الخارجية التركية. في كل الاجواء الايجابية التي شهدتها علاقات انقرة بطهران التي توحى بإمكان التوصل الى حلول للمشكلات القائمة بينهما.

استمرار حالة التدهور في العلاقات التركية - السورية. وهذا الامر يخالف تماما التوجهات التي عبر عنها اربكان عند وصوله الى السلطة. اذ كان على رأس جدول اعماله القيام بزيارة الى دمشق واجراء لقاءات مع كبار المسؤولين السوريين للتفاهم على حل المشكلات العالقة بين البلدين. وكان لافتا. عشية قيام اربكان بزيارة طهران. قول نائب رئيس الرفاه رضا اولوجاك في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان التركي (في ١٨ كانون الاول (ديسمبر الماضي): «نأمل بحصول تحسن سريع في العلاقات التركية - السورية بعد اعادة الثقة بين بلدينا». مضيفا: «ان سوريا بلد شقيق تجمعنا به حدود برية تبلغ ٨٧٧ كيلومترا». هذا الكلام جاء بعد شهور قليلة من كلام أكثر وضوحا قاله

اربكان نفسه امام وفد من وزارة الخارجية الاميركية. فقد أكد رئيس الوزراء التركي على ضرورة التزام اسرائيل بقرارات الامم المتحدة وضمن السلام في الشرق الاوسط كخطوة أولى. والانسحاب من المناطق التي غزتها. بما فيها الجولان. ولم يكتف بذلك. بل أوضح في بيان وزع على الصحفيين بعد انتهاء اللقاء أن «من الضروري من أجل استقرار المنطقة ان تقيم تركيا علاقات اوثق مع كل الدول الاسلامية الشقيقة في المنطقة».

اليوم. يبدو مؤكدا ان اربكان تعرض لضغوط شديدة لمنع من تحقيق هذه الخطوة. الى هذه المؤشرات يتوقف المحللون عند المسألة الكردية. «ام المشاكل» التي تواجه السلطة في تركيا منذ قيام الجمهورية. هنا ايضا كان اربكان وعد بمبادرة لإنهاء المشكلة عن غير طريق السلاح. لكن العسكر لم يتركوا له الفرصة لذلك. اذ دفعوا المواجهة الى مراحل تصعيدية لإثبات سقوتهم في ان الحل العسكري هو الوحيد المناسب.

وتشكل العلاقات مع الجماهيرية مثلاً آخر. فالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي الى طرابلس كانت ناجحة. وقد عاد فخورا بها. وفي ضوئها بدأت الجماهيرية بنسديد بعض الديون المستحقة لشركات تركية عملت على أراضيها. لكن الرد على هذه الايجابية كان مختلفا تماما. إذ شن الاعلام التركي حملة عنيفة جدا على العقيد معمر القذافي. ودخل سياسيون من المعارضة على الخط. في ما بدا وكأنه عملية تشهير منظملة لم يستطع اربكان وضع حد لها. ويتردد في أنقرة ان الجماهيرية أوقفت دفع الديون.

يخلص المحللون من ذلك كله الى سؤال عما اذا كان عفويا أن نُفُشِل (بضم التاء وتشديد الشين) كل محاولات التقارب مع الجيران. المسلمين والعرب. وان يدفن بعضها في سهده. فيما تدفع العلاقات مع اسرائيل فقط (وصفها رئيس الاركان التركي بأنها «جارة لتركيا رغم وجود سوريا») الى أعلى مستويات التعاون والتحالف العسكري.

ان العلاقات التركية الاسرائيلية كانت. على الدوام. عقبة كبرى في طريق تطوير علاقات تركيا بالعرب. لكن التعميم في مثل هذه الحالة يزيد المسألة سوءا.

والحال ان بالامكان الحديث عن ما يشبه الانفصام في الموقف التركي من العرب. واستطراذا الموقف من اسرائيل.

«تركيا الشعب». او الاكثرية الساحقة منه على الاقل - تختلف اختلافاً ظاهراً عن «تركيا النظام».

الأولى عبر عنها مهرجان سينجيان. وعبرت عن نفسها في أكثر من مناسبة. كما في سنوات الانتفاضة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة. وفي حينه لم تستطع وسائل الاعلام التركية بمجملها. وبالذات المتلفة. الا ان تعطي الاولوية في اخبارها لم شاهد مطولة عن هذه الانتفاضة وعن الاساليب الوحشية التي تستخدمها القوات الاسرائيلية في قمعها. وقد تكرر هذا الموقف. وبشكل اكثر حدة. إزاء عملية «عناقيد الغضب» الاسرائيلية في جنوب لبنان. ولم يستطع حتى المعلقون الأتراك المعروفون بمواقفهم الداعية للتقارب مع اسرائيل. إلا أن يركبوا تلك الموجة الشعبية العارمة من الغضب على ما كان يرتكب في جنوب لبنان.

«تركيا» الثانية في وارد آخر. كان الجنرالات أو معظم من هم في السلطة. مصممون على ان ولاءهم لعلمانية أتاتورك مرتبط بولائهم لسياسة التغريب التي اعتمدها وسار عليها خلفاؤه. وهي في أحد وجهيها تعني التحالف مع الغرب وإعلان الانتماء الى اوروبا. حتى ولو لم تعترف الدول الاوروبية كافة بذلك. وفي وجه آخر تعني العداء للشرق. وتحديدًا للجيران المسلمين والعرب. مع استثناء وحيد: اسرائيل.



المصدر: اجتماع الصحفيين

1997

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإذا كانت تركيا الأولى أفرزت حزباً كالرفاه حاول أن يعبر بشعاراته وبما يتاح له تنفيذه من سياسات، عن حقيقة ما يفكر فيه الأتراك عموماً، فإن تركيا الثانية أفرزت بدورها أحزاباً كثيرة رفعت شعارات العلمانية والأتاتورية بكل تجلياتها.

وليس من دون دلالة أن الرفاه بإمكاناته الضئيلة تمكن من تسجيل قفزة كبرى، خلال فترة قصيرة، على الساحة السياسية، فيما تراجعت الأحزاب الأخرى، على الرغم مما تتمتع به من إمكانات، خصوصاً في سيطرتها شبه المطلقة على وسائل الإعلام.

الاسرائيليون يعرفون جيداً هذه المفارقة. والسفير الاسرائيلي في أنقرة عبر عن ذلك بجلاء عندما قال في مقابلة أجرتها معه مجلة Probe الأسبوعية التركية، أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، ما نصه حرفياً: «عندما وصلت إلى هنا، حاولت أن أتحدث مع الناس الذين كانوا يتخذون موقفاً سلبياً من اسرائيل. هؤلاء لم يكونوا، تقريباً، يعرفون أي شيء عن اسرائيل. انني أرى ذلك منذ وصلت إلى تركيا. فهناك الكثير من المعلومات الخاطئة التي دخلت إلى أذهان الشعب بسبب البروباغندا التي جاءت من أكثر من جانب، من العرب وحتى من روسيا الشيوعية. منذ وصولي إلى هنا وأنا أحاول التحدث إلى الناس الذين وصلوا، بسبب نقص المعلومات والمعرفة، إلى قناعة بأن اسرائيل ما وجدت الا لتستغل وتحتل... وتدمر. ينبغي أن ندعو كل أولئك الناس الذين يعتقدون بأن ثمة مؤامرة يهودية لاستغلال العالم، لكي يجلسوا معنا حول طاولة مستديرة ويخبرونا بما يهتموننا به ويدعونا ندافع عن أنفسنا».

كانت كلمات السفير التركي تنضح بالمرارة، وكان واضحاً تلميحه إلى العزلة التي يجد نفسه فيها، وإلى فشل محاولات استئراج الأتراك إلى جلسات حوار لتغيير ما استقر في الأذهان من نظرة سلبية تجاه اسرائيل.

لكن مصدر «الطرافة» في كلام السفير التركي هو حديثه عن تأثير الأتراك بـ«البروباغندا» العربية، مع أنها غائبة غياباً مطلقاً عن الساحة التركية، فيما «يقصف» الإعلام التركي - وهو بغالبية مؤيد لاسرائيل وممول من يهود مقيمين في تركيا أو من يهود تحولوا إلى الدين الاسلامي من باب «التقية» - الأتراك يومياً بكل أنواع الأسلحة المدمرة.

في ٣٠ أيلول (سبتمبر) الماضي نشرت صحيفة «هاآرتس» الاسرائيلية تقريراً من أنقرة نقلت فيه الاهتمام الكبير الذي أولته السفارة الاسرائيلية عندما تلقت، فجأة، نبأ طلب وزير البيئة ضياء الدين توكار لقاء السفير.

سر الاهتمام أن توكار هو عضو في حزب الرفاه، وأن الطلب جاء - كما قالت الصحيفة - بعد محاولات عدة فاشلة قام بها مندوبون اسرائيليون للاتصال بباركان.

الزيارة تمت، والحوار كان مفيداً، إذ جرى تعيين رجال اتصال من الجانبين لتنسيق استمرار التعاون في شؤون... البيئة.

غير أن ذلك لم يكن ليخفف شكوك الدبلوماسيين الاسرائيليين، ففي الوقت نفسه تقريباً كان عبدالله غول وزير الدولة ونائب رئيس الرفاه يعلن «أن ملياراً ونصف المليار من المسلمين يمكن أن يحتشدوا ضد اسرائيل إذا واصلت سياستها في المناطق المحتلة».

وعلى أي حال فإن تفسير «المصادر الاسرائيلية» التي نقلت النبأ للصحيفة، هو أنه من الجائز أن تكون تشيلر هي التي فرضت ذلك الاجتماع، ذلك أنها كانت في طريقها إلى واشنطن، وكان مقرر أن تلتقي هناك اللوبي الاسرائيلي في محاولة لتحديد أي انتقادات من جانبهم.

في المقابل يشعر الدبلوماسيون الاسرائيليون بارتياح عندما يسمعون رجلاً كحلمت تشيتين، وهو من كبار قادة حزب الشعب الجمهوري (يتزعمه دنيز بايكال) يقول لصحيفة «هاآرتس»: «إن اسرائيل هي واحدة من الدول القليلة التي ليس لتركيا أي نزاعات مباشرة معها، والبلدان ديمقراطيان حديثان ويعملان بموجب قيم غربية واقتصاد السوق. وفي الماضي كانت العلاقات قائمة بمستوى متدن جداً، بسبب العلاقات التركية - العربية. لكننا رأينا بعد مدريد أن بوسعنا أيضاً التقارب مع اسرائيل، وكنت أول وزير خارجية تركي يزور اسرائيل، ورفعت مستوى العلاقات إلى درجة سفارة، وفتحنا الباب على مصراعيه أمام اسرائيل. وليس لاسرائيل مطامع هيمنة، كما أن لاسرائيل وتركيا دوراً تلعبانه في الشرق الأوسط الجديد».

وبالطبع فإن الارتياح الحقيقي يأتي عندما يقرأ الاسرائيليون كلاماً كتبه النور تشيفيك (رئيس تحرير صحيفة دايلي نور كيش نيوز)، وفيه «أن الجنرالات كانوا مرتاحين لفوز نغنياهو في الانتخابات الاسرائيلية إذ أنه سيمنح حرباً على عدوتهم سوريا».

تركيا النظام، أتاتورك، العسكر، الاعلام، الأحزاب العلمانية... تشهر الحرب على العرب، أن لم يكن بالاصالة، فبالوكالة الاسرائيلية.

أما تركيا الشعب، المساجد، القرآن، الأذان، الرفاه، الشارع فتريد أن تشهر الحرب على اسرائيل.

السباق مفتوح والمسافة تتسع... لمصلحة الثانية.

أربكان يلقي كلمة في اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (اسطنبول ١٢-١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦)

الحلقة المقبلة:
دولة أوروبية مع وقف التنفيذ

أربكان : مساعة الحقيقة

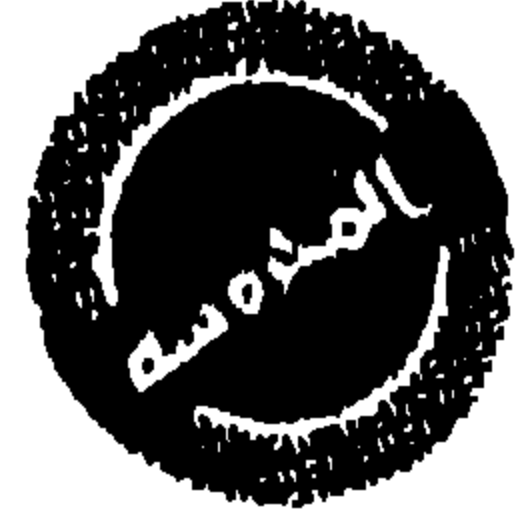
وقع رئيس وزراء تركيا الاسلامي، نجم الدين أربكان، ورقة المطالب التي قدمها الجيش له في اجتماع مجلس الأمن القومي يوم ١٩٩٧/٣/١، وتترى كز على ضرورة اخضاع أنشطة بعض المنظمات الاسلامية التركية لرقابة صارمة تقيد حركتها ونشاطها التنظيمي، وتقطع عنها أي مدد مادي أو معنوي يمكن ان يعزز حضورها في الساحة السياسية، أو أن يؤدي الى تبدل في موازين القوى الداخلية بخل بالعلاقات الحساسة والمتوترة بين النزعتين العلمانية والإسلامية.

هذه الخطوة التقييدية، الهامة جدا بالنسبة لمستقبل الوضع الحكومي التركي، سبقتها، قبل ثمانية أشهر، خطوة تماثلها في الأهمية، تجلت في قبول أربكان بتقسيم عمل يضع مسائل الأمن القومي تحت اشراف قيادة الجيش الاتاتوري، حارس العلمانية، ومنها التحالف التركي / الاسرائيلي، والحرب ضد الاكراد، والعلاقات مع الجوار الاسلامي والعربي، ومع الغرب الاوربي والاميركي والاطلسي. ان قبول أربكان بحكومة أخرج الجيش قضايا الأمن القومي من صلاحياتها كان الثمن الذي دفعه مقابل السماح هيئة الأركان العامة لحزب اميركي الهوى علماني النزعة هو حزب الطريق القويم - حزب تانسو تشيلير، بالتحالف معه من اجل تشكيل حكومته الحالية، التي سيتزعمها القائد الاسلامي طوال سنتين فقط من

ولاية البرلمان يسلم منصبه بعدهما للتأنيته ووزارة خارجيته، السيدة تشيلير. قبل ثمانية أشهر، قيد الجيش مجال عمل الحكومة الأمني والخارجي، وحدد لها مسبقا حقل علاقاتها الخارجية. وها هو يقيد في مطلع آذار (مارس) الحالي مجال عملها الداخلي ويحدد ما يجب ان تكون عليها مواقفها حيال القوى السياسية الداخلية، بما في ذلك قوى داعمة لها، ملوحا بورقة انقلاب في تحالفاتها يفك ائتلافها مع حزب الطريق القويم، إن رفض رئيسها الامتثال لا يملى عليه من سياسات وخطوط حمراء من جانبه، كان أربكان قد راهن على سياسات داخلية تطلق مذا اسلاميا في الشارع، يعوضه تعاطفه عن الصلاحيات التي خسرها امنيا وخارجيا. بسبب تدخل الجيش - بل ان الرجل أعلن ولاءه لمبادئه اتاتورك - الجمهورية، الديموقراطية، العلمانية - حين زار ضريحه بصحبة نائبته بعيد تشكيل وزارته، وبلغ من طوف خفي الى انه يريد اختراق الموقف العلماني عبر تنازلات تمكنه من ممارسة سياسات تسقط تحفظات الخارج عليه، وتعزز قاعدته الانتخابية، وتزيد عدد نوابه في البرلمان المقبل، فيعود الى السلطة من موقع قوي يقيد به أيدي الجيش وينتهج السياسة التي يريد بها بالطريقة التي يريد بها، داخل تركيا وخارجها. انها مرونة تكتيكية تتطلب تنازلات وقتية، ولا تمنعه من التمسك بهدفه

الاستراتيجي: غنيت تفسير موازين القوى الداخلية، والتخلص من انقسام السلطة الحالي ونمط توزيع الاعمال بين الحكومة والجيش، والحد من قدرة رئاسة الأركان على الحركة السياسية والزامها بطاعة ما تتلقاه من أوامر حكومية، مثلما هو حاصل في الدول الديموقراطية العلمانية من النمط الليبرالي. في صراع طرفي السلطة التركية، حيث اصطف قسم كبير جدا من الساسة مع الجيش - بما في ذلك تانسو تشيلير التي أعلنت عند تشكيل الوزارة انها تريد تقييد حركة أربكان وممارسة الرقابة على أنشطة الاسلاميين - يجد أربكان نفسه الآن محاصرا في الداخل والخارج، في السياسات الامنية والحزبية، وقد حشره الجيش كي يضعه في مواجهة الشارع الاسلامي أو أطراف فاعلة فيه. فهل يستمر على رهانه القديم، بعد ان كشفه الجيش ووضع حدوا صارمة له، أم يستقيل معتزفا ان تركيا العلمانية والديموقراطية، لا تسمح بأية تبادلية في السلطة وان سمحت بقبالية مقيدة ومحدودة في الحكم؟ وماذا سيفعل أربكان وتياره الاسلامي، وقد بان عقم الرهان على ال شرعية؟ وماذا يبقى له بعد قبوله بمطالب الجيش التركي وعلى أي شيء يراهن، بعد اليوم، ان كانت صلاحياته المقيدة تنفي صفتة كرئيس وزارة وتجعل منه بالأحرى رئيس بلدية في الأسر؟

ميشيل كيلو



المصدر : المجلد ١٩٩٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

تركيا، انه العسكر لا العلمانية

■ اخلاق «المدارس القرآنية» في تركيا كان اغراءً كافياً بالكلام على قمعية العلمانيين. فالذي «يفلق» قمعي بالضرورة، والذي يخلق «مدارس قرآنية» علماني بالتعريف. وهنا لا يخدم التاريخ التركي الحديث غير تعزيز هذا التاويل. والحق ان ما من شك في ان كثيرين من العلمانيين لا يشير اغلاق المدارس القرآنية لديهم إلا الحماسة. كما ان ما من شك ايضاً في ان العلمانية يمكن ان تكون قمعية حين تفرض على الشعب فرضاً وبقوة جهاز الدولة. وهذا إذا كان يصح في تركيا الاتاتورية وورثتها العسكريين، فإنه يصح ايضاً حتى في تجربة كالفرنسية مطلع القرن. ومعروف ان جزءاً اساسياً من العداء الرجعي للجمهورية الثالثة نشأ من اجرائها العلماني. مع ذلك فالكلام على العلمانية في تركيا ودورها، يخاطب ميلاً الى التبسيط واختصار الأمور في ثنائيات سهلة. فإذا صح ان هذه المدرسة في التفكير، ومعها القومية، وقررتا الغطاء الايديولوجي للعسكر منذ اتاتورك، فالصحيح ايضاً وأساساً ان المعنيين بالامر... عسكر.

هنا تنتقل الاولوية من التركيز على العلمانية وقمعيته الى العسكر وقمعيته. وحين يقال العسكر يكون المقصود عقلية معينة وامتيازات معينة وطريقة معينة في سوس البلاد والعباد.

فالعلمانية قمعية حين يراد لها ان تصير «عقيدة المجتمع»، لكنها في ذلك تشبه كل عقيدة يراد لها ذلك. وينطبق هذا على البلدان التي يعلن فيها دين من الأديان «عقيدة للمجتمع»، وايران مثل نموذجي، انطباقه على البلدان التي جعلت الاحاد مثل تلك العقيدة. ومن ناحية اخرى، فالجيش حين يحكم علناً، او من وراء ستار، قد لا يكون علمانياً. والحال انه قد يكون دينياً كما مع الجنرال ضياء الحق الباكستاني، او عمر البشير السوداني. ومع هذا، لا تختلف نتائج القمعية الصادرة عن جيش ديني القيادة وتلك الصادرة عن جيش علمانيها.

ثم انه غني عن القول ان الجيوش ليست علمانية حين تؤخذ كتلة واحدة. والمؤكد ان جيشاً كالتركي يعج، في جنوده ومراتبه الوسطى والدنيا، بالمؤمنين، مثله في ذلك مثل المجتمع التركي الذي تفرع عنه.

قصارى القول ان الحالة التركية تطول اصلاً نخبة من اصحاب الامتيازات والنفوذ، والتعود على طريقة في الحكم والسيطرة. ومن دون اي تقليل من اثر العنصر الايديولوجي، فهو ليس من الضروري، وليس دائماً، العلمانية.

وظيفة هذا التمييز ان حذر كتلة المؤمنين ينبغي ان يتجه الى الامتيازات والمواقع العسكرية، لا الى الافكار العلمانية. بهذا يشتد الرهان على ان تصب النعمة في الموقع الديموقراطي، اما العكس فيفضي الى المزيد من الظلامية وتشجيع الميل على الرد الثاري. عقيدة للمجتمع مقابل عقيدة اخرى له. وبدل ان يكون الهم متجهاً الى المواطنين وحقوقهم، يتجه الهم الى الانتصار لفكرة على حساب فكرة، والافكار هذه تصير اشباح افكار، بينما القتلى من لحم ودم.

حازم صاغية



المصدر: **الجزيرة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٧

القوات المسلحة ستساند أي زعيم قوي يناهض رئيس الوزراء

تركيا: «ليلة القدس» فجرت الصراع بين العسكر وأربكان

اسطنبول، إبراهيم الياس

رغم وجوده في الحكم، لم فإن لحزب «الرفاه» مشاكله الكبيرة التي يعاني منها في الشارع الاسلامي لسببين: الاول لأنه لم يستطع حتى الآن ورغم مضي حوالي ثمانية اشهر على تسلمه لنصف السلطة في تركيا من تحقيق برنامج الذي وعد به ناخبيه. اما السبب الثاني فهو تدمير المتطرفين في الحزب مما ادى الى توسيع نطاق المشاكل التي يعاني منها الحزب نتيجة التصرفات والتصريحات غير المسؤولة التي تلقي بظلالها القاتمة على مسيرة الحزب، كما حدث في مدينة سنجان احدى اقصية العاصمة انقرة عندما نظم رئيس بلديتها احتفال «ليلة القدس» التقليدية السنوية التي انقلبت الى رفض لاتفاقية السلام وانحياز الى «حزب الله» وحركة «حماس».

والأدهى من ذلك كان خطاب السفير الإيراني محمد رضا باقري الذي كان ضيف الشرف في تلك الليلة، ودعا الاصوليين الاترك الى التمسك باصوليتهم، كما شن هجوماً عنيفاً على امريكا واسرائيل والمستسلمين لهما، مما ادى الى اعتقال رئيس البلدية بكر ييلديز وطرده السفير الإيراني بطلب من القوات المسلحة، التي قامت باستعراض ضم عشرين دبابة وعدداً من السيارات المصفحة في المدينة في اليوم التالي مساندة اليسار الكمالي (حزب الشعب

الجمهوري) الذي قام بدوره بمظاهرة صاخبة في المدينة ضد الحركة والتدخل الإيراني في شؤون تركيا الداخلية. وقاد رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال بنفسه مظاهرة كبرى في العاصمة انقرة للتنديد بمحاولات حزب «الرفاه» طمس العلمانية والخروج على الافكار الكمالية.

وفي هذه الاثناء اعلن رئيس الوزراء الاسبق زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولنت اجاويد، تقديم مشروع قرار الى البرلمان للوم حكومة اربكان على وقوع احداث سنجان. كما اعلن اجاويد انه طلب حجب الثقة عن الائتلاف الحاكم في البرلمان، فيما رأى محللون اترك ان نزول الدبابات على مشارف العاصمة انقرة جاء تحذيراً صريحاً لحزب «الرفاه»، بل اعتبر احد المحللين ان ما حصل رسالة من الجيش الى الاصوليين معناها: «نحن هنا».

تعتقد وسائل الاعلام الموالية لحزب «الرفاه»، بأن وسائل الاعلام العلمانية وذات الاتجاهات الغربية تقوم بتضخيم بعض التصرفات الفردية لاعضاء «الرفاه». وكانت المعارضة والصحافة المساندة لها اكدت دون اشارات او تصريحات واضحة، ان جنرالات الجيش يعقدون الاجتماعات حول القضايا التي يطرحها «الرفاه» كبناء جامع في ميدان تقسيم السياحي والتبرع بجلود الاضحية الى الجهات الخيرية بدل جمعية الطيران

التركية، اضافة الى طلبهم منع الحرية للحجاج بسلوك الطريق البري الى الحج الذي تعارضه القوات المسلحة لاسباب امنية.

ومن جهة اخرى كان الرئيس اربكان قد وصف الصحافيين الذين يساندون المعارضة بالثرثارين، كما اكد ان ثمة جهات عديدة تعمل على عرقلة مساعي الحكومة.

وقال اربكان: اننا نؤمن بالعلمانية الاوروبية التي تعني حرية العقيدة والوجدان وندعو اليها ضمن الاطار الديمقراطي للنظام القائم، ولذلك فليس بيننا وبين القوات المسلحة اية مباحكات او خلافات.

وكان اربكان قد ادلى بهذه التصريحات قبل يومين من انعقاد مجلس الامن القومي في جلسته الشهرية الاعتيادية التي رافقتها اشارات من المعارضة البرلمانية والاعلامية باحتمال وقوع انقلاب عسكري ضد «الرفاه» بسبب احداث سنجان ومضاعفاتها ومطالبة الحزب ببعض الاجراءات التي وجدت فيها المعارضة، التي لم تستطع اسقاط الحكومة برلمانياً، خروجاً على اسس النظام القائم على العلمانية - الكمالية - الديمقراطية. ومن هنا كانت تركيا على موعد مع اطول يوم في تاريخها المعاصر في 28/2/1997



المصدر: **الهجسلس**

٢٠٠٢ ٤٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

بعد ان عقد اجتماع مجلس الامن القومي برئاسة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل لمناقشة تقرير خاص مؤلف من 70 صفحة حول كافة الحركات الرجعية في تركيا وتنظيماتها وفعاليتها، اذ تحدث جنرالات تركيا في هذه الجلسة الاعتيادية الشهرية بالنسبة الى الحكومة وغير الاعتيادية بل والمصيرية بالنسبة الى المعارضة، عن قلقهم من الحركات المضادة للعلمانية والديمقراطية في البلاد والتي ظهرت في الآونة الأخيرة وبتشجيع من «الرفاه» شريك حزب الطريق القويم في الحكم. وبعد مناقشات استمرت تسع ساعات صدر بيان السكرتارية العامة للمجلس الذي اكد عدة نقاط منها النهوض بمنطقة جنوب شرق تركيا، والتوصية بتمديد قانون الاحكام العرفية في الولايات التسع في المنطقة اربعة اشهر اخرى، ودرس المجلس كافة الملفات الخاصة بالحركات التي تستهدف النظام الديمقراطي - العلماني، وأسس النظام الاجتماعي القائم على الافكار الكمالية والوطنية التي اقرها الدستور والتي لا يمكن التنازل عنها او تغييرها او تبديلها او تنقيحها.

غير ان الفقرة الاخيرة حول دراسة الملفات الخاصة بالدعوة الى الحفاظ على النظام الديمقراطي - العلماني كانت تتضمن ضرورة اعادة النظر في اسس النظام التعليمي في تركيا وفق قانون توحيد التدريس الذي منع اقامة المدارس الدينية او الاثنية في البلاد.

ورغم امتناع الرئيس اربكان عن توقيع قرارات مجلس الامن القومي لمدة اربعة ايام الا ان نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية زعيمة حزب الطريق القويم المؤتلف مع حزب الرفاه في الحكم تانسو تشيلر استطاعت اقناعه بذلك.

حاولت تشيلر تخفيف الضغط عن شريكها في الحكم، خلال تأكيدها ان هذه الحكومة ستستمر في السلطة في اطار النظام العلماني

الديموقراطي المؤمن بحرية العقيدة والوجدان، وهو الثالث الذي اكده مجلس الامن القومي في توصياته، هذا المجلس الذي يعد مؤسسة دستورية وفق المادة 118 من الدستور، ولذلك يجب ان لا يقوم اي شخص بتحميل نصوص البيان الختامي للمجلس اكثر مما تحتمل. وازدادت تشيلر ان الحكومة لم تقم بأي عمل غير ديموقراطي او ضد العلمانية، كما ان قيام المجلس بتوجيه توصياته الى الحكومة امر طبيعي. وان الحكومة ضامنة العلمانية والديمقراطية وحريية العقيدة في بلد يؤلف الاسلام فيه 99 بالمئة، ولكن يجب ان لا يستثمر احد العلمانية او الاسلام سياسيا.

وتعيش تركيا اليوم وضعا سياسيا معقدا جدا، فمؤسسة السلطة رهينة دستور عام 1982 العسكري الذي منح القوات المسلحة التركية حق الفيتو في كل الاحوال على السلطة التنفيذية، بينما يسعى اربكان الى ان يجعل من تركيا

زعيمة العالم الاسلامي بتنفيذ برنامججه الاسلامي في الداخل خطوة تلو اخرى وتوثيق علاقات بلاده مع العالم الاسلامي خارجيا مع تأكيد التزامه بالخط العلماني وانسجامه مع النظام. في حين يسعى الغرب ان يجعل من تركيا، من خلال تحالفاته معها، سفيرة الغرب في العالم الاسلامي بدل ان تكون تركيا سفيرة العالم الاسلامي في الغرب. ومن هنا فان

الجيش التركي لا يلام اذا حاول ضرب شعبية اربكان بنفسه مصداقيته السياسية امام ناخبيه والقوى السياسية الاخرى، لان المادة 118 من دستور عام 1982 تمنحه هذا الحق قانونيا.

كما ان ثمة اوضاعا استثنائية متشابكة في الشارع السياسي التركي فرضت حزب «الرفاه» كشريك في الحكم من خلال صناديق الاقتراع بمباركة السلطة

العسكرية المؤتمنة على ارث الكمالية. اضافة الى ان اتجاه تشيلر نحو ائتلاف مع اربكان في الحكم املته ظروف الجانبين غير المؤاتية سياسيا: اتهام تشيلر بالفساد وبالاثراء غير المشروع، ورفض الاحزاب الاخرى التعاون مع اربكان في تشكيل الائتلاف الحاكم رغم كونه رئيس اكبر الاحزاب الفائزة في انتخابات عام 1995، ولذلك فان انسحاب تشيلر

من الائتلاف الحاكم يعني نهايتها سياسيا، وربما تقديمها الى المحاكمة فالسجن. اضافة الى ان المعارضة لا تستطيع اليوم اسقاط حكومة اربكان لانها تمتلك الاكثريية، في البرلمان (280 صوتا من مجموع 550 صوتا). ولذلك فان اربكان باق في الحكم الى ان يظهر زعيم قوي يستطيع الانقلاب عليه ديموقراطيا بمساندة القوات المسلحة ■



المصدر: **المجلة**

العدد ٤٣ سنة ١٩٩٧

التاريخ: **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

خبير أمريكي في الشؤون التركية يحذر

د. بيرلماتار: «المجلة»: أمريكا ستؤيد العسكريين اذا قرروا الانقلاب

د. اموس بيرلماتار، استاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في الجامعة الامريكية في واشنطن ورئيس تحرير «جورنال للدراسات الاستراتيجية»، ومؤلف الكثير من الكتب عن الارهاب الدولي وعن تركيا وايران، عاد اخيرا من تركيا، وقد التقته «المجلة» وحاورته.

● هل تتوقع انقلابا عسكريا في تركيا ضد حكومة نجم الدين اربكان؟
- كل شيء يعتمد على اربكان، فهو الذي اثار التوتر عندما بدأ حكمه بزيارة ايران وليبيا ودول اسلامية اخرى. وهو، حتى الآن، لم يزر الولايات المتحدة. وهذا ليس شرطا، او اختبارا لنجاحه او فشله. لكن تركيا لها اهمية خاصة لحلف الاطلسي وللاستراتيجية والمصالح الامريكية. ثم بدأ اربكان يمارس سياسات داخلية لصالح الاسلاميين. وهذا كله زاد قلق وغضب العسكريين والعلمانيين. وقيام انقلاب عسكري يعتمد على ما سيفعله اربكان الآن: هل سيزور الولايات المتحدة ويتعاش مع العسكريين والعلمانيين، أم سيعتصم في السير في الاتجاه الذي سيقلب الميزان السياسي في تركيا؟

● ماذا تستطيع الولايات المتحدة ان تفعل؟

- يجب تحذير اربكان من نتائج السياسة التي يسير عليها، ويجب اعلان تأييد كامل للعسكريين، اذا قرروا ان لا مفر من القيام بانقلاب عسكري، فيجب ان تؤيدهم مسبقا.

● وماذا اذا وقع الانقلاب العسكري الآن؟

- لا بد ان نقول لاربكان انه سيتحمل مسؤولية الانقلاب العسكري. واذا وقع الانقلاب فلا بد ان نؤيده لاننا نعرف ان العسكريين ما كانوا سيفعلون ذلك اذا لم يضعهم اربكان في هذا الموقف.

● كيف تفضل امريكا نظاما عسكريا على حكومة ديموقراطية؟

- رئيس وزراء بريطانيا السابق ونستون تشرشل، قال ان الديموقراطية ليست افضل نظام حكم، لكن لم يأت احد بنظام افضل منها. والعمل السياسي فن الممكن لا فن المطلوب.

● وكيف يحل انقلاب عسكري مشكلة حكومة ديموقراطية؟

- انت تتحدث عن المطلوب، وأنا اتحدث عن الامر الواقع. انظر الى المانيا في اواخر العشرينات، عندما صعد هتلر الى الحكم. كان هناك حديث عن انقلاب عسكري بقيادة الجنرال هانز فون سيخت، لمنع هتلر من السيطرة على الحكم. لو حدث ذلك الانقلاب، لما تحسر احد على اجهاض الحكومة الديموقراطية في ذلك الوقت، لأن الانقلاب كان سيقضي على هتلر، ويجنب العالم كل الكوارث التي سببها. ولا اقول ان هتلر مثل اربكان في تركيا، لكنني اجيب باننا يجب ان نؤيد الانقلاب العسكري في تركيا اذا كان البديل هو نهاية الحكومة العلمانية، وتهديد المصالح الامريكية وامن الشرق الاوسط.

● ما الضمان بان يعود الجيش التركي الى الثكنات، بعد الانقلاب العسكري، ويسمح بعودة الديموقراطية والاحزاب؟

- هناك ضمان اكيد متمثل في ما حدث في الماضي، فخلال الثلاثين سنة الماضية قام الجيش التركي بثلاثة انقلابات عسكرية ضد حكومات يسارية او اسلامية. وفي كل مرة كان يسمح بعودة الديموقراطية



المصدر:الهدية.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ ١١١١

والاحزاب ويعود هو الى التكتلات.
● هل هذا وضع سليم؟ من يحمي الديمقراطية: الجيش ام الحكومة المدنية التي انتخبها المواطنون؟

- لا تنس ان الاسلاميين نالوا اقل من عشرين في المائة من الاصوات. لكنهم وصلوا الى الحكم بسبب خلافات وسط الاحزاب العلمانية، وهي احزاب الاغلبية. ورئاسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر هي المسؤولة لانها تحالفت مع الاسلاميين. وهي الآن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في حكومة اربكان.

● تشيلر صديقة امريكا الاولى في تركيا، وتربطها بالرئيس بيل كلينتون علاقة قوية.

- هذا صحيح. وحسب المعلومات التي لدي فان هناك اجتماعات تدور الآن بين وكالة المخابرات المركزية (سي. آي. ايه) والبنجابيون والبيت الابيض للضغط على تشيلر كي تنسحب من الحكومة.

● ما هو الضمان بالا تزيد اصوات اربكان في الانتخابات المقبلة اذا تدخل الجيش هذه المرة؟

- لا اعرف، فقد تزيد وقد لا تزيد. لكن هناك امراً واحداً مؤكداً وهو ان حكومة اسلامية في تركيا لن تؤثر على الغرب فقط بل على الشرق ايضاً، وخاصة على دولة مثل مصر. ولا تنس العلاقات التاريخية القديمة بين الاتراك والمصريين، وان وصول الاسلاميين الى الحكم في مصر سيؤثر على دول عربية كثيرة.

● جراهام فولر المتخصص في الشؤون التركية والايرائية والجزائرية الذي عمل مع المخابرات المركزية ذكر في تقرير باسم البنجابيون ان الاسلاميين سيصلون الى الحكم في الجزائر، عاجلاً ام آجلاً. ما رأيك؟

- اعرف فولز معرفة جيدة لكني لا اعتقد ان فرنسا ستسمح للاسلاميين بالوصول الى الحكم في الجزائر. ونحن هنا في امريكا اكثر انفتاحاً، ومستعدون لقبول الكثير من الآراء التي قد نختلف معها. لكن الفرنسيين متشددون.

● اليس غريباً ان ينحاز الغرب الديموقراطي الى جانب العسكريين في تركيا والجزائر وغيرهما؟

- أكرر ان السياسة فن الممكن وليس فن المطلوب.
● ما الحل في تركيا والجزائر وغيرهما وانت قد عدت اخيراً من زيارة الى انقرة؟

- تحدثت مع الكثير من اساتذة الجامعات والطلاب وخاصة في جامعة اسطنبول. واعتقد ان الحل سيكون في التعايش السلمي بين العسكريين والعلمانيين من جانب وبين الاسلاميين المعتدلين من الجانب الآخر. لكن الفرق بين تركيا والجزائر ان العسكريين الاتراك لا يطعمون في الحكم ولن يأخذوه الا اضطراراً بينما العسكريون في الجزائر تعودوا على الحكم تحت شعار الحزب الواحد منذ ثورة الجزائر ■

واشنطن، محمد علي صالح



المصدر: المجلد الثاني

٢٩٩٧ م ٤ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البدائل الحكومية تصطدم بخلافات المعارضة

ائتلاف اربكان - تشير باق على رغم "قلق" الجيش

محمد نور الدين *

■ للمرة الاولى منذ انقلاب ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ترتفع «جرعة» القلق عند القوات المسلحة التركية الى حد «لامست» حافة انقلاب، في ما لو وقع، لكان الرابع في تاريخ البلاد منذ العام ١٩٦٠. وتركيا، في الواقع، تعيش بصورة دائمة في ظل هاجس الانقلابات العسكرية. فإن لم يكن انقلاب حقيقي، كانت «اشاعته» أو «احتماله» أو حتى الدعوة اليه. ويجثم هذا الهاجس، عند كل حدث أو تطور يعكس تجاذباً اجتماعياً أو نزاعاً سياسياً أو ملمح اضطراب أمني.

لكن ما حدث فجر الرابع من شباط (فبراير) ١٩٩٧، كان أكثر من احتمال انقلاب، كان أقرب الى «بروكة» انقلابية لم تتطور الى انقلاب فعلي، على رغم تشجيع بل حتى تحريض أكثر من موقع سياسي أو منبر إعلامي، لدفع الجيش الى تكرار «عادته» القديمة في التدخل المباشر في الحياة السياسية.

تحركت دبابات الجيش في حي سينجان من ضواحي انقره في اثر احتفال أصولي شارك فيه رئيس بلدية سينجان، وهو من حزب الرفاء، وسفير إيران في تركيا محمد رضا باغري، ارتفعت خلاله الدعوة لتطبيق نظام الشريعة حيثما كان ومنها تركيا.

من هنا كانت شرارة التحرك العسكري، وردود الفعل السياسية الساخطة من قبل احزاب المعارضة، ومنابرها الاعلامية المرئية والمكتوبة، خاصة انها كانت تتوجها لتحرك اسلامي لرئيس الوزراء نجم الدين اربكان في محاولة لاضفاء مظاهر اسلامية على الدولة والمجتمع.

واذا كانت اهداف حزب الرفاء، ونواياه، لا تخفى على احد، لجهة سعيه، بطريقة أو بأخرى، تطبيق برنامجا المعلن، وهذا حق من حقوقه. ما دام يحاول ذلك في اطار المؤسسات الديمقراطية، التي يفتخر علمانيو تركيا بريادة بلادهم في هذا المجال منذ العام ١٩٤٦، ألا أن أسلوب تحرك الجيش ودوره في الحياة السياسية، فضلاً عن الصيغ البديلة للحكومة الحالية ما لبثت أن حظيت بنقاش واسع، كان موجوداً في الأساس، لكنه تضاعف بعد «بروفة» الانقلاب، و«غيباب السكرة».

أولاً، كان هناك اجماع على أن الجيش «قلق» من ممارسات حزب الرفاء في الحكومة الحالية، ويعيد رئيس حزب الوطن الأم مسعود يلماظ هذا القلق الى عاملين أساسيين: الاول، جهود «الرفاء» الحثيثة في ادخال كوادره في معظم مؤسسات الدولة خصوصاً في دوائر وزارة التربية الوطنية، والثاني هو سعي حزب الرفاء الى «تسليح» قواعده، خصوصاً في محافظتي قونية وسيواس

وغيرها من المحافظات «الحساسة»، حيث تسجل مبيعات البنادق ذات الفوهتين «انفجاراً مذهلاً»، على حد تعبير يلماظ، فضلاً عن ظهور بعض العناصر الحزبية المرافقة لأربكان في زي واحد، كما حصل في محافظة قيصري في ٢٧ كانون الثاني (يناير) الماضي. ويرى يلماظ أن مثل هذه المظاهر لا تعكس «مجادلة سياسية» بل «مواجهة مسلحة»، وهذا يذكر بما كان أربكان نفسه قد قاله ربيع ١٩٩٤ حول الوصول الى السلطة «عن طريق الدم أو من دونه». ويذهب رئيس حزب اليسار الديمقراطي بولنت اجاويد الى أن «قلق» الجيش لا يقتصر عليه بل هو جزء من قلق المجتمع ككل، والجيش جزء من هذا المجتمع.

ويظهر القلق عند قسم واسع من الاوساط العلمانية والجيش، في رؤية حزب الرفاء يمارس سياسة «الخطوة خطوة» نحو «تصفية الحساب» مع تركيا الجمهورية العلمانية الديمقراطية. ويبدو دينيز بايكال، زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، الأكثر قلقاً من خطط الرفاء والأكثر تطرفاً في الدعوة لمواجهة. فهو يرى أن حادثة سينجان اظهرت مرة أخرى «نوايا» الرفاء وهو انه صاحب رؤية اساسها تأسيس جمهورية اسلامية. والرفاء لم يصل بعد الى مرحلة اقامة هذه الجمهورية، لكنه يتقدم نحوها خطوة خطوة. ولا يبتعد اجاويد عن بايكال عندما يرى أن ممارسات الرفاء، كلاً على حدة، لا تشكل أية كارثة، لكن النظر اليها، بمجملها، يظهر نوايا الرفاء الحقيقية. وهنا يشدد بايكال على عامل التعاون الوثيق بين إيران والرفاء في دفع الرفاء نحو المضي في خطته الاسلامية. بل كان ملفاً أن الجهة التي اعلنت عن «انتهاء مهمة» السفير الإيراني في انقره، هو السكرتير العام لحزب الرفاء اوغوز خان اصيل تورك، وليس، مثلاً، احد المسؤولين الحكوميين، أو وزارة الخارجية، علماً انه لا توجد مهلة محددة لمغادرة السفير الإيراني وعودته الى بلاده.

ثانياً، على رغم أن «القلق» من سياسة الرفاء بدا قاسماً مشتركاً بين احزاب المعارضة وبين المؤسسة العسكرية، إلا أن احداً من زعماء المعارضة لا يؤيد انتهاء سلطة أربكان - تشير باق عبر انقلاب عسكري، وأن كان بعضهم لن يمانع اللجوء الى ذلك في حال استنفاد كل الوسائل الأخرى. ولا



المصدر: النابا اللبنانية

التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يبدو احد من هؤلاء الزعماء واثقاً من حقيقة نيات الجيش. فمسعود يلماظ، مثلاً، «يظن» ان لا نية للجيش القيام بانقلاب عسكري وهم أي العسكر «يفضلون» بمعنى هناك خيارات أخرى، ايجاد حل سياسي مثل اسقاط الحكومة في البرلمان. اما دينيز بايكال فيحذر من ان الوضع اليوم لا يشبه ما كان قبل ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠. فحينها كانت «مشكلة ارهاب التصدي لها يكون بتعزيز الديمقراطية». اما اليوم، فإن تركيا تتحاسب مع تاريخها، والاسلاميون يريدون تصفية الحساب مع العلمانية، والبلاد تائف وجهاً لوجه امام خطر التوجه نحو تغيير النظام الهعقوقي والجمهوري. بالتالي فالمشهد «أكثر خطورة». لكن بايكال يعطي الاولية

لمبادرات المجتمع المدني لوضع حد لسلطة الرفاء ويقول «ان ما نريده ليس انقلاباً عسكرياً. وانا لا اقول للجيش تدخل».

غير ان بولنت اجاويد يبدو الاكثر شكاً بنوايا الجيش، والاكثر معارضة لتدخله في السياسة. يقول اجاويد انه لا يعتقد، ولا يريد ان يعتقد ان الجيش يفكر بانقلاب ويردف: «الجيش يقول باستمرار: الا لا ينتظر احد منا شيئاً، ولتحل الهيئات المدنية هذه المسألة». لكن اجاويد اذ يقول بانه غير قلق من موقف الجيش، يستدرك: «هذا اذا لم يكن يخفي نيات أخرى». ويرى اجاويد، انه في وقت تظهر دول الاتحاد السوفياتي السابق ودول المحيط الهادئ وجنوب افريقيا جهوداً حثيثة للانتقال الى الديمقراطية، فإن قيام الجيش التركي بانقلاب سيكون «خطأ كبيراً للغاية».

لكن ما هو البديل عن انقلاب عسكري لاسقاط الرفاء؟ ايضاً هناك اجماع على ان اسقاط الحكومة الحالية في البرلمان هو امر بالغ الصعوبة، فحزب الرفاء والطريق المستقيم يملكان اكثرية مطلقة في البرلمان، بحيث ان احتمال سقوط الحكومة في انتزاع للثقة يتطلب انفصال ما لا يقل عن عشرة نواب عن حزب الطريق المستقيم، مع تصويت حزب الاتحاد الكبير (سبعة نواب) ضد الحكومة. وهذا ليس بالامر السهل. فضلاً عن انه توجد داخل حزب الوطن الام نفسه «مراكز قوى» اسلامية يتزعمها كوركوت اوزال، شقيق الرئيس الراحل طورغوت اوزال، مستعدة عند «الضرورة» تجيير اصواتها لمصلحة حزب الرفاء ويتأكد التفكك الداخلي في حزب الوطن الام من اقتراع ٤٩ نائباً ينتمون اليه، أي اقل من نصف عدد نواب الحزب بقليل، الى جانب منع محاكمة تانسو تشيلر حول قضايا فساد، في التصويت الذي جرى في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩٧.

ويعكس يلماظ يأسه في اسقاط الحكومة برلمانياً ويدعو لذلك، الى مضاعفة «الضغط الشعبي». فيما يعلق بايكال اهمية على انتهاء ولاية اربكان في نهاية السنة الحالية معارضة انتقال السلطة تلقائياً الى طانسو تشيلر، اذ يرى بايكال انه لا بد من اجراءات دستورية لتحقيق ذلك تبدأ باستقالة اربكان ثم تكليف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل شخصية جديدة (قد تكون تشيلر) فاجراء اقتراع بالثقة في البرلمان أي ان كل شيء، ميدنياً، سيبدأ في نهاية السنة من الصفر. والمفاجات غير مستبعدة في استغلال هذه العملية.

لم يكن اسقاط الحكومة يعني تلقائياً نجاح المعارضة في تأمين البديل الذي لو كان متوفراً الآن لما استمر الائتلاف الحاكم لحظة في الحكم. ان احد عوامل قوة التحالف بين اربكان وتشيلر هو الخلافات المستعصية بين اربكان المعارضة والتي لا يبدو انها في طريقها

للزوال.

فتشكل حكومة يستبعد منها الرفاء يستوجب مشاركة حزب الطريق المستقيم. ومع صعوبة فك هذا الحزب تحالفه مع الرفاء، فإن افتراض مشاركته في حكومة بديلة، من دون الرفاء، سيضع البلاد امام «شورباء» حكومية لا مثيل لها في تاريخ تركيا، يختلف اطرافها على كل شيء باستثناء استبعاد الرفاء عنها. ومثل هذه الحكومة، بهذا القصد، لن تكون قادرة على حل مشكلات البلاد الضخمة. ويبدو «الياس» في مثل هذه الحكومة واضحاً من خلال اختلاف الآراء بين زعماء المعارضة. فمع تشديد يلماظ رفض اية حكومة مع الرفاء، فإنه بالمقابل لا يثق مطلقاً بموقف حزب الشعب الجمهوري ويراها غير مخلص في دعوته لاسقاط الحكومة، لأن التوترات القائمة حالياً تفيد هذا الحزب الذي يرتبط امله في تجاوز حاجز العشرة في المئة في أية انتخابات مقبلة، باستمرار التجاذب السياسي الحالي. ويعترف زعيم هذا الحزب، دينيز بايكال، ان الرفاء جاء الى السلطة لأنه لم يكن يوجد بديل آخر. ويقترح بايكال، بديلاً حكومياً يبدأ بـ «وحدة اليسار» أي الوحدة بين حزبه، الشعب الجمهوري، وحزب اجاويد، اليسار الديمقراطي ومجموع نوابهما ١٢٤ نائباً. ولا يرى بايكال أي بديل واقعي خارج هذا الاقتراح. غير ان موقف اجاويد «حازم» في رفض توحيد الحزبين. فهو يرى ان قواعد الحزبين مختلفة، وهناك فئة من الناس، كبيرة، مؤمنة بالدين الاسلامي، لكنها غير متعصبة، تمنح اصواتها لحزب اليسار الديمقراطي، وتوحيد الحزبين يحرم الحزب الجديد من اصوات هذه الفئة التي يمارس حزب الشعب الجمهوري ضدها سياسة قمعية غير عادلة، فضلاً عن ان اجاويد لا يريد ان يتحمل، في حال توحيد الحزبين، «فاتورة الاخطاء» التي وقع فيها حزب الشعب الجمهوري وسلفه الحزب الاجتماعي الشعبي الديموقراطي. لكن اجاويد مستعد لـ «تنسيق الجهود» مع غريمه بايكال لاسقاط الرفاء.

الى ذلك، اذ يتوقع يلماظ انتخابات مبكرة في اواسط ١٩٩٨، ويشجع عليها، لأنه يريد تصفية حسابه، ليس مع حزب الرفاء، بل مع منافسته الرئيسية تشيلر، فإن بايكال واجاويد يعارضان هذه الانتخابات قريباً على أمل توريط الائتلاف الحاكم في مزيد من الاخطاء يستفيدان منها كحزبي معارضة، في تعزيز قاعدتهما الشعبية. ويعتقد اجاويد ان المنافسة في أية انتخابات مقبلة ستكون بين حزبه وحزب الرفاء.

مع المعوقات الكبيرة، الداخلية والخارجية، امام الانقلابات العسكرية، وفي ظل حاجة اربكان وتشيلر الواحد منهما للآخر، وامام تفكك المعارضة، اليمينية واليسارية، سيكون على تركيا ان تنتظر مزيداً من الوقت، لبلورة صيغ بديلة لحكومة لا يشارك فيها الرفاء. والتي لا يبدو ان الوصول اليها (الصنغ) بالسهولة التي يظنها حتى اكثر المتفائلين.

* باحث لبناني في الشؤون التركية.



المصدر :
[11]
رام

التاريخ :
٢٦ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة خارجية

المسجد .. والتمثال

الآن أصبح على نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب الرفعة الإسلامي أن يفاضل بين ثلاثة خيارات أحلامهم مر.. إستقالة حكومته أو إعادة الانتخابات، أو الاستمرار في السلطة مع التخلي تماما عن حلم الدولة الإسلامية بل ومحاربة التيارات الدينية التي تعاضلت في السنوات الأخيرة انتقارا للتعبئة العامة ضد النظام العلماني الذي سيطر على آخر حلقة في سلسلة الخلافة الإسلامية.

ولابد أن أربكان قد أعاد حساباته ألف مرة قبل أن يذعن لآذار مجلس الأمن القومي بالانقلاب على التوجهات الإسلامية للحكومة، فهو لا يتحمل أن يكون سببا في زعزعة النظام الديمقراطي وإثارة الفرصة للجيش أن يطيح بالحكومة كما حدث من قبل ثلاث مرات على مدى ٣٧ عاما، وهو أيضا لا يملك سوى ١٩٠ مقعدا في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا بما لا يستطيع معه الادعاء بأنه يمثل الأمة التركية، وهو يضع في حساباته احتمال انسحاب حليفته نشيط من الائتلاف الحكومي بما يعرضه للسقوط الذريع، وهو في الوقت نفسه لا يستطيع الدعوة لانتخابات جديدة لأضمن نتائجها، حتى إذا فاز بأغلبية، فالجيش لن يغير موقفه، إضافة لذلك لن يجد أربكان الحماس الكافي من النواب سواء من حزبه أو غيرهم لفكرة الانتخابات الجديدة خوفا من فقدانهم للمزايا المالية التي يتعين عليهم الاستمتاع بها بشرط مرور عامين على عضويتهم بالبرلمان، وهم الآن بالكاد أمضوا ثمانية شهور فقط.

والمعضلة الكبرى أمام أربكان أنه لا يستطيع أن يكون ذريعة لعدم حصول تركيا على مقعد دائم وكامل في القطار الأوروبي المتجه بقوة إلى محطة الوحدة الأوروبية الكاملة، ورغم أن تركيا عضو في حلف الأطلسي، وتسعى منذ العام ٨٩ إلى الانضمام الأوروبي وفي سبيل ذلك أنجزت الكثير من التزاماتها سواء في مجال الخصخصة أو خفض معدلات التضخم أو خدمة مصالح الأطلسي في حرب الخليج أو البوسنة، ولا يستطيع أربكان وحزبه الإسلامي أن يكون الشماعة التي يعلق عليها الاتحاد الأوروبي رفضه للعضوية الكاملة لتركيا خاصة بعد ذلك البيان الغامض الواضح الذي أصدرته الأحزاب المسيحية الديمقراطية الأوروبية والذي طالبت من خلاله بعدم ضم تركيا

للاتحاد الأوروبي ولعل من المفارقات اللافتة للنظر أن اليونان - وهي الدولة التي تدخل في خلافات مع تركيا يمكن أن تصل إلى حد التصادم العسكري - عبرت عن استياءها من هذا البيان ووصفت الرفض الأوروبي لتركيا بسبب دياناتها الإسلامية بأنه موقف عنصري وفاضل.. والأزج أن هذا «الغزل الجريبي» يأتي لتلبيح موقف تركيا من أزمة بحر إيجة، وإقناع القبارصة الأتراك بتغيير موقفهم المتحفظ على إنضمام قبرص - كلها بما فيها من أترك ويونانيين - إلى الاتحاد الأوروبي. ووسط هذا الخضم وفي رحلة بحث تركيا عن هويتها، فقد تجمع منذ أيام آلاف الأتراك ومعظمهم من السيدات في ميدان «تقسيم» بوسط إسطنبول الذي يضم تمثالا ضخما لكمال أتاتورك، وأخذوا ينشدون الأغاني ويريدون الشعارات المناهضة لأربكان بسبب خطته لبناء مسجدا في نفس الميدان.. فهل ينجح أربكان.. أم أن التمثال والمسجد لا يمكن أن يجتمعا في مكان واحد؟

محمد السعدني



المصدر: الصحافة العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦-٧ مارس ١٩٩٧

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد اتاتورك (٨) «سيناريو الكابوس» من واشنطن

انقرة - عدنان حطيط:

كان كيسنجر يتحدث، ولو بقلمه. وعندما يتكلم هذا الرجل فإن الكثيرين ينصتون. فهو واحد من قلة يعرفون اسرار الاستراتيجية الاميركية بعدما اتيح له، لسنوات طويلة، ان يكون في قلب صناعة القرار الاميركي وأن يساهم بدور كبير في صياغة الرؤية الاميركية للعالم بما يتناسب ومصالح «العم سام».

كتب كيسنجر في «نيوزويك» مقالاً جاء نشره متزامناً مع تدشين الرئيس بيل كلينتون ولايته الثانية في البيت الابيض، ما ضاعف من اهميته.

المقال حمل عنواناً مثيراً: «العالم الذي لم نعرف». وكان وزير الخارجية الاميركي الاسبق يشير الى ثلاث مناطق يمكن ان يأتي منها خطر يهدد الاستراتيجية الاميركية: الاولى آسيا وتحديداً الصين، والثانية اوروبا، والثالثة الشرق الاوسط، وتحديداً الخليج.

بالنسبة الى آسيا توقف كيسنجر مطولاً عند الصين. فهو يعتقد بأن انتهاكات حقوق الانسان في هذا البلد هي بالفعل رهيبه، غير انه يرى ان الضغوط الاميركية عاجزة عن تغيير السياسة الخارجية الصينية، وبالتالي فإن مثل هذه الضغوط لا يمكن ان تؤدي الا الى دفع السلطات الصينية نحو اتخاذ مواقف اكثر قومية، من دون ان يساهم ذلك في تحسين سجلها في مجال حقوق الانسان. عليه، فإنه واثق من ان الاسلوب الافضل هو بدء حوار استراتيجي مع الصين، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقات امنية مع اليابان. بعبارة اخرى، ينصح كيسنجر بأن يكون التعاطي مع الصين على اساس ان بإمكانها انتهاج اي سياسة تشاء، ما دام ذلك لا

يؤذي المصالح الاميركية. في اوروبا، يرى كيسنجر ان الاهتمام الاول يتركز على متابعة الطريق باتجاه الوحدة السياسية من خلال توحيد الاقتصاد والعملة. وهنا يرسم سيناريوين: الاول ان لا يقيض للعملة الموحدة الحياة وسط الارباكات السياسية، وبالتالي فإن اوروبا نفسها ستكون غير مستقرة، ولن تملك القدرة على فرض نفسها على الساحة الدولية. استطراداً لن يكون ثمة ما يقلق واشنطن. اما السيناريو الثاني فيتمثل في ان تقوم فعلاً العملة الاوروبية الموحدة، وأن تصبح عملة احتياطية تأتي في المرتبة الثانية بعد الدولار. فإذا حصل ذلك فإن الولايات المتحدة ستواجه تحدياً حقيقياً من اوروبا قوية اقتصادياً وسياسياً، ومن الممكن ان يشكل الاتحاد الاوروبي قوة مهمة جداً على الساحة الدولية، ينبغي للاميركيين ان يأخذوها بعين الاعتبار، أن لم يكن القلق.

الساحة الثالثة التي يمكن ان تشكل خطراً على السلام الدولي، هي منطقة الخليج. وفي رأى كيسنجر ان نظرة سريعة على التطورات التي حصلت في السنوات



المصدر: النبا العربي

٢٦ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القليلة الماضية في هذه المنطقة، تظهر ان معظم مشاكلها لا يزال من دون حل، كأنها بركان قابل للانفجار عندما تسنح الفرصة.

وإذ يحاول كيسنجر ان يرسم صورة عامة لجمل ما تواجهه منطقة الخليج، فإنه يولي اهتماماً خاصاً بتركيا التي يصفها بأنها شريك مهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط محذراً من ان الاستمرار في تجاهل أهمية دور هذا الحليف قد يؤدي الى نجاح الاصوليين المتدينين الذين يصلون الى الحكم بأساليب ديمقراطية في الغاء اصلاحات اتاتورك واعادة توجيه تركيا نحو العالم الاسلامي

■ مخاوف اميركية غير معلنة من قيام وحدة سورية - عراقية

■ كيسنجر قلق من تقدم الاسلاميين وديميريل يتذكر «حسرة» اوزال

■ اربكان يدعو الى يالطا جديدة بين مجموعتي «الثماني» و «السبع»

قلق من الاصوليين

في رأي الوزير الاميركي ان الدعم التركي ضروري جداً اذا ما اريد لمنطقة الخليج ان تبقى مستقرة، والا فليس ثمة بديل سوى ايران، وما دامت علاقات الولايات المتحدة بايران على حالها من العداء، فإن أهمية تركيا تصبح مضاعفة.

«لقد حان الوقت للتعامل مع تركيا بما يتناسب وأهميتها الاستراتيجية»، يؤكد كيسنجر على ذلك معبراً عن قلقه من احتمال تحقيق الاصوليين أحاسيساً في تركيا. فذلك، في رأيه سيكون بالغ الضرر بالنسبة لتركيا وحدها، بل وللمنطقة ككل. فإذا ساد لهذه الدول «سبب» غير ديمقراطية، لن يكون ثمة أمل في معالجة مشاكل الخليج.

ما يقوله الوزير الاميركي هو بالتحديد ما حاول المسؤولون الاتراك الذين شاركوا في اجتماع المجلس التركي الاميركي في شباط (فبراير) الماضي في واشنطن، ان يقنعوا به نظراءهم الاميركيين.

فالموضوع الذي يؤرق انقرة، منذ مطلع التسعينات، هو اثبات ان تركيا ما زال لها دور استراتيجي مهم، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وانتفاء حاجة حلف شمال الاطلسي الى تركيا كخط امامي يمتد على مسافة ٦١١ كيلومتراً، في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

تورغورت اوزال الرئيس السابق الراحل، عبّر عن ذلك القلق أكثر من مرة، وحين قام العراق بغزو الكويت وقادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً عملاقاً لإرغام قوات صدام حسين على الانسحاب، ولاحقاً لضرب البنية العسكرية للعراق نفسه، بدا اوزال بالغ الحماسة لانتهاء هذه الفرصة والمشاركة عسكرياً في تلك الحملة. لكن دعوته لم تلق، داخل المؤسسات السياسية والعسكرية في انقرة، الاستجابة التي توقعها. وقد ظل حتى وفاته (١٩٩٣) متحسراً على اضاعته هذه الفرصة التي كان من شأنها ان تحجز لتركيا مكاناً عندما التقى «المنتصرون» للبحث في تقاسم «الغانم».

واذا كانت رؤية كيسنجر، على الأقل في ما يتعلق بالتطورات الراهنة في منطقة الخليج، تلتقي الى حد كبير مع رؤية الرئيس التركي الراحل، فإن ثمة من يذهب اليوم الى منحى آخر في تحديد الاسباب الجغرافية - الاستراتيجية التي تحافظ على أهمية الدور التركي.

خطر الوحدة

السورية - العراقية

في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي كتب النور تشيفيك رئيس تحرير صحيفة توركيش دايلي نيوز مقالاً بالغ الأهمية، أولاً لأن الرجل مقرب جداً من اوساط العلمانيين، سواء في الحكم او المعارضة، وثانياً لأنه كتبه من واشنطن، اذ كان واحداً من الاعلاميين الذين شاركوا في تغطية اجتماع المجلس التركي الاميركي، واطلعوا على الكثير من تفاصيل لقاءات المسؤولين الاتراك بمسؤولين كبار في الادارة الاميركية.

بدأ الكاتب مقالته على الشكل الآتي: «انه ليس سيناريو لكابوس مزعج. وهو امر طالما عبّر الاميركيون عن الخوف منه، لكنهم لم يجروؤا على البوح بمشاعرهم علناً. فلو حصل ان قام صدام حسين بدمج قواته وبلاده مع سوريا، فإن ذلك يمكن ان يؤدي الى قيام قوة عظمى جديدة في المنطقة ذات اهداف عدائية كثيرة، قد تكون مترباتها على السلام عموماً، فضلاً عن استقرار المنطقة، بالغة الخطورة».

وتابع: «مثل هذه الدولة ستشكل خطراً مباشراً على دولة اسرائيل، وستشكل تحدياً لتفوق مصر في الوطن العربي. وبما تملكه من قوة عسكرية قتالية، ستكون عامل تهديد للسلام. والاهتمامات الاقليمية ستكون مهمة بالطبع، غير ان المتربات على تركيا أكثر أهمية».

أضاف: «ان صفقة النفط مقابل الغذاء لم تحقق ما كانت تصبو اليه تركيا من ارباح تجارية، بل على العكس، اعطى العراق اشارات الى انه يريد معاقبة تركيا وشرائها حاجاته من بلدان أخرى».

أكثر من ذلك، يقول الكاتب، ان بغداد بعد اكمال رفع العقوبات التي فرضتها عليها الامم المتحدة، قد لا تعود الى ضخ النفط عبر الاراضي التركية، بل تمتد انابيب عبر سوريا وحتى تقطع علاقاتها بتركيا. ويتردد ان صدام حسين قال: «ان حربه المقبلة ستكون ضد تركيا وانه سيساند حزب العمال الكردستاني ويعمل لضرب المصالح الحيوية التركية».

ويستطرد قائلاً: «اذا ما ضم العراق قواه او حتى تعاون مع سوريا فإن التهديد سيصبح مضاعفاً، فستواجه تركيا جبهة معادية جديدة، وسيعرض عبورها براً الى الشرق الاوسط، الى خطر جدي».

وينقل تشيفيك عن الاميركيين انهم واعون لمثل هذه الخطر الذي «تستخدمه سوريا كورقة لابتزاز واشنطن، من



المصدر: المواقف العدد ١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ مارس ١٩٩٧

دون نسيان روسيا إذا ما عادت الى اطماعها القديمة في «المياه الدافئة».

من هنا يرى هؤلاء ان الوضع «الجيو بوليتيكي» لتركيا، مشابه جداً للوضع الاسرائيلي (باعتيارها هي الاخرى محاطة ببلدان معادية)، وليس غريباً ان يكون من بين الحجج التي يقدمها الجنرالات، ما حققته اسرائيل بقوة السلاح، اذ فرضت على العرب السلام وفق شروطها، ولا تزال تمسك بأوراق كثيرة ما كانت لتتحقق لولا قوة السلاح.

الخوف من ايران جديدة

في ظل هذه الرؤية، تتطابق وجهة نظر العسكر مع تصور الاميركيين خصوصاً، لما يمكن ان تقوم به تركيا، في اطار الاستراتيجية التي تعمل واشنطن بمقتضاها.

لكن المشكلة التي يعانيها الجنرالات، هي مخاوف الاميركيين والغربيين عموماً، من ان تتكرر تجربة ايران في تركيا، ومع ان الاميركيين لا يعلنون ذلك صراحة، الا ان ثمة اشارات كثيرة تؤكد وجود تلك المخاوف، بينها مثلاً الاصرار على عدم امداد تركيا بأسلحة متطورة (وقد حاول الجنرالات مؤخراً الالتفاف على الحصار الاميركي غير المعلن، باللجوء الى اسرائيل والاستعانة بخبرتها في مجال الاسلحة الاميركية).

ولا يفهم الجنرالات كثيراً سر العداء الذي يظهره الكونغرس حيال بلادهم، في اكثر من مناسبة. الادارة الاميركية ترد ذلك الى قوة اللوبي اليوناني الذي أتى في المرتبة الثانية من حيث الفعالية والتأثير، بعد اللوبي اليهودي. الا ان هذه الادارة نفسها لا تبدو مستعدة لبذل جهد كبير لاقتناع الكونغرس، او لايجاد مخرج يستند الى اهمية تركيا، بالنسبة الى المصالح الاستراتيجية الاميركية.

نجم الدين اربكان، والاسلاميون الاتراك عموماً، له رأي آخر، بالاحرى رؤية اخرى.

تركيا، في رأيه، هي دولة اسلامية. والدوائر الثلاث التي تقع وسطها (مع استبعاد اسرائيل) ليست معادية بالضرورة، بل العكس هو الصحيح. ومن منطلق الجوار والاخوة في الدين، والمصالح المشتركة، يمكن لتركيا ان تلعب دوراً بالغ الاهمية فلا تكون في موقع «الاذلال» الذي تواجهه حالياً في علاقاتها مع البلدان الاوروبية، ولا في موقع «التبعية» التي تعاملها الولايات المتحدة بمقتضاها.

وقد ترجم اربكان رؤيته هذه، ما ان وصل الى رئاسة مجلس الوزراء، واعطت بالفعل ثماراً سريعة، كما حصل بالنسبة الى صفقة الغاز مع ايران، والتطور اللفت الذي شهدته علاقات تركيا بدول عربية و اسلامية عدة.

لكن اكثر ما يثير اعتزاز «الحجة» هو نجاح الفكرة التي اطلقها بتشكيل مجموعة من ثماني دول اسلامية (تركيا، ايران، مصر، اندونيسيا، باكستان، بنغلادش، نيجيريا، ماليزيا) تحت اسم «مجموعة الدول الثماني النامية».

الدول الثماني اجتمعت فعلاً، على مستوى القمة، في اسطنبول (٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي)، ثم عقد

خلال التلميح الى ان الوحدة مع العراق ستكون لها آثار مدمرة على المصالح الاميركية».

من هنا يرى الكاتب ان هذه العناصر مجتمعة تعزز الاهمية الجيو استراتيجية التي يوليها الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، لتركيا. فالاميركيون يدركون ان دعم تركيا لمواجهة هذا التحدي الكبير المحتمل في الشرق الاوسط، هو امر حيوي. وبذلك فإن كل ما يقال عن ان تركيا فقدت دورها الفاعل في المنظومة الدفاعية الغربية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، خاطيء.

وينتهي النور تشيفيك مقاله بتوجيه ما يشبه «النصائح» للمسؤولين في انقرة، داعياً الى اقامة حوار مجد مع صدام حسين لإقناعه بعدم الاقدام على اي مغامرة خاسرة، وتعزيز العلاقات مع اسرائيل ومصر والاردن والولايات المتحدة، وحتى مع ايران التي يقول الكاتب انها، رغم علاقاتها الطيبة مع سوريا، ستكون معرضة للمخاطر اذا قام التحالف السوري - العراقي».

الدوائر الثلاث

«السذاجة» التي قد يظهر هذا المقال المستند على سيناريو وهمي، لا تعود كذلك عندما يجري الزائر حواراً مع واحد او اكثر من كبار المسؤولين، ان في وزارة الخارجية التركية، او في مديرية الاعلام، وبالطبع عندما يقرأ تصريحات الجنرالات وخطبهم «السياسية»، كتلك التي القاها الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس الاركان العامة، في واشنطن.

المسألة برمتها تبدو مرتبطة بسؤال كبير عن هوية تركيا يتبعه سؤال آخر عن دورها.

ينقل الزميل الدكتور محمد نور الدين في كتابه المميز «تركيا في الزمن المتحول» الصادر حديثاً، عن الخبير الاقتصادي التركي سينجر ديفيتيش اوغلو، ان تركيا تقع وسط بنية سياسية - جغرافية على الشكل الآتي:

١ - الاتحاد المسيحي الممتد من الاطلسي الى الاورال، الذي يشمل ايضاً روسيا وجورجيا وارمينيا، وكذلك اسرائيل جنوباً (اذ يعدها الغرب المسيحي جزءاً من حضارتها).

٢ - الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي.

٣ - الحزام الاسلامي الذي يشمل المشرق العربي وباكستان.

وفي تقدير الخبير التركي ان تركيا سيكون لها، بحكم توسطها هذه الدوائر الثلاث، ان تؤدي دوراً سياسياً واقتصادياً مهماً جداً.

غير ان الرجل لا يشير الى اي «مترتبات عسكرية» لهذا الموقع الجغرافي - السياسية، بل انه في اشارته الى الدائرة الثالثة لا يميز بين دولة واخرى من دول المشرق العربي.

مثل هذا التفكير يتناقض الى حد كبير مع رؤية المؤسسة العسكرية التي ترى ان الدور العسكري يتقدم ما عداها، وان تركيا القوية عسكرياً، اكثر تأهيلاً للقيام بدور سياسي واستطرا داً عسكرياً. ولهذا يدفع الجنرالات باتجاه تعزيز القوات المسلحة التركية وفق برنامج مكثف باهظ الكلفة (١٥٠ مليار دولار في عشر سنوات، فيما تكاد الديون المترتبة على تركيا تناهز ٨٠ مليار دولار).

بالنسبة الى العسكريين، فإن الاخطار تحاصر تركيا من كل جانب. سوريا أولاً، تليها ايران، فالعراق، وبالطبع اليونان، من



المصدر : المجلة الاحمدية

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤولون رفيعون منها اجتماعاً في المدينة نفسها (٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي) للتحضير لقمة أخرى كانت مقررة في شباط (فبراير) الماضي أو آذار (مارس) الجاري، لولا التطورات الداخلية التي تسارعت في تركيا.

بالبطا جديدة

اركان كان في ذروة سعادته عندما عقد مؤتمراً صحافياً بعد انتهاء اجتماع القمة، معلناً قيام «مجموعة الدول الثماني النامية» التي ستكون اسطنبول مقراً لأمانتها العامة، وستقوم تركيا بتمويل نفقات السنة الاولى من ولاية هذه الامانة الدائمة.

على سؤال حول ما اذا كانت المجموعة ستقتصر على التعاون الاقتصادي ردّاً قائلاً انها ستتعاون في الحقل السياسي.

وإذ ذكر بأن المجموعة التي يشكل عدد سكانها ربع عدد سكان الكرة الأرضية لا تملك حق «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي، أشار الى انها لن تكون مغلقة، غير ان قلة عدد الدول المؤسسة تشكل عاملاً أساسياً في توفير الدينامية اللازمة في المراحل الأولى من قيامها، لكن الهدف النهائي هو ان تضم المجموعة ١٥٠ من اصل الـ ١٨٥ دولة الاعضاء في الامم المتحدة.

وسئل عما اذا كانت مجموعة الدول الثماني، تشكل كتلة اسلامية، فقال «ان الاتحاد الاوروبي يتكون من دول مسيحية، لكنه لا يمكن ان يوصف بأنه كتلة مسيحية».

وحدد اركان اهداف المجموعة على الشكل الآتي: «العمل على اساس السلام بدلاً من الصراع، الحوار بدلاً من المواجهة، التعاون بدلاً من الاستغلال، المساواة بدلاً من التمييز، الديمقراطية بدلاً من القمع.. وبالتالي فإنها ستكون عاملاً مهماً في تحقيق ثراء وسلام العالم بمجمله».

اما مجالات التعاون داخل المنظمة فهي: «المال، المصارف، البورصة، خصخصة الصناعات، الاستثمارات، البحث العلمي، النقل والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المناطق الحرة، الترويج التجاري، المعارض، السياحة والطاقة».

ومضى اركان شوطاً كبيراً في رهانه على الاهمية التي ستشكلها هذه المنظمة فدعى الى ترتيب اتفاقية سماها «بالبطا جديدة» بين دول الشرق والغرب، او بالاحرى بين مجموعة الدول الثماني النامية ومجموعة الدول الصناعية السبع، قائلاً ان من شأن مثل هذه الاتفاقية ان تؤسس لقيام نظام دولي جديد يعتمد السلام بدل الاستعمار والمساواة واحترام حقوق الانسان بدلاً من الاستغلال والربا.

كان امراً ذا دلالة ملحوظة غياب الجنرالات عن مثل هذا الاجتماع وعدم ورود اي اشارة الى الشؤون العسكرية. بل ان السياسة نفسها بدت وكأنها اخلت المكان للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولعل اركان احتفظ بالموضوع السياسي لطرحه في القمة الثانية او القمم اللاحقة. فإن لم يطرحه هو طرحه آخرون.

في أوروبا، كما في الولايات المتحدة، لم يكن نبأ قيام هذه المجموعة ساراً.

وثمة في انقرة من يعتقد بأن مسألة الانقلاب او التلويح به، لم تكن في الحقيقة سوى محاولة لتحويل القطار التركي عن المسار الذي يدفعه اليه اركان، وبالتالي فإن من بين الشروط التي فرضها الجنرالات على الحكومة التركية لكبح جماح الاصوليين الاتراك، واحداً يتعلق بوقف الرهان على... السلام.



المصدر: الكتاب العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ مارس ١٩٩٧

تركيا: محاكمة مدع عام اتهم القضاء بعدم الاستقلال

الامن قتلت عشرة من المقاتلين الاكراد امس اثناء هجوم شنته على احد مواقع «حزب العمال الكردستاني» في المنطقة.

الى ذلك، اكدت صحيفة «يني لوزيل» التركية امس انتهاء التمرد في سجن «بوجا» بعد اصابة اربعة من حراس السجن بجروح. وازافت ان نزلاء سجن «بورصة» قاموا بتمرد آخر واحتجزوا ثمانية حراس كرهائن.

وصادرت الشرطة ٦٠ كيلو غراما من الهيرويين تبلغ قيمتها نحو مليون دولار اميركي كانت مخبأة في شاحنة لنقل الخضار. وقالت ان المخدرات ومصدرها ايران المجاورة.

(رويتر - سانا)

ان توجد ديمقراطية في بلد لا يكون قضاؤه حنرا. ولا بد من تعديل بنود في الدستور تحد من استقلال القضاء».

ووضع الدستور الحالي ابان الحكم العسكري عام ١٩٨٢ وينتقد عديدون محاكم امن الدولة التي ادانت العشرات من المثقفين والكتاب بمقتضى قوانين تحد من حرية التعبير.

ولقي غوكتورك تأييدا غير متوقع من احد مدعي محكمة الاستئناف العليا سامي سلجوق الذي قال ان الحكم العسكري اضر كثيرا باستقلال القضاء.

من جهة اخرى، نقلت وكالة انباء «الاناضول» التركية الرسمية عن مكتب احكام الطوارئ في ديار بكر ان قوات

بثت شبكة «اي تي في» التركية للتلفزيون ليل الاثنين - الثلاثاء ان المحكمة العليا قررت محاكمة المدعي العام ميت غوكتورك بتهمة إهانة النظام القضائي ووزارة العدل لقوله ان القضاء التركي لا يتمتع بالاستقلال.

وكان غوكتورك قال في مقابلة تلفزيونية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ان النظام القضائي يعاني مشاكل عدة من بينها وجود عقوبات لا تتلاءم مع الجرائم الا ان التركيبة السياسية للبرلمان الحالي لا تتيح حل هذه المشاكل.

واضاف:

«اعتقد ان النظام القضائي ليس مستقلا في تركيا. ولا يمكن



المصدر :
الإسم :

التاريخ : التاريخ :
العدد :
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلالان داخل الائتلاف التركي حول تنفيذ تعليمات القادة العسكريين

أنقرة - وكالات الأنباء : برزت خلافات داخل الائتلاف التركي الحاكم بشأن مدى الالتزام بخطة القادة العسكريين للحد من دور الدين في الحياة العامة ، فقد تحدى وزير التجارة والصناعة والعضو بحزب الطريق القويم ياليم إيريز - حزب الرفاه الإسلامي الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بعرقلة خطة مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه الجيش والخاص بالحد من دور المدارس الدينية . وقال عضو بارز في حزب الرفاه اسمه أجوزان أسلتورك إن حزبه ليس مضطرا لتتفيذ الاجراءات التي تشمل فرض حظر على الحجاب ومد فترة التعليم إلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات ممن يحرم الاسلاميين من مدارس إعداد أئمة المساجد . في الوقت نفسه ، شكك وزير الصحة العضو في حزب الطريق القويم في مستقبل الحكومة بسبب هذا الخلاف ، وأصدر قرارا لحكام الاقليم هذا الأسبوع بضمان التزامعاملات في مجال الصحة بالقطاع العام بحظر الحجاب . من ناحية أخرى كشفت صحيفة «صباح» التركية أمس أنه تم احباط عملية لاغتيال السيدة تانسوتشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية على يد خمسة من عناصر حزب العمال الكردستاني المحظور نشاطه قبل ٦ ساعات من تنفيذها خلال زيارة الوزيرة لمدينة أزمير التركية أمس الأول .



المصدر: الملاحية

٩٩٩٧ مارس

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سجن رئيس بلدية سابق من حزب الرفاه لإهانته أتاتورك

تركيا: وزير علماني يتحدى أربكان أن يعرقل اجراءات ضد الإسلاميين

□ أنقرة - «الحياة»

■ تحدى وزير التجارة والصناعة التركي يالم إيريز، ويعتبر من اقرب قياديين حزب الطريق الصحيح الى زعيمته تانسو تشيلر، الجناح الاسلامي في الحكومة (حزب الرفاه) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بان يعرقل اجراءات مناهضة للنشاطات الاسلامية، من المقرر ان تنفذها الحكومة الائتلافية، وكان مجلس الامن القومي الذي يسيطر عليه

العسكريون طالب بتنفيذ هذه الاجراءات، وسيُعقد المجلس اجتماعاً غداً الاثنين لمناقشة تطبيق الاجراءات. وأكدت الصحف التركية في هذا الصدد ان القادة العسكريين الخمسة الاعضاء في المجلس عقدوا اجتماعاً في أنقرة اول من امس لتقويم الوضع وبحثوا خصوصاً في تمديد فترة التعليم الالزامي من ٥ إلى ٨ سنوات الامر الذي يعترض عليه الاسلاميون لانه يقلل عدد تلامذة المدارس المخصصة لاعداد ائمة المساجد.

ونقلت وكالة «الاناضول» شبه الرسمية للانباء عن إيريز تأكيداً امس ان هذه القرارات «ستطبق حرفياً». و اضاف في تحد واضح لحزب الرفاه: «إذا كان هناك اي شخص يحاول ان يمنع ذلك فليتقدم ويحاول». ومن شأن هذا التحدي ان يعمق الخلافات بين اعضاء متشددتين في حزبي الرفاه والطريق الصحيح اللذين يشكلان الحكومة الائتلافية، خصوصاً



المصدر:: **الشيعة**

التاريخ:: **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

بعدما أعلن النائب البارز من «الرفاه» اغوجان إصيل تورك أن حزبه ليس مضطراً لتنفيذ الإجراءات التي أقرتها الحكومة وتشمل فرض حظر على الحجاب وفرض قيود على التعليم الديني. وسكب وزير الصحة يلدرم أكتونا، وهو عضو بارز آخر في حزب الطريق الصحيح، مزيداً من الزيت على النار عندما شكك أول من أمس في إمكان استمرار الائتلاف الحاكم. وفي إجراء آخر ضد الإسلاميين وجه أكتونا تعليمات الأسبوع الماضي إلى المحافظين طلب منهم فيها أن يضمنوا التزام العاملين في القطاع الحكومي للصحة قرار حظر ارتداء الحجاب. ويسيطر حزب الطريق الصحيح على معظم المناصب الوزارية التي تملك تطبيق الإجراءات مثل التعليم والداخلية. وتلزم القوانين الخاصة بتحديد الأزياء، وهي القوانين التي وضعها

مؤسس الجمهورية التركية العلمانية الراحل مصطفى كمال أتاتورك، العاملين في القطاع العام ارتداء الأزياء الغربية خلال ساعات العمل. لكن أربكان أعلن بعد ترؤسه الحكومة الائتلافية عن نيته تغيير هذا الوضع. في غضون ذلك (أ ب)، أصدرت محكمة تركية حكماً بالسجن ثلاث سنوات على سياسي ينتمي إلى حزب الرفاه بتهمة اهانة أتاتورك. وقال القاضي في قراره إن يشار الكين أمر بنقل تمثال نصفي لاتاتورك من مكانه في مقر رئاسة بلدية غازيل تبه (٥٠ كلم شرق إسطنبول) ووضعه عند مدخل مرآحيض البلدية. وأوضح القاضي أن الكين فعل ذلك عندما كان رئيساً لهذه البلدية قبل عام. وكانت محكمة أخرى قررت الثلاثاء الماضي فرض غرامات على ١٢٥ شخصاً ينتمون إلى إحدى الطرق الدينية لارتدائهم أزياء دينية.

إلى ذلك، رفض أحد القضاة أمس طلب محام للدفاع إطلاق موكليه الإسلاميين، وعددهم ٢٨ شخصاً، بكفالة ريثما تتم محاكمتهم بتهمة العمل من أجل القضاء على النظام العلماني. وينتمي هؤلاء إلى طائفة تدعى «أجزمندي» التي يرسل أعضاؤها شعور رؤوسهم ويرتدون أزياء يزعمون أن النبي محمد (صلعم) كان يرتدي مثلها. وكانوا اعتقلوا في أثناء مشاركتهم في طقس ديني بعدما اشتبكوا مع رجال الشرطة. كذلك وجه الادعاء العام اليهم تهمة اهانة أتاتورك خلال حفلة «ذكر».



المصدر: **الجمهورية اللبنانية**

التاريخ: **٩ مارس ١٩٩٧** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خواطر تركية ملحة

نصير الأسعد *

الديموقراطية يطرح مباشرة احتمال لجوء الجيش الى عملية انقلابية. هنا يبرز المازق الاكبر: وضع العلمانية في مواجهة الديموقراطية، او تعطيل المسار الديموقراطي باسم العلمانية. أي اذا كان الجيش في تركيا يضغط ومنذ الآن على الديموقراطية باسم العلمانية، فإنه يفتح مساراً من التناقض العميق بين العلمانية والديموقراطية. وليس خافياً في هذا المجال ان القلق هو من تعرض الديموقراطية لخطر، فيما تبدو الديموقراطية شرطاً رئيسياً من شروط العلمانية.

ما حصل في الجزائر شبيه بذلك الى حد بعيد، وكان من

نتائج تعطّل المسار الديموقراطي ان غرقت البلاد في صراع دام يتواصل كل يوم... وقد قدم الجيش في الجزائر حيثيات متشابهة لتلك التي تقدّمها المؤسسة العسكرية التركية الآن. من هنا القول ان مازق أربكان والرّفاء في المدين القريب والابعد، ومازق الديموقراطية في المرحلة المقبلة، انما هما عنوان مازق القوى والاحزاب العلمانية في تركيا أيضاً. فان تستمر الاحزاب العلمانية في تنافسها مع الاسلاميين معتمدة على الجيش و«سقفه» معناه انها لا تقدم امام الاتراك خياراً اخر، وانها تخلي الساحة لصراع بين الجيش والاسلاميين. والمطلوب هنا بوضوح هو تحقيق «مصالحة» حقيقية بين الاحزاب العلمانية والديموقراطية كي تستطيع ان تشكل حلاً، وتحقيق مصالحة فعلية بين الاسلاميين والديموقراطية في إطار نظام جمهوري ديموقراطي بحيث لا يعود وصول الاسلاميين الى الحكم يعني اسقاط علمانية الدولة. ذلك كله يرتّب ميثاقاً وطنياً تركيا يعيد تثبيت مبادئ الديموقراطية السياسية وأهمها التداول الطبيعي للسلطة. واذا ما سار الاسلاميون في تركيا ضمن هذا الاتجاه، فإنهم يسقطون كل مبررات أي مسلك انقلابي راهن او في المستقبل.

■ اظهرت الازمة التركية المتواصلة، ان رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان يواجه مازقاً سياسياً حقيقياً. فعلى المدى القريب، من الواضح انه اذا اراد الاستمرار في الحكم، فهو ليس مضطراً فقط للرضوخ لمطالب المؤسسة العسكرية والمحظورات التي حددتها، بل هو بحاجة ايضاً الى استمرار الائتلاف بين حزبه «الرّفاء» وحزب الطريق القويم» العلماني. ولما كان استمرار هذا الائتلاف مرهوناً بموافقة الجيش على بقائه، فهذا يعني ان بقاء أربكان شريكاً في الحكم على المدى المباشر مرهون برضا الجيش الذي يستطيع ان يفرط الائتلاف في الوقت الذي يراه مناسباً. على ان الاهم والأخطر في ان، هو ان أربكان لن يستطيع على المدى الأبعد الوصول الى الحكم حتى لو توفرت له ولحزبه إمكانية الفوز بغالبية برلمانية في انتخابات ديموقراطية، وذلك بالضبط لان الجيش الذي يقدم نفسه كضامن للعلمانية في تركيا سوف يشكل عائقاً منيعاً امام هذه الفرصة باسم العلمانية التي يرى من يزعم حمايتها ان وصول حزب اسلامي الى السلطة يتناقض مع مبادئ الجمهورية التي اسسها مصطفى كمال أتاتورك. وهذا معناه ان هناك مازقاً للجيش على المدى الأبعد. لماذا؟

لا شك ان الجيش وضمن التوازن السياسي القائم في تركيا حالياً، حيث لا يتمتع الاسلاميون بغالبية سواء في «الشارع» او في البرلمان، ليس مضطراً للجوء الى انقلاب من اجل فرض مشيئته وإعادة الامور الى نصابها. ذاك انه يمتلك مفاتيح كل الائتلافات الممكنة في المدى القريب بما يمكنه من تطويق أربكان والرّفاء. غير ان بروز احتمال تقدم فعلي وحاسم للاسلاميين عبر العملية

ان شطراً رئيسياً من التوجه الاوروبي لتركيا يعتمد على ما يتحقق داخلياً على صعيد الديموقراطية ركيزة لعلمانية الدولة، فلا يعود الاسلاميون فزاعة داخلية او خارجية، ولا تعود الية الاستقرار السياسي مرتكزة الى الجيش، وما يدفع الى مثل هذا الاستنتاج، ان توجه الجيش لتكريس تحكمه على هذا النحو بالحياة السياسية التركية، يترافق مع سياسة خارجية فيها قدر من «الانقلاب» على «أوربة» تركيا. فبانغماس المؤسسة العسكرية التركية في الشرق الاوسط من فسخ التحالف مع اسرائيل، ليس فقط استفزازاً سياسياً للعرب ومحاولة لاختضاعهم لشروط مجحفة، بل هو خروج عن اتجاهات الدور الاوروبي المنفتح على العرب... لكانما الجيش التركي يعطي أولوية لشرق اوسطية، تركيا على «أوروبيتها». فهل هذا يعني ان هناك تنافساً مع اميركا في هذا المجال. لكن هل باتت اميركا تتحكم باللعبة الداخلية التركية... وهل ان الاتحاد الاوروبي، نتيجة لذلك، محق في عدم الموافقة على عضوية كاملة لتركيا في أوروبا؟

* كاتب سياسي لبناني



المصدر:
الإسلام

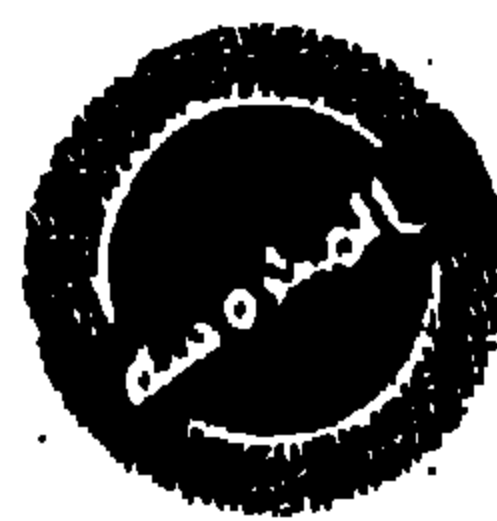
التاريخ:
٣١ مارس ١٩٩٧

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن القومي التركي يجتمع اليوم لمراجعة سياسة أربكان

اسطنبول - ر - يعقد مجلس الأمن القومي التركي اجتماعه الدوري اليوم لبحث مدى التزام نجم الدين أربكان رئيس الحكومة بالتوصيات التي قدمها المجلس في اجتماعه السابق في ٢٨ فبراير الماضي، وطالب فيها بالحد من المد الإسلامي في تركيا، وذكرت أنباء سرية إلى الصحافة أن المجلس مستعد لمواجهة اعتراضات جديدة من جانب أربكان الذي يرى في تلك التوصيات تهديدا لمستقبل حزب الرفاه الإسلامي على الساحة السياسية في تركيا.

ويسبق الاجتماع خلاف معلن بين شريكي الائتلاف الحاكم المؤلف من الرفاه بزعامة أربكان والطريق القومي بزعامة تانسو تشيلكر نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التي ترى أن الرفاه لم وإن يريد أن يلتزم بتوصيات مجلس الأمن بحذافيرها، وأدى الخلاف إلى إلغاء الاجتماع الأسبوعي للحكومة مرتين خلال شهر واحد. وفي حين يؤكد مسئولو الطريق القومي ضرورة الالتزام بتوصيات مجلس الأمن القومي يقول زعماء الرفاه إنهم لن يطبقوها بحذافيرها لأنها ستضر بحزبهم، وبدأت تطل من جديد تهديدات بالدعوة لإجراء انتخابات مبكرة مع تزايد احتمالات انهيار الحكومة الحالية.



المصدر:

٢١ مارس ١٩٩٧

التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩٧

توکما

موقف اوروبى يؤكد تمايز جمهورية اتاتورك دينياً وحضارياً

مستقبل تركيا شرقاً أم غرباً؟

أنقره - محمد نور الدين

البيان الشهير لمجلس الامن القومي التركي في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي، اولوية هذا الخيار في العام ١٩٩٧ عندما اشار الى ان "دخول تركيا قائمة الدول المرشحة لتكون عضواً كاملاً في الاتحاد الاوروبي، هو هدف له الاولوية خلال العام ١٩٩٧. ويتطلب ذلك، خلال هذه الفترة، مساهمة المؤسسات الرسمية والمدنية في هذه العملية، وضرورة وضع حد لكل ما من شأنه أن يفتح الطريق امام التشكيك بديموقراطيتنا، ويقلل من صورة تركيا في الخارج واعتبارها، وان تكون الجمهورية التركية علمانية، تحترم حقوق الانسان الديمقراطية، ودولة حقوقية اجتماعية".

ويرى بعض - ان هذا البيان مهم لثلاثة اسباب، انه اعتبر التكامل مع اوروبا هدفاً له الاولوية في السياسة الخارجية التركية، وان هذا التكامل ليس سياسة حزب او حكومة فقط، بل هو «سياسة رسمية للدولة»، وان هذه السياسة معتمدة ليس فقط من العسكر والمدنيين والعلمانيين، بل كذلك من حزب «الرفاه» الاسلامي الذي وقع على بيان مجلس الامن القومي، وكان وقع قبلاً على بروتوكول الحكومة الجديدة في حزيران (يونيو) ١٩٩٦، الذي ينص ايضاً على تعزيز الاندماج مع اوروبا، بل ان زعيم الرفاه نجم الدين اربكان ابلغ خافير صولانا، الامين العام للحلف الاطلسي عندما زار تركيا اخيراً، ان انقرة «مصممة على دخول الاتحاد الاوروبي، وهي لن تتردد في استخدام ورقة حلف الاطلسي من أجل الضغط في هذا الاتجاه».

وكان النائب عن حزب «الرفاه»، خليل ابراهيم تشيليك، اعلن في مطلع شباط (فبراير) الماضي عن تاييده لعضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، وهو الذي عارضها طوال اربعين عاماً.

الديموقراطية وحقوق الانسان

وتعكس اشارة بيان مجلس الامن القومي التركي الى اهمية عدم التشكيك بالديموقراطية التركية في سياق الجهود للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، بصورة واضحة، «البطن الرخو» لتركيا في علاقتها مع الاوروبيين، وهي مسألة

السيا أرخى التوتّر الذي طبع في الأونة الأخيرة التجاذب الإسلامي - العلماني، وما واكبه وأعقبه من تشديد قبضة العسكر على الحياة السياسية، بظلاله الثقيلة على صورة تركيا الحديثة، في أوروبا والغرب عموماً. وعلى رغم أن قادة الجيش لم يمشوا إلى انقلاب على الطريقة التقليدية، إلا أن ممارستهم دوراً مركزياً، من خلال مجلس الأمن القومي، في تقرير خيارات البلاد، ووجودهم هم، لا الأحزاب العلمانية، في موقع المواجه للطرف الإسلامي، دفع إلى واجهة الإعلام الأوروبي ثنائية الثكنة والجامع، في بلد طامح إلى الأخذ بأسباب الحضارة الغربية وصولاً إلى التكامل مع دولها.

وجاءت صورة تركيا العسكرية، التي تفرض فيها قوى غير منتخبة إرادتها على القوى المنتخبة ديمقراطياً في لحظة مهمة وحرجة من محاولات انقصة الانضمام الكامل الى الاتحاد الاوروبي. ففي شهر حزيران (يونيو) المقبل تنعقد قمة رؤساء الدول الاعضاء في الاتحاد في امستردام لتحديد المواقف من الدول المرشحة للانضمام، تهيداً لاتخاذ قرار نهائي حول ذلك في قمة اخرى تنعقد اواخر العام. ومع ان بداية روابط تركيا مع المجموعة الاوروبية تعود الى العام ١٩٦٣، غير ان انتهاء الحرب الباردة اعاد ترتيب قائمة المرشحين للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، بحيث اعطى قاداته الاولوية في الانضمام الى دول عرفت النظام الاستبدادي الشيوعي على امتداد نصف قرن، مثل سلوفينيا، تشيكيا، المجر، استونيا، رومانيا، ليتوانيا، لاتفيا، سلوفاكيا، بلغاريا، فيما استبعدت تركيا نهائياً عن هذه القائمة، وهي السبابة الى التطلع نحو الغرب، والاخذة بالنظام الديمقراطي منذ العام ١٩٤٥.

وعلى رغم اشارات الاحباط التي تتلقاها تركيا من وقت لآخر، حيال جهودها للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، فإنها ما زالت تحرص على مواصلة هذه المحاولات، بوصفها خياراً استراتيجياً. وقد اكد



التاريخ:

التركية.

ويبدو المستشار الألماني هلموت كول من أبرز منتقدي تركيا في موضوع حقوق الانسان. لكن الرئيس الفرنسي جاك شيراك يشير علنا الى مواضيع أخرى كذلك تعيق الققارب بين تركيا والاتحاد الاوروبي، ومنها الخلافات مع اليونان وحق الاخيرة في استخدام حق النقض ضد انضمام تركيا، ومشكلات البطالة التي تعاني منها اوروبا وتحول دون تنقل الاتراك بحرية بين دول الاتحاد. وهذا مجرد غيض من فيض معوقات الانضمام التركي الى الاتحاد الاوروبي. ذلك ان ٨٠ في المئة من المخدرات التي تسوق في اوروبا تأتي عبر تركيا، وان قسماً كبيراً منها ينتج في تركيا نفسها. وفي الاوساط القضائية الاوروبية شكوك قوية في وجود علاقات عضوية بين عصابات المافيا في تركيا وبعض اجهزة الدولة الامنية ومسؤوليها السياسيين. واذ تجاوزنا المشاكل البنوية الزمنية في الاقتصاد التركي، مثل التضخم والبطالة والاختلال في توزيع الدخل، وهي عوامل تحول

حتماً دون اندماج الاقتصاد التركي بالاقتصاد
الاوروبيي الذاهب نحو وحدة نقدية، فإن عدم وجود
ارادة جامعة لدى الاترك للدخول الى الاتحاد
الاوروبيي يعتبر احد العوامل الاساسية لعدم تذليل
العراقيل التي تحول دون هذا الانضمام، ومنها
مسألة الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان
والمسألة الكردية.

وعلى رغم التحول في مواقف اربكان وحزبه لجهة تأييد الانضمام الى أوروبا إلا أن هذه المواقف تبقى نظرية يناقضها الانفتاح على العالم الاسلامي وآسيا تحت شعار ان «المستقبل (التركي) ليس في أوروبا بل في آسيا» وشكوك اربكان من ان «أوروبا تخدعنا». غير ان انعدام الثقة بين الاثراك والاوروبيين لا يقتصر على الاسلاميين، بل ان احد اكثر رجال السياسة تغريباً، وهو رئيس الجمهورية الحالي سليمان ديميريل، يتهم الاوروبيين بانهم «يريدون تقسيم تركيا» في اشارة الى موقفهم من المسألة الكردية. وقد أيدته في اتهامه علناً كل من الرئيس السابق قائد انقلاب ١٩٨٠ كنعان ايفرين، ورئيس الاركان السابق دوغان غوريش، ورئيس الحكومة السابق بولنت اجاويد. بل ان رئاسة اركان الجيش التركي نشرت كتاباً يتضمن هذه الادعاءات.

ويكاد يكون هناك شبه اجماع على أن محاولات تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوروبي لن تصل الى نتيجة. فوزير الخارجية السابق ممتاز صويصال يعترف بأن الاتراك ليسوا اوروبيين، بل شرقيون يتطلعون الى الغرب، ويرى أن «غشق» تركيا لاوروبا جلب لها الضرر، معتبراً أن تركيا ستكون في وضع افضل اذا تحررت من عقدة اوروبا، وواصفاً الوحدة الجمركية مع الاتحاد الاوروبي

الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان. ويرى ديبلوماسي اوروبي في انقرة في تحمل الجيش التركي عبء "تصحيح" التوازن حين يخلت، تراجعاً للديموقراطية. وما جرى في تركيا في الآونة الاخيرة من انقلاب "مقنع" يشير الى ان معايير الديمقراطية في تركيا ما زالت بعيدة عن تلك الموجودة في دول الاتحاد الاوروبي.

وتعتبر مسألة الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان، بندا ثابتا في قائمة المعوقات التي ينظر اليها الاوروبيون على انها حائل دون الانضمام الكامل لتركيا الى الاتحاد الاوروبي. وقد تكرّر هذا البند في اكثر من تقرير او بيان او تصريح اوروبي. ففي اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، اعدت ايرلندا، الرئيسة الدورية للاتحاد الاوروبي، تقريراً عن العلاقات التركية - الاوروبية، ذكر ثلاثة اسباب تعيق انضمام تركيا الى الاتحاد، اولها

التراجع في موضوع حقوق الانسان، وثانيها المسألة الكردية ووجوب إيجاد حل خارج العنف يسمح للمواطنين الاكراد بالتعبير عن هويتهم الثقافية مع المحافظة على وحدة الاراضي التركية، وثالث المعوقات المسألة القبرصية ووجوب قيام انقرة بممارسة نفوذها للتوصل الى حل بناء لمشكلة الجزيرة المقسمة. وبعد هذا التقرير باقل من شهر، تحدث البيان الختامي لقمة زعماء الاتحاد الاوروبي التي انعقدت في دبلن، في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) الماضي، عن ثلاث مشكلات تعيق تطوير العلاقات السياسية مع تركيا وهي، حقوق الانسان، الخلافات التركية - اليونانية مع الدعوة الى تطبيق القانون الدولي في بحر ايجه، والمسألة القبرصية، داعياً انقرة الى بذل الجهد لتنفيذ قرارات مجلس الامن حول أزمة الجزيرة.

تقرير الادانة

وقد جاء تقرير منظمة العفو الدولية في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ليصب في الاتجاه نفسه، ويعكس صورة قاتمة جداً لوضع حقوق الإنسان في تركيا، اذ يشير الى ارتفاع عدد المتوفين من جراء التعذيب في السجون من ١٢٢ العام ١٩٩٥ الى ١٦٩ العام ١٩٩٦، والى ارتفاع عدد المعتقلين من ١٤٤٧٣ العام ١٩٩٥ الى ١٧٦٠٤ العام ١٩٩٦. كما بلغ عدد الصحفيين المعتقلين العام الماضي ٢٨٦ صحافياً، فيما ارتفع عدد المعتقلين لاسباب فكرية من ١٢١ العام ١٩٩٥ الى ١٦٠ العام ١٩٩٦. ويذكر التقرير كذلك ان عدد الجرائم التي بقيت مجهولة الفاعل بلغ ٥٩ جريمة العام ١٩٩٦، فضلاً عن تعرض ٣٠٩ اشخاص للتعذيب داخل السجون. وفي تقرير «لجنة مكافحة التعذيب الأوروبية» بتاريخ ٦/١٢/١٩٩٦ ان «التعذيب وسوء المعاملة متفشيان في المخافر والسجون



المصدر:
.....

التاريخ:
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بانها «حماقة». ويعكس وزير الخارجية السابق أيضا ورئيس حزب الشعب الجمهوري السابق حكمت تشيتين احباطا كاملا عندما لا يرى في جدول اهتمامات الحكومة التركية، ما هو متصل ببذل الجهود للانضمام الى الاتحاد الاوروبي.

الجرح، الحضاري

غير ان «الجرح» الذي ما فتئ الكلام حوله يتردد في الخفاء، او يتسرب همسا او مهمة في الاوساط الاوروبية، نكئ بمبضع أقل ما يقال فيه انه «غير معقم» ومن دون تخدير لموضع العلة، ليزيد من ثلوثه والتهابه.

فبعد أربعة ايام فقط على بيان مجلس الامن القومي التركي، وارتفاع حدة المواجهة بين الاسلاميين والجيش، كان زعماء الاحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد الاوروبي يعقدون في الرابع من آذار (مارس) الجاري مؤتمرا في العاصمة البلجيكية بروكسيل، ولما كان زعماء هذه الاحزاب هم في الوقت نفسه رؤساء حكومات كل من المانيا واسبانيا وايطاليا وبلجيكا وايرلندا واللوكسمبورغ، فضلا عن وزير خارجية النمسا ووزير التربية الفرنسي ورئيس الحزب الديمقراطي المسيحي في البرتغال ورئيس البرلمان الاوروبي، فإن البيان الختامي الذي صدر عن اجتماعهم يكتسب أهمية فائقة ويمكن اعتباره موقفا لدول الاتحاد عموما.

فقد قطع بيان بروكسيل الشك باليقين، عندما قال ان تركيا ليست بلدا مرشحا للعضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي، سواء في المدى القريب او البعيد. و«هناك توافق بهذا الشأن» و«لا يمكن قبول العضوية الكاملة لتركيا». وهذا الموقف الأكثر حدة وحسما من جانب الاوروبيين، نزل مثل الساعة على الاتراك، غير ان اخطر ما في بيان قمة الاحزاب الديمقراطية المسيحية انه اشار الى ان تركيا ليست جزءا من «الحضارة الأوروبية» عندما ذكر حرفيا، «نحن في هذه اللحظة امام مشروع اوروبا، مشروع الحضارة الأوروبية. ونناقش توسيع الاتحاد الاوروبي مع دول اوروبا الشرقية وقبرص».

العقبات الثلاث

لقد كان البيان واضحا جدا لجهة التباين الحضاري بين تركيا واوروبا، وهو تباين يلامس الدين والثقافة. وبالتالي فإن التمايز الديني والحضاري بين الطرفين هو في اساس رفض قبول تركيا عضوا كاملا في الاتحاد الاوروبي. وكان وزير خارجية هولندا، هانس فان ميرلو والدين، أكثر صراحة عندما عقب على اجتماع الاحزاب بقوله «هناك مسائل لا يتحدثون عنها في الاتحاد الاوروبي في شأن قبول بلد مسلم في

صفوفه». وكان النائب الفرنسي العضو في حزب جاك شيراك، روبرت باندر، قال لصحيفة «لوفينغارو» في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي «ان جميع زعماء اوروبا حددوا، وبلغة نادرة، أن امام تركيا ثلاث عقبات لانضمامها الى الاتحاد الاوروبي، اولها انها صاحبة دين وثقافة مختلفين عن اوروبا، فيما الثانية هي مشكلاتها مع اليونان، والثالثة انفتاحها على الشرق».

بعد ثلاثة ارباع القرن على تطلعات اناطورك الغربية وثلث قرن على طموح الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، تبدو تركيا امام خيارات تاريخية، وتحديد أكثر واقعية لموقعها ودورها في مسيرة الحضارة العالمية. ان محاولة الانخراط في المدنية الغربية من دون التزام العوامل التي افضت اليها، ومنها العلمنة الحقيقية والديموقراطية والحريات وحقوق الانسان، هي مجرد «خداع للذات» قبل ان تكون خداعا من جانب اوروبا. وما تعتبره تشيللر «ظلمة بحق تركيا» ليس سوى ظلم الاتراك لأنفسهم. وحين يكون الجيش «ضمانة» الديمقراطية، وحرية الفكر «جرما» يعاقب عليه القانون، والتعبير عن الهوية تهديدا، والعلمنة حظرا لارتداء غطاء الرأس، لا يمكن لوم اوروبا على «تقريعها» الاتراك، لان العلة كامنة داخل حدود الجمهورية التي ارادها مؤسسها قبل ٧٥ عاما مركبا يبحر الى الغرب، فإذا به، على عتبة القرن الواحد والعشرين، تائها وقد اضاع، وسط الامواج المتلاطمة، بوصلته ■



المصدر:
الأمم المتحدة

التاريخ:
١٠ إبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن القومي التركي يقرر التصدي للإرهاب إرجاء بحث إجراءاته ضد الإسلاميين للجلسة المقبلة

انقرة - وكالات الأنباء - قرر مجلس الأمن القومي في اجتماع عقد أمس برئاسة الرئيس التركي سليمان ديميريل ضرورة مواصلة إجراءات الأمن والتصدي للإرهاب بشدة واستعرض بياناً صدر عن المجلس في ختام جلسته التي استغرقت نحو خمس ساعات قضايا الأمن بشكل عام خاصة في جنوب شرق البلاد، مسرح المواجهات مع متمردى حزب العمال الكردستاني المحظور.

ونكر البيان أن رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أطلع المجلس على خطة حكومية لتنمية المناطق الجنوبية الشرقية ذات الأغلبية الكردية، دون أن يشير إلى مزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

ونكرت الصحف التركية أمس أن الإجراءات التي طالب بها العسكريون للحد من المد الإسلامي والحفاظ على التوجه العلماني للدولة لم تكن مطروحة على جدول أعمال جلسة المجلس أمس وأوضحت أن مدى تطبيق هذه الإجراءات سيبحث في الجلسة المقبلة في نهاية إبريل الحالي.

ولم يشر بيان المناقشات عن أي احتمال لمشاركة القوات التركية في القوة المتعددة الجنسيات لتأمين وصول المساعدات الإنسانية لלבانيا، على الرغم من أن انقرة أشارت مراراً إلى أنها ستساهم في هذه القوة.

وعارض عدد من أعضاء حزب الرفاه الإسلامي في الأونة الأخيرة الإجراءات التي طالب بها العسكريون مما أثار تكهنات بنشوب أزمة جديدة بين العسكريين المسيطرين على مجلس الأمن القومي والإسلامي في البلاد.



المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٣ أبريل ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير بارز في حزب تشيلر يطالب بحكومة من دون "الرفاه"

الجيش التركي يمهل أربكان شهراً لتنفيذ مطالبه بكبح الإسلاميين

□ انقرة - «الحياة»

أبرز تحدى الأسبوع الماضي أربكان بعرقلة تنفيذ المطالب، مشدداً على أن الحكومة يجب أن تنفذها حرفياً.

وكان وزراء إسلاميون قالوا، إثر اجتماع للحكومة الأسبوع الماضي، أن الحكومة ستطلب من البرلمان بت تنفيذ المطالب، الأمر الذي حمل وزراء ينتمون إلى الحزب العلماني الشريك في الائتلاف الحاكم، الطريق الصحيح (بزعامه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، على اتهام أربكان بمحاولة كسب الوقت.

وبين أهم المطالبات الأنية التي أعلنها الجيش تمديد التعليم الإلزامي من خمس إلى ثماني سنوات،

■ أمهل مجلس الأمن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، أمس الحكومة الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب الرفاه حتى نهاية نيسان (أبريل) الجاري لتنفيذ مطالبه بالحد من نشاطات الإسلاميين. وكان قياديون في حزب الرفاه أكدوا في الأونة الأخيرة أن أربكان لن ينفذ الإجراءات التي طالب بها مجلس الأمن القومي الشهر الماضي، ما أثار تكهنات بنشوب أزمة جديدة بينه والعسكريين.

في غضون ذلك، طالب وزير الصناعة والتجارة ياليم أيرين، الذي يعتبر من أبرز العلمانيين، بتشكيل حكومة جديدة ذات قاعدة عريضة يستبعد منها حزب الرفاه من دون إضاعة مزيد من الوقت. وكان



المصدر:
البيانات الحية

التاريخ: ١٠ أبريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهذا اجراء من شأنه ان يقلص الى حد كبير عدد المقبولين في مدارس
«إمام خطيب» الخاصة بإعداد ائمة المساجد. وقد تخرج في هذه المدارس
الاف الائمة وتوزعوا على الاف المساجد الجديدة التي شيدت في أرجاء
تركيا في السنوات العشر الاخيرة.

واقترح بيان صدر، إثر اجتماع للمجلس استغرق أربع ساعات
أمس، على التطرق الى مسائل تتعلق بالامن العام، خصوصاً في جنوب
شرقي البلاد، حيث تخوض القوات التركية حرباً ضد مقاتلي حزب
العمال الكردستاني الذي يطالب بدولة كردية مستقلة. وشدد البيان على
«ضرورة مواصلة اجراءات الامن بشدة لكي يشكل التصدي للارهاب
واقعاً دائماً». من جهة اخرى جاء في البيان ان رئيس الوزراء اطلع
المجلس على خطة حكومية للتنمية في المناطق الجنوبية الشرقية ذات
الغالبية الكردية، من دون أن يعطي اي تفاصيل في هذا الإطار.

يذكر ان مجلس الامن القومي يعتبر هيئة استشارية لكن الحكومة
والبرلمان يعتمدان عادة توصياته من دون تغيير. ويضم المجلس قادة
اسلحة الجيش ورئيسي الجمهورية والحكومة ووزراء الخارجية
والدفاع والداخلية ويجتمع مرة كل شهر. وكان المجلس طالب في
اجتماعه السابق حكومة اربكان بتنفيذ ثمانية عشر اجراء لكبح
النشاطات المتنامية للإسلاميين تعزيزاً للتوجه العلماني للدولة.



المصدر: **الموقف الأدبي**

التاريخ: **١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليست نهاية العالم ولكن...

■ بغض النظر عن نتائج الاجتماع الذي عقده امس مجلس الامن القومي التركي وتابع فيه تنفيذ مطالب الجيش بالحد من نشاطات الاسلاميين، يبدو ان اطاحة انهاء زواج المصلحة بين حزبي الرفاه (الاسلامي) و الطريق الصحيح (العلماني) اصبح تحصيل حاصل ولم يعد اعلان الطلاق رسمياً سوى مسألة وقت.

فالعسكريون الذين يسيطرون على المجلس، اعلى هيئة ثبت كل ما يتعلق بالامن الاستراتيجي للبلاد، وانصارهم المتشددون في الحزب العلماني، يصرون على التنفيذ «الحرفي» لكل مطالبهم، ما يعني عملياً ان حزب الرفاه مطالب بان يدق بنفسه مسماراً أخيراً في نعشه. وهذا تحديداً ما اشار إليه فهمي كورو، احد كبار المعلقين الصحافيين الاسلاميين، الذي كتب قبل ايام في صحيفته «زمان» ما يأتي: «حزب الرفاه، الذي يتزعمه اريكان، لا ينوي تماماً ان ينفذ قرارات مجلس الامن القومي، وهي القرارات التي وقعها بنفسه. وهو اشار الى ذلك في بيانات ادلى بها لعدد من الصحافيين، انا واحد منهم، إضافة الى ما ابلغه الى اعضاء الكتلة النيابية لحزبه».

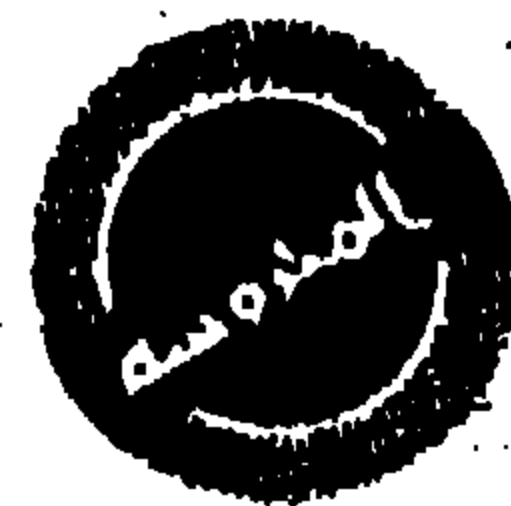
هل فهمي كورو متأكد من ان اريكان لن يغير موقفه تحت ضغط المؤسسة العسكرية؟ طبعاً. والسبب واضح، هو ان «جماعة سياسية تسهم في الحياة السياسية للبلد منذ ٢٠ سنة تمسكت خلالها بمواقف محددة تناقض العقلية التي صيغت بها توصيات مجلس الامن القومي لا يمكن ان يتوقع منها ان تسلك طريقاً آخر».

كيف، إذن، يمكن ان تنتهي الأزمة؟ احد السيناريوات يفيد بان زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر (نايبة رئيس الوزراء و وزيرة الخارجية في الائتلاف الحاكم) وجهت رسالة الى «الطرف الآخر» (حزب الوطن الام بزعامة مسعود يلماز) مفادها انها مستعدة لانتهاء الائتلاف وتشكيل حكومة جديدة، بالاتفاق مع هذا الطرف، بشرط موافقته على ان ترأسها هي. ولكن بما ان نواب هذين الحزبين لا يشكلون غالبية في البرلمان فإنها اقترحت اضافة حزب الشعب الجمهوري الى الائتلاف (هذا في حد ذاته مشكلة لان «الطرف الآخر يفضل عليه حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه بولند اجاويد»).

لكن هذا مجرد واحد من سيناريوات عدة مطروحة على المسرح السياسي التركي. ولعل الأزمة ستستمر فترة، قد تطول أو تقصر، اعتماداً على المكاسب التي تأمل تشيلر في ضمانها. ويعتقد معلق بارز آخر يعتبر من اشد دعاة العلمانية هو حسن جمال ان تشيلر قادرة على مواصلة هذه اللعبة الخطرة «على حافة الهاوية» فترة اخرى قبل ان تتخلى عن اريكان في الوقت المناسب لها. لكن جمال ينبه الى ان «القمة اقرب نقطة الى السقوط في الهاوية».

حسن جمال سال اوزغوت اوزال (شقيق الرئيس الراحل تورغوت اوزال وهو قيادي البارز ذو ميول اسلامية في حزب الوطن الام): هل هي نهاية العالم (تلميح الى امكان حدوث انقلاب عسكري)؟ وابدى اوزال تشاوفاً على رغم انه استبعد ان تحل نهاية العالم. لكنه اعتبر الائتلاف الحاكم في حكم الميت، مضيفاً ان شيئاً لن يتغير «حتى اذا غيرنا جميع الزعماء السياسيين الحاليين». فالحل الوحيد، في نظره، هو «اصلاح الخطأ في النظام» وفي مقدم ما يجب عمله هو تعديل قانون الانتخابات ثم اجراؤها مبكراً. وهذا هو السيناريو الآخر الذي قد تضطر المؤسسة الحاكمة، بجناحيها المدني والعسكري، للاخذ به طالما انه لا يوجد اي مؤشر الى إمكان اثناء الصراع بين الحزبين العلمانيين. هذا مع افتراض ان القادة العسكريين لا يزالون مستعدين للتقيد بقوانين اللعبة السياسية في تركيا.

كامران قره داغي



المصدر:
[11] - مرام

التاريخ:
م . أبريل ١٩٦٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع تزايد خلافات طرفي الائتلاف الحاكم مطالب متزايدة باستقالة الحكومة التركية

رئيس البورصة يطالب بفض التحالف بين الرفاه والطريق القويم

انقرة - وكالات الانباء - مع تزايد الخلافات المعلقة بين حزبي الائتلاف الحكومي التركي الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين اربكان ورئيس الوزراء والطريق القويم «علماني» بزعامة تانسو تشيلر دعا فؤاد ميراث رئيس اتحاد البورصة الى فض التحالف بين الحزبين نظرا لعدم استعداد اي منهما للتراجع عن مواقفه، وقال ان طرفي الائتلاف الحاكم تناسيا القضايا الاقتصادية، واستغرقا في خلافات حول اصولية والعلمانية.

واضاف ميراث ان اتحاد البورصة كان في البداية يؤيد ذلك الائتلاف الذي انهي ثلاثة اشهر من الفراغ السياسي في تركيا واتاح للاسلاميين التعبير عن انفسهم بطرق ديمقراطية بعيدا عن العنف لكن الوضع تغير الان ولم تعد الحكومة الحالية تفعل شيئا سوى الاختلاف على دور الدين في الحياة وما يعتبر ضارا او غير ضار بالنظام العلماني - ويذكر ان التضخم السنوي في تركيا يبلغ ٨٠٪ فضلا عن ان الاقتصاد التركي يعاني من عجز ضخم في الميزانية. من ناحية اخرى وصل الى تركيا نستان امس الاول وزير الدولة التركي عبد الله جول «رفاه» في زيارة تستغرق اربعة ايام يشارك خلالها في اعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين ويتوقع ان تسفر الزيارة عن التوقيع على عدة اتفاقيات في مجالات عدة.



المصدر: المدينة

1991

٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتحاد تجاري بارز في تركيا يسحب دعمه للائتلاف الحاكم

الماضي في عمليات عسكرية في
محافظة تونجلي (شرق) وفي
سيرت (غرب شرقي البلاد).
واوضحت ان ٢٠ من هؤلاء قتلوا
في علي بوغازي الجبلية التابعة
لتونجلي بعد قصفت بطائرات
هليكوبتر من نوع «كوبرا». ونفذت
عمليات مماثلة امس في مناطق
اخرى من هذه المحافظة واسفرت
عن ثلاثة قتلى من الاكراد. من
جهة اخرى قتل كرديان خلال
مواجهات في منطقة قره غيول
التي هي محافظة سيرت.

■ انقره - رويتر، اف ب -
دعا الاتحاد التركي للبورصات
التجارية النافذ الى انتهاء
الائتلاف الحاكم بين حزبي الرفاه
(إسلامي) والطريق الصحيح
(علماني). ونقلت صحيفة «حرية»
امس الثلاثاء عن رئيسه فؤاد
ميراس قوله في اجتماع لعضائه:
«لا بد ان تنتهي الحكومة فوراً».
واضاف: «نحت (الحكومة)
الاقتصاد جانباً لتركز على
الاصولية. وهذا ليس ما ينبغي
لها ان تفعله في مثل هذا الوقت».
وجاءت هذه الدعوة بعد يوم
من اجتماع عقده مجلس الامن
القومي، الذي يسيطر عليه
العسكريون، وقرر فيه امهال
الحكومة الائتلافية التي يرأسها
زعيم «الرفاه» نجم الدين اربكان
حتى اجتماعه المقبل في نهاية
الشهر لتنفيذ مطالب الجيش
بالحد من نشاطات الاسلاميين.
وقال ميراس ايضاً إن الاتحاد
الذي يرأسه كان يؤيد الائتلاف في
البداية لانه أنهى فوضى سياسية
استمرت شهوراً وفتح
للاسلاميين التعبير عن آرائهم في
اطار الديمقراطية، لكن هذا اثبت
فشله». وتعاني تركيا عجزاً
تجارياً كبيراً وتضخماً يبلغ معدله
السنوي ٨٠ في المئة تقريباً.
على صعيد آخر، افادت
مصادر تركية امس ان ٢٥ مقاتلاً
من حزب العمال الكردستاني
(انفصالي) قتلوا منذ الاحد



المصدر : الاسلام

التاريخ : ٣ . أبريل ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أريكان يتهتم الغرب بتأييد الدعاية المضادة للإسلام

انقرة - ا. ب. اتهم نجم الدين أريكان رئيس وزراء تركيا الغرب بتشجيع الاعتداءات العنصرية ضد الأتراك كنتيجة للدعاية المعادية للإسلام.

قال أريكان في خطاب وجهه إلى نواب حزبه «الرفاه الاسلامي» ان الثقافة ووسائل الاعلام الغربية تمثلى بالدعاية المضادة للإسلام. تأتي تصريحات أريكان في أعقاب مصرع ٩ أتراك في أحداث عنف متفرقة وقعت مؤخرا في هولندا وألمانيا.

واتهم أريكان الحكومات الغربية بالتخاذل في عقاب المسئولين عن هذه الاعتداءات.

ومن ناحية أخرى أعلن أريكان أن القوات المسلحة التركية ستقضي على الإرهاب نهائيا داخل أراضي تركيا خلال العام الحالي على الرغم من المساعدات التي يحصل عليها الإرهابيون من دعم مالي وتدريب.



المصدر:

١١/٥/١٩٩٧

التاريخ:

٣ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفد اميركي في انقرة قريباً لاستئناف الوساطة بين أكراد العراق

تشيلر تحذر من استقطاب ديني - علماني في تركيا

□ انقرة، لندن - «الحياة»:

■ حذرت نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر من عواقب استقطاب ديني - علماني في المجتمع التركي، وشددت في الوقت نفسه على ضرورة تنفيذ مطالب الجيش بالحد من نشاطات اسلامية، ورفضت اعتبار هذه المطالب بأنها «ضد الدين».

وقالت تشيلر، زعيمة حزب الطريق الصحيح الذي يشارك حزب الرفاه (الاسلامي) في الائتلاف الحاكم، مخاطبة النواب المنتخبين الى حزبها: «لا تؤلبوا الناس ضد بعضهم بعضاً بتصنيفهم

علمانيين ودينيين (...) إن أكثر الدماء التي أريقت منذ نهاية الحرب الباردة تم على أيدي جماعات تتبادل الكراهية في البلد الواحد».

يذكر أن مجلس الأمن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، أوصى الحكومة في اجتماع عقده في نهاية شباط (فبراير) الماضي، بتنفيذ نحو ٢٠ مطلباً للحد من نشاطات الاسلاميين، خصوصاً تقليص عدد مدارس «إمام - خطيب» الخاصة المتخصصة في إعداد أئمة المساجد. ويسجل التلامذة في هذه المدارس في سن



المصدر:

١١

التاريخ: ٣٠ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبكرة، الأمر الذي يفسر إصرار مجلس الأمن القومي على تمديد مدة الدراسة الإلزامية في المدارس الحكومية من خمس إلى ثماني سنوات.

أكراد العراق

على صعيد آخر، أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر أقبال أن وفداً أميركياً برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بالوكالة ديفيد ويلش سيستأنف قريباً وساطته في انقطة لإنهاء النزاع الكردي - العراقي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود برزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني). وامتنع أقبال ومسؤولون في السفارة الأميركية عن تحديد موعد وصول الوفد الأميركي ولقائه ممثلي الحزبين الكرديين لأسباب وصفها بأنها أمنية. ويتوقع أيضاً أن يشارك في المحادثات ممثلو التركمان العراقيين أيضاً. ولم تستبعد مصادر مطلعة أن يقوم ويلش، أو أعضاء في وفده، بزيارة شمال العراق أيضاً.



المصدر:
العدد: ١٠٠٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
العدد: ١٠٠٠

زعيم المعارضة التركية يحذر من اندلاع حرب أهلية

أنقرة - ١٠ ف ب - حذر مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم المعارض في تركيا من مخاطر اندلاع حرب أهلية وشيكة في البلاد بسبب تقادم الخلافات بين الحكومة برئاسة حزب الرفاه الإسلامي وقادة الجيش وبعثا يلماز في اجتماع لحزبه أمس إلى مصالحة علنية بين الطرفين لتفادي جر تركيا إلى حرب أهلية.

وكشفت الصحف التركية أمس عن معارضة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء الإسلامي لتوصية من القيادات العسكرية بزيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي إلى ثمان سنوات بدلا من خمس والذي يهدف إلى خفض عدد المنضمين إلى المدارس الإسلامية الخاصة بأعداد أئمة المساجد.



المصدر: الإعراس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧

تركيا تتأرجح بين الانقـلاب العسكري واستقراره والديمقراطية البرلمانية العاجزة غير المستقرة

● انقرة مهددة بخسارة موقعها المتقدم في الشرق مع

استمرار انقسامها بين العلمانية والتزمّت

● اخطر ما يواجه تركيا اليوم هو ان القوى

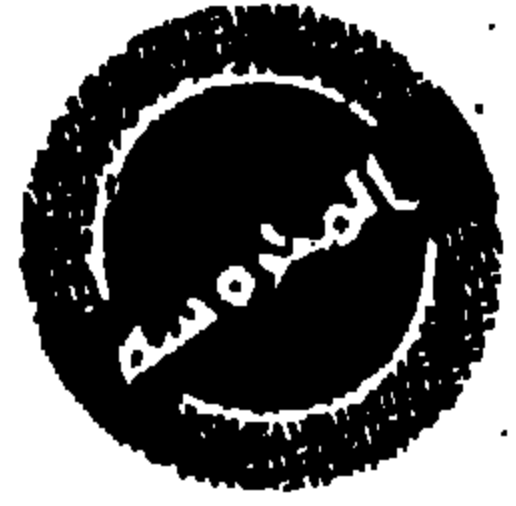
السياسية فيها تكاد تكون تعادلة

هل يمكن لتركيا ان تبقى امينة لتراث مصطفى كمال في العلمانية وفصل الدين عن الدولة وناجحة في الوقت نفسه في حل مشاكلها الداخلية والخارجية مع حكومات اسلامية وقوى نامية ومشاعر اسلامية مستيقظة بفعل تبدلات جذرية في خريطة العالم؟

يكفي ان يستعرض اي مراقب المشاكل التي تواجهها تركيا مع ايران ومع الاكراد ومع بعض الدول العربية ونتذكر ان الرابطة الاسلامية كانت دائماً من عوامل التلطيف لحدة هذه المشاكل، لنفهم الحاجة العملية التي شعرت بها الدولة التركية الى وجه اسلامي في سياستها يعاونها على حل بعض ازمتها المستعصية.

فخلال مدة طويلة من الزمن عمل الحس الاسلامي بين الاتراك والاكرد على تأجيل الثورات والانفاضات الكردية المتكررة: وقد كان قسم كبير من الاكراد يصوت في كل انتخابات تجري للحزب الاقرب في تركيا الى الاسلامية، فيكون ذلك متنفساً لحدة التصادم العنصري والقومي بين حاملي الجنسية التركية الواحدة.





المصدر: **المصدر**

التاريخ: **١٠ أبريل ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولم ينقطع شيء من الاسلام السياسي المعتدل في الاحزاب التركية غير المغالية في علمانيتها عن ان يلعب دور صمام الامان لدولة مصطفى كمال. فالناخبون الذين كانوا يصوتون للحزب الديمقراطي ايام جلال بايار وعدنان مندريس ولحزب العدالة الذي كان يقوده سليمان ديميرل ومؤيدو حزب الرفاه الاسلامي اليوم، كانوا على العموم يعطون الدولة غطاء اسلامياً يمكنها من «تميع» خلافاتها مع الاكراد ومع بعض الدول العربية ويساعدها على اقامة علاقات دولية خارجية تزيد من وزن الدولة السياسي. وهذه الفوائد التي تجنيها الدولة من الوجه الاسلامي كانت تبرر في نظر العلمانيين الاتراك الصبر على الاسلاميين، بل التعامل شبه الطبيعي معهم في بعض الحالات.

وكان يمكن تصور دوام هذا النوع من التعامل مع الاسلاميين لو لم تحدث ظروف دولية ساهمت في حقن الاسلامية التركية ببعض التطرف الذي لم تكن تعرفه في السابق.

فقد قامت الى جوار تركيا دولة مؤسسة على «الاسلام الثوري» هي ايران، واصبحت هذه الدولة تلعب دوراً في سياسة الشرق وتوحي لقطاعات من شعوبه بالحماسة لها، في مقابل معارضة قطاعات اخرى لها.

وانتشرت الاسلامية الثورية هذه في بعض شرائح الشعب التركي، من المهاجرين الى اوروييا وخاصة المانيا، بعد ان لاحظ الاتراك ان الاوروبيين يعاملونهم على اساس انهم مسلمون، لا بل

ان اسلام الاتراك استمر يتسبب لهم بشيء من الرفض بقبولهم في مجموعة الدول الاوروبية. فالاتحاد الاوروبي لا يعاملهم كاليونان مثلاً على الرغم من حماسهم القديم كاعضاء في الحلف الاطلسي.

ثم جاءت احداث كأحداث البوسنة تقوي الشعور الاسلامي في تركيا. اذ ان الاتراك كانوا يعتبرون انفسهم مسؤولين عن مسلمي البلقان سواء اكانوا في بلاد يوغوسلافيا السابقة او في بلغاريا او في رومانيا ايضاً.

ومع ان العسكريين والعلمانيين الاتراك هم الذين اتخذوا قرار الحرب في قبرص، وهم الذين احتلوا جزءاً منها في عهد اجاويد العلماني اليساري، الا ان النزاع اليوناني التركي داخل قبرص تحول في النهاية الى خزان للعواطف الدينية الحادة وشحن بطارية الاسلام السياسي في تركيا.

غير ان العامل الخارجي الاهم في تعزيز الاسلامية التركية في وجه العلمانية، هو سقوط الاتحاد السوفياتي وسيادة الاتجاهات الدينية كبديل عن الشيوعية في الجمهوريات التركية والاسلامية داخل ما كان يعزف بالاتحاد السوفياتي، ولا يزال هناك روابط كثيرة بين الاتراك في دولهم الاصلية وفي هذه المناطق. فالاتراك امة كبيرة جداً عديداً بالمعنى العنصري والقومي فضلاً عن الرباط الاسلامي الذين يربطهم والذي يؤججه الخلاف مع الارمن في اجزاء من الدولة الروسية وخارج روسيا.

ولقد تضافرت كل هذه الظروف الخارجية على اطلاق الموجة التي اوصلت نجم الدين اربكان وحزب الرفاه الاسلامي الى



المصدر:
.....

التاريخ: ٤ • إبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلطة في انقرة.
ولا ننسى انها ليست المرة الاولى يصل فيها الاسلام الى
السلطة بعد وفاة ابي العلمانية التركية ومؤسس دولتها مصطفى
كمال.

فقد سبق للنزعة الاسلامية ولو معتدلة، ان جاءت الى الحكم
بجلال بايار وعدنان مندريس، وقد شكّل مندريس ظاهرة في
زمانه، حتى قيل انه كان يرمي من وراء الاحلاف الاسلامية التي
دعا دول المنطقة اليها، الى اعادة تركيا لخطها العثماني القديم
كدار خلافة وزعامة للعالم الاسلامي.

بلغ التناقض بين مشروعه والمشروع العلماني الذي يلتف
حوله العسكريون، حدّاً ان العسكريين انقلبوا عليه وحاكموه
واصدروا حكماً باعدامه. ولم يكن عندهم مانع في فترة من
الفترات من ان يمدوا يدهم الى جمال عبد الناصر عنده على ما
بينهم وبينه من خلافات اذا كان في ذلك ما يساعد على اراحة
مندريس ومشروعه من الحكم.

ومن يراجع تاريخ تركيا الكمالية يجد ان مصطفى كمال في
سبيل التغلب على تراث الدولة العثمانية الاسلامي، لم يتردد في
الاستفادة من تجربة لينين في الاتحاد السوفياتي. فهو، كما قال
عنه بعض خصومه، لم يكن يفضل النهج الغربي على اي
اسلامية كانت، بل كان يفضل الشيوعية اذا لزم الامر، على هذه
الاسلامية، وقد اخذ عن لينين الغاء استخدام الحروف العربية
في الكتابة في الجمهوريات الاسلامية السوفياتية. واخذ عن
لينين ايضاً منع الاذان باللغة العربية في هذه الجمهوريات.
وهذا يدل على صعوبة مزمنة في التأليف بين مفهوم اريكان
للحكم الاسلامي ومفهوم مصطفى كمال العلماني الذي يعتبر
الجيش التركي نفسه حامياً له.
ويبدو ان طلاقاً لا بد ان يتم بين الطرفين اذا لم تحصل
معجزة.

ويقول خبراء بالشؤون التركية انه اذا كان لمثل هذه المعجزة
من طريق الى التحقق فهو لن يكون الا على يد سليمان ديميرل،
رئيس جمهورية تركيا الحالي.

ذلك ان سليمان ديميرل ليس عسكرياً، وهو معتدل في مفهومه
العلماني للسلطة. وقد كان عضواً في الحزب الديمقراطي الذي
يرئسه مندريس، وقد عمل طيلة تاريخه السياسي على الحد ما
امكن من تدخل العسكريين في السلطة دون ان ينادي طبعاً بما
ينادي به اليوم نجم الدين اريكان.

والاتهامات المتبادلة بين اريكان والعسكر قائمة على قدم
وساق. وكما يتهمون اسلاميته بالرجعية، اتهمهم هو بالفاشية
في نوع من التصعيد للخلاف سرعان ما تراجع عنه تاركاً لرئيس
الجمهورية سليمان ديميرل التفتيش عن وسائل سياسية للتهدة.
اما ديميرل الذي وجد نفسه حكماً بين رئيس الحكومة
الاسلامي والجيش العلماني، فيحاول اقامة صيغة دائمة تعطي
للاسلام كامل الاحترام وتمنع في الوقت نفسه استغلاله
للمصالح السياسية وغير السياسية.



المصدر : الرجوع الى

التاريخ: ١٩٩٧
٢٠٠٧

وهو يقول ان تركيا كانت حتى الآن متقدمة من نواح معينة على معظم الدول الاسلامية، فهي الاقرب الى التمدن الحديث. ولكنها مُهْدَدة - وهذا ما لم يقله وان جعله مضمراً في حديثه - بان تخسر موقعها المتقدم في الشرق والغرب معاً اذا تركت نفسها تنقسم بحدّة بين اسلامي متزمت وعلماني احادي النظرة ضيق الافق.

لقد استطاعت تركيا ان تستمر برلمانية النظام تحت كل الظروف، غير ان هذا ينبغي ان لا يدفعها الى نوع من الغرور المبالغ فيه. فهذه البرلمانية كانت مبطنة دائماً بنفوذ الجيش المتمسك بمبادئ مصطفى كمال المعروفة في العلمانية

والتحديث. ولا يزال مؤسس الدولة التركية رمزاً للوطنية التركية
سند مجموع الشعب التركي. ولكن مع الايام يتبين اكثر فاكثرا ان
شعبية اتاتورك في وطنه ليست ناتجة عن اجماع تركي على
الايدولوجية العلمانية بقدر ما هو اجماع على عمله التحريري
العسكري والسياسي في صيانة التراب التركي من الحكم
الاجنبي في اواخر العهد العثماني، اذ كان في تركيا في تلك
الفترة جيوش انكليزية وفرنسية ويونانية ولولا مواجهته لهذه
الجيوش لربما ظلت تركيا محتلة ان لم يكن كلياً فجزئياً على
الاقل. وقد خاض حروباً حقيقية توصل بها الى تركيا المستقلة
التي نعرف.

إذن فان زعامة مصطفى الوطنية التحريرية لا اصلاحية العلمانية هي عنصر التماسك التقليدي والموروث في الحياة التركية العلمانية. وصحيح ان هناك طبقات وشرائح تركية واسعة قد تغربت او تأوربت من وجوه كثيرة، ولكن لا ينكر ان قطاعات مثلها لا اوسع منها لا تزال بعيدة كل البعد عن ايدولوجية العلمانية كما نعرفها في الغرب.

من هنا صعوبة التغلّب بالاستناد الى وهج الكمالية على التيار الشعبي المؤيد حتى هذه اللحظة لاربكان.

ان أخطر ما يواجه تركيا في الوضع الحاضر ان القوى السياسية فيها تكاد تكون متعادلة. وهذا التوازن كاف للجم اربكان وعدم تركه يتصرف كما لو انه في بلد مسلم لم تدخله العلمانية، ولكن التوازن نفسه يمنع من جهة ثانية الاستمرار في النهج العلماني الذي اختطه مصطفى كمال ويدعمه الجيش، مما يبعد امكانية الجسم السياسي في اي من الاتجاهين.

فهل هذا يدفعنا الى التوقع بان تركيا مقبلة على الوقوع في دوامة التأرجح بين الانقلاب العسكري القادر وحده على تحقيق الاستقرار، والديمقراطية البرلمانية المتخلفة غير القادرة على تحقيق هذا الاستقرار، وان كانت قادرة على جر اصوات الناضحين باتجاه اربكان وما يمثل؟



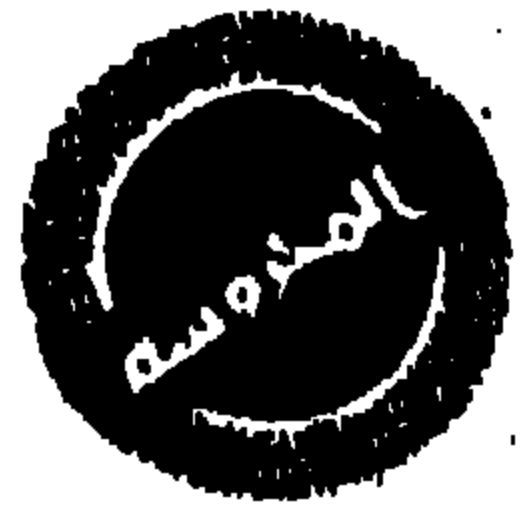
المصدر:

العدد: وادع

التاريخ: ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان كثيراً من دول الشرق دفع عالياً ثمن التآرجح والتداول
والثورات بين الديمقراطية العاجزة والانقلاب العسكري.
فالديمقراطية العاجزة تعطي فرصاً للانقلاب والانقلاب يعطي
حجماً للديمقراطيين لاسقاط اي انقلاب يقوم. وهكذا تتغير الوجه
والاشكال وصيغ الحكم ويبقى البلد حيث هو لا يتقدم الى امام
ولا يحل بشكل جذري اي مشكلة من مشاكل الاوطان.
ان ديميرل يمتدح عن قناعة في اغلب الظن مسيرة الدولة
التركية السياسية حتى الآن. ولكن على فرض صحة هذا الرأي
هل من يضمن انه مستمر؟ ■



المصدر:

٨٥١ - ١٩٩٢

التاريخ: ٨ - أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش التركي يتعهد بعدم الإطاحة بحكومة أربكان مسئول بالأركان: الحكم العسكري غير مقبول داخليا وخارجيا

أنقرة - وكالات الأنباء - تعهد الجيش التركي بعدم استخدام القوة في الإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان الإسلامية وأعلن أنه لا يعتزم حكم البلاد لأن هذا ليس مهمته وأكد الجنرال «شفيق بير» نائب رئيس أركان القوات المسلحة التركية إن حكم تركيا عسكريا لن يلقى قبولا داخليا وخارجيا. وقال إن الجيش التركي لا يريد القيام بدور أكبر من الحياة السياسية بالبلاد بالرغم من إصداره الأوامر للحكومة الحالية التي يرأسها «نجم الدين أربكان» زعيم حزب «الرفاة» الإسلامي بقمع الأنشطة الإسلامية. ونقلت صحيفة «ميليات» اليومية التركية عن الجنرال «شفيق بير» قوله إن الجنرالات العلمانيين لن يذهبوا أبعد من تقديم النصيحة للسلطات المدنية ولن يتورطوا في أي شكل من أشكال التدخل. وتعد هذه التصريحات أوضح تعهد يدلي بها قائد عسكري تركي بهذا المستوى الرفيع ويستبعد فيه تدخل الجيش بشكل مباشر في الحياة السياسية بالبلاد. وذلك بعدما تزايد الحديث مؤخرا عن مدى تورط الجيش في السياسة بتركيا. وكان مجلس الأمن القومي التركي الذي يهتم الجنرالات عليه قد أصدر أوامره لأربكان في فبراير الماضي بضرورة قمع الأنشطة الإسلامية في البلاد.



المصدر: الجريدة العربية

التاريخ: ١٩٩٧ أبريل ١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا: وزيرة الداخلية تطبق تعليمات مجلس الامن القومي

حظر الحجاب على العاملين في الصحة العامة. وكان مجلس الامن القومي الذي يهيمن عليه الجيش أقر توصيات في شباط (فبراير) الماضي للحكومة لمنع التحول التدريجي وإضفاء الطابع الاسلامي على الحياة العامة في تركيا. وأيد اربكان اول رئيس وزراء اسلامي في تركيا الحديثة تدابير الجيش على مضض لكنه لم يبد حماساً لتشديد القيود على التعليم الديني. (رويترا)

القويم»، التوتر مع الشركاء في الائتلاف الحكومي من حزب «الرفاه» بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان. ونشرت صحيفة «يني يوزيل» الليبرالية ان توجيهات اكستر تشمل إغلاق مدارس تحفيظ القرآن ومكاتب الطرق الصوفية غير المرخص لها. وتجيء اوامر اكستر بعد تعليمات أصدرها وزير الصحة يلدريم اقطونا من «الطريق القويم» أيضاً، وتقضي بتطبيق

أصدرت امس وزيرة الداخلية التركية ميرال اكستر اوامرها الى حكام الاقاليم للبدء في التطبيق الفوري للتوصيات التي اقرها مجلس الامن القومي لكبح نشاط الاصوليين. وقال مسؤول في مكتب الوزارة: «بعثت وزيرتنا توجيهات للحكام يتوافق مع قرارات مجلس الامن القومي... ويتطلب التنفيذ الكامل لها بأسرع وقت ممكن». ويتوقع ان يزيد تحرك اكستر، وهي من حزب «الطريق



المصدر:
الهيئة الوطنية

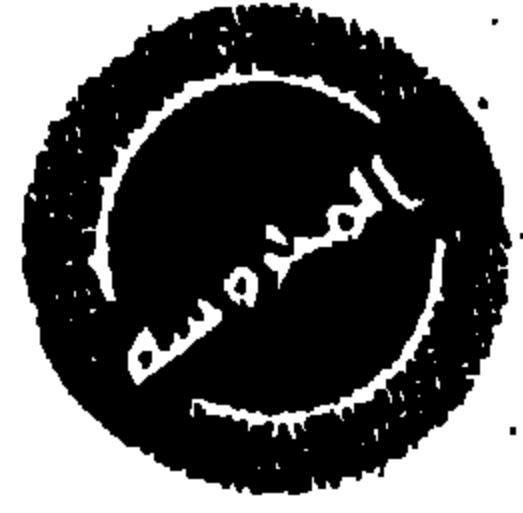
التاريخ:
و - أبريل 1991

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الداخلية التركية تصدر "توجيهات" لتنفيذ أوامر الجيش ضد الاسلاميين

ومكاتب الطرق الصوفية غير المرخص لها ويعتبرها الجيش تربة خصبة للناشطين الاسلاميين. وكان مجلس الامن القومي الذي تهيمن عليه القوات المسلحة العلمانية اصدر اوامره في شباط (فبراير) الى الحكومة بمقاومة التحول التدريجي لاضفاء الطابع الاسلامي على الحياة التركية العامة. وتأتي اوامر اكسندر بعد تعليمات اصدرها يلدرم اقطونا وزير الصحة الذي ينتمي ايضاً الى الجناح العلماني في اذار (مارس) بتطبيق حظر الحجاب وملابس اسلامية اخرى على العاملين في الصحة العامة والمعلق تنفيذه منذ فترة طويلة. وايد اربكان اول رئيس وزراء اسلامي في تركيا الحديثة تدابير الجيش على مضض لكنه لم يجد حماساً لتشديد القيود على التعليم الديني وتلك الخاصة بالإعلام الاسلامي.

■ انقره - رويتر - قال مسؤول في وزارة الداخلية التركية امس الثلاثاء ان وزيرة الداخلية ميرال اكسندر اصدرت اوامرها الى حكام الاقاليم بالبدء في التنفيذ الفوري لحملة يرعاها الجيش ضد الناشطين الاسلاميين. وينتظر ان يزيد تحرك وزيرة الداخلية وهي من الجناح العلماني في الحكومة الائتلافية التوتير مع شركاء الائتلاف الاسلاميين بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. وقال مسؤول في مكتب وزير الداخلية «بعثت وزيرتنا توجيهات (الى الحكام) يتوافق مع قرارات مجلس الامن القومي». واضاف المسؤول «ان (التوجيه) يطلب التنفيذ الكامل للقرارات بأسرع ما يمكن». وذكرت صحيفة «يني يوزيل» الليبرالية ان الامر الذي اصدرته اكسندر يشمل اغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير المرخصة



الإسلام

المصدر:

١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسية ان ينتهكنا في مقالاته ويستبيح
حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية
... ونحن هنا تطبقا للديمقراطية التي
نعيش ازمى عصورها . فنقل الآراء
والانتقادات التي توجه ضد مصر والعالم
العربي والاسلامي . ولكننا نحفظ
لانفسنا بالحق في التعليق عليها
وتفنيدها . ومن يقضب عنه ان يفهم
الديمقراطية اولا

ننهمر علينا طلقات المفرضين
اصحاب النوايا السيئة ضد مصر .
فلانملك ان نرد عليهم متعللين بان حرية
الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل
الاجنبي والمعلق وكاتب التحليلات



تانسو تشيللر امرأة بالف وجه

تجيد ركوب أمواج السياسة المتلاطمة ضد الإسلام !

تانسو تشيللر لائحة رئيس وزراء تركيا طلبت من حكام الولايات التركية كبح الأنشطة الإسلامية وتطبيق قوانين
العلمانية بكل صرامة على حد طلب المؤسسة العسكرية ...

المسلم :

الذين يتصوران وهما ان مصلحة
تركيا في اللحاق بقطار السدول
الغربية المتقدمة تكنولوجيا ، شكلا
ومضمونا . ومع ذلك لم يتحقق
لتركيا لا هذا ولاذاك . مع ذلك ايضا
لم يتعلم السياسيون الاتراك الدرس
بعد .. فتظهر امرأة مثل تشيللر الف
وجه تغازل بهم الجميع دفعة واحدة
وفي فترات زمنية متقاربة للغاية .

مبادئ تشيللر جبهة وذهابا دون
وضع لادنى اعتبار كون تركيا بلدا
اغلبية الساحقة مسلمة .
ان بعد مرور مايقرب من ثلاثة
اربعاء قرن على بدء تطبيق
العلمانية في تركيا لم يتغير وجهها
الاسلامي . ومازال الشعب التركي
مستمسكاً بديانته الإسلامية لكن هذا
لايجب السياسة والجيش هناك

اثبتت تانسو تشيللر بالفعل انها
سياسية محترفة تجيد ركوب
الامواج السياسية المتلاطمة
والاستفادة منها على طول الخط
فهى سياسية اسلامية حين يرتفع
المد الشعبى الاسلامى فى تركيا .
وهى مناوئة اسلامية حين يغمز
الجيش القوة الحقيقية فى تركيا
بعينه !.. وبين هذا وذاك تتأرجح



المصدر:
.....

التاريخ:
..... ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس وزراء تركيا يواجه أزمة بسبب حديث منسوب إليه الصحفي يعترف بوجود أخطاء في الترجمة نسبت إلى أركان عالم يله

كتب محمد القدوسي:

بعد أن طلب القضاء التركي من السلطات المصرية توضيحات حول تصريحات منسوبة إلى نجم الدين أريكان أدلى بها لـ«علي عليه» أحد مراسلي صحيفة «الأنباء» الكويتية في القاهرة، أصدر «علي عليه» بياناً أكد فيه أن خطأ في الترجمة قد حدث، وأن «أريكان» لم يهاجم أو ينتقد أو يسيء إلى النظام العلماني في تركيا أو إلى مصطفى كمال أتاتورك.

اتصلت «الشعب» بـ«علي عليه» طالبة توضيح ما حدث، فقال: أثناء زيارة د. نجم الدين أريكان إلى القاهرة في أواخر ١٩٩٣، عقدت ندوة في الجامع الأزهر التي فيها د. أريكان كلمة، وطلبت منه إجراء حوار تطوع أحد الطلاب الأتراك الذين تصادف وجودهم في ساحة الأزهر بترجمته، ثم

نشر الحوار في ملحق «الإيمان» التابع لجريدة «الأنباء» الكويتية في العدد ٦٣٤١ الصادر بتاريخ ٣١ من ديسمبر ١٩٩٣، وتضمن الحوار المنشور انتقادات للعلمانية وأتاتورك اتضح فيما بعد أنها لم ترد على لسان «أريكان» وأن الطالب التركي تعتمد دسها في الحوار.

وبعد نشر الموضوع بالصحيفة المشار إليها اعترض حزب الرفاه على ما جاء في الحوار من إساءة للنظام العلماني وأتاتورك، وطالب الجريدة بنشر تصحيح.

أضف على عليه: وبناء على هذا الموقف عرضت الشريط المسجل للحوار على د. محمد حرب - رئيس مركز دراسات العالم التركي وأستاذ الدراسات التركية في جامعة عين شمس - للمقارنة بين النص المنشور والحوار، كما جاء على

شريط التسجيل، وتبين أن ما قاله د. نجم الدين أريكان في الحوار المسجل لم يتضمن أي إساءة أو انتقاد أو هجوم على النظام العلماني في تركيا، كما لم يتضمن أي إساءة لمؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.

كما اتصلت «الشعب» بالدكتور «محمد حرب» الذي أكد أن ما ورد بالحديث المنشور بجريدة «الأنباء» كان محض ترجمة خاطئة.. وأن إجابات د. نجم الدين أريكان كما استمع إليها مسجلة على الشريط لم تتضمن أي إشارة يمكن تفسيرها - من قريب أو من بعيد - باعتبارها إساءة إلى النظام العلماني أو إلى أتاتورك.

جدير بالذكر أن الواقعة حدثت عام ١٩٩٣ أي قبل أن يتولى د. نجم الدين أريكان رئاسة الوزراء في تركيا بثلاث سنوات!



المصدر:
.....

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٧
..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا: صراع الاصولية والعلمانية ينعكس على مشاريع التعاون مع ايران

وشمل الاتفاق الذي يعتبر اكبر اتفاق من نوعه لتركيا في مجال استيراد الغاز، وأكبر وأول اتفاق من نوعه لتصدير الغاز الإيراني إلى الخارج، بت الاجراءات الخاصة بتنفيذه، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بخطوط النقل، ومصنع المعالجة، وطريقة التمويل.

وطبقا لما اشتمل عليه الاتفاق، فقد تعهدت ايران تنفيذ الجزء الخاص من خط الانابيب ضمن اراضيها فيما يتولى الجانب التركي المهمة نفسها داخل حدوده الاقليمية انطلاقا من الحدود مع ايران.

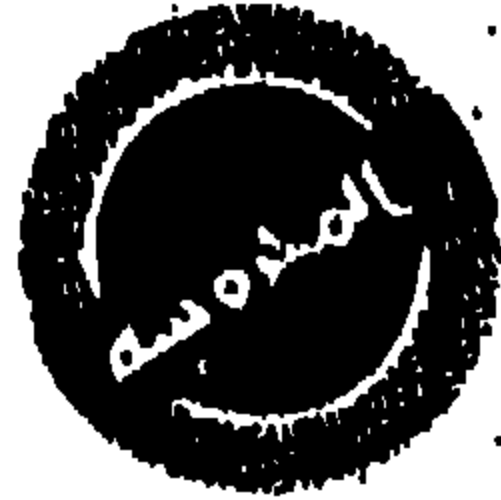
كما اشتمل على قيام شركة مختلطة من الجانبين تولى ادارة مصنع المعالجة والنقل والتسويق، الى جانب الشركة الايرانية التي ستقوى اعمال الانتاج الخاصة بالمشروع لتوفير احتياجاته التي تقدر بحوالي ١٠ ملايين طن سنوياً.

ومن الاتفاقات التي نجح اربكان ايضاً في ابرامها مع الجانب الإيراني، الاتفاق الخاص بإنشاء خط سكك الحديد الذي سيربط بين مدينة تبريز الإيرانية ومدينة فان التركية، الى الجانب الشرقي من بحيرة فان، ليلتقي شبكة سكك الحديد التركية عبر انقره واسطنبول.

من غير الواضح حتى الآن المدى الذي يمكن ان يصل اليه التدهور في العلاقات التركية - الإيرانية، على ضوء تبادل الاتهامات، والاجراءات التي التزم رئيس الحكومة نجم الدين اربكان تنفيذها ضد المد الاصولي تنفيذاً لمطالب الجيش، وتحت ضغط الاحزاب المناوئة.

ومع انه من الاكيد ان ثمة رغبة واضحة لدى كبار المسؤولين في انقره وطهران بإبقاء التدهور عند حدود مقبولة، وهو ما عكسته زيارة وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي لأنقرة اخيراً، ثم التصريحات التي اطلقها كبار المسؤولين الأتراك، اجمعت على حرص القيادة التركية على إنجاح علاقات حسن الجوار مع ايران، إلا ان جهات تركية بدأت تطرح علامات استفهام حول مستقبل العلاقات مع طهران، ومصير اتفاقات التعاون الاقتصادي والتجاري التي تم التوقيع عليها العام الماضي، خصوصاً في مواجهة الانتقادات الخارجية لهذه الاتفاقات، وبرزها من الولايات المتحدة.

ومن ابرز الاتفاقات التي نجح اربكان في ابرامها اثناء زيارته لطهران في شهر آب (أغسطس) الماضي، وبرفقته وفد اقتصادي ضم ١٠٢ رجل اعمال، اتفاق الغاز مع ايران بقيمة اجمالية بلغت ٢٠ مليار دولار، على مدى السنوات الـ ٢٢ المقبلة.



المصدر:

التاريخ: ١٣ أبريل ١٩٩٧
 للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتكمن أهمية الخط، وفق المسؤولين الإيرانيين والأتراك، في أنه سيوفر مجالاً واسعاً لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، الذي تأثر في السنوات الماضية بالقيود التي فرضتها إيران على حركة الاستيراد نتيجة مصاعب السيولة التي تعاني منها، وشح مصادر النقد الأجنبي، لكنه يحمل فرصاً واسعة للنمو مستقبلاً، على ضوء استعادة طهران قدراتها المالية، إلى جانب ضخامة السوق الإيرانية التي يصل حجمها إلى حوالي ٦٠ مليون مستهلك، وهو حجم مماثل تقريباً لحجم السوق التركية، ما يوفر فرصاً كبيرة للصادرات الإيرانية إلى الخارج.

الآن أن الممثلين يرون في مشروع الخط مؤشرات إلى طموح إيراني أبعد مدى، يتمثل في أن ربط خط تبريز بشبكة الخطوط التركية إلى أنقرة واسطنبول يعني أن طهران تسعى فعلياً إلى الاستفادة من هذه الفرصة لفتح الباب أمام صادراتها إلى أسواق أوروبا الشرقية، مع ما يمكن أن توفره هذه الأسواق من فرصة واسعة للنمو في السنوات المقبلة، خصوصاً في أعقاب برنامج الإصلاح الشرائية فيها، في أعقاب سنوات بهدف التحول إلى اقتصاد السوق.

وكان من المقرر أن تقوم مراكب تعبر بحيرة فان بنقل السلع التي تحملها القطارات من مدينة تبريز إلى خط سكك الحديد انطلاقاً من أنقرة واسطنبول.

وكانت طهران وأنقرة باشرتا قبل فترة مفاوضات جديّة للتعاون في مجال شبكات الربط الكهربائي، ووفق ما يقوله وزير المواصلات الإيراني أكبر توركان، فإن طهران أبدت استعداداً جدياً لتزويد أنقرة بما تحتاجه من الطاقة الكهربائية التي تنتجها المحطات الكهرومائية الإيرانية لتغطية الزيادة المتوقعة في الطلب، خصوصاً في فترات الذروة، عن طريق استغلال فائض الإنتاج الإيراني في هذا المجال.

ويعتبر مشروع اتفاق الربط الكهربائي حيويًا، خصوصاً بالنسبة إلى تركيا التي يتوقع أن تعاني من نقص في إنتاج الطاقة في خلال السنوات المقبلة، نتيجة النمو الواسع في الطلب، وتوقع تأخر تنفيذ مشاريع التوليد التي تدرسها حالياً، وأبرزها مشروع التوليد بواسطة المفاعلات النووية في كل من سينوب على البحر الأسود، وفي منطقة أكوي القريبة من ميناء مرسين على البحر الأبيض

المتوسط. وحسب التقديرات، فإن العمل في المحطتين النووييتين اللتين ستنشجان حوالي ٢٠٠٠ ميغاواط، ربما تأخر إلى العام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ حداً أدنى، في الوقت الذي تشير التقديرات الحالية إلى أن الطلب على الكهرباء في تركيا سيرتفع في العام ٢٠٢٠ إلى ٦٠ ألف ميغاواط، وهو رقم يمثل ٢ أضعاف حجم الإنتاج الحالي.

ومن الاتفاقات التي أبرمتها أنقرة وطهران أخيراً والتي يتوقع أن تكون عرضة للتأثر بالتدهور الحاصل في العلاقات بين الجانبين، الاتفاق الخاص الذي ستسمح تركيا بموجب لايوان باستخدام ميناء طرابزون على البحر الأسود كقاعدة لإعادة التصدير إلى الأسواق الخارجية.

قد لا يكون مشروع «طريق الحرير» الذي تشكل تركيا نهايته إلى جنوب أوروبا عبر مدينة إسطنبول، وإلى الشرق الأوسط عبر أنقرة، علماً أنه يمتد شرقاً حتى الصين مروراً بالجمهورية الجديدة في الاتحاد السوفياتي السابق إلى إيران، ومنها إلى تركيا، مطروحاً للنقاش في الوقت الحاضر، على اعتبار أن امتداداته تتجاوز مسألة العلاقة بين أنقرة وطهران، ألا أنه من الأكيد، وفق الخبراء الأتراك أن يؤدي التدهور بين العاصمتين إلى عرقلة انسياب السلع والبضائع على خطوطه.

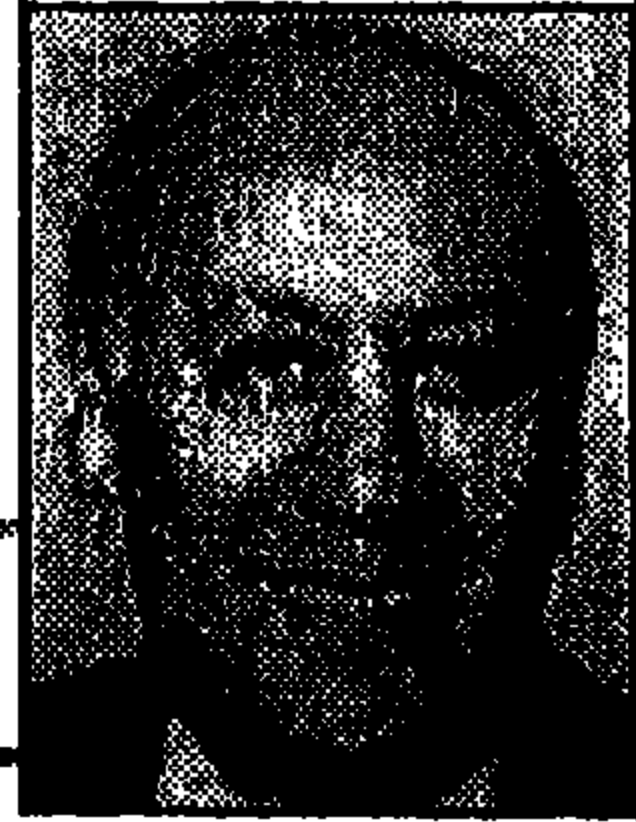
لكن الآن لا تتوافر إشارات إلى أن تركيا وإيران قررتا المضي في الخلاف إلى نهايته، والأصح أنهما تسعيان لحصر الحريق ضمن حدود معينة، لكن ما هو ثابت أن مراكز القوى لدى البلدين قررت عدم التنازل، إذا ما أخذ الكلام الرسمي الإيراني عن ضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والعناء لأميركا في الاعتبار، في مقابل الإجراءات التي ألزم الجيش التركي حكومته بتطبيقها، وفي طليعتها حماية العلمانية في تركيا، ولو على حساب العلاقات مع دول مؤثرة، بما في ذلك إيران ■



المصدر:
العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
١١ أبريل ١٩٩٧

صباح من دمشق



**الجيش في
تركيا يرفض..!**

د. سامي هاشم

بعد طول انتظار وكفاح مستميت وجد الاسلاميون في تركيا انفسهم في مأزق، لقد ظلوا عقودا يحكموا خلالها الحصار حول قلعة الجمهورية التركية منذ بداية حكم اتاتورك بعد الحرب العالمية الاولى وهي في ايدي العلمانيين.. إلا انهم وبعد ان أصبحوا داخل القلعة - اكتشفوا ان اركان الدولة تنهار من حولهم..

إن من أسوأ الأمور بالنسبة لرئيس الوزراء نجم الدين أربكان وحزب الرفاه الاسلامي الذي يركز على توجهات اسلامية ان الشعور بالابتهاج بوصولهم إلى السلطة في الصيف الماضي، قد تحول إلى شعور بالمرارة حيث إن كل خطوه له تنبئ مناقشتها مع جنرالات غاضبين مازالوا يتحكمون في حماية القلعة.. وباختصار فإن المنطق يقول إن حزب الرفاه ربما يكون قد قاد الائتلاف إلى السلطة لكن الواقع يؤكد أنه بعيدا عن تولى السلطة الحقيقية.. والاعتقاد السائد بأن ما يحدث هو صراع بين القديم الذي يسير طبقا للطريقة الغربية وبين التقاليد الاسلامية النابعة من الشرق والتي ظل الحزب يكافح من أجل تطبيقها..

ومنذ أن تقلد أربكان منصبه، والصراع محتدم بينه وبين الجنرالات الذين بيدهم مصير البلاد طبقا لنصوص الدستور.. وأحيانا ينسى أربكان هذه الحقيقة ويبتعد عن الواقع، ليجد نفسه في صدام مع رجال المؤسسة العسكرية.. وعلى سبيل المثال فإن نجم الدين أربكان قد اعتقد أن شهر رمضان الكريم، شهر الصيام الذي انقضى مؤخرا يمكن أن يكون شهرا مناسبا لجعل تركيا أكثر ورعا إلى حد ما.. لكنه في الواقع ارتكب خطأ فادحا لأنه يتناسى جنرالات بلاده، فقد اكتشف أنه حتى المحاولة المعتدلة المشروعة من قبل حزبه «حزب الرفاه» لاضفاء مزيد من الدين على الحياة العامة إلا أنها أدت إلى إثارة استعراض للقوة من قبل الجيش.. ونسرد هذه القصة التي كانت البداية.. ففي أول فبراير الماضي وافق عمدة مدينة سينكان المنتمي لحزب الرفاه وهي مدينة صغيرة تقع بالقرب من العاصمة انقر على دعوة سفير إيران لدى تركيا لحفل كان هدفه ان يبدأ الاتراك الحياة في ظل احكام الشريعة الاسلامية.. وزاد على ذلك أنه بعد يومين وعلى مرأى من كاميرات التلفزيون قام واحد من حرسه بضرب صحفي كان يغطي مظاهرة ضد الاصوليين بعدها مباشرة ارتفع التوتر بين الاسلاميين والعلمانيين ووجد أهل المدينة امامهم ثلاثين دبابة وعددا من العربات المصفحة أزجعت مواطني مدينة سينكان من نومهم في صباح يوم الرابع من شهر فبراير وفي نفس اليوم تم القاء القبض على عمدة مدينة سينكان بتهمة خرق دستور تركيا..



المصدر:

العالم اليوم

التاريخ: ٢٠١٧ ميلادي ١٤٣٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

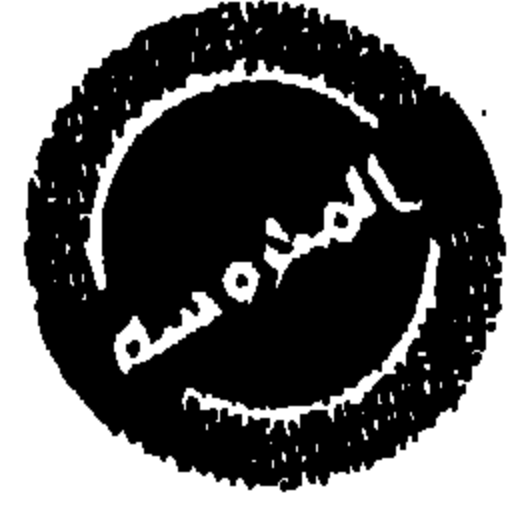
ومن المحتمل أن تتم محاكمته امام محكمة خاصة وهي المكان الذي غالبا ما يتم فيه محاسبة الاكراد الذين يدعون إلى الانفصال.. ويقول أحد كبار الضباط تعليقا على تواجد الدبابات في المدينة بأن الامر لا يعدو أكثر من مجرد مناورات روتينية، إلا أن ذلك لا يبدو كذلك بالنسبة لالاتراك الذين يتذكرون التدخلات العسكرية الثلاثة منذ عام ١٩٦٠ بما في ذلك الانقلاب الذي أدى إلى اعدام رئيس الوزراء، هذا وبتأييد من المحاكم وحزب الطريق القديم (الشريك الاصغر في ائتلاف اربكان) يبدو أن الجيش قد قرر أخيرا أن الامر يتطلب تذكير الاتراك بأنه الحارس الرئيسي للميراث العلماني لكمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.. وقضى منذ البداية على الافكار البعيدة عن الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية قبل أن يتطلع الشعب إلى مزيد منها!

وكان اربكان قد وافق فيما يبدو على تنفيذ بعض المظاهر الرمضانية من بينها بناء مسجد ضخم بأموال خاصة غير حكومية في ميدان «تقسيم العالي» في مدينة استنبول وهو مكان تقع فيه دار الأوبرا في تركيا، وسمح للعاملات في القطاع الحكومي بارتداء الحجاب أثناء العمل وعلى اثر ذلك فوجيء رئيس الوزراء بأن الجنرالات وبعضا من وزراء حزب الطريق القويم يطالبونه بالغاء ذلك الاقتراح واسقاطه على الفور..

والحقيقة ان اربكان ومنذ جاء إلى السلطة في الصيف الماضي وهو يحاول أن يرضى كلا من الاتراك العلمانيين والذين ينادون بتطبيق الشريعة الاسلامية، ولكنه اكتشف أن ذلك هو المستحيل لأن تطبيق ذلك الأمر ولو بصورة بسيطة يعني التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية والعودة للعيش في ظل الدكتاتورية..

إن لدى رئيس الوزراء اربكان حيزا ضيقا للمناورة مع منع مؤيدية قدرا من الشعور بالارتياح ويحاول دفع المسلمين إلى الوظائف المدنية الأعلى، بيد أن الوزارات التي يجدونها أكثر أهمية مثل التعليم والدفاع تقع في أيدي وزراء حزب الطريق القويم.

إن المراقبين للأوضاع السياسية في تركيا، يعتقدون ان الطريق مازال طويلا أمام حكومة تتبع النهج الاسلامي في دولة تقع جغرافيا على حافة أوروبا التي لن تسمح بذلك.



المصدر:

الكافة: ٢٢ نيسان

التاريخ: ٥ نيسان ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة التركية تقيل الموظفين الإسلاميين

أعلنت وكالة «الأناضول» التركية أن حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان أمرت بإقالة الموظفين الإسلاميين من الوظائف العامة. وأضافت أن وزيرة الداخلية ميرال أكسنيير طلبت خلال اجتماع في أنقرة، من محافظي ٨٠ محافظة تركية أن «يقال من الوظائف العامة كل من يشارك في نشاطات دينية تخريبية».

وهذه هي المرة الأولى التي تنوي فيها الحكومة التركية وضع خطة للتصفية الحركات الدينية المتطرفة. وقد يدعى الجيش إلى التدخل في إطار هذه الخطة.

(ا.ف.ب)



المصدر: الحياة اللبنانية

١٥ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

قرار اتخذ في غياب اربكان الموجود في الحج

وزيرة الداخلية التركية تقيل الموظفين الاسلاميين في ٨٠ محافظة

قولها للمحافظين ان «العلمانية هي اللحمية التي تبقي مجتمعنا في سلام».

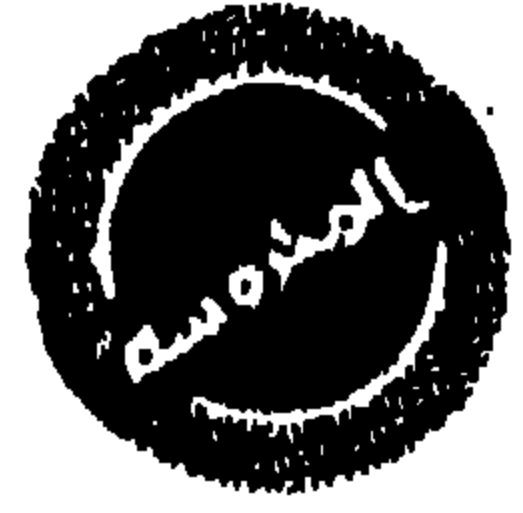
ويذكر ان اربكان (٧١ عاما) توجه امس برفقة ٢٥ شخصا من اقربائه واصدقائه الى المملكة العربية السعودية لاداء فريضة الحج للمرة الرابعة والعشرين في حياته وللمرة الاولى كرئيس للوزراء. ولم تستبعد مصادر مطلعة في انقرة ان يكون اعلان اكسينر هذا الاجراء تم بمعرفة اربكان ولكن في غياب، عن البلاد

في انقرة، من محافظي ٨٠ محافظة «إقالة كل من يشارك في نشاطات دينية تخريبية من الوظائف العامة».

وهذه هي المرة الاولى التي تضع الحكومة التركية خطة لتصفية من يشتبه بانتمائهم الى حركات دينية متطرفة. وقد يدعى الجيش الى التدخل في إطار هذه الخطة. كذلك طلبت الوزارة من المحافظين اقفال المدارس الدينية («إمام خطيب» لحفظ القرآن) غير القانونية التي «تحاول فرض ايديولوجيتها باسم الاسلام». ونقلت الوكالة التركية عن اكسينر

□ القاهرة - من حازم منير:
□ انقرة - «الحياة»:

■ في غياب زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) عن تركيا، امرت الحكومة الائتلافية التي يرأسها نجم الدين اربكان بإقالة الاسلاميين الاصوليين من وظائف الدولة. وترك، إعلان هذا الإجراء لوزارة الداخلية ميرال اكسينر التي تنمي الى حزب الطريق الصحيح (الشريك العلماني في الحكومة). وأفادت وكالة «الاناضول» شبه الرسمية للأنباء ان اكسينر طلبت، خلال اجتماع



المصدر: الحياة الصحفية

٥ أبريل ١٩٩٢

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«ربما في إطار صيغة لانقاذ ماء الوجه».
وحذرت اكسينر المحافظين من محاولات الاسلاميين التغلغل في
اجهزة الدولة وطالبتهم بإظهار يقظة مضاعفة في هذا المجال وبالتحديد
الضارب بقانون الزى العلماني وهو جزء من مطالب الجيش التي طرحها
عبر مجلس الامن القومي في اجتماعه في شباط (فبراير) الماضي.
وفي تطور يتعلق باتهامات وجهت الى اربكان بأنه اهان، في مقابلة
صحافية اجريت في القاهرة قبل ثلاثة اعوام مؤسس الجمهورية التركية
مصطفى كمال اتاتورك، ارسل الصحافي المصري علي عليوة، الذي كان
اجرى المقابلة لصحيفة كويتية، بيانا الى السفارة التركية نفى فيه
التهمة عن اربكان. وقال عليوة لـ «الحياة» ان اربكان لم يتطرق في
حديثه الى اتاتورك ولم يوجه دعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية في
تركيا كما لم يسع الى إلغاء العلمانية في حال وصل الى السلطة.



المصدر:: **المصدر:: المصداق**

التاريخ:: **١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشيللر تطالب حكام المقاطعات بتشديد القيود على الاسلاميين

واصلت الحكومة التركية حملتها للحد من نشاطات الاسلاميين مع مطالبة نائبة رئيس الوزراء التركي تانسو تشيللر حكام المقاطعات بتشديد القوانين العلمانية تلبية لمطالب الجيش. ونقلت وكالة «الاناضول» التركية عن تشيللر قولها خلال اجتماع مع العشرات من حكام المقاطعات «اود ان اطلب منكم شخصياً انهاء بعض الانتهاكات في بلادنا وتطبيق القوانين بعناية كما تناولها مجلس الامن القومي».

وطالبت المجلس الذي يهيمن عليه الجيش ذي الاتجاه العلماني رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان في شباط (فبراير) الماضي بالتصدي للمد الاسلامي في الحياة العامة التركية.

وطالبت تشيللر حكام المقاطعات الذين يتمتعون بسلطات امنية واسعة بتعزيز القوانين. وقالت «اريدكم الاتنسوا ان الاصولية مشكلة هامة».

وكانت وزيرة الداخلية التركية ميرال اكستير، وهي عضو في حزب تشيللر «الطريق القويم» امرت حكام المقاطعات، ايضاً، بتطبيق الاجراءات التي اصدرها مجلس الامن القومي، والتي تشمل خصوصاً تشديد الحظر على أنشطة الطرق الصوفية ومنععاملات في الحكومة من ارتداء الحجاب.

(رويتر)



المصدر: المجلد الثاني، العدد ١٢٢٩

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: م أبريل ١٩٩٧

الائتلاف التركي يجتاز مشكلة تنفيذ قرارات الجيش

في ما بعد، توضح ان الصورة هي غير ما جرى تقديمه. فاريكان تعامل بروية ومسؤولية مع القرارات العلمانية. وحاول ان ينيط تنفيذها، الا اقل ما يمكن، على الائتلاف القائم. كما ان الجيش من جانبه تعامل بمسؤولية، وأكد ان قصده من سن تلك القرارات ليس احراج اريكان واضعاف موقفه او اخراجه من الحكم، بقدر ما هو الحد من نمو الاصولية مع الابقاء على قدر كاف من هامش الحرية للاسلام السياسي المتمثل في حزب الرفاه الحاكم. وكان آخر الأدلة في ذلك الخصوص تزامن تطبيق القرارات من قبل الحكومة مع خروج اريكان لاداء فرائض الحج. فمثل هذا التزام تلميح واضح الى موافقة رئيس الحكومة على القرارات. وهو في الوقت عينه تلميح الى رغبته في عدم اناطة مسؤولية التنفيذ به شخصياً نظراً الى الحساسية التي يمكن ان تتولد عن مثل تلك الخطوة.

وما يمكن للمراقب ان يستخلصه من كل تلك التطورات ان الجيش التركي أصبح يهيمه استمرار تجربة الائتلاف بين العلمانيين والاسلاميين من دون عقد وازمات. ويهيمه ان لا تنتهي الأوضاع الى اعادة زج المجتمع السياسي التركي في دوامة الانقلابات العسكرية. كذلك يهيمه ان يبقى على مسافة واضحة من السياسة، خاصة وان التطورات العالمية والإقليمية والداخلية لم تعد تقبل باندوار عسكرية مباشرة في توجيه السياسة التركية. وفي كل ذلك، يمكن القول ان النصائح الاميركية كان لها دور في اقناع العسكريين والعلمانيين بضرورة الثاني في التعامل مع ظاهرة الاسلام السياسي في المجتمع التركي وعدم دفعها الى مواقع التصادم والعنف. لكن ما يجب ملاحظته ان الزعيمة العلمانية تانسو تشيلر، الشريكة في الائتلاف، لعبت أيضاً دوراً مسؤولاً.

فتشيرلر، ان لم يكن العلمانيون، أصبحت تعرف ان الاصولية والتطرف ظاهرة قديمة في المجتمع التركي تعود على الأقل الى بدايات نشوء الدولة التركية الحديثة. وأصبحت تعرف ان هناك بوناً شاسعاً يجب ملاحظته بين الاسلام السياسي الذي يمثل اريكان، والاصولية المتطرفة التي تمثلها منظمات متطرفة من قبيل منظمة اتباع جمال الدين قبلان التي تدعو للاحتذاء بنموذج الثورة الايرانية و«حزب الله» التركي و«جبهة التحرير الاسلامية» التي تنتهج العنف والارهاب. وهي فوق كل ذلك، تعرف ان قطع طرق النمو والاستفحال امام الاصولية لا يمكن ان تمر

في السادس والعشرين من الشهر الجاري، اي بعد اربعة أيام على عودة رئيس الوزراء التركي نجم الدين اريكان من تاديبته فريضة الحج، يعقد «مجلس الامن القومي التركي» اجتماعه الدوري لمناقشة ما تم انجازه من توصيات (او قرارات) كان اتخذها في اجتماعه السابق في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي. وكان جلّ تلك القرارات متعلقاً بالحد من نمو الاصولية والمظاهر الدينية في المجتمع التركي.

كتب سامي شورش:

من المعروف ان مجلس الامن القومي التركي اتخذ قراراته المتشددة ضد الاصوليين بعد تعقيدات سياسية نجمت عن لقاء السفير الايراني محمد رضا باقري كلمة تحريضية في اجتماع اسلامي نظمه رئيس بلدية من حزب الرفاه في احدى ضواحي انقرة، دعا فيها الى تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا. ورغم ان القرارات لم تشر صراحة الى كلمة السفير الايراني، الا ان تلك الخطوة الايرانية غير الحكيمة كانت كافية، على ما يبدو، لتنبيه الاتراك الى الخطورة التي أصبحت عليها الحركة الاصولية في بلادهم. وهذا حمل المجلس المؤلف اصلاً من كبار ضباط الجيش على مطالبة رئيس الوزراء نجم الدين اريكان بضرورة تنفيذ القرارات المتخذة في حدود شهرين، ينتهي امدهما مع الاجتماع المقبل للمجلس.

والواقع ان المطالبة حشرت اريكان في زاوية ضيقة من الاحراج السياسي خاصة وان انخراطه الشخصي في التنفيذ كان يعني وضعه في مواجهة قواعده أولاً، وفي مواجهة الحركة الاسلامية والفرق الصوفية والتجمعات الدينية الاوسع في المجتمع التركي.

وتوقع في حينه الكثيرون ان تتمخض قرارات الجيش ومجلس الامن القومي عن نزاعات حادة مع حزب الرفاه، ما يمكن ان يؤدي في النهاية الى اضطراب المؤسسة العسكرية الى اقدام على انقلاب عسكري يطيح الائتلاف الحاكم. وما عزز تلك التوقعات ان اريكان تباطأ في تنفيذ القرارات، خاصة المتعلقة منها باغلاق معاهد القرآن ودمج مرحلتي التعليم الازمائي لتضييق الفرصة امام الطلاب للانتماء الى تلك المعاهد.



المصدر: المجلد الثاني

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ أبريل ١٩٩٧

عبر منع الاسلام السياسي، بل لا بد من ضمان
تحالف وثيق مع قوى الاسلام المعتدل لمواجهة
دعاة العنف والاصولية. والاهم انها أصبحت
تعرف ان حلفاء تركيا من الدول الغربية لا
يمانعون في مشاركة الاسلاميين في اطر الحكم
عبر القانون والديموقراطية. بل تعتقد ان ظاهرة
الاسلام السياسي في مجتمع تقلد لاربعة قرون
مقاليد القيادة الاسلامية، تشكل جزءاً أساسياً من
كيان المجتمع، معتبرة ان الطريقة الانجع لقطع
الطريق على نمو الاصولية هي في اقدام الدولة
على الانفتاح وانتهاج سياسات اصلاح
الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، اضافة الى
نبذ اساليب الاستئصال والاقتلاع القسري.
من هنا تحاول تشييلر تنويع تحالفها مع
الاسلاميين بالنجاح. ودافعها في ذلك ليس فقط
نيل مكاسب حزبية، كما يجري تصوير الحال من
قبل بعض المراقبين، بل دافعها الأساسي هو
اعادة صياغة التجربة الديموقراطية التركية وفق
نمط جديد يتسع فيه المجال لمشاركة تنويعات
دينية وثقافية اخرى الى جانب العلمانيين في
الحكم. والأرجح انها نجحت في اقناع الجيش
بمفاهيمها.
والدليل ان مجلس الامن القومي المؤلف أصلاً
من كبار ضباط الجيش، يلح على تنفيذ الخطوات
والقرارات المتعلقة بتطويق الاصولية والتطرف
في تركيا، لكن يحسب في الوقت عينه عدم احراج
أربكان أو الاضرار بمشاركته في الائتلاف القائم.
ولا ادل على ذلك من موافقة الجيش على تنفيذ
القرارات في فترة غيابه عن البلاد.

سامي شورش



المصدر:
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
.....

تصريحات تبناها وزراء علمانيون فجرت أزمة جديدة في تركيا

نائب أربكان يهدد بمقاضاة جنرال حذر من تجربة اسلاميي الجزائر

□ انقرة - «الحياة»:

■ فجرت تصريحات ادلى بها جنرال تركي بارز أزمة جديدة في تركيا بين الجيش وحزب «الرفاه» (الاسلامي) الذي يرأس زعيمه نجم الدين أربكان الائتلاف الحاكم، وتوترت علاقاته مع المؤسسة العسكرية منذ وجه الجنرالات تحذيراً في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) الماضي الى الحكومة داعين اياها الى التمسك بنشاطات الاسلاميين. وهاجم وزير الدولة التركي نائب رئيس حزب الرفاه عبدالله غيول امس الجنرال وهدد بمقاضاته. وكان الجنرال عثمان اوزبك قائد قوات الدرك في منطقة

ارضروم (شرق)، المكلفة مواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني حذر اول من امس حزب «الرفاه» من الاساءة الى الديمقراطية وانتقد أربكان لادائه فريضة الحج. وقال خلال اجتماع عام في ارتفين (شمال شرقي ارخروم) ان «الاسلاميين يحاولون، باستغلالهم الديمقراطية، السيطرة على الحكم بالقمع وحتى بقطع الرؤوس على غرار ما يحصل في الجزائر». و اضاف: «حاربت (المقاتلين الاكراد) ١٣ سنة واستطيع محاربتهم (الاسلاميين) ايضا».

ورد ناطقون باسم حزب «الرفاه» بعنف على تصريحات الجنرال التركي، بينما ايدتها الاحزاب العلمانية المعارضة. وقال

وزير الدولة عبدالله غيول (نائب رئيس حزب الرفاه): «لقد ارتكب (الجنرال اوزبك) جرماً. لا يمكن لعضو في الجيش ان يعبر عن ارائه بهذه الطريقة وهو يرتدي بزمته العسكرية. سنفعل ما هو ضروري في اطار القوانين». ودعا نواب من حزب «الرفاه» الجنرال اوزبك الى «خلع بزمته العسكرية وخوض معترك السياسة حيث سيتلقى رداً ملائماً من الشعب». واتهموه بأنه «تجاوز بتصريحاته حدود وظيفته». لكن وزير الصحة يلدرم اکتوناي الذي ينتمي الى حزب «الطريق الصحيح» (زعامة نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية



المصدر:
الجمهورية العربية السورية

التاريخ:
١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تانسو تشيلير (الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، اعتبر أن «تصريحات أوزبك تعني أن صبر المدنيين والعسكريين يكاد ينقذ» معروف أن اكلونا اتخذ في الأشهر الأخيرة موقفا متشددا من حزب «الرفاد» ودعا غير مرة إلى فك ائتلاف حزبه معه كذلك أعلن زعيم حزب «الشعب الجمهوري» (٤٩ مقعداً في البرلمان) دنيز بايكال تأييده لتصريحات الجنرال أوزبك وقال: «طالما استمرت هذه الحكومة في الحكم فإن أزمات من هذا النوع ستتوالى» وكانت وزيرة الداخلية ميريل اكسينر (من حزب الطريق الصحيح) دعت الأسبوع الماضي، في غياب أربكان، حكام ٨٠ محافظة إلى اجتماع في أنقرة، وأمرتهم بأقالة الإسلاميين من وظائفهم في الدولة، معتبرة أن بقاءهم في مناصبهم يضر الأمن القومي للبلاد. وكشفت رسائل التهينة التي وجهها الزعماء الأتراك إلى مواطنيهم

بمناسبة عيد الأضحى، مجدداً تناقضات في رؤيتهم لدور البلاد ومستقبلها. إذ شدد الرئيس سليمان ديميريل على أن «مبادئ الجمهورية والديموقراطية والإسلام والعلمانية لا يناقض بعضها بعضاً، بل العكس هي تعمل معاً منذ ٧٣ سنة. ولا سبب اليوم يدعو إلى هدم هذا الانسجام».

لكن أربكان ربط في رسالته بين تركيا وماضيها العثماني مشدداً على تعزيز الأخوة الإسلامية. وقال أن تركيا تمر بمرحلة انتقالية مهمة ومن شأن ذلك أن يرفعها «مجدداً إلى مصاف قوة عظمى». وأضاف: «حكومتنا عازمة على حشد ثروات طبيعية لا نظير لها في بلادنا وقدراتها الاقتصادية الضخمة لجعل تركيا الدولة الأكثر تطوراً في العالم». وركزت تشيلير في رسالتها على التطور الاقتصادي أيضاً، لكنها أكدت تمسكها بالمبادئ الديمقراطية والعلمانية. واعتبرت أن «تركيا من حقها أن تفخر بأنها الدولة المسلمة التي تلبنى نظرة عصرية عالمية وتقبل المبادئ العلمانية».



المصدر:
.....

١٩٩٧ أبريل

التاريخ:
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حرب أربكان

والجيش

لم تشهد ديمقراطية في العالم
ما تشهده التجربة التركية من
تدخل فاضح للمؤسسة
العسكرية في شئون وقرارات
الحكومات المتعاقبة فيها. وإذا
كان هذا التدخل لم يظهر
بوضوح في الحكومات السابقة
بسبب تطابق آراء السياسيين
السابقين والعسكريين
والعلمانيين، فقد ظهر هذا التدخل
بشكل غير مسبوق طوال فترة
حكم رئيس الوزراء الإسلامي
الحالي نجم الدين أربكان، ف لأول
مرة نسمع عن جيش في العالم
يجبر رئيس وزرائه على توقيع
اتفاقيات تعاون عسكرية مع
إسرائيل ولأول مرة نسمع عن
جيش يحارب رئيس الوزراء
وعلى الأقل نصف الشعب التركي
بسبب الحجاب، بل وقيم الدنيا
ولا يقعد لها إلا بعد إغلاق كتاتيب
لتحفيظ القرآن ونزع غطاء رأس
الطالبات في الجامعات أو
الموظفات في المصالح الحكومية.

ولعل تدخل الجيش قبل أيام
لإجبار رئيس الوزراء أربكان على
لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي
ديفيد ليفي الأكثر إثارة في هذه
الحرب المستعرة بين الجيش
وأربكان، فقد فرض هؤلاء
العسكريون - كما تشير لذلك
تقارير صحفية صادرة من
تركيا - على أربكان لقاء ليفي
رغم رفض الأول لذلك وتجاهل
مكتبه لطلبات الإسرائيليين
المتكررة بترتيب لقاء مع ليفي.
وجاء ترتيب اللقاء بين أربكان
وليفي ضمن محاولات قيادة
الجيش العلمانيين حرق صورة
أربكان كزعيم إسلامي أمام
أنصاره أو الضغط عليه لإجباره
على الاستقالة، إلا أن أربكان الذي
أثبت قدرة نادرة على الصمود
والصبر لتحقيق أي مكاسب
للإسلاميين بوجوده في السلطة
سعى لاستغلال لقائه مع ليفي في
الهجوم على السياسات
الإسرائيلية وطلب وقف

الاستيطان وحق المسلمين في
القدس. بل لقد نقل صحفيون
أتراك وإسرائيليون تفاصيل عن
لقاء أربكان وليفي تشير بوضوح
لبرودة اللقاء وأن أربكان كان
كمن ركبه عفريت خلال لقائه مع
ليفى حتى أنه تجنب النظر إليهم
وكان ينظر باستمرار في غير
اتجاه الإسرائيليين وكأنه يكلم
نفسه لأنها المرة الأولى التي
يلتقى فيها مسئولاً صهيونياً!
والسؤال إلى متى يستمر هذا
الضغط العسكري الإرهابي ضد
رئيس وزراء منتخب شعبياً؟
أما الجواب فيمكن في فهم لماذا
يفعلون ذلك؟ ومن يقف
وراءهم، والمسألة لا تحتاج لذكاء
لمعرفة أن هناك مصالح مشتركة
بين العسكريين وبين الأمريكان
والإسرائيليين.



المصدر:
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ م ١٩٩٧

وسط أنباء عن انشقاقات في الائتلاف احماد

اجتماع حاسم لمجلس الأمن التركي السبت القادم لبحث التزام أربكان بحماية العلمانية ديميريل يحذر رئيس الوزراء ويدعو لإجراء انتخابات مبكرة

بالتعليم الإلزامي. وسيجد أربكان نفسه خلال الاجتماع القادم «محاصرا بين ضغوط الجيش والمعارضة الداخلية في حزبه لتنفيذ توصيات مجلس الأمن القومي، خاصة إن المدارس لن تعطى في اجتماع السبت فرصة أخرى كما فعل في ١٢ مارس فبراير الماضي عندما أمهله شهرا لتنفيذ قراراته. وفي الوقت نفسه زاد الرئيس التركي سليمان ديميريل من الضغوط التي يتعرض لها أربكان عندما طالبه أمس بتلطيف النبرة الإسلامية في خطابه السياسي قائلا إن دين تركيا الرسمي هو الإسلام وأنها جميعا مسلمون، وحذر من استغلال المشاعر الدينية للشعب التركي أو إقحام الدين في السياسة واستخدامه أداة للوصول إلى أغراض معينة. وقد دعا ديميريل في حديث تليفزيوني أمس إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة قائلا إنها الطريقة الوحيدة لتجاوز التوتر بين أربكان والجيش.

من ناحية أخرى كشفت الصحف التركية أمس عن وجود خلافات داخل الائتلاف الحاكم تهدد بقرب انهياره. ونقلت صحيفة «حليت» عن وزير الصناعة ياليم أرض أن أكثر من ٢٠ نائبا في حزب الطريق القويم شريك أربكان في الائتلاف الحاكم يتجهون لفض التحالف مع الإسلاميين كما أشارت صحيفة صباح إلى أن سبعة من النواب الذين تحالفوا مع الرفاه في الانتخابات سيتركون الحزب هذا الأسبوع.

انقصة - وكالات الأنباء - يعقد مجلس الأمن التركي اجتماعا حاسما يوم السبت المقبل لمناقشة مدى التزام الحكومة بقراراته الصادرة يوم ٢٨ فبراير الماضي وتدعو لاتخاذ إجراءات صارمة للحد من تزايد المد الإسلامي في تركيا، وتتضمن تلك الإجراءات إغلاق المدارس الدينية ومد التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات متصلة بدلا من خمس سنوات لسد الطريق على التلاميذ الراغبين في ترك المدارس الحكومية والالتحاق بالمدارس الدينية.

ويأتي اجتماع مجلس الأمن القومي التركي بعد نشوب أزمة جديدة بين نجم الدين أربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الإسلامي وقادة الجيش بعد تصريح الجنرال عثمان أوزبك قائد قوات الجندرية الذي انتقد سفر أربكان وخمسة من مساعديه إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج.

وكان أوزبك قد قال إن أربكان يسافر لأداء الحج بينما يقاتل الجيش هنا منظمة حزب العمال الكردستاني التي تشن حربا منذ عام ١٩٨٤ لإقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرقي تركيا.

وتشدد التوقعات إلى أن اجتماع مجلس الأمن القومي التركي سوف يشهد مناقشات ساخنة بين جنرالات الجيش وأربكان الذي يرفض حتى الآن تنفيذ القرارات الخاصة



المصدر:: الكفاح العربي

التاريخ:: ٣ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ديميريل يدعو لانتخابات مبكرة ومصالحة اربكان والعسكر

يختبئون وراء الاسلام عليهم الا
يجرؤوا على محاولة تغيير اسس
النظام التركي ابدأ». وشدد على
ضرورة ان «يتفادوا الاصطدام
بالجيش».

ورأى ان «على الآخرين الا
يصطدموا بمشاعر المسلمين
الحقيقيين الذين يمثلون ٩٩٪ من
سكان هذا البلد».

واعتبر ديميريل ان اي انقلاب
عسكري سيلقي «الديموقراطية»
التركية. وقال «لا يمكنكم انقاذ
الديموقراطية بدءاً بتدميرها».

وكان التوتر القائم في تركيا منذ
شباط (فبراير) الفائت تصاعد من
جديد الاسبوع بعدما حذر قائد
الشرطة في منطقة ارضروم (شرق)
الجنرال عثمان اوزبك الجمعة الماضي
حزب الرفاه الاسلامي من اي مساس
بالطابع العلماني للدولة.

وقال الجنرال اوزبك في اجتماع
عام في ارتفين (شمال شرق) ان
الاسلاميين يستغلون الديموقراطية
ويحاولون السيطرة على الحكم
بالقمع وحتى بقطع الرؤوس على
غرار ما يحصل في الجزائر.

وحملت هذه التصريحات عدداً من
المقربين من اربكان على المطالبة باقالة
الجنرال من منصبه. (ا.ف.ب)

دعا الرئيس التركي سليمان
ديميريل امس الى اجراء انتخابات
تشريعية مبكرة في تركيا، في وقت
عاد التوتر الى التصاعد بين الحكومة
التي يقودها الاسلاميون والجيش
المتمسك بالابقاء على الطابع العلماني
للدولة. وقال ديميريل في مقابلة مع
محطة «شوتي في» التلفزيونية
الخاصة ان «مفتاح التسوية حبال
الانحرافات الحالية يكمن في اجراء
انتخابات تشريعية مبكرة».

وتابع «اذا لم تحصل انتخابات
تشريعية جديدة فإن الخلافات
والتوترات ستستمر» مضيفاً ان
«الحل يمر بالانتخابات».

وأعرب ديميريل عن الاسف لأن
الدستور لا يعطي رئيس الدولة الحق
في الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة
وأقر بأنه لا يعرف اذا كان ائتلاف
الاسلاميين والمحافظين الذين
يتمتعون بالاكثارية في البرلمان
سيؤيد اجراء انتخابات جديدة.

وحض ديميريل ايضاً على
المصالحة بين حكومة رئيس الوزراء
نجم الدين اربكان والعسكريين
الذين يعتبرون انفسهم ضامني
علمانية الدولة ويواجهون تالياً نزعة
حزب الرفاه الاسلامية.

وقال ديميريل ان «الذين



المصدر: الحياة اللبنانية

٢٤ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: لقاء بين اربكان وزعيم لـ طالبان يثير استياء واشنطن

ديميريل يحذر من "احتكار" الدين ويحذر انتخابات مبكرة في تركيا

□ بيشاور -
من أحمد موفق زيدان:
□ اسطنبول - «الحياة»:

■ حذر الرئيس التركي سليمان ديميريل حزب الرفاه، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، من تصعيد دعواته الاسلامية ورفض محاولات «حفنة» من الناس احتكار الدين» في وقت أكد وزير بارز ان شقة الخلاف تتسع بين «الرفاه» (اسلامي) وحزب الطريق الصحيح (علماني)، الشريكين في الائتلاف الحاكم، وتوقع نهايته قريبا.

ودعا ديميريل الى اجراء انتخابات مبكرة باعتبارها السبيل الوحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة التي يقودها الاسلاميون والجيش المتمسك بالابقاء على الطابع العلماني للدولة. وقال في مقابلة اجرتها معه شبكة تلفزيون «شو تي في» الخاصة ان «مفتاح التسوية للانحرافات الحالية يكمن في اجراء انتخابات استراعية مبكرة». وتابع: «اذا لم تحصل انتخابات استراعية جديدة، فإن الخلافات والتوترات ستستمر» مضيفا ان «الحل هو عبر الانتخابات». واعرب عن الاسف لان الدستور لا يعطي رئيس الدولة الحق في الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة واقر بانه لا يعرف ما اذا كان طرفا الائتلاف الحاكم سيؤيدان اجراء انتخابات جديدة. واعتبر ان فكرة الانقلاب العسكري تنافى مع الديموقراطية التركية. وقال: «لا يمكنكم انقاذ الديموقراطية عبر البدء في تدميرها».

وحض على المصالحة بين جناح الاسلامي في الحكومة عسكريين المعارضين لاي نزعة «ممية» في المجتمع التركي. لكنه

حذر «الذين يختبئون وراء الاسلام» وقال ان «عليهم الا يجرأوا ابدا على محاولة تغيير أسس النظام التركي، فيما على الآخرين الا يصطدموا بمشاعر المسلمين الحقيقيين الذين يمثلون ٩٩ في المئة من سكان هذا البلد». قبل ذلك قال ديميريل لصحافيين، التقاهم في منتجع مرمريس حيث يمضي عطلة عيد الاضحى، ان «الاسلام دين البلاد وكلنا مسلمون ولا يحق لحفنة من الناس ان تحتكر الدين». وشدد على ان «الفصل بين الدولة والدين تم عندما اسست الجمهورية (...) علينا ان نرصد صفوفنا حول الجمهورية وليس مسموحا لاحد بان يستخدم الدين اداة سياسية. ان المشاعر الدينية لا يجوز استغلالها».

من جهة اخرى افادت الصحف التركية امس ان الخلافات تتسع بين حزب الرفاه وشريكه في الحكم حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر. ونقلت صحيفة «ميليت» عن وزير الصناعة والتجارة بالم اريز (الطريق الصحيح) ان نحو ٢٠ نائبا من حزبه يدفعون في اتجاه انتهاء التحالف مع اربكان. وزادت صحيفة «صباح» ان سبعة نواب كانوا تحالفوا مع «الرفاه» في الانتخابات الاخيرة ينوون وضع حد لتأييدهم له وسيعلنون ذلك خلال الاسبوع الجاري. وأكدت مصادر حزبية ان الاتصالات مستمرة وراء الكواليس بين ممثلي حزبي اليمين الوسط وهما الطريق الصحيح والوطن الام (بزعماء مسعود يلماز)، وسط محاولات تبذلها المؤسسة العسكرية لاقتناعهما بالتفاهم على صيغة تمكنهما من تشكيل حكومة ائتلافية، بدعم حزبين علمانيين

آخرين، كي تحل مكان الائتلاف الحالي. ووضحت ان العقدة ما زالت تكمن في الصراع على زعامة الحكومة بين يلماز وتشيلر.

«طالبان»

في غضون ذلك، أعلن ميلا محمد رباني، الشخصية الثأنية في حركة طالبان المعين رئيساً للمجلس الانتقالي في أفغانستان، انه عقد اجتماعاً في المملكة العربية السعودية مع اربكان وأكدت مصادر مطلعة في بيشاور لـ «الحياة» انها لا تستبعد عقد اجتماع آخر بينهما لكنها لم تكشف مكانه وموعده. وفي تركيا نقلت صحيفة «يني يوزيل» في عددها الصادر اليوم الأربعاء في اسطنبول، عن «مصادر اميركية» ان الولايات المتحدة «مستاءة» من الاتصالات بين اربكان و«طالبان».

في بيشاور أكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان مكتب اربكان اتصل قبل نحو شهر بـ «جمعية علماء الاسلام» الباكستانية، التي يتزعمها مولانا فضل الرحمن الذي يتمتع بنفوذ كبير على حركة «طالبان» وطلب منها ترتيب لقاء «عاجل» مع ممثلي هذه الحركة الافغانية التي باتت تسيطر على ثلاثة ارباع البلاد. معروف ان اربكان اجتمع مرتين، في اثناء زيارته لاسلام اباد في تموز (يوليو) الماضي، بفضل الرحمن وبحث معه في الوضع الافغاني. ولاحظت هذه المصادر ان الاحزاب اصولية افغانية مستاءة من جهود اربكان لاجراء مصالحة بين دوستم و«طالبان» واركان واعربت المصادر ذاتها عن اعتقادها بان اربكان يسعى الى التوسط بين «طالبان» والزعيم الاوزبكي الجنرال عبدالرشيد



المصدر: الهيئة الوطنية

٢٢ أبريل ١٩٩٧

التاريخ: ٢٢ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دوستم الذي له علاقات جيدة مع تركيا. وأضافت ان أربكان ربما يسعى
الى «تقديم خدمة» للمؤسسة العسكرية التركية بأقناعه «طالبان»
بالمصالحة مع دوستم الذي تعتبره الحركة شيوعياً.



المصدر:
..... ٢٢ من الشهر ١٩٩٧

التاريخ: ٢٢ من شهر أبريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركي يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة

[انقرة - ا.ف.ب:]

دعا الرئيس التركي سليمان ديميريل أمس الثلاثاء إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في تركيا معتبرا انها السبيل الوحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة التي يقودها الإسلاميون والجيش المتمسك بالإبقاء على الطابع العلماني للدولة.
وقال ديميريل في مقابلة مع محطة «شوى تى فى» التلفزيونية الخاصة إن «مفتاح التسوية حيال الانحرافات الحالية يكمن في إجراء انتخابات تشريعية مبكرة».
وأنه إذا لم تجر انتخابات تشريعية جديدة فإن الخلافات والتوترات ستستمر.
وأعرب ديميريل عن أسفه لأن الدستور لا يعطي رئيس الدولة الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة وأقر بأنه لا يعرف إذا كان ائتلاف الإسلاميين والمحافظين الذين يتمتعون بالأكثرية في البرلمان سيؤيد إجراء انتخابات جديدة.
وحدث ديميريل أيضا على المصالحة بين حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان والعسكريين المعارضين لأي نزعة إسلامية في المجتمع التركي.



المصدر:
 ١١٤٣ هـ

٢٥ أبريل ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا: الأزمة وخير الإصلاح

إذا كان هناك ثمة فضل للأزمة السياسية التي تشهدها تركيا حاليا، فهو إثارته لسؤال الإنتقال، فمع تنامي الخلاف بين حزب الرفاه الإسلامي ومجلس الأمن القومي، وما نجم عنه من تعميق التناقض بين شريكي الإئتلاف الحاكم [الرفاه - الطريق القويم] تزايدت المخاوف من احتمالات تدخل الجيش لحسم الأزمة المتفاقمة. وعلى الرغم من توافق سؤال الإنتقال مع التطورات الجارية، إلا أن صياغة التساؤل قد عكست نوعا من الارتباط الشرطي بين الإسلام السياسي كمشروع لدولة ثيوقراطية وتدخل الجيش وفقا لمقولة الجنرال كنعان إيفرين عشية انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ [إذا جاءت الشريعة يصبح الإنقلاب مشروعاً]، إرتكازا على تراث الحقبة القومية التي تنظر إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها الوصي والضامن لمبادئ العلمانية والديمقراطية الأتاتورية، ورغم تسلط هذا التصور وقدرته الجزئية على تفسير الفعاليات الأخيرة للجيش خاصة البروفة الإنتقالية التي جرت في سنيان في الرابع من شهر فبراير الماضي، والتي مثلت في حينها مؤشرا لمسار التطور المحتمل وتأكيدا على إستعداد الجيش للتدخل، وهو ما أعرب عنه ضمنا رئيس الأركان التركي أثناء زيارته الأخيرة للولايات المتحدة حين صرح [إن خروج ٤٠ دبابة من تكتاتها إلى إحدى ضواحي العاصمة قد أدى لتحقيق التوازن الديمقراطي في تركيا]، إلا أنها تنفل الطابع الحقيقي لعلاقة الدين - الدولة في المجتمع التركي والتطورات التي شابت هذه العلاقة منذ بداية عقد الثمانينات، أو ما يمكن أن نطلق عليه الحقبة الأوزالية، ومن ناحية أخرى فإن صياغة التساؤل بهذا الطابع الشرطي والميكانيكي في جزء كبير منه يخفي التحديات الفعلية التي تواجه الدولة التركية، والتي قد تلجأ تحت ثقلها إلى إستنفار الجيش كمؤسسة فوق سياسية - فوق حزبية ودعوتة للتدخل، وهو ما يعنى إمكانية تعليق الجمهورية للمرة الرابعة.

● الإسلام بين الإقصاء والإحتواء:

ساهمت الضجة الشديدة التي صاحبت تطور الخلاف ما بين حزب الرفاه ومجلس الأمن القومي في تكريس تصور أولى مفاده الفصل التام ما بين الدولة والمؤسسة الدينية في المجتمع التركي، إضافة إلى وجود حالة من النقاء العضوي للتنظيمات الحزبية الرئيسية في مواجهة التطفل الإسلامي، بيد أن واقع الحال يختلف إلى حد كبير، فحزب الوطن الأم الذي يأخذ على عاتقه حاليا الدفاع عن العلمانية الأتاتورية والدعوة لتشكيل حكومة إئتلافية موسعة على حساب الرفاه للحيلولة دون تدخل العسكريين، هو صاحب الفضل الأول في تنامي نفوذ الإسلاميين خلال عقد الثمانينات، كما أنه يضم بين جنباته تيارا إسلاميا بارزا يحوى عددا من القيادات التاريخية للحزب مثل كوركوت أوزال - محمد كيمجيك - علي جوشكون، إضافة إلى علاقاته الوثيقة ببعض الطرق الصوفية مثل النقشبندية - السليمانية، والتي تمثل إحدى مراكز شعبيته، وليس بخاف أن هذه الوضعية كانت وراء معارضة المؤسسة العسكرية لمشاركة الوطن الأم في إئتلاف مع حزب الرفاه، وتفضيل حزب الطريق القويم باعتباره يحوى جناحا علمانيا متشددا يضم بعضا من صفوف الجيش والأمن السابقين مثل دوغان غوريش - محمد أغار، وفي الحقيقة فإن وضعية التداخل والإعتماد المتبادل ما بين الإسلاميين والتنظيمات الحزبية لاتعد حكرا على حزب الوطن الأم، بل إنها تمثل ملحما أساسيا للعديد من الكيانات الحزبية، الأمر الذي يجد تفسيره بالأساس في طبيعة ومسار علاقة الدين - الدولة منذ قيام الجمهورية التركية، فعلى الرغم من المطالب العلماني للثورة الكمالية وتأكيدا على حظر استقلال الدين كآلية للتعبئة أو للتنظيم السياسي، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة التركية لم تكن تهدف لتحقيق الفصل التام والكل بين الدولة والمؤسسة الدينية بقدر ما سعت للسيطرة عليها وإحتوائها، بل إنها سعت في بعض الأحيان لتقوية التيارات الإسلامية ودعمها كجزء من إستراتيجية الحرب الباردة في مواجهة النفوذ الشيوعي باعتبار تركيا الدرع الأخير للعالم الحر، وقد تجلى ذلك في انشائها لرئاسة الشؤون الدينية، وربطها بهيكل التنظيم الوزاري، إضافة إلى الإشراف على المساجد الأهلية، وتمويل نشاطات إعداد الدعاة والوعاظ. [بلغت ميزانية الشؤون الدينية عام ١٩٩٤ حوالي ٨,٤ تريليون ليرة تركية، أو ما يوازي ٣٦٢ مليون دولار، وهو ما يزيد على ٨٪ من إجمالي الموازنة الحكومية، ويبلغ عند العاملين بالهيئة ٨١ ألف شخص، وتشرف على ٧٠ ألف مسجد]، كما تجلى هذا التوجه بالأساس في عدم تفكيك ميكل الطرق الصوفية - والتي تعد التنظيمات الدينية الرئيسية في تركيا - حيث لم ينشب الصراع بينهما إلا عقب تزايد حركات التمرد في المناطق الريفية ومحاولة ثوار الطريقة



المصدر: المصباح

٢٩٩٧ أبريل

التاريخ: ٢٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التقشيرية اغتيال عدد من أعضاء الحزب الكمالي في حادثة قسبة منمن ١٩٢٠، وقد شاركت الطرق الصوفية منذ بدايات الجمهورية التركية في الحياة السياسية مثل مساندة التقشيريين لحزب الترقى الجمهوري للعارض عقب ظهوره عام ١٩٢٦، وقد استمرت هذه الوضعية حتى نهاية حقبة الستينات، حيث بدأت تتبلور تنظيمات سياسية ذات صبغة إسلامي وأصبح مثل حزب النظام الوطني ١٩٧٠، ثم حزب الخلاص الوطني ١٩٧٢، والذي تنامت شعبيته بدرجة هائلة حيث حقق ٨، ١١٪، ٨، ٦٪ من إجمالي الأصوات في إنتخابات ١٩٧٢، ١٩٧٧ على التوالي مما جعله شريكا أساسيا في جميع الحكومات الائتلافية ما بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٨، ومن أبرزها مشاركته لحزب الشعب الجمهوري الوريث الشرعي لمبادئ الأتاتورية في حكومة ١٩٧٤، وقد استمر منحى النفوذ الإسلامي في التنامي خلال عقد الثمانينات، فعلى الرغم من الردة الديمقراطية التي كرسها دستور ١٩٨٢، إلا أن الإسلاميين من أعضاء حزب الخلاص المحظور قد شاركوا في الحكومة تحت لائحة

باهر شوقي

حزب الوطن الأم حيث سيطروا على وزارات التعليم والشباب والرياضة، وتخلوا في إعداد المناهج التربوية والتعليمية بما يتسق مع التوجه الإسلامي الرامي لتقليص هيمنة الثقافة والتقاليد الغربية ونشر المبادئ، والقيم الإسلامية، وقد كانت هذه الوضعية بمثابة المخرج من مأزق القمع والإصلاح الهيكلي الذي واجهته الدولة التركية عقب إنقلاب ١٩٨٠، فالتعديلات التي أقرها دستور ١٩٨٢، والتي حظرت التنظيمات الحزبية والنقابية القائمة قلصت من قاعدة التأييد الشعبي للنظام العسكري، بينما تزايدت الضغوط لتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي مما هدد بانفجار التمرات الإجتماعية، خاصة أن هذه الفترة ١٩٨٠ - ١٩٧٧ كانت حافلة بالإضرابات العمالية والجماعية، ونتيجة لذلك تزايدت حاجة النظام التركي لصيغة من صيغ التحالف الضمني مع هياكل النظام القديم لتمرير خطة الإصلاح والسياسات التقشفية للمصاحبة لها خاصة تلك المتعلقة بخفض قيمة العملة والأجور، وتقليص الإنفاق العام، وقد كان حزب الخلاص الوطني أنسب الخيارات المتاحة لإمكانية احتوائه من ناحية، إضافة إلى أن الفئات الفلاحية التي تمثل القواعد الإجتماعية الأساسية للحزب كانت أقل الفئات تضررا بالسياسات التقشفية الجنبية، وقد استغل التيار الإسلامي هذه الوضعية - إضافة إلى التعاطف المبني لتورجوت أوزال مع الطريقة التقشيرية - في تمرير عدد من السياسات الإجتماعية المحافظة، وتعد فترة ولاية فهبى دينسرلر Vehbi Dincirli - عضو حزب الخلاص المحظور وعضو الطريقة التقشيرية لوزارة التربية والتعليم - أصبق مثال على هذه التطورات حيث تم تمرير عدد من السياسات المحافظة من أهمها:

- حظر تدريس نظرية داروين للنشوء والإرتقاء خلال مراحل التعليم الأولى.
- إلزام الخالبات بإرتداء «شورت طويل» أثناء يوم الرياضة الوطني في الرابع من مايو.
- حظر الإعلان عن البيرة في الراديو والتلفزيون الحكومي.
- إصدار قانون في عام ١٩٨٤ بحظر فتح البارات في نطاق ٢٠٠ متر من المدارس - مبيت الطلبة - المساجد - الأندية الرياضية.
- إنشاء المساجد في الحرم الجامعي لعدد من الكليات في انقره، وإقالة عدد من مديري المدارس الثانوية لمعارضتهم إقامة المصليات داخل المدارس.
- كذلك شهدت فترة الثمانينات عددا من مشروعات القوانين المتعلقة لتعديل المناهج الدراسية من بينها:

- إقتراح بتضمين مناهج التعليم الديني في المرحلتين الإبتدائية والثانوية دورات لتدريب الطلبة على أداء الفروض الدينية، وإلزامهم بإدائها أثناء فترة الدراسة.
- إضافة مناهج الفلسفة الإسلامية للمقررات التعليمية.
- إضفاء الطابع الإلزامي على برامج تعلم اللغة العربية في المدارس الثانوية.
- من ناحية أخرى شهد عقد الثمانينات نموا ملحوظا في التعليم الديني، حيث تم تطبيق القانون الخاص بتوحيد التعليم الرسمي، وانتشرت المدارس والمعاهد الدينية على امتداد المجتمع التركي، وتوضح الإحصاءات الخاصة بعام ١٩٩٠ إستيعاب المدارس الدينية نحو ٢١٠ ألف طالب في المرحلة الإعدادية: ١٠٠ ألف طالب في المرحلة الثانوية، وعدة آلاف من الطلبة في كليات الشريعة، وذلك فضلا عن حوالي ٤٥٠٠ معهد ديني متخصص يتم تمويلها من الموازنة الحكومية، وبشكل عام فقد أسفرت تطورات حقبة الثمانينات عن دعم التيار الإسلامي كمكون وشريك أساسي في المعاديل الحزبية والسياسية في تركيا، مما أثر بشكل ملحوظ على الأوضاع الإجتماعية والثقافية، فضلا عن تمهيد الصعود للصاروخي لحزب الرفاه والذي تمكن خلال فترة زمنية قصيرة للغاية من مضاعفة حجم شعبيته عدة مرات من ٥٪ في إنتخابات عام ١٩٨٢، إلى ٢٢، ٢١٪ في إنتخابات ١٩٩٥ ليصبح الشريك الأكبر في الائتلاف الحكومي الحالي، وعلى الرغم من صعوبة فهم هذا النمو الإستثنائي بمعزل عن التواصل العضوي للأحزاب الإسلامية حتى مع تغير الأسماء، وهياكل القيادة تبعاً لظروف الحظر عقب الإنتخابات العسكرية، إلا أن ذلك لا يجب أن يقلل من أهمية الدور الذي لعبته الدولة وممثليها الرسميين - الأحزاب السياسية - في إستيعاب ودعم التيارات الإسلامية.
- يتضح مما سبق أن الزويدة التي أثرت حول مشروعات القوانين الإسلامية الأخيرة بإعتبارها تهديدا لقيم العلمانية الأتاتورية، تغفل التراث الممتد للحركة الإسلامية التركية، والطابع المركب لعلاقة الدين - الدولة على مدار العقود الماضية، بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة إحتمال إنضواء الأزمة سواء بإنصياح الرفاه لشروط مجلس الأمن القومي، أو بالتوصل لصيغة تساموية كما ذهب بعض المراقبين، فهناك معامل آخر يسيطر على أفق التسوية الممتدة، بل وعلى مستقبل الائتلاف الحكومي ذاته.



المصدر : المجلد ١١

٢٠ أبريل ١٩٩٧

التاريخ :

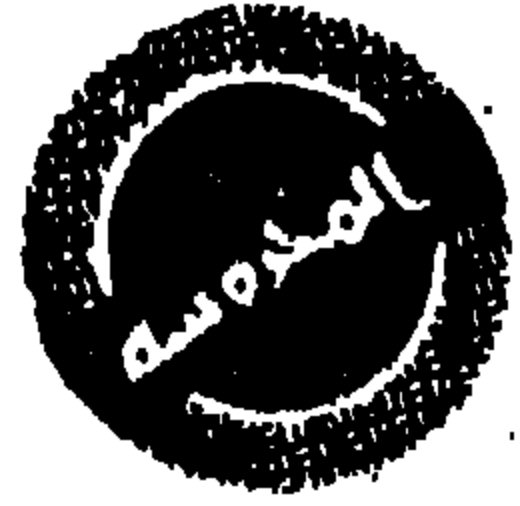
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● الرفاه وتحدي الإصلاح الإقتصادي
تكمّن رهافة الخلاف الحالي في تقاطعه مع الأزمة العضوية للرأسمالية التركية التي تسعى منذ سنوات إلى التماثلات لتفعيل برامج إعادة الهيكلة ونقل الملكية privatization مع ما يتضمنه ذلك من إصلاحات مالية ونقدية من خفض الإنفاق العام، وزيادة العوائد الحكومية ولجم حدة التضخم، فهذه السياسات التي فشلت كل الحكومات المتعاقبة في إقرارها [حزب الوطن الأم في الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩١، التحالفات الحكومية المتتالية من ١٩٩١ - ١٩٩٥] باتت تشكل ضرورة ملحة بعد أن تفاقمت حدة الأزمة الإقتصادية، حيث تضاعف حجم الدين الخارجي إلى أن بلغ ٧٢,٢ مليار دولار، كما تزايد حجم الدين الداخلي إلى حوالي ٢٢ مليار دولار، وقد مثل عام ١٩٩٥ علامة فارقة في أداء الإقتصاد التركي حيث إنخفض الناتج القومي الإجمالي من ١٧٢ مليار دولار إلى حوالي ١٢٤ مليار دولار مسجلاً نقصاً قدره ٤٩ مليار دولار عن عام ١٩٩٢، وبينما انعكست الأزمة على الأوضاع المعيشية للعديد من فئات المجتمع التركي، حيث إنخفضت مستويات الدخل نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم إلى ما يزيد على ٧٧,٥٪، كما إرتفعت معدلات البطالة إلى حوالي ١٨٪ من إجمالي

القوى العاملة - أو ما يقابل ٤ ملايين شخص وفقاً لبعض التقديرات - تزايد ضغط الرأسمالية التركية للإسراع بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي وهو ما يعني بالأساس : خفض الإنفاق العام لتقليص عجز الموازنة الحكومية مما يعني خفض الاعتمادات المخصصة للتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها .
- خفض الدعم الزراعي والذي يستقطع جزءاً مهماً من الموازنة الحكومية حيث بلغ الدعم المخصص للقطاع الزراعي في عام ١٩٩٢ حوالي ٤٥ ترليون ليرة أو ما يزيد على ٤ مليارات دولار .
- زيادة عوائد الدولة عبر تحسين نظام تحصيل الضرائب وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، ويمثل هذا البند تحدياً رئيسياً لسياسات الإصلاح الإقتصادي، حيث تمثل الضرائب نحو ٢٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي - طبقاً لأرقام ١٩٩٠ - وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بمنظمة التعاون الأوروبية، حيث يبلغ المتوسط في دول الإتحاد الأوروبي ٤٠,٨٪ من ناحية أخرى تضاعفت ضغوط المؤسسات المالية الدولية للإسراع ببرنامج الخصخصة، إنطلاقاً من تواضع الشوط الذي تم قطعه في هذا الصدد منذ منتصف الثمانينات .

وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة لتحرير سياسات الإصلاح الإقتصادي، إلا أن التطورات الأخيرة قد حدثت من وتيرتها، حيث قام حزب الرفاه تحت ضغط الفئات الشعبية بإتخاذ عدد من السياسات التي تتعارض كلية مع متطلبات إعادة الهيكلة، حيث أقرت الحكومة التركية خطة لمضاعفة رواتب الموظفين وربط العائد بمعامل التضخم النقدي ابتداءً من مطلع العام الحالي ١٩٩٧، وطبقاً لذلك أصدرت الحكومة قانوناً بزيادة معاشات التقاعد والعاملين في الدولة بنسب تتراوح ما بين ٢٠٪ - ٥٠٪ ليصبح الحد الأدنى للأجور ١٨ مليون ليرة مقارنة بالحد الأدنى السابق والذي لم يتجاوز ٣ ملايين ليرة شهرياً، إضافة إلى زيادة معاشات الموظفين بنسب تتراوح ما بين ٥٠٪ - ٤٠٪ ومراجعتها شهرياً لمعادلة التضخم النقدي، من ناحية أخرى أصدرت حكومة أربكان قانوناً بإعفاء المزارعين من ديونهم تحت دعوى أن الفوائد الربوية قد ضاعفت من قيمتها الفعلية، وقد حققت هذه السياسات فقرة نوعية في شعبية الرفاه، إذ أوضحت إستطلاعات الرأي التي أجريت في نهاية العام الماضي، وبعد ثلاثة شهور فقط من تشكيل الوزارة الإنتلافية حصول حزب الرفاه على تأييد ما بين ٣٥٪ - ٤٠٪ من إجمالي الشعب التركي، وقد انعكس ذلك على تزايد حجم العضوية العاملة في الرفاه إلى نحو ٤ ملايين شخص مقابل ٢,٥ مليون شخص قبل تشكيل الوزارة - طبقاً لأحصاءات الحزب المعلنة - وقد أكدت الانتخابات البلدية الجزئية التي أجريت في ١٩٩٦/١٧/٢ التزايد المطرد في شعبية الرفاه، حيث حصل على ٢١٪ من إجمالي الأصوات يليه حزب الطريق القويم بنسبة ٢٧٪، ومن اللافت للنظر في نتائج تلك الانتخابات أن حزب الوطن الأم قد حل في المرتبة الخامسة بنسبة ٨,٥٧٪ من إجمالي الأصوات.

وإذا كانت المعاملات السابقة - الاستطلاعات، الانتخابات البلدية - قد أوضحت تزايد نفوذ وسلطة الرفاه في خارطة الحزبية التركية، إلا أنها قد عكست في الوقت ذاته التغيير البنوي في هيكل الحزب وتوجهات القاعدة الانتخابية، حيث أوضحت إنتقال مراكز التأييد الإنتخابي للحزب من قواعده التقليدية في أرياف الجنوب الشرقي إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى (إستانبول - أنقرة - قونية)، مما يعني بداية تغيير الوزن النسبي للقوى الاجتماعية المزدوجة للحزب، حيث تضاعف حجم الفئات الشعبية والعمالية في صفوف الحزب [وهو ما تجلّى في تنامي حجم العضوية في الإتحاد العمالي التابع للرفاه والمسمى إتحاد عمال الحق]، وذلك على حساب الفئات الفلاحية من كبار ومتوسطي الملاك الريفيين، كما أن سيطرة البعد الحضري على القواعد الإنتخابية للرفاه قد انعكس في استيعابه لنسب عالية من المتعلمين والمهنيين النازحين من الأرياف إلى المدن التركية الكبرى مما أثر على صياغة المحتوى الاجتماعي للخطاب السياسي للحزب حيث تم التشديد على رفع مستويات المعيشة ومسئولية الدولة عن الاستثمار والتوظيف لتقليص معدلات البطالة المتنامية، من ناحية أخرى عكس الطابع الشعبوي للرفاه إختلال الروابط العضوية ما بين الحزب ومراكزه الاجتماعية، حيث أصبح التأييد المتنامي للرفاه تأييداً للمحتوى الاجتماعي لخطابه وليس لتوجهاته السياسية والأيدولوجية، مما يضع قيوداً على قدرته على التراجع إذ يقامر عند ذلك بتقلص مركزاته الشعبية، بيد أنه في الوقت ذاته يزيد من صعوبة إزاحته بأكية التتابع الديمقراطي على السلطة، مما قد يطرح ضرورة البحث عن آليات بديلة لتحرير سياسات الإصلاح الإقتصادي.



المصدر:

٢٥ من ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«انباء صحفية في أنقرة»

بدء العد التنازلي لوزارة اربكان الائتلافية مشاورات لتشكيل حكومة جديدة تستبعد «الرفاة»

وانضمت الصحيفة ان يلغى اقترح ان
يرأس الحكومة الجديدة أحد
الشخصيات الأخرى البارزة من حزبه
او من حزب «الطريق القويم» وان ينصب
هدفها على حل المشكلات الاقتصادية
الملحة والاعداد لانتخابات برلمانية مبكرة
ويأتي هذا وسط انباء عن قيام عدد
من أعضاء البرلمان من حزبي «الرفاة»
و«الطريق القويم» بالتهديد بالاستقالة في
حالة استمرار التوتر قائما بين الجيش
والحكومة ، وذكرت صحيفة «يني
بورنيك» ان «ايدن مدراس» نائب رئيس
حزب «الرفاة» و١٥ عضوا بالحزب على
وشك تقديم استقالتهم من الحزب تعبيرا
عن رفضهم لسياسات نجم الدين
اربكان.

تتوقع الاوساط السياسية والاعلامية
ان تكتسب اقتراحات يلغى بعدا جديدا
بعد اجتماع مجلس الامن القومي
التركي غدا والذي من المتوقع ان يشهد
نقاشا واسعا بين القيادات العسكرية
ورئيس الوزراء لاسيما حول موضوع
التعليم الالزامي الذي لا يزال مثار جدل
بين اربكان وتشيلير وتشير بعض
التوقعات الى احتمال ان يقدم الطرفان
تنازلات متبادلة.

انقرة - وكالات الانباء
ذكرت انباء صحفية في انقرة امس
ان العد التنازلي للحكومة التركية
الائتلافية قد بدأ وان هناك مشاورات
لتشكيل حكومة جديدة تستبعد مشاركة
حزب «الرفاة» الاسلامي ويأتي الحديث
من السيناريوهات الجديدة للوضع
السياسي في تركيا في الوقت الذي
يستعد فيه نجم الدين اربكان رئيس
الوزراء التركي ورئيس حزب «الرفاة»
لمواجهته الثالثة مع الجيش وذلك خلال
الاجتماع الذي سيعقد غدا مجلس الامن
القومي التركي.

وقالت صحيفة «حريات» امس ان
مسعود يلغى زعيم حزب «الوطن الام»
اقترح على تانسو تشيلير وزيرة
الخارجية وزعيمة حزب «الطريق القويم»
تشكيل حكومة موسعة تضم احزاب
«الوطن الام» و«الطريق القويم» و«اليسار
الديمقراطي» على الا يتولى يلغى او
تشيلير منصبا في هذه الحكومة.

